107

بلاغ للنائب العام ...!

أباطرة الفساد

وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر














تأليف

السيد عبد الفتاح



أباطرة الفساد

تأليف / السيد عبد الفتاح



هذا الكتاب

نقدم ما يمكن اعتباره مستندات وعرائض اتهام ضد أباطرة الفساد فى عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك سواء من رجال الأعمال الذين هبطوا علينا فى غفلة من الزمن ليكونوا وزراء ، أو من أصدقاء وأصهار الرئيس وولديه علاء وجمال .

وفى الكتاب نتناول ظاهرة الفساد التي ضربت مصر وسيطرت على الحياة فيها بعد أن امتدت جذورها إلى أعماق سحيقة ، وكذلك نرصد ظاهرة الزواج الباطل والحرام بين المال والسلطة ، ونخصص فصلاً خاصاً عن كل واحد من هؤلاء الأباطرة وإن كنا اخترنا بعضهم نظراً لأن القائمة تطول وتطول .

فى هذه الكتاب نكشف النقاب عن جرائم خطيرة ارتكبها أباطرة الفساد فى حق مصر والمصريين، ونعدد مخالفات هؤلاء بما فيها من أرقام مفزعة. نفتح سوياً كتاب فساد عائلة الرئيس مبارك وأصهاره والأصدقاء ورجال العائلة والوزراء ورجال الأعمال ، جمال وعلاء مبارك ومجدي راسخ وحسين سالم وأحمد عز وأحمد نظيف وأحمد المغربي ومحمد إبراهيم سليمان وزهير جرانة و عاطف عبيد وغيرهم، ونقلب فى صفحاته من واقع ما نشر فى الصحف وكشفته تقارير الجهات الرقابية .

الناشر



أباطرة الفساد

وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر

إعداد

السيد عبد الفتاح



مقدمـــة

لم يكن سقوط نظام الرئيس محمد حسني مبارك بعد نحو ٣٠ عاماً جثم خلالها على صدور المصريين هو وحده أهم انجازات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فلهذه الثورة انجازات أخرى فهي على سبيل المثال السبب الأساسي لإسقاط الحماية عن الفاسدين وكشف جرائمهم في حق الشعب المصري ونهبهم لثرواته دون رقيب . فقد طالبت الثورة بمحاسبة ومحاكمة جميع الفاسدين في النظام السابق وفي مقدمتهم الوزراء من رجال الأعمال الذين دخلوا الحياة السياسية من باب النهب والسلب والاستيلاء على المال العام ، وعن طريق واحد هو أنهم من « شلة» جمال مبارك نجل الرئيس السابق والذي كانت تتم العدة ليكون هو الرئيس القادم غير أن الثورة أسقطت هذا المشروع وكتبت شهادة وفاته بيدها للأبد . هؤلاء الفاسدين لم يدخلوا السياسة ومجال العمل الوطني لأنهم مؤهلون لذلك ولأنهم أكثر وطنية من غيرهم ، وإنما دخلوها وصاروا وزراء فقط لأنهم من شلة جمال مبارك ومن مؤيدي ومهندسي مشروع التوريث أو من عائلة أحد كبار مهندسي ذلك المشروع . ولأنهم لا يعرفون ولا يتقنون إلا مهارات التجار معدومي الضمير فقد ركزوا جهودهم في كيفية الاستفادة القصوى من المنصب الوزاري وتضخيم ثرواتهم من دم الغلابة ، وقد ساعدهم في ذلك المساندة والتأييد غير المحدود من جمال مبارك ومن خلفه والده الرئيس مبارك نفسه ، وأيضاً من باقي فريق الحكم سواء المهندس أحمد عز أو أساطين الحزب الوطني . هؤلاء الوزراء استطاعوا خلال سنوات قليلة أن ينتقلوا بسهولة إلى خانة ونادي المليارديرات وأتخمت حساباتهم المصرفية بمختلف العملات الصعبة بعيداً عن أي رقابة ودون أدنى خوف من المحاكمة أو الانكشاف. وبلغ بهم الفجر مداه أن مارسوا سرقاتهم ونهبهم للمال العام وثروات مصر والمصريين نهاراً جهاراً ، ولم تردعهم ما ظلت تنشره الصحف ويكشفه الصحفيون من جرائم فساد وتربح وإهدار للمال العام بصفة يومية ، ولا تقارير الجهات الرقابية وعلى رأسها الجهاز المركزي للمحاسبات والتي تحولت إلى مجرد حبر على ورق .

رغم كل ما نشر ورغم وضوح هذه المخالفات والجرائم لم يكن يتخيل أي مصري في هذا الوطن أن الفساد في بلده صار متوحشاً إلى هذا الحد الفظيع ، لكنني كنت دائماً أقول إن الفساد في مصر قد تحول إلى مؤسسة ضخمة وعتيدة يستحيل على أي جهة أن يقترب منها أو يقضي عليها حتى لو كان

رئيس الجمهورية نفسه بما لديه من سلطات وما تحت يده من قوى . فهذا الفساد صار وحشاً كاسراً صار شيطاناً مريداً لا قدرة لبشر عليه. الفساد تسرب وتخلل وتسلل إلى كل مكان في مصر ، صار هو العنوان العريض لكل تفاصيل حياتنا ، صار هو المتحكم الوحيد فيها ، ولهذا فإن القضاء عليه يعتبر ضرباً من ضروب المستحيل . هذه الكآبة جعلتنا نعترف بأن لا قدرة لنا عليه ونتوكل على الله فنترك له وحده هذه المهمة التي تجاوزت قدرات البشر . وعندما وجد الله أن عزيمة الشباب صادقة ومن ورائهم المصريين الذين خرجوا معلنين الثورة وقف إلى جانبهم فكان النصر من عند الله . لتنفرط بعد ذلك كل حبات العقد الفاسد التي استعصت على الانفراط سنوات وعقود .

ولأننا نعيش عهداً جديداً فقد كان من اللازم أن نطهر هذا الوطن من كل الأوبئة والأمراض والعلل التي تأكل جسده وتلوثه . وكان لزاماً أيضاً أن يسترد المصريون ما سرقه منهم هؤلاء اللصوص ، وأن تعود لمصر خيراتها وثرواتها التي نهبها رجال كانت وكنا معها نظنهم يعملون لخدمتها لا لسرقتها . فتحركت قضايا الفساد وظهرت كل المستندات والملفات الخطيرة والتقارير التي تمثل عرائض اتهام لهؤلاء اللصوص . وتساقط هؤلاء كما تتساقط أوراق الشجر في فصل الخريف . سقط أحمد عز إمبراطور الحديد الرجل الذي أرعب المصريين وكان بمثابة الرمح النافذ في فرقة الفاسدين ، ولم يرد أن يقع وحده فجاء معه ثلاثة من الوزراء هم أحمد المغربي وزهير جرانة وحبيب العادلي ، وفي الدفعة الثانية رشيد محمد رشيد وأنس الفقي ، ثم رئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد بالإضافة إلى عدد من المسئولين حتى صدور هذه الكتاب والطابور ينتظر ضيوف جدد من أسماء سامت المصريين العذاب وسلبت أموالهم واستولت على ثروات مصر .

في هذا الكتاب نقدم ما يمكن اعتباره مستندات وعرائض اتهام ضد أباطرة الفساد في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك سواء من رجال الأعمال الذين هبطوا علينا في غفلة من الزمن ليكونوا وزراء ، أو من أصدقاء وأصهار الرئيس وولديه علاء وجمال .

وفي الكتاب نتناول ظاهرة الفساد التي ضربت مصر وسيطرت على الحياة فيها بعد أن امتدت جذورها إلى أعماق سحيقة ، وكذلك نرصد ظاهرة الزواج الباطل والحرام بين المال والسلطة ، ونخصص فصلاً خاصاً عن كل واحد من هؤلاء الأباطرة وإن كنا اخترنا بعضهم نظراً لأن القائمة تطول وتطول .

في هذه الكتاب نكشف النقاب عن جرائم خطيرة ارتكبها أباطرة الفساد في حق مصر والمصريين، ونعدد مخالفات هؤلاء بما فيها من أرقام مفزعة. نفتح سوياً كتاب فساد عائلة الرئيس مبارك وأصهاره والأصدقاء ورجال العائلة والوزراء ورجال الأعمال ، جمال وعلاء مبارك ومجدي راسخ وحسين

سالم وأحمد عز وأحمد نظيف وأحمد المغربي ومحمد إبراهيم سليمان و زهير جرانة وغيرهم، ونقلب في صفحاته من واقع ما نشر في الصحف وكشفته تقارير الجهات الرقابية .

لم نبتكر ولا ندعي لأنفسنا بطولة كشف هذه الجرائم ، فقط نحن نساهم بهذه الصفحات في عمل « كتاب أسود » نضعه أمام الجهات القضائية والمختصة ليساعدها في تطبيق القصاص على هؤلاء . مع نسب المجهود لأصحابه ممن كشفوا هذا الفساد وكتبوا عنه .

السيد عبد الفتاح

القاهرة في ٢٥ فبراير ٢٠١١

الفصل الأول

دولة الفساد في مصر

إذا كان الفساد ظاهرة عالمية تعرفها كل المجتمعات والدول في العالم وليس خاصاً بمجتمع أو دولة دون غيرهما ، إلا أن نسب هذا الفساد وأنواعه تختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر ، فالفساد الموجود في الولايات المتحدة يختلف عن الفساد الذي تعرفه روسيا مثلاً ، وفساد المجتمع الفرنسي لا يتطابق مع ذلك الموجود في غانا . إذا كان هذا صحيحاً ، فإن الصحيح كذلك أن الفساد الذي عرفته مصر في العقود الأخيرة له التفرد عن غيره الذي تعرفه كل شعوب ودول الأرض قاطبة ، فمثلما تميز المصريون القدماء « الفراعنة» في تشييد الأهرامات التي هي أعجب عجائب الدنيا ، فقد برع أحفادهم - من الفاسدين طبعاً - في بناء صروح الفساد التي تطاول هرم خوفاً ارتفاعاً وثباتاً على الأرض ، ابتكروا صنوفاً عديدة ووسائل لا حصر لها في الفساد ، صغار الفاسدين وكبارهم حتى صارت مصر مضرب الأمثال في الفساد الذي لا مثيل له في العالم . هذا الكلام ليس مبالغة بل هو ما أثبتته الحياة اليومية التي يعيشها المصريون ، فما أن تبدأ يومك حتى تشهد وتمر وتعاني شخصياً من عدة أنواع لهذا الفساد ، في الشارع والأتوبيس والعمل والمصلحة الحكومية ، تجده يطاردك في كل مكان تحل به ، تقرأ عنه في الصحف ، وتشاهد وتسمع عنه في القنوات الفضائية ، وتتبادل الحديث عنه مع الأصدقاء والزملاء في العمل أو على المقاهي ، وإذا ما دخلت على الانترنت فهو ضيف أساسي على كل المواقع . وبهذا الشكل ولأن المصري بطبعه « عشري» فإنه نشأت بينه وبين هذا الفساد « عشرة» طويلة . ليس بالضرورة أن كل المصريين يمارسون الفساد ولكن المقصود أنه صار مفردة من مفردات حياة المصريين، في السنوات الأخيرة صار مثل الماء والهواء !

الفساد في مصر زكم الأنوف بالداخل والخارج ، وتحول إلى ظاهرة يدرسها الخبراء والمتخصصون في العالم كله ، فصدرت عنه تقارير ودراسات عالمية ، واحتلت مصر ترتيباً متقدماً بين الدول من حيث تغلغل الفساد فيها وانعدام الشفافية .

ويكفي أن تقريراً دولياً حديثاً بعنوان «التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامية» الصادر عن مؤسسة النزاهة المالية الدولية « كشف عن أن حجم تدفقات الأموال غير المشروعة والفساد الحكومى فى مصر بلغ ٥٧ مليار دولار، ما يعادل ٣٣٦،٣ مليار جنيه خلال الفترة الزمنية بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ أى أثناء فترة حكم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، وأحتلت مصر المرتبة ٢١ من أصل ١٢٦ دولة، رصد التقرير معدلاتها بخسائر سنوية بلغت ٦،٣٥٧ مليار دولار، وفى المرتبة ٢٦ من حيث حجم الخسائر الكلية السنوية لمفردات ومعايير القياس.

وذكر التقرير أن حجم التدفقات المالية غير المشروعة بلغ خلال سنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مبالغ ١٣ و١٣،٦ و٧،٤ مليار دولار على التوالى.

يأتى تصنيف مصر كأول مصدر للأموال غير المشروعة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد ٤ دول خليجية نفطية هى «المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر»، واحتلت الصين رأس القائمة بـ٢٤١،٧٧٧ مليار دولار سنويا، ويؤكد التقرير هروب هذه الأموال من الدول النامية إلى الدول الغنية وبنوك سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ورصد التقرير، الذى جاء فى ٧٨ صفحة، إجمالى هذه الأموال بحجم ١،٢٦ تريليون دولار أمريكى عالمياً، ويعتمد التقرير على بيانات اقتصادية كلية أصدرها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وأرجع التقرير مصادر التحويلات المالية غير المشروعة إلى حالة عدم الاستقرار السياسى وحوكمة الشركات والشفافية فى المعاملات المالية، والرشاوى المالية التى يتم دفعها للمسئولين الحكوميين، لتسهيل بعض الأعمال الخاصة بمشروعات يقيمها القطاع الخاص، والتلاعب فى فواتير أسعار السلع والمنتجات عن طريق التواطؤ بين المستوردين والموردين، والتهرب من دفع الضرائب المستحقة على نتائج أعمال الشركات، وتهريب السلع المغشوشة والمقلدة والمهربة، وتداول العقارات والأسهم والسلع بدون غطاء مالى، وتعتبر هذه الأموال الهاربة بعيدة عن رصد «ميزان المدفوعات للدول والذى يقيس حجم الصادرات مقابل الواردات الرسمية طبقا لإحصائيات الاقتصاد الكلى».

كما أنه في أول تعليق علي تقرير منظمة الشفافية الدولية بشأن تفشي الفساد في مصر قالت مجلة «بيزنس ويك» الأمريكية إن الفساد في مصر أصبح منتشرًا لدرجة لا يمكن استدراكها إلا تطبيق جميع القوانين والقرارات التي عطلتها الدولة ولم تفعلها في مواجهة الفساد المتزايد والمنتشر بشكل كامل في مصر.

وقالت المجلة الأمريكية في تقريرها الذي نشرته أمس تحت عنوان «مصر تواجه حواجز الفساد» إن تقرير الشفافية كشف الكثير من أوجه الفساد، ولكن أهم ما يلفت النظر في الأمر هو الاختلاط الغريب والمريب بين رجال السياسة ورجال الأعمال - أي التداخل بين السلطة ورأس المال- وهو ما يستلزم تطبيق المزيد من القوانين والقواعد القانونية الصارمة للحد من ظاهرة الفساد.

وأضافت المجلة الأمريكية في تقريرها أن التقرير الدولي للشفافية مثير للقلق خاصة مع ما حمله

من إشارات إلي أن هناك تدخلات سياسية في عمل وكالات مكافحة الفساد مثل الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية، إلي جانب انعدام فعالية آليات فضح الفساد، مضيفة أن الحرص علي عدم «تضارب المصالح» من المشكلات التي تساعد علي تفشي ظاهرة الفساد في مصر.

وأكدت «بيزنس ويك» أن من بين العوامل التي ساعدت علي إنتشار الفساد في مصر الإصرار علي محاولات التعتيم والتكتم علي حوادث الفساد التي يتم كشفها من خلال الأجهزة المعنية، وهو ما سمته المجلة «آليات فضح الفساد»، حيث إن الدولة تعرقل محاولات الحصول علي المعلومات بفرضها قيودا شديدة علي حرية المجتمع المدني ووسائل الإعلام وحقها في الحصول علي المعلومات.

ولأن الفساد يستقوي بالسلطة في مصر فقد تراجع ترتيب مصر وفقا لمؤشر الشفافية العالمي لعام ٢٠٠٩، إلى ٢,٨ درجة، بعد أن كان ٣,٤ درجات في ٢٠٠٥، وذلك بسبب تفشي الفساد في أجهزة الدولة بأشكال متعددة.

وحول أسباب الفساد في مصر يشير أحمد النجار -الباحث بمركز دراسات الأهرام- إلى أن أبواب الفساد في مصر متعددة، منها تدني رواتب موظفي الجهاز الإداري للدولة إلى نحو ٣٠٠ جنيه مصري شهريًا للفرد، وهذا ينسحب على عدد كبير من موظفي الجهاز الإداري البالغ عددهم نحو ستة ملايين موظف، مما يجعلهم مستعدين لقبول الرشوة بشكل كبير.

كما كان برنامج الخصخصة واحدًا من أبواب الفساد الذي باعت فيه حكومة الدكتور أحمد نظيف شركات الإسمنت بنحو ٩ مليارات جنيه، وهو ثمن بخس لا يمكن الحكومة الآن من أن تقيم شركة إسمنت واحدة، فضلا عن أن كافة المشروعات التي تمت خصخصتها بيعت بما يعادل ٥٪ فقط من ثمن أراضي هذه الشركات.

أما الباب الأوسع للفساد فهو خضوع كافة المؤسسات المعنية بكشف الفساد ومواجهته للسلطة التنفيذية، وجاء ذلك في المؤتمر الذي نظمته مؤخرًا لجنة الحريات بنقابة الصحفيين بالقاهرة بعنوان «التصدي للفساد، ونظرة نحو المستقبل».

معوقات مكافحة الفساد

في مايو ٢٠١٠ صدر تقرير منظمة الشفافية الدولية، ليشير إلى أن النظم غير المطورة لمساءلة في أربع دول عربية -من بينها مصر- تعمل على إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

ووصف كريستيان بورتمان مدير البرامج العالمية في منظمة الشفافية الدولية أنظمة الحكم الرشيد بهذه البلدان بأنها غير فعالة. وأوضح التقرير أن أحد المعوقات الرئيسية لمكافحة الفساد في هذه البلدان يكمن في السلطة التنفيذية غير الخاضعة للرقابة.

ويتفق مع هذه النتيجة المهندس يحيى حسين من «مؤسسة حركة لا لبيع مصر» مؤكداً أن المثل العربي يقول «من أمن العقوبة أساء الأدب» حيث سيطر رجال الأعمال الفاسدون على السلطات التنفيذية والتشريعية والإعلام؛ ولذلك أمن هؤلاء العقوبة.

وأشار إلى أن جرائم الفساد في مصر أكثر من أن تحصى. فالحديث عن فساد الخصخصة وغيرها أصبح شيئاً عادياً، لا يستحي منه الفاسدون من رجال الأعمال أو أعضاء البرلمان أو المسئولين الحكوميين.

ودلل على هوامش الربح الكبيرة التي يجنيها هؤلاء المفسدون وتقوي عزيمتهم في الفساد، بحادثة أشارت إليها إحدى الصحف القومية من خلال تصريح رئيس جهاز المركز الوطني لاستخدامات الأراضي بـ«أنه تم تخصيص أرض لرجل أعمال على طريق القاهرة - الإسماعيلية الصحراوي بـ ٥٠ جنيها للفدان لاستصلاحها، فباعها لمدرسة لغات بمليون جنيه للفدان». ويوضح يحيى أن الربح ٢٠ ألف ضعف، أي ٢ مليون٪ وهو أكبر من ربح تجارة المخدرات.

الفساد يشكل ١٥ من الناتج المحلي

وذهب الخبير الإقتصادي عبد الخالق فاروق إلى أن الفساد أصبح يشكل ما بين ١٥٪ و١٧٪ من الناتج المحلي في مصر حسب تقديرات عام ٢٠٠٥، ومع تزايد نفوذ رجال الأعمال وأنشطة الفساد توقع عبد الخالق أن يفوق الفساد هذه النسبة.

وأضاف عبد الخالق أن السياسة الخارجية المصرية شهدت نوعاً من الإفساد من قبل رجال الأعمال. بارتباك المجال الحيوي للمصالح الاستراتيجية للدولة وذلك بالاعتماد على الغرب وتقليص العلاقات العربية. والعمل على تشويه متعمد لمصادر الخطر والتهديد للمصالح المصرية. وتغليب عقلية الشركة المتمثلة في الربح على المصالح القومية العليا.

وفي ختام المؤتمر تم تكريم بعض رموز مواجهة الفساد. وتقدمت لجنة «حماية الشرفاء» بدفع مبلغ ٣٠ ألف جنيه للباحث أحمد النجار. الذي كانت قد غرمته به المحكمة في مواجهة فساد رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مؤسسة الأهرام الأسبق. وتعاهد حضور المؤتمر على مواصلة مواجهة الفساد، ومكافحته باعتباره الخطوة الأولى لإصلاح حقيقي في مصر.

ويقدم لنا الباحث أحمد السيد النجار قراءة لهذا التقرير فيكتب :

حسنا فعلت منظمة الشفافية الدولية بتبني إصدار تقرير عن حالة الشفافية والفساد في مصر. لكنه ليس حسنا أبدا أن تقوم المنظمة بتمويل إصدار هذا التقرير من خلال هيئة المعونة الأمريكية، مما جعل الخبراء المعنيين حقيقة بمكافحة الفساد بالكتابة والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمواجهة العملية بالبلاغات الموثقة بالمستندات. يرفضون قيادة إصدار مثل هذا التقرير أو المشاركة فيه. باعتبار أن هيئة المعونة. تنتمي للحكومة الامريكية التي تغاضت عن الفساد المروع في الشركات الأمريكية. وارتكبت كل رزايا الفساد في العراق. وصدرت كل أشكال الفساد لعملائها المحليين هناك. وبالتالي فإنها تفتقد للمصداقية في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد بالذات. لكننا أيضا نلتمس العذر لمنظمة الشفافية الدولية لأن ذلك كان هو مصدر التمويل المتاح والذي لا يترافق معه تدخل والأمانة. أي تدخل في العمل البحثي. في غياب التمويل العربي الذي يحترم استقلالية وحرية العمل البحثي والعلمي. وعلى أية حال فإن المنظمة اضطرت للتعامل فيما يتعلق بإصدار التقرير بمنطق المقاولة البحثية التي يتم إرسائها علي أحد المتنافسين بناء علي المشروعات البحثية المقدمة من كل منهم. بغض النظر عن عدم امتلاكهم لأي تاريخ في مواجهة الفساد أو توفر أي خبرة لديهم في هذا المجال. رغم أنها أمور حاكمة في مثل هذه القضايا.

لكنها تغاضت أيضا عن تضارب المصالح بين بعض القائمين علي إصدار التقرير. سواء لانتماء بعضهم للحزب الحاكم المسئول عن الفساد الذي تغرق فيه مصر حاليا. أو لعمل بعضهم كمستشار

لهذا الوزير أو ذاك. مما يصعب معه تصور أن يقوم بأي عمل ذي طابع رقابي للسلطة التنفيذية وفسادها وفساد الجهاز البيروقراطي الحكومي التابع لها. وصحيح أنه من المشروع أن يترك بعض الأكاديميين أو حتي الإعلاميين عملهم الأصلي ويعملون كمستشارين لقيادات السلطة التنفيذية. لكن من غير الأخلاقي أن يجمعوا بين الاثنين ويستغلوا عملهم الأكاديمي أو الإعلامي في ترويج كل ما تريده السلطة التنفيذية التي يعملون لديها ويتربحون منها، ويقدمون ما يقومون بترويجه علي أنه علم أو عمل إعلامي حر.

تبدأ الخلاصة التنفيذية للتقرير بالتأكيد علي أن نظام النزاهة الوطنية في مصر، قد شهد عدة تطورات إيجابية علي مدي السنوات القليلة الماضية. وأن الرغبة القوية لمعالجة الفساد تنعكس من خلال العديد من بنود الدستور واللوائح والقوانين المعمول بها، مع إضافة آليات جديدة لتفعيل نظام النزاهة الوطنية من خلال المجلس القومي لحقوق الإنسان ولجنة النزاهة والشفافية التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية. ويضيف التقرير أن الدستور والقوانين واللوائح بالإضافة لمنظمات مكافحة الفساد، توفر إطارا سليما لوجود نظام فعال للنزاهة الوطنية.

وهذه النتائج التي ساقها التقرير، تناقض تماما مع الانتشار المروع للفساد الذي أصبح سمة غالبة للنظام السياسي - الاقتصادي في مصر والذي يعكس ضعف أو حتي غياب إرادة مكافحة الفساد عموما لدي هذا النظام ومختلف مؤسساته، وبالذات الفساد الكبير في الخصخصة وفي تخصيص أراضي الدولة وفي إرساء عقود الأعمال والمشتريات العامة واستلامها، في نظام غير ديمقراطي لا يوجد فيه فصل بين السلطات أو توازن بينها، في ظل تغول السلطة التنفيذية علي السلطتين التشريعية والقضائية وامتلاكها للكثير من المصالح التي يمكنها أن تمنحها لهم أو تمنعها عنهم. كما يختلط فيه العام والخاص في ظل سيطرة كبار الرأسماليين علي مراكز مهمة في السلطتين التشريعية والتنفيذية. مما يخلق بيئة مثالية لتضارب المصالح والتربح من الموقع السياسي العام. فضلا عما يعنيه من تدمير للقاعدة الذهبية للنظام الرأسمالي التنافسي وهي «العلم المتزامن بظروف السوق» لكل الأطراف المرتبطة به.

كما أن طريقة انتخاب مجلس الشعب وحدوث عمليات كبيرة لتزوير إرادة الناخبين في الكثير من الدوائر، تجعل رقابة السلطة التشريعية كعمود رئيسي لنظام النزاهة، مغيبة عمليا. كما أن أسلوب

تشكيل اللجان النوعية في مجلس الشعب من خلال ترشيحات الأعضاء للجان وقيام رئيس المجلس والوكيلين بـ «تسقيفها» بصورة تضمن للحزب الحاكم الأغلبية في كل لجنة للفوز برئاستها. وطريقة تشكيل اللجنة العامة بمجلس الشعب، من رؤساء اللجان النوعية وكلهم حزب وطني، إضافة إلى خمسة يختارهم رئيس المجلس (من الحزب الوطني أو المرتبطين به) وعضو من كل حزب له أكثر من نائب في المجلس، تضمن للحزب الحاكم أغلبية كاسحة في اللجنة العامة أيضا. وتجعل الدور الرقابي لهذه اللجان غائب عمليا ولا يعدو كونه نوعا من مداعبة الحزب الحاكم لحكومته. هذا فضلا عن أن دور هذه اللجان هو دراسة تقارير الأجهزة الرقابية وإبداء الرأي. وأقصى ما تملكه هو دعوة الوزراء ورئيسهم للاستيضاح. أي أنها لا تملك سلطة حقيقية للمحاسبة. كما أن مجلس الشعب في مجمله لا يقوم بهذه المحاسبة في ظل انتخابه تحت إشراف السلطة التنفيذية فعليا. وفي ظل رفض هذه السلطة الموسومة بالتزوير دائما، لأن يتم انتخابه تحت إشراف قضائي كامل، وإشراف دولي بدعوى أن ذلك يمس السيادة. وهو ادعاء سمج لأن الإشراف الدولي يتحول إلى شهادة بالنزاهة للدولة لو كانت الانتخابات نزيهة فعليا. ولا ترفضه إلا النظم التي تعتاد تزوير إرادة شعوبها. وإذا كان هذا النظام يريد الحديث عن حماية السيادة، فليحدثنا عن سيناء المنزوعة السلاح والتي يقف الجيش الصهيوني على حدودها مباشرة والتي يعلن قادته قدرتهم على احتلالها ثانية في أي وقت. والتي يدخلها الإسرائيليون بمئات الآلاف سنويا بلا تأشيرة. وليحدثنا عن العلاقة مع الولايات المتحدة والتسهيلات المقدمة لها وهي التي لم تصوت في أي وقت إلى جانب أي حق من الحقوق العربية وتعلن دائما التزامها بأمن الكيان الصهيوني وتفوقه. وليحدثنا عن الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية وتدخلاتها في السياسات الاقتصادية-الاجتماعية المصرية وفي بيع أو قل إهدار القطاع العام الذي بنته أجيال وحكومات سابقة لصالح القطاع الخاص الأجنبي والمحلي.

أما تكوين لجنة النزاهة والشفافية في إطار وزارة التنمية الإدارية، فإنه بدعة سلطوية ومحاولة من السلطة التنفيذية لإحلال مكان المنظمات الأهلية أو المنظمات العامة المستقلة في رصد ومنع ومكافحة الفساد. ومن البديهي أنه لا يمكن رصد ومكافحة فساد السلطة التنفيذية وأجهزتها بلجنة تابعة لهذه السلطة، مهما كانت مؤهلات وجدارة أعضاء هذه اللجنة التي ستقيدها بالضرورة اعتبارات التبعية والملاءمة السياسية.

والحقيقة أن هذه البدعة السلطوية متسقة مع مجمل تفكير النظام في الأجهزة الرقابية، حيث إنها

كلها بلا إستثناء تابعة للحكومة مثل الرقابة الإدارية وإدارة الكسب غير المشروع. أو تابعة للرئيس مثل الجهاز المركزي للمحاسبات. أي أنها تابعة للسلطة التنفيذية ورأسها الأعلي. بصورة تناقض تماما مع ما ذكره التقرير في ص ٨٧ من أن المدة التي يشغلها رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وميزانيته المستقلة وانفصاله عن السلطتين التنفيذية والقضائية تضمنان للجهاز استقلاليته وتمنحانه حصانة ضد اي نوع من الضغوط، ولا أدري من أين تأتي هذه الإستقلالية والتحرر من الضغوط لجهاز تابع لرأس السلطة التنفيذية أي الرئيس؟!

ويشير التقرير إلي أن الجهاز المركزي غير ملزم بتقديم تقاريره للجماهير، لكنه عمليا يتم الكشف عن النتائج الحاسمة للصحف والمنافذ الإعلامية الأخرى (ص ٩٠). وهو أمر غير دقيق إذ إن عمليات الكشف تتم بصورة فردية وغالبا من خلال أشخاص في مجالس إدارات المؤسسات التي يكشف الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود تلاعب أو فساد في أعمالها. وليس من خلال الجهاز أو أعضائه. مثلما حدث في المؤسسات الصحفية القومية الكبرى وعلي رأسها مؤسسة الأهرام. كما أن الجهاز المركزي للمحاسبات الذي كان حاضرا في كل صفقات الخصخصة الفاسدة ولم يعترض علي أي منها ولم يكن له الفضل في كشف الفساد في الصفقات التي تم كشف الفساد فيها ومحاسبة المتورطين فيها مثل «عبد الوهاب الحباك». كان يهتم أساسا باتباع الإجراءات القانونية الشكلية في الأعمال المتصلة بالمال العام. وليس بتقييم مضمون ونزاهة وعدالة تلك العمليات.

وإذا كانت الأجهزة الرقابية المختصة بمنع ومكافحة الفساد معنية أساسا بمنع ومكافحة فساد السلطة التنفيذية وأجهزتها أو الفساد الذي ينشأ علي تخوم العلاقة بينها وبين القطاع الخاص. فإن تبعية الأجهزة الرقابية للسلطة التنفيذية وما يترافق معها من عمليات ملائمة سياسية، تؤدي إلي تقييد عمل تلك الأجهزة تماما. أما وحدة مكافحة غسيل الأموال وهي آلية رئيسية لإرساء الشفافية ومنع تكوين الثروات المبنية علي الفساد والأنشطة غير المشروعة. فهي الأخرى يصدر قرار بتشكيلها من الرئيس. وفي ظل نظام غير ديمقراطي، فإنها تبقي محكومة بما يسمح بكشفه من الأموال غير النظيفة إذا سمح أصلا. ولا أمل في تفعيل هذه الأجهزة الرقابية المعنية بمنع ومكافحة الفساد. إلا بجعلها مستقلة تماما وتقدم قضايا الفساد التي تكتشفها إلى القضاء مباشرة وبصورة معلنة للرأي العام. في ظل نظام ديمقراطي حقيقي قائم علي الفصل بين السلطات والتوازن بينها وتداول السلطة السياسية من خلال آلية صارمة مثل تحديد فترة حكم الرئيس بفترتين علي الأكثر، وتداول المواقع القيادية في المؤسسات

الاقتصادية العامة بصورة تمنع تكون مجموعات الفساد وتحولها وتسهل كشف أي فساد تتورط فيه.

وفي القسم الذي يقدم فيه التقرير صورة عن التطور الاقتصادي والسياسي المصري بداية من الانقلاب الثوري في عام ١٩٥٢ إلى الآن. قدم التقرير في ست صفحات صورة شديدة العمومية والسطحية لتلك التطورات وأرفقها بأحكام بلا أي دليل مثل وصفه للنظام الاقتصادي الناصري بالمغلق. وهو ما يتناقض مع الحجم الكبير للتعاملات الاقتصادية الخارجية لمصر في ذلك العهد وعضويتها في المؤسسات المالية الدولية واندماجها بدرجة معقولة في الاقتصاد العالمي بشرقه وغربه مع وجود ضوابط قوية لحماية الاقتصاد الوطني الحديث الاستقلال والنهوض. ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره عن الإحصاءات المالية الدولية إلى أن قيمة التجارة السلعية والخدمية الخارجية لمصر بلغت نحو ٥٦٤ مليون جنيه شكلت ما يوازي ٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٠. وبلغت نحو ٨٧٩ مليون جنيه شكلت ما يوازي ٣٩.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٥ (راجع: IMF. International Financial Statistics Yearbook ١٩٩٠. p. ٣٣٦.). وقد تكون الحقائق مساندة للقول بأن الاقتصاد المصري في العهد الناصري كان قائماً على التخطيط المركزي. أو هيمنة الدولة على الصناعة والخدمات المالية والصحية والتعليمية. لكن القول بأن الاقتصاد كان مغلقاً هو أمر مجافٍ للحقيقة تماماً. أما القول بأن الهيكل الاقتصادي في تلك الفترة كان معتمداً على البترول والمنتجات الزراعية. فإنه مخالف للحقيقة أيضاً لأن قطاع البترول لم يكن قطاعاً حاكماً. وكانت صادرات مصر منه لا تزيد على ٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٦ قبل العدوان الصهيوني الإجرامي على مصر عام ١٩٦٧ وما ترتب عليه من فقدان مصر لحقول النفط في أبو رديس في سيناء المحتلة وتعطيل الإنتاج في حقول أخرى في خليج السويس. وضمن الأخطاء في المعلومات. يشير التقرير في «ص ١٠١». إلى أن العلاوة السنوية لموظفي الدولة بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨. عندما حددتها الدولة بنسبة ٣٠٪ من الأجر. إثر الأزمة المالية العالمية. ونعلم فإن تلك العلاوة حددت في مايو ٢٠٠٨ قبل انفجار الأزمة المالية العالمية في سبتمبر من العام المذكور. أي أنها لا علاقة لها بها أصلا. أما العلاوة التالية في عام ٢٠٠٩. فتم تخفيضها إلى ١٠٪ تحت دعوى التقشف لمواجهة آثار الأزمة العالمية.

لكن الأهم من الأحكام العامة والسطحية والمغايرة للواقع. هو التناقضات في الأحكام. حيث يشير التقرير في «ص ١٩» إلى أن عهد السادات شهد معدلات عالية للنمو الاقتصادي. ثم يتبع هذا

الحكم بالقول بأنه عندما تولى مبارك الحكم (بعد السادات) واجهته صعوبات عديدة نتيجة الوضع الاقتصادي السيئ، وهو ما يتناقض مع الإشارة إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في عهد السادات. ويبدو الأمر وكأنه محاولة لتبرئة فترة حكم مبارك من المشاكل الاقتصادية بالقول بأنه ورث ديونا خارجية مرتفعة ومشكلات في ميزان المدفوعات. والحقيقة أن ديون مصر الخارجية (المدنية) بلغت نحو ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠، (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، ص ٢٥٠). وارتفعت إلى ٢,٥ مليار دولار في أعقاب حرب أكتوبر. بينما كانت الديون العسكرية أكبر ولم يتم سداد غالبيتها الساحقة وأسقطها الاتحاد السوفيتي السابق في النهاية. وفي عام ١٩٨٠ قبل عام من نهاية عهد السادات بلغت قيمة الديون الخارجية لمصر نحو ٢٠,٩ مليار دولار (٢٧٨). وبعد سبعة أعوام من حكم مبارك أي في عام ١٩٨٨، بلغ الدين الخارجي لمصر نحو ٤٩٩٧٠ مليون دولار (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، ص ٢٥٠)، أي أنه أصبح نحو ٢,٤ ضعف مستواه عام ١٩٨٠. وبالتالي فإن مشكلة الديون الخارجية الكبرى هي من إنجاز عهد مبارك بالأساس، ولم يتم تخفيفها إلا بالخضوع لمشيئة صندوق النقد والبنك الدوليين والدول الدائنة فيما يتعلق ببيع القطاع العام أو خصخصته واتباع سياسات اقتصادية ليبرالية وفتح الاقتصاد المصري أمام الأجانب بلا ضوابط تقريبا. فضلا عما تم إسقاطه من ديون عندما انضمت الحكومة المصرية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩٠ في أعقاب الاحتلال العراقي للكويت. أما الديون الداخلية الهائلة التي ترزح مصر تحت أعبائها والناجمة عن العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة فإنها وصلت في عهد مبارك و«إصلاحه» الاقتصادي لمستويات بالغة الخطورة وتشكل سببا رئيسيا للتضخم في مصر. ويكفي أن نعلم أنها ارتفعت من ٢١٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٩٩، في نهاية عهد حكومة الدكتور الجنزوري، إلى ٤٣٤,٩ مليار جنيه نهاية يونيو ٢٠٠٤ في نهاية عهد عاطف عبيد، إلى نحو ٨١٣,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩.

وهي مرشحة في ظل العجز المقدر في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، لبلوغ مستوى ٨٩٠ مليار جنيه، ومرشحة لتجاوز التريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، طبقا لمشروع الموازنة الذي قدمته الحكومة لمجلس الشعب والذي يتضمن عجزا قيمته ١١٧ مليار جنيه.

ويتحدث التقرير كذلك ضمن حديثه عن إنجازات عهد مبارك، عن ارتفاع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٤,٣٪ عام ١٩٩٥، إلى ٧٠,٤٪ عام ٢٠٠٠. وتوقف التقرير

عند الحد المذكور رغم توفر البيانات اللاحقة عليه. لأن حصة القطاع الخاص تراجعت إلى ٦٣.٦٪ في العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ وفقا لبيانات البنك المركزي. في اقتصاد يعتمد بدرجة عالية علي قطاع النفط والغاز وتتذبذب فيه حصة القطاع الخاص في الناتج بصورة عكسية لحركة أسعار النفط والغاز. وفي النهاية فإن حصة القطاع الخاص في الناتج ليست معيارا للإصلاح إلا في حالة المنظور الأيديولوجي الرأسمالي الضيق. وربما يكون المثل الصيني القائل بأنه «ليس مهما أن تكون القطة سوداء أو بيضاء.. المهم أن تأكل الفئران»، أكثر حكمة في تقييم حصة القطاعين العام والخاص في الناتج، فليس المهم لمن تكون الغلبة، وإنما المهم هو أن ينمو الاقتصاد بقوة وبصورة تنافسية وبشكل متواصل وفي القطاعات الحيوية التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية وأن يتم توزيع الناتج بصورة عادلة من خلال كل الآليات المتبعة لتوزيع الدخل وإعادة توزيعه والتي تستخدمها الاقتصادات الرأسمالية نفسها مثل نظم الأجور والضرائب والدعم والتحويلات.

الفساد فى ثماني سنوات

عجزت الحكومات المتعاقبة عن تحقيق تنمية شاملة في مصر خلال حكم الرئيس مبارك. واكتفت بتدليل رجال الأعمال فقط، دون النظر إلي غالبية الشعب المصري. وكانت حجة النظام دائما عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة في مصر، رغم التقارير التي تتحدث عن الفساد في مصر، والتي قدرت فاتورة الفساد ما بين٦ إلي ١٠ مليارات دولار سنويا أي ما بين ٣٠ إلي ٦٠ مليار جنيه سنويا. مصر دولة غنية بمواردها، لكن الفساد كان المقوض الأساسي لجهود التنمية. فالفساد أعاق الدولة من تحصيل مواردها المستحقة كالضرائب وعوائد الاستثمار، كما أدي إلي زيادة تكلفة السلع والخدمات المقدمة للجمهور. بالإضافة إلي اختفاء المهارات والكفاءات البشرية القادرة علي الإنتاج.

فعندما شرعت الحكومات المتعاقبة في تكوين طبقة رأسمالية، في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، نجحت الطبقة المستفيدة من نظام الحكم في مصر في إنشاء طبقة رأسمالية، أطلق عليها خبراء الاقتصاد «رأسمالية المحاسيب». ولعبت المعونة الأمريكية لمصر دورا مهما في تكوين طبقة من رجال الأعمال، ترتبط اقتصاديا بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توزيع التوكيلات العالمية للشركات الأمريكية، لتكوين لوبي أمريكي داخل النظام المصري. ووفقا للمعلومات المتاحة فقد

شملت القائمة أكثر من ١٢٠٠ رجل أعمال مصري.

وعملت طبقة «رأسمالية المحاسيب» على تكوين الأرباح السريعة من خلال العمل في قطاع الخدمات والاستيراد والتصدير والوساطة المالية والعقارات. والابتعاد عن الإنتاج الصناعي والزراعي. وأصبحت هذه الطبقة بما جمعت من أموال من خلال علاقتها بالسلطة الحاكمة نموذجا للحياة الاقتصادية في مصر جذب إليه العديد من رجال الصناعة في الفترة الأخيرة، والتحول في هذه القطاعات لجني الأرباح الضخمة في أسرع وقت.

«العلاقة بالنظام الحاكم» كانت كلمة السر في تحقيق الأرباح الخيالية، سواء في تخصيص الأراضي، أو المشروعات. أو الحصول علي قروض. أو التمتع باحتكار في السوق. وربما شاركت بعض أفراد النظام في هذه العمليات بحصص في المشروعات. أو تربح من هذه المشروعات وهو ما سوف يكشف عنه التحقيقات الدائرة الآن في مكتب النائب العام، في محاولة لاكتساب ثقة ثورة ٢٥ يناير، أو تصفية الحسابات علي أقل تقدير.

وبغض النظر عن التحقيقات الجارية والأسماء التي تناولها التحقيق، فقد قدر تقرير المؤسسة المالية العالمية للشفافية والذي قدر خسائر الاقتصاد المصري جراء الفساد بنحو ٣٤٣.٢ مليار جنيه مصري خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٨، بمتوسط ٦.٤مليار دولار سنويا، وأكد تقرير حديث صادر عن مركز سلامة النظام المالي العالمي الأمريكي أن معظم هذه الأموال جاءت من التهرب الضريبي للأفراد إضافة للفساد والجريمة:

وفي دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي وجد أن زيادة قدرها ٠.٧٨ بالمائة فقط في معدل الفساد تقلل من نمو الدخل السنوي بنسبة ٧.٨ بالمائة وذلك لدي الخمس الأكثر فقرا من المواطنين.

وتشير التقارير إلي وجود علاقة ارتباطية مباشرة بين الفساد والنمو الاقتصادي فكلما زاد الفساد في مجتمع ما، كلما قامت فئة قليلة بالسيطرة علي موارد الدولة بطرق غير مشروعة، وأضعف ذلك من قدرة الدولة علي الانتفاع بهذه الموارد في تحريك عجلة التنمية.

وعلي المستوي الاقتصادي يؤدي الفساد إلي صعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال المحلية وينتج عن ذلك ضعف عام في توفير فرص العمل وانتشار البطالة والفقر. كما يؤدي

الفساد إلي تشويه النفقات الأولية للحكومة وإهدار أموال الدول مما يحدث خفض في الإنفاق علي الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمرافق، وبالتالي تدهور جودة البنية الأساسية والخدمات العامة. وهو ما يؤثر سلبيا علي الاستثمار.

ويؤدي الفساد إلي زيادة تكلفة الحصول علي الخدمات المختلفة التي هي في الأساس حق من حقوق الإنسان الأساسية مما يمثل تكلفة زائدة وعبئا علي المواطن. ويؤثر الفساد علي العدالة التوزيعية. كما يؤثر الفساد علي العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع.

سـداد الديـون

وتشير تقديرات المؤسسات المالية العالمية المدانية إلي أن المبالغ التي خرجت من مصر بسبب الفساد تتجاوز في مجملها ١٥٠ مليار دولار، وهو ما يتجاوز إجمالي ديون مصر الخارجية، والذي يصل إلي نحو ٣٢ مليار دولار، وأكثر من نصف الدين العام الداخلي الذي يقدر بتريليون جنيه مصري.

هذه التقديرات المتواضعة للفساد في مصر لا تأخذ في تقديرها تخصيص الأراضي لكبار رجال الأعمال أو ما يطلق عليهم «مافيا الأراضي»، والتي استولت علي مئات الملايين من الأمتار، بأسعار زهيدة سواء لإقامة مشروعات، أو مشروعات سكنية فاخرة، أو الاحتكارات في السوق المصري سواء الحديد أو السكر أو المبيدات الزراعية، فضلا عن الفساد الناجم عن عملية الخصخصة. كلها أرقام فلكية من المليارات تم تكوينها خلال الثلاثين عاما الأخيرة أي خلال فترة حكم مبارك. وإذا أخذنا مبلغ الـ ١٥٠مليار دولار التي تم تهريبها من مصر فقط، أي ما يعادل ٨٥٠ مليار جنيه، لنجحت مصر في تحقيق معدلات نمو عالية وعدالة في التوزيع.

هذه الأموال يمكن لمصر أن تستردها من خلال القانون وبالتعاون مع الدول التي تم تهريب الأموال إليها

الصناعة والبطالة

بلغ عدد المصانع التي تم إنشاؤها خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠٠٩ نحو ١٩٨٢ مصنعا بتكلفة استثمارية ٤٩.٣ مليار جنيه وفرت نحو ٢١٥ ألف فرصة عمل. بحسب موازنة الدولة العام الماضي، لتصل تكلفة فرصة العمل الواحدة إلي ٢٥٠ ألف جنيه. ولو خصص هذا المبلغ بالكامل - في حالة استرداده - لقطاع الصناعة لتم إنشاء ٣١,٧ ألف مصنع، وفرت ١٠.٢ مليون فرصة عمل. وهو ما كان يقضي علي البطالة في مصر، وزيادة الإنتاجية في مصر. أما إذا أخذنا متوسط الأموال المهدرة سنويا في الفساد والتي تبلغ ٤٥ مليار جنيه سنويا لأمكن إضافة ١٩٨٢ مصنعاً سنويا توفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل. وخلال خمس سنوات فقط كان يمكن القضاء علي البطالة، مما يزيد من حجم الاستثمارات في مصر بنحو ٤٥ مليار جنيه سنويا، أو استغلالها في مشروعات صغيرة لتوفير فرص عمل أكثر، حيث يتراوح متوسط تكلفة فرصة العمل مابين ٢٠ إلي ٥٠ ألف جنيه فقط!

الصحة

الإنفاق الحكومي علي الصحة يمثل نسبة ضئيلة جدا من موازنة الدولة فقد تناقصت من ٣ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٧ الي ٢,٢ بالمائة عام ٢٠٠٤ إلي ١.٧ بالمائة عام ٢٠٠٨ وبلغ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٤,٥ مليار جنيه، وحتي هذه النسبة الضئيلة لا تجد دائما طريقها إلي مستحقيها من المرضي حيث يذهب جزء قليل منها في طرق غير مشروعة، وكان يمكن رفع حجم الاستثمارات في قطاع الصحة إلي ٨ بالمائة، وهي النسبة السائدة في معظم دول العالم، بما يتيح التوسع في العلاج المجاني، ورفع كفاءة التأمين الصحي. ولو تم استغلال هذه الأموال المنهوبة لإنشاء مستشفيات جديدة لأمكن بناء نحو ٤٥٠ مستشفي علي أعلي مستوي عالمي.

التعليم

أما في التعليم فتبلغ الإستثمارات الكلية حاليا نحو ٦.٥ مليار جنيه. وفي حالة القضاء علي الفساد فمن الممكن رفع الإستثمار في التعليم والبحث العلمي إلي أكثر من ثلاثة أضعاف، مما يزيد من فعالية

التعليم في مصر، ويحسن من أوضاع المعلمين والمدرسين. ويزيد من مخصصات البحث العلمي التي تقل حاليا عن ١ بالمائة، الأمر الذي يضع مصر على طريق التقدم العلمي المنشود أو إنشاء نحو ١٠٠ ألف مدرسة جديدة.

كما كانت هذه الأموال كافية لاستكمال شبكة الصرف الصحي والمياه والمقدر لاستكمالها ٢٠ مليار جنيه فقط. كذلك تطوير المناطق العشوائية. وبناء وحدات إسكان منخفض التكاليف للشباب محدودي الدخل. وإنارة كل شوارع مصر حيث تصل تكلفة عمود الإنارة إلى ٤ آلاف جنيه

الأهم من ذلك أن هذه الأموال كانت تكفي لرفع مرتبات العاملين ١٢٠ بالمائة. علما بأن تكلفة علاوة الـ ١٥ بالمائة الجديدة تتكلف ٥,٦ مليار جنيه فقط.

شهدت مصر خلال السنوات السابقة هجوما منظما على الأرض الزراعية وتحويلها إلى أراضي بناء، لتفقد مصر أجود الأراضي الزراعية مما أدى إلى انخفاض الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية والاعتماد على الاستيراد. ولو كان لدى الحكومات المتعاقبة خطة لاستصلاح الأراضي لأمكن لمصر رفع نسب الاكتفاء الذاتي من معظم السلع الغذائية الأساسية. حيث تصل تكلفة استصلاح الفدان الواحد إلى ٢٥ ألف جنيه. والأموال المنهوبة تكفي لاستصلاح ٢ مليون فدان سنويا

الفصل الثانى

زواج السلطة والمال

الزواج الحرام بين المال والسلطة

من الصفات الحميدة في ظل الحكومات الرشيدة الاستعانة بالخبراء والمختصين من أجل تسيير مؤسسات الدولة وفق رؤى مدروسة وواضحة، من اجل النهوض بواقع البلد المعني.

إن ظاهرة زواج المال بالسلطة ظاهرة عالمية. وقد كشف النقاب عن فضائح للفساد في الدول الرأسمالية المتقدمة، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

وقد ترك ذلك آثارا اجتماعية ساهمت إلى حد لافت في تعظيم الشعور بالظلم والتهميش لدى قطاعات متزايدة من أبناء الشعب المصري.

وتمثل القوة العسكرية مصدرا مهما للتأثير والنفوذ... والثراء أيضا، فالقدرة على استخدام القوة مصدر فعال، وفي عالم اليوم فإن التهديد باستخدام القوة مصدر نفوذ فعال.

في دول الشرق الأوسط وبالخصوص الدول العربية ثمة نماذج عديدة للعلاقة بين النخب الإقتصادية الخاصة مع السلطات. ابتداء من تقديم المقترحات وانتهاء بالتصرف المباشر في القرارات الرسمية حسب موقعهم في مراكز القرار.

فعلى سبيل المثال ففي مصر كانت تجري عمليات احتواء لبعض كبار المستثمرين ومستحدثي الثراء باستقطابهم للحزب الوطني الحاكم والأخذ بيدهم للوصول إلى منطقة السلطة من خلال ترشيحهم للبرلمان وتسليمهم مراكز قيادية ضمن المؤسسة الرسمية. حيث مارست السلطة عملية تبني لأصحاب رؤوس الأموال المشبوهة والغير المستقرة والتي كانت تبحث عن غطاء رسمي وقانوني لها وللاستمرار تدفقها حيث ساعد في ذلك تركيبة سياسية ضبابية لمصر بحكم استحواذ الحزب الحاكم بشخوصه التقليديين ذوي المصالح الشخصية طويلي الأمد على مصادر القرار ومقومات الدولة دون أي آلية لتفعيل الديمقراطية وممارسة الشفافية.

كانت المصلحة مشتركة بين رأس المال وشخوص السلطة حيث ساعد في ذلك إشتداد الحاجة للعطاء المالي لحساب المجموعة الضيقة للمال والسلطة والمصدرة للمشهد السياسي في الدولة. وكانت مصلحة النظام تكمن في استخدام رؤوس الأموال المشبوهة لتدعيم العمليات القذرة

لمجموعة القرار في الحزب الحاكم مثل تزوير الانتخابات وشراء الذمم والعقول أحيانا والتغول على المشاريع العامة والتآمر المالي في عمليات الخصخصة. حيث كانت مهمة ضخ المال القذر تتم من خلال مؤسسات وحسابات خاصة لرموز رأس المال الملتحق بالسلطة.

ويرى خبراء إن أصحاب رؤوس الأموال القادمين إلى السلطة يستغلون مراكزهم الحكومية الممنوحة لهم لتعويض ما تم دفعه من رشاوى وحصص شراكة لشخوص السلطة حيث كانت تمنح لهم الأراضي العامة بأثمان بخسة وتحال على مؤسساتهم العطاءات بقيم مضاعفة وتشطب الضرائب عنهم.

هذا التزاوج بين السلطة ورأس المال أدى بمصر إلى:

ديون متراكمة تقدر بـ ٨٨٠ مليار جنيه أدت إلى رهن القرار السياسي المصري لصالح مراكز القرار الأمريكية والصهيونية بسبب إعتماد مصر الكلي على المساعدات الخارجية المشروطة.

- ٤٢٪ من شعب مصر يعيشون تحت خط الفقر مما ساعد في زيادة الجريمة وبروز الجريمة المنظمة وذوبان الطبقة الوسطى.

- ٢٣ مليون نسمة يعيشون في ما يسمى العشوائيات (بيوت من الصفيح تخلو من كل الخدمات الحكومية من ماء وكهرباء وصرف صحي) مما زاد في تجهيل فئة كبيرة من الجيل الجديد وانتشار المخدرات بشكل كبير جدا.

- انخفاض مستوى الديمقراطية إلى ما دون الحد الأدنى الإنساني بسبب لجوء السلطات إلى التصعيد البوليسي أمام أي محاولات لكشف أو الاعتراض على انهيار المنظومة الأخلاقية في ممارسة إدارة المقدرات المالية للدولة.

فيما سبق نرى أن الفساد المالي لمنظومة الحكم في مصر أدى إلى دمار اقتصادي وأخلاقي ووطني على الصعيد الداخلي مما اخرج مصر من صفوف الدول الواعدة اقتصاديا والرائدة إقليميا وخلقت مثالا فاسدا تبعته دولا أخرى في المنطقة.

وفي تونس ايضا. كثيرا ما ينطوي الفساد على تحويل او تحريف وجهة الموارد المالية أو الخدمية

من الاستفادة العامة إلى العائلات الخاصة النهاية. إذ غالبا ما يتطلب هذا التحريف تحويلا للأموال إلى مصارف وبنوك أجنبية. ما سبب حدوث تسريبات ضارة بالاقتصاد الوطني تعمل على زيادة عرقلة التنمية الاقتصادية.

والفساد له علاقة بالمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن سياسة الخصخصة الرأسمالية. وانخراط تونس بالكامل في نظام العولمة الليبرالية التي بدأ النظام بطبيقها منذ مجيء الرئيس بن علي إلى السلطة. وفي ظل غياب قوانين صارمة ضد الإحتكار تعني الخصخصة استبدال إحتكار القطاع العام باحتكار القطاع الخاص. وهذا يؤدي إلى استشراء الفساد بكلفة إقتصادية وإجتماعية كبيرة. هناك حاجة إلى موازاة التخصيص مع وجود قوانين ضد الإحتكار لدرء الفساد. وهذه القوانين كانت علامات أساسية في التطور الإقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة.

وبالتالي عمل ذلك على تقويم التنمية الإقتصادية. ويعمل أيضا على مفاقمة الفقر. كما أن هذه الممارسات تتحرك من خلال أطر شبكية ومافيات منظمة. وهكذا تكتسب ممارسات الفساد طابعا مؤسساتياً في إطار تلك المنظومات الشبكية.

إن علاقة السلطة بالمال آثاره سلبية ومدمرة على الإستثمار. والتنمية الاقتصادية. حيث إن الفساد يعوق التنمية السياسية ويقوض الفعالية والكفاءة الإدارية. وشرعية القادة السياسيين والمؤسسات السياسية. غير أن الفساد ما كان له أن ينتشر في تونس. وينمو ويزدهر. لولا أنه لم يجد بيئة حاضنة للفساد.

وحين تكون السلطة السياسية القائمة هي التي تحث على الفساد. لا بل. تدفع إليه دفعا منظما. كما هي الحال بالنسبة لسلطة السابع من نوفمبر في تونس. فإن الفساد يصبح مؤسسة.

يقول الخبير الاقتصادي في الوكالة الفرنسية للتنمية جان رافاييل شابونيير إن هؤلاء الناس عائلة الطرابلسي كانوا حاضرين في العديد من المجالات. حيث فرضوا إتاوات على أرباح الشركات وبالتالي قللوا من قدرتها على الاستثمار. ما يعني نموا أقل. وفرص عمل متناقصة.

من جهتها أفادت الخبيرة الإقتصادية في معهد الدراسات السياسية في باريس. بياتريس إيبو. بأنه هربا من شراهة عائلتي بن علي والطرابلسي. اعتمد المقاولون شعار ابق صغيرا. حيث كان رجال الأعمال يخشون الاستثمار والنمو. وتوضح إيبو. أنه بعد ٢٣ عاما من حكم الرئيس بن علي. تتميز

تونس «تعدد ضئيل للغاية من الشركات الكبيرة، ٠.٤ في المئة من مجموع الأعمال». وحتى الشركات المتوسطة الحجم (٠.٣ إلى ١.٧ في المئة)، حتى إن كبرى المجموعات التونسية «بولينا»، وهي في الواقع عبارة عن تكتل من ٧١ شركة، تعد ٦٠٠٠ موظف فقط.

وتقدر برقيات ويكيليكس أن ٥٠٪ من النخبة الإقتصادية في تونس ترتبط بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي بطريقة أو بأخرى. وتتباهى هذه النخبة بثرائها في العلن ثم يثير حفيظة ذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل. ولا تخفي البرقيات تفاصيل مظاهر الفساد في عائلتي الطرابلسي وبن علي وكيف تجر الاقتصاد التونسي نحو الهاوية من خلال نوع من الاتجار بالمعلومات الداخلية حيث يوافق بن علي على كل المشاريع الجديدة ليتولى أقاربه اختيار ما يريدونه منها لكسب حصة في كل القطاعات الاقتصادية المهمة في تونس من القطاع العقاري والاستيراد وحتى النظام المالي الذي أصيب بالشلل من خلال إجبار البنوك على تقديم قروض بشروط سخية لأعوان أفراد العائلة ممن لا يسددون أي قسط منها أبدا.

إلا أن لزواج المال والسلطة مخاطر لا يمكن إغفالها حيث يقال "ما اجتمعت الثروة والسلطة إلا وكان الفساد ثالثهما"، ويرى البعض أن العلاقة بين السلطة والمال جريمة كاملة ومكتملة الأركان. فمقابل الثروة تتنازل السلطة عن أعز ما تملكه "الأمانة والشرف" ويكون الوليد مكروها. فإذا أردت إفساد أي مجتمع، فما عليك إلا فتح باب الزواج بين السلطة والمال، أي تسمح لرجل الأعمال أن يكون رجل سياسة: عضوا في البرلمان، أو وزيرا أو رئيس وزراء، أو حتى رئيس دولة. وهنا يشارك رجل الأعمال في صنع القرارات التي تخدم مصالحه أولاً وأخيراً.

وقديما كان رجال الأعمال يخسرون المنافسة في مواجهة الشخصيات القومية المعروفة بحسها وولائها وانتمائها للشعب والوطن، وقديما أيضاً كان رجال الأعمال يهتمون بأعمالهم وتجارتهم فقط، وكانت السياسة من نصيب أهلها. لكن الصورة تغيرت، وأصبحت السلطة هدفا وأمنية، وحلما لرجال الأعمال. ففي غياب الضمير، يسلك رجال الأعمال مسالك عدة للسيطرة على السلطة، منها البقاء خارج دائرة السلطة، والعمل على إختطاف رجال السياسة، بهدف تحويل مؤسسات الدولة إلى مناطق نفوذ، وبالتالي إحكام القبضة على السياسيين، وتحويلهم إلى أدوات لتحقيق مصالحهم التي غالبا ما تكون مصالح فاسدة. ولو لم تكن كذلك، ما كان شيء يضطرهم إلى التحايل، واستمالة السياسيين

مقابل مبالغ أو نسب محدودة . ومن هذه المسالك أيضاً مزاحمة رموز الحكم على مقاعدهم. ومن ثم التحول إلى وزراء أو مسؤولين كبار. وهذه الطريقة يراها البعض أقل كلفة من الوجود خارج دائرة السلطة. حيث يصبح الراشي والمرتشي شخصاً واحداً. والقاعدة أن رجال الأعمال لا يعطون شيئاً من دون مقابل. فالمال يشتري النفوذ والفعل. والمحصلة هي المردود المالي الكبير من الصفقات الأكثر ربحاً، والتي يكون وراءها رجال السياسة بشكل مباشر أو غير مباشر .

يطبق رجال الأعمال شعار "اخدمني أخدمك" بمهارة وفن وحرفية. وأحياناً بوقاحة نادرة يحسدون عليها. وحتى لا نعمم. فهناك الفضلاء من رجال الأعمال الذين جمعوا بين السياسة والتجارة. ومنهم رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان الذي كان تاجراً. لذا فإن رجل الأعمال المحترم الشريف هو الذي يصل إلى المنصب السياسي من دون النظر بعين الاعتبار للمال. بخلاف آخرين يحلمون بالغنائم. وخصوصاً الكبيرة منها. وينظرون إلى المنصب السياسي باعتباره حلماً كبيراً يتقاتلون من أجله كوسيلة لزيادة ثرواتهم، والتحول إلى إمبراطوريات .

رجل الأعمال إن لم تكن لديه تقوى أو أخلاق فإنه يتحول إلى شيطان كبير. يستخدم ماله في النفاذ إلى مراكز صنع القرار لدى الطبقة الحاكمة. بهدف انتزاع تسهيلات غير مشروعة. خارج إطار القانون. لم يكن بمقدوره الحصول عليها. إلا من خلال صاحب القرار الفاسد الذمة .

الأمر الذي يغيب عن أهل السياسة أن المردود المادي الذي يحصده رجال الأعمال يفوق كثيراً المقابل الذي يتقاضاه أهل السلطة نظير التسهيلات التي يقدمونها لهم . إن إعفاء رجل الأعمال من دفع مستحقات كبيرة للدولة مقابل مبالغ بسيطة تقدم للمسؤولين كرشوة. يؤدي إلى تعاظم ثروتي رجل الأعمال الراشي ورجل السياسة المرتشي. ويخسر المجتمع مبالغ طائلة مستحقة من المفترض إنفاقها لتحسين البنية التحتية من خدمات صحية وطرق وتعليم وخلافه .

وتتميز تجربة الرئيس الروسي بوتين الذي أدرك مبكراً خطورة إستيلاء رجال الأعمال على السلطة. فاتخذ قراره بإبعاد رجال الأعمال عن شؤون الدولة الروسية، وأراد صاحب شركة "يوكوس" النفطية العملاقة. الملياردير اليهودي خودوركوفسكي دعم خصوم بوتين السياسيين. بهدف إزاحة بوتين، واستبدال رجال حكم يمكنهم حماية مصالحه به. لكن بوتين خريج مؤسسة الاستخبارات السوفيتية العتيدة. لم يكن بالرجل الذي يسهل اصطياده. فنال الملياردير اليهودي

حكماً قضائياً بالسجن مدة ٩ سنوات، بتهم عدة، منها التهرب من الضرائب والتزوير والاختلاس. وصدر الحكم بعد ١٢ يوماً فقط من إعداد الجلسات، وليس بعد أعوام أو عقود من الزمن، كما يحدث في بعض دول العالم الثالث. ودفعت شركة "يوكوس" المملوكة للملياردير ٢٠ مليار دولار ضرائب مستحقة للدولة.

في المسافة ما بين رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي، التاجر الذي لم تفسد السلطة تجارته، وبين الملياردير الروسي خودوروفسكي، الذي زج به استخدام النفوذ لجمع المزيد من الأموال في غلمات السجون، يقف نموذج "الأب الروحي" الذي جسده النجم آل باتشينو في ثلاثية المخرج فرانسيس فورد كوبولا المعروفة، حيث يحاول المال الملوث بالدماء، استمالة رجال السياسة، وشراء ضمائرهم، لغسل آثار ما اقترفوه من جرائم.

كان خودوروفسكي يلقب بأنه "الرجل الذي لا يرحم"، وهذه مشكلة رجال الأعمال الذين لا يملكون القيم والأخلاق، إنهم لا يرحمون، ولا رأفة لديهم تجاه شعوب بلادهم، وينسون أن القبر ينادي كل يوم "أنا بيت الدود". إن مكمن الخطورة في الخلط بين السلطة والمال، أنه يؤدي إلى تحويل التاجر إلى حاكم، والحاكم إلى تاجر، وتتحول الأوطان إلى هياكل كرتونية، تعصف بها الرياح في أي زمان، إلى أي مكان، ويتربص الخطر بالأمن القومي من جميع الاتجاهات.

ومن المهم أن نقول إن ملاحقة الفساد ومطاردة رموزه، وبدء مرحلة تفكيك دولة رجال الأعمال، وإعلان طلاق رأس المال والسلطة، هي الخطوة الأهم لاستعادة الاقتصاد المصرى عافيته وتعويض الخسائر خلال الفترة الحالية. دفع الاقتصاد ثمنا قاسيا ومؤلما، ولكنه متوقع فى ظروف ثورة تغيير شاملة قامت للقضاء على الفساد، واحتكار رأس المال للسلطة والنفوذ فى البلاد.

حجم الخسائر التى لم يتم حصرها حتى اللحظة قد تتجاوز ١٥٠ مليار جنيه، لكنها لا تقارن أبدا بحجم الفساد الذى استنزف اقتصاد الدولة واستنزف ثرواته طيلة السنوات الماضية، فحجم الخسائر الذى كان يتكبدها سنويا الاقتصاد المصرى بسبب الفساد –حسب تقارير دولية– تراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ مليار جنيه سنويا، واحتكرت حوالى ٢٥٠ عائلة فى مصر النسبة الأكبر من الثروة وعائد التنمية، فيما بقى أكثر من ٤٠ بالمائة من أفراد المجتمع يعيشون تحت خط الفقر، حيث لم يتجاوز الدخل اليومى لهم دولارا واحدا، واتسع نطاق البطالة ليصل إلى نحو ١٠ بالمائة، حسب البيانات الرسمية، رغم التشكيك فى النسبة التى قدرها خبراء اقتصاديون بنحو ١٥ بالمائة

لكن كيف نشأ هذا الحجم من الفساد في العشرين عاما الماضية؟

الإجابة عن السؤال تبدأ مع نشوء أخطر ظاهرة في الحياة السياسية في مصر، وهي دخول رجال الأعمال إلى مجلس الشعب منذ انتخابات ١٩٩٥، وبدأت عناصر الثروة تنتبه إلى أهمية السلطة في حماية المال، وبالتالي النفوذ في تحقيق المصالح الشخصية، وهو المرض الذي أصاب الحياة السياسية والتشريعية في مقتل، حيث تشكلت ملامح دولة رجال الأعمال على استحياء، وبدء التزاوج الخطير بين السلطة والمال لتنجب طفلا مشوها اسمه النفوذ، والذي شب ليتحول إلى عملاق اسمه البلطجة، ورغم العدد القليل من رجال الأعمال الذين اكتسبوا عضوية مجلس الشعب، فإن كتابات عديدة انطلقت محذرة من دخول رجال الأعمال إلى البرلمان، وهو ما وصفه الكاتب الكبير المرحوم صلاح الدين حافظ بتزاوج المال والسلطة، وكشف وقتها عن اجتماع لمجموعة منهم لتحديد من يجب ترشيحهم، وبالفعل نجح عدد قليل من رجال الأعمال في الدخول إلى البرلمان، والذين عرفوا بعد ذلك بنواب القروض، أمثال محمود عزام وخالد حامد محمود وإبراهيم عجلان وتوفيق عبده إسماعيل، إضافة إلى إبراهيم كامل.

استمرت رحلة الزواج بين رأس المال والسلطة بعد ذلك في انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، حيث بلغ عدد رجال الأعمال فيها ١٧ رجل أعمال، منهم طارق طلعت مصطفى رئيس لجنة الإسكان، وأحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة، ومحمد أبو العينين رئيس لجنة الصناعة والطاقة والمرشح لمنصب وكيل مجلس الشعب عن الفئات، بعد أن أصبح رئيسا للبرلمان اليورومتوسطي.

ومن الإسكندرية خالد حيرى ومحمد المصيلحي وحسني خليل، إضافة إلى محمود عثمان من الإسماعيلية، وطلعت السويدي ومحمود خميس من الشرقية، ومنصور عامر من القليوبية، وعادل ناصر من الجيزة، وأحمد عبد السلام قورة من سوهاج، وعبد الرحمن بركة من الدقهلية، ومحمد المرشدي من حلوان، وطلعت القواس وإبراهيم العوذي وهشام مصطفى خليل من القاهرة، وشهدت الانتخابات الأخيرة أكبر هجوم من رجال الأعمال على مجلس الشعب، حيث دخله ٣٠ من أبرز رجال الأعمال جميعهم من الحزب الوطني.

الظاهرة الأخطر في رحلة الزواج بين رجال الأعمال والسلطة والنفوذ كانت مع تأسيس أمانة السياسات في الحزب الوطني، قبل انتخابات الرئاسة الأخيرة في ٢٠٠٥ برئاسة جمال مبارك نجل

الرئيس، والتفاف عدد كبير من رجال الأعمال حوله. وانضمام عدد كبير منهم إلى أمانة السياسات التي كانت إيذانا بمرحلة سيطرة دولة رجال الأعمال على الحكم سياسيا واقتصاديا. فلجنة السياسات أصبحت المتحكمة في كل قرارات الدولة. وأي قرار لابد أن يمر عليها. فكانت بمثابة المطبخ السياسي الذي يدير كل شيء في مصر.

وتحت سلطة رجال الأعمال نشأت دولة النفوذ والتحكم في النفوذ. وتأسست دولة البلطجة أيضا، والتي استخدمها رجال الأعمال في معاركهم الخاصة لترويع الناس. والاستيلاء على الممتلكات العامة، وأراضي الدولة، وتزوير انتخابات مجلس الشعب بمباركة وتأييد من لجنة السياسات.

توحش رأس المال في فترة التسعينيات وما بعدها لم يعرف له مثيل في تاريخ مصر السياسي حتى قبل ثورة يوليو، أو حتى فترة قريبة بعد حكم الرئيس السادات. فحالة التقارب بين المهندس عثمان أحمد عثمان والسادات لم تصل إلى حد التوحش الذي حدث بين رجال الأعمال والسلطة في عهد مبارك. وكان هذا الرجل يستفيد من قربه للسلطة. وكانت السلطة تعول عليه أيضا في بناء بعض المشروعات، لكنه لم يتدخل في القرار السياسي. أما في فترة التسعينيات وبداية الألفية الثانية فكان رجال أعمال في عصب السلطة التنفيذية.

هدد زواج رأس المال والسلطة، والذي وصفه البعض بزواج المتعة الحرام، مؤسسات الدولة، وحاولت رموزه إحالة كل شيء إلى «أملاك خاصة» وتوظيف القرارات والقوانين لصالحه. فنشأ الفساد في مفاصل الدولة. وكشفت التقارير عن ٧٠ ألف قضية فساد في مصر سنويا، وأظهرت تقارير دولية مختلفة تأخر ترتيب مصر في مؤشرات عديدة لقياس النمو الاقتصادي. ففي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ جاء ترتيب مصر ١١٥ على مستوى ١٨٠ دولة في العالم، متراجعا عن عام ٢٠٠٧ والذي كان ١٠٥، وعام ٢٠٠٦ والذي كان ٧٠. كما تورط عدة وزراء وعدد من المسؤولين الحكوميين في الدولة في عمليات فساد كبيرة.

ويفيد تقرير لـ«مركز الأرض لحقوق الإنسان» بأن أكثر من ٣٩ مليار جنيه أهدرت في الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر قدرت بحوالي ٢٣١ مليون دولار في العام الماضي بسبب تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.

وتحت حماية الحزب الوطني ورجال الأعمال أسقطت الأغلبية ٣ استجوابات تتهم الحكومة بالفساد

وإهدار ٨٠ مليار جنيه في مشروعات أبوطرطور، والغزل والنسيج، والكهرباء في مارس ٢٠١٠.

أضاعت سيطرة دولة رجال الأعمال هيبة المنظومة الرقابية في مصر التي كان من المفروض أن تحارب الفساد، وتحد منه وتعاقب الفاسدين طبقا لنصوص القانون.

فقد وصل عدد الأجهزة الرقابية للسلطة التنفيذية في مصر إلى ٣٢ جهازا متخصصا تعمل في مجال الجهاز الإداري وقطاع الأعمال والهيئة العامة في الدولة، وفي القطاع الخاص الذي باشر أعمالا عامة، وكذلك أي جهات أخرى تسهم فيها الدولة بأي نسبة من المال العام. لكن الواقع أن كل تلك الأجهزة لم تتمكن أن تنجز مهمتها في حماية المال العام وصيانة حرمته بسبب سيطرة رأس المال على الحكم، ولم ترهب تلك الأجهزة الرقابية ولم تردع المفسدين في كل القطاعات.

إن من إيجابيات ثورة ٢٥ يناير أنها كتبت النهاية المحتومة للزواج غير الشرعي بين رجال الأعمال والسلطة، وكما قال الدكتور سمير رضوان، وزير المالية الجديد، بأن القطاع الخاص إذا كان يريد الاستمرار في العمل، فلابد أن يكون ذلك ضمن ضوابط ورقابة، وبعيدا عن استغلال السياسة.

يقول الكاتب الصحفي محمد الباز في محاولة تفسير هذه العلاقة وتحليلها وضرب الأمثلة عليها في مقال له بعنوان « المال في خدمة السلطة وفضح المعارضة السياسية »: نستطيع بتشديد تختزل العقلية الشعبية الإسلامية قصة قارون قوم موسي في أنه ليس إلا موعظة ألقي الله بها في طريق الأغنياء الذين ينعم الله عليهم، فلا يؤدون حق الفقراء في أموالهم، بل ويغترون بأنفسهم ويعتقدون أنهم حصلوا علي هذه الأموال بمواهبهم الخارقة وعبقرياتهم التي لا تجارى، فتكون النتيجة أن ينتقم الله منهم بأن يحرمهم من أموالهم أو يخسف بهم وبأموالهم الأرض كما فعل بقارون وبأمواله.

القصة التي صاغها القرآن الكريم في ثلاثة مواضع بسور العنكبوت وغافر والقصص تحمل من المعاني والدلالات ما يتجاوز هذا التصور القاصر لتوظيف قصة بكل هذا الثراء الإنساني والسياسي في ردع الأغنياء وإرجاعهم عن غيهم وتطاولهم علي الناس بما لديهم.

قد يكون تعاطي القرآن الكريم للقصة نفسها هو ما جعل التعامل معها مقصورا علي الموعظة الحسنة التي هي هدف أصيل من أهداف القرآن الكريم، فقد صاغها دون تحديد مكانا أو زمانا لها، فقارون من قوم موسي هذا هو كل شيء، لا يذكر لنا القرآن ولا تذكر لنا المصادر التاريخية هل دارت هذه

القصة أيام كان نبي الله موسي مع بني إسرائيل في مصر. أم أنها حدثت بعد قصة الخروج من مصر. وهل حدثت في حياة نبي الله موسى أم أنها تمت بعده. وهو ما جعل الجميع يعتقدون أن القصة جاءت للعظة لا أقل ولا أكثر من ذلك.

الصياغة القرآنية للقصة كفلت ذلك يقول القرآن الكريم عن قارون فى سورة القصص:

«إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة. إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين. وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من

الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين.قال إنما أوتيته علي علم عندي أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعا ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون. فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم. وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولا يلقاها إلا الصابرون. فخسفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين. وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس يقولون ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر لولا أن من الله علينا لخسف بنا ويكأنه لا يفلح الكافرون. تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين».

لكن قراءة ما بين السطور في القصة يمكن أن يقودنا إلي ساحات أرحب خاصة لو قرنا بين ما جري في هذه القصة وبين ما يجري الآن على أرض الواقع في مصر. ليس من رجال الأعمال فقط. ولكن من رجال الأعمال الذين ارتبطوا بالسلطة.

في واحدة من التفسيرات لقصة قارون والتي يفترض حدوثها فترة وجود نبي الله موسي في مصر وأثناء مواجهته مع فرعون: كان أن انحاز قارون الذي هو في الأصل ابن عم نبي الله موسي إلي خصمه اللدود فرعون. ووضع أمواله في خدمة المواجهة الأساسية بين سلطة حاكم أرضي يدعي الألوهية وسلطة نبي قادم إلي الناس من السماء ليحررهم من أسر عبوديتهم.

انحياز قارون إلي فرعون طبيعي فالمال ينحاز إلى السلطة القائمة مهما كانت سوداوية. ومهما كانت التوقعات المحيطة بها تؤكد زوالها. وهنا يمكن إحياء فكرة الموعظة بشكل سياسي، فقد انحاز قارون إلى قوي الشر فهو يربح. شارك في إيذاء قومه وأهله لصالح فرعون وأنفق في سبيل ذلك الكثير. وفي النهاية خسف الله المؤيد لقوي الحق به

وبماله الأرض، ولم يستطع فرعون أن ينقذه أو يغيثه مما أحاط وألم به.

إن انحياز قارون لفرعون يفسر لنا سر إصرار عدد كبير من رجال الأعمال أن يظهروا في المساحة القريبة من الرئيس مبارك. بل إنهم يتحدثون باسمه ويقدمون أنفسهم على أنهم من أخلص الأصدقاء للرئيس للدرجة التي يستشيرهم فيها في كل صغيرة وكبيرة.

النموذج الأقرب الى قارون الذي يقترب من السلطة حتى يحمي ماله هو رجل الأعمال إبراهيم كامل. فهو معروف في دوائر البيزنس وكما يروج هو بصديق الرئيس. عندما دخل إبراهيم كامل هذه الدائرة قرر أن يحيط نفسه بالأقوياء في عالم السياسة فمنهم سيستمد نفوذه وقوته. وعندما تتأمل خريطة أصدقائه الذين سعي إليهم يمكن أن تعرف لماذا تضخم هذا الرجل دون أن يستوقفه أحد أي أحد ليسأله عما يفعل.

كانت الخطوة الأولي في تكوين شبكة العلاقات السياسية من عند الدكتور أسامة الباز الذي تعرف عليه كامل خلال دراستهما في أمريكا، وعملا معا في العديد من الأنشطة السياسية. اقترب كامل من الباز وصارت العلاقة الإنسانية بينهما قوية لدرجة أنهما كان يلتقيان كل يوم تقريبا.

لم تكن العلاقة الودية والعادية والعابرة بين كامل والباز كافية. كان لابد أن يصل رجل الأعمال الشاب إلي الرئيس وكان هذا ما حدث بالفعل فقد قدمه الباز إلي الرئيس مبارك مباشرة. كان لابد من مبرر لتقديم رجل الأعمال إلي الرئيس. وكان إبراهيم كامل قد قام بالفعل بدور في تخفيض الديون العسكرية التي تأخرت مصر في سدادها للاتحاد السوفيتي. وهو ما عزز موقفه لدي القيادة السياسية. وكان يكفي الإعلان عن هذه العلاقة ونسج الحكايات الأسطورية حولها في شعب يعبد حاكمه، ليتحول صاحبها إلي صاحب حصانة.

إن علاقة رجل المال بالسلطان تستلزم أن يدفع رجل الأعمال أولا، يثبت أنه يقترب من السلطة لا

من أجل أن يأخذ ويحصل علي مكاسب ولكن من أجل أن يكون مفيدا ومربحا لها. وهو ما فعله إبراهيم كامل فقد قدم ما عليه أولا ومن بعدها وهو يحصل علي كل ما يريد. وكلمة السر أنه رجل السلطة أو صديق الرئيس.

نموذج آخر من قارون عصره هو رجل الأعمال أحمد عز. لم يكن بعيدا أن يقوم قارون موسي بالإنفاق علي المناسبات العامة التي يقيمها الفرعون. وقد لا يكون بعيدا أيضا لو أن القصة جرت فعلا في مصر أيام وجود موسي عليه السلام بها أن يكون هو الذي تكفل بمصاريف يوم الزينة الذي جرت فيه المواجهة الحاسمة بين نبي الله موسي وبين السحرة. وهي المواجهة التي ربح فيها موسي المواجهة من اللحظة الأولي.

أحمد عز الآن ينفق ببذخ علي كل احتفاليات الحزب الوطني الكبري، بل إنه لا يتأخر في تحمل تكلفة الانتخابات التي تجري في مستويات مختلفة من مستويات الحزب. وهو الأمر الذي يضمن له التحكم والسيطرة علي مقدرات كثيرة في الحزب.لقد ظل أحمد عز ينفق مما لديه للدرجة التي دفعت بعض أعضاء الحزب إلي الاعتقاد بأن شرعيته الوحيدة أنه خزانة مالية فقط، وهو ما جعله يخرج من هذه العادة قليلا ويخفف من الإنفاق ويلتفت إلي الحديث عن قدراته وكفاءته وآرائه وأفكاره السياسية التي يمكن أن ينقذ بها الحزب.

قد تكون هناك بالفعل أفكار كبيرة وضخمة يحملها أحمد عز في رأسه. لكن هذه الأفكار لا تظهر واضحة لنا. ما يظهر فقط أنه رجل مال دخل السياسة من باب قدراته المادية وهي القدرات التي مكنته من أن يستمر كل هذه السنوات في الحزب الوطني. وليس مستبعدا أن يظل سنوات أخري أطول في ظل انتظار نظام سياسي يمكن أن يصبح هو الرجل الثاني فيه.

اقتراب قارون من السلطة ووضعه أمواله تحت أقدامه لم يكن الشيء الوحيد الخفي في حكاية ملياردير قوم موسي. ولكنه رسم صورة تمكن من خلالها أن نفهم ما يفعله رجال الأعمال الآن من تصفية خصومهم بالفضائح الجنسية. خذ عندك مثلا ما حدث عندما فرضت الزكاة علي بني إسرائيل. وقتها قال النبي موسي لقارون إن زكاة كل ألف دينار من أموالك دينار واحد. ولما حسبها قارون وجد أن سيدفع مالا كثيرا ففكر في حيلة ليس من أجل أن يهرب بها من دفع الزكاة فقط، ولكن من أجل أن يتخلص من نبي الله موسي شخصيا.

اتفق مع إحدى العاهرات أن تقول على نبي الله موسى أنه زنا بها، لكن في اللحظة المناسبة وعندما جمع قارون القوم ليعلن عليهم فضيحة النبي كشفت المرأة مؤامرة ما جرى في الخفاء. فلم يكن نبي الله موسى فحش بها. لقد كانت حيلة اخترعها قارون وأنفق عليها المال الكثير، وهو ما يزال يفعله رجال الأعمال في مصر الآن فهم لا يتورعون عن تلفيق الاتهامات لخصومهم بالباطل. ولا مانع لديهم من أن ينفقوا الكثير من أموالهم لتحقيق أهدافهم.

تشويه الخصوم ليس هدف رجال الأعمال فقط. فهم يشوهون خصومهم ويشوهون خصوم النظام أيضا. والحساب مدفوع مقدما، أو أنهم يمكن أن يحصلوا عليه بعد ذلك. وعندما نراجع مثلا حادث الاعتداء على عبد الحليم قنديل وتعريته في الصحراء من قبل مجهولين ستتذكر ما قيل من أن بعض رجال الأعمال فعلوا ذلك تقربا للنظام دون علمه. بعد أن وجدوا قنديل يتعرض للنظام بما يسوؤه.

تظل في صورة قارون ظلال قليلة من بينها هي حالة الاستعلاء على قومه وتكبره عليهم واعتقادهم أنه يعرف ما لا يعرفون. وفي هذا الإطار لا يكون هناك قارون عصري إلا نجيب ساويرس الذي يحاول في السنوات الأخيرة أن يبدو وكأنه خبيرا بكل شيء. حاول أن ينحت لنفسه هوية سياسية بعد أن كانت هويته هي البيزنس فقط. بدأ يتحدث في السياسة ويدعم مشروعات ثقافية وأدبية. ويقف خلف مشروعات في السر ينشر من خلالها أفكاره. كل ذلك ليؤكد للجميع أنه ليس شوال فلوس ولكنه عقل يفهم. قارون له أبناء كثيرون بعضهم أزكى منهم. لكن في الغالب فإن كل من يحمل سماته لابد أن يصاب بلعنته... وهذا هو القانون الذي لن يفلت منه أحد.

الفصل الثالث

عائلة الرئيس



الفصل الثالث

عائلة الرئيس

لم يعرف المصريون كلمة الفساد بهذا المعنى والحجم إلا في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك . نعم كان هناك فساد في مصر على طوال تاريخها وفي عهود الرؤساء الذين سبقوه سواء الرئيس جمال عبد الناصر أو الرئيس أنور السادات وحتى في العهد الملكي قبل الثورة . إلا أن الفساد في هذه العهود مجتمعة لا يمكن أن يصل بأي حال من الأحوال إلى أكثر من ٥ أو ١٠ في المائة من الفساد الذي عرفناه في عهد الرئيس مبارك . وحتى لا نكون ظالمين فإن السنوات الأولى في حكم مبارك كانت طبيعية ولم يعاني المصريون فيها من هذه النماذج الصارخة من الفساد والفاسدين . كانت حالات الفساد التي نعرفها قليلة وبقيت في الحد المسموح به . لكن معدلات الفساد شهدت تزايداً خطيراً في العقد الأخير تقريباً . العقد الذي ظهر فيه نجل الرئيس جمال مبارك والذي كان يحلم بأن يرث عرش مصر . ولتحقيق هذا الحلم فقد أتى معه بزمرة من الأصدقاء ليشكلوا فريقاً قالوا أنه يمثل مستقبل مصر . هذه الزمرة من الأصدقاء أغلبهم إن لم يكن كلهم من رجال الأعمال الذين ساندوا مشروع مبارك فكان لابد من منحهم الفرصة ليحلبوا بقرة مصر وينهبوا خيراتها وثرواتها .

أتذكر أن الرئيس مبارك في فترة الثمانينات كان دائماً ما يردد في خطاباته « عايزكم تقولوا لي عن حالة فساد واحدة » ووقتها يبدو أنه لم يكن على دراية بما يفعله نجله الأكبر علاء والذي صارت سيرته على كل لسان من ألسنة المصريين وما يفعله في عالم البزنس . حتى أن المصريين فضلوا أن يعبروا عن ذلك بالدعابة والنكت فانتشرت نكت تقول إحداها مثلاً : الرئيس مبارك في زيارة له في المدن الجديدة كل ما يدخل مصنع يقولوا له إن ابن حضرتك شريك فيه . فيقول لهم الرئيس مبتسماً : كل ده عمله من مصروفه !! وفي نكتة أخرى يسأل مبارك صاحب عربية فول أو عربية كبده عن صور الرجال الثلاثة التي يعلقها على العربية . فيجيبه صاحبها بأن الأول هو جمال عبد الناصر اللي عمل الثورة . والثاني هو أنور السادات اللي عمل حرب أكتوبر. أما الثالث - وهي صورة مبارك نفسه - فيقول البائع إنها صورة أبو شريكي في العربية !!

لكن حديث مبارك وتحديه بوجود أي قضية فساد واحدة بدأ يقل حتى انعدم مع ظهور نجله الأصغر جمال . ويوماً بعد يوم زاد الفساد وتوغل وتغول حتى صار لازمة من لوازم حياة المصريين .

ورغم أننا كصحفيين كنا ننشر يومياً العشرات من حالات الفساد والمخالفات وإهدار المال العام وسرقته . إلا أن الرئيس مبارك يبدو أنه لم يكن يكترث بمثل هذه الكتابات التي يراها سوداء ومتشائمة وبعيدة عن الحقيقة ومجرد كذب وافتراء وتغافل وتجاهل التصدي لها وقطع ولو رقبة واحدة من رقاب

الفاسدين ينعمون بها عما بداخل المصريين من براكين غضب ، وظل على هذا الأمر لا يرى الشمس في وضح النهار إلى أن فقد عرش مصر بسبب استشراء الفساد ودفع نتيجة عناده وفساد هؤلاء الأباطرة أصحاب أبنه « جيمي « .

وأعترف أنني وحتى الآن لست ممن يقولون أن الرئيس مبارك نفسه فاسد وأن لديه هذه الأرقام الضخمة والفلكية من الثروات . غير أن ما نشر وما سوف تكشف عنه الأيام القادمة يجعلني لا أستطيع أن أظل على موقفي هذا منه . فقد كنت على إستعداد أن أقول أنه ربما يكون ديكتاتورا وطاغية وعنيدا إلا أنني لم أكن أقول أنه فاسد أو « حرامي » . ومع ذلك وحتى أصل إلى اليقين بشأن هذه القضية فإن مبارك على الأقل - وهو ليس بالقليل - مسئول عن جرائم هؤلاء الفاسدين وتركه البلد لهم لينهبوا منها ما شاءوا . فإذا لم تكن يا رئيس مبارك فاسداً فلماذا تركت هؤلاء يفسدون ؟ ولماذا تركت أبناءك وأصهارك يسرقون مصر هكذا ويكونون ثروات ضخمة من خيرات هذا البلد ؟ ولماذا لم تتحرك وتقطع أيديهم التي امتدت لسرقة الوطن الذي حملت رأسك على كتفك يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وقبلها دفاعا عنه ؟ أليس موقفك هذا يدفعنا لنتهمك بالتورط في الفساد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ؟ لن أصدر حكما قاطعا عليك ودعني انتظر حكم التاريخ عليك كما قلت أنت في خطابك قبل التنحي « وسيحكم التاريخ لي أو علي « .

والحقيقة أنه تمكن القول أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لم يعرف عنه التورط في أمور مادية ومات وهو لا يملك أكثر مما يملك مواطن مصري عادي . وكذلك لم يثبت على الرئيس الراحل أنور السادات أنه أثرى من منصبه . وينسحب نفس الأمر على أبناء الرئيسين الذين لم يكن لهم أي ظهور في حياة وحكم والديهما . وعلى العكس تماما من هؤلاء نجد علاء وجمال مبارك واللذين تحيط بهما الكثير من الشبهات حول ثرواتهما .

مصادر ثروة مبارك

منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك تواترت العديد من التقارير التي تتحدث عن ثروته الضخمة وباتت هذه القضية تشكل محور اهتمام بالغ. خاصة في ضوء ما أثير عن انشغاله في الأيام الأخيرة قبل سقوط حكمه.

وتتفاوت التقديرات حول قيمة الثروة لكنها لا تقل بأي حال من الأحوال عن مليارات الدولارات. وفق الأرقام التي أوردتها بعض الصحف الغربية.

وبينما قدرت صحيفة "الجارديان" البريطانية أن هذه الثروة تصل إلى ٧٠ مليار دولار. قالت شبكة "أي بي سي نيوز" الأمريكية. إن مبارك يمتلك منها ١٧ مليار دولار، وابنه جمال ١٠ مليار دولار، في حين تمتلك باقي الأسرة ٤٠ مليار دولار.

في حين ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أن جزءا من هذه الثروة تم تجسيدها في عقارات يمتلكها مبارك وأبناؤه في مصر ولندن ولوس أنجلوس ونيويورك.

وقالت إن جمال يمتلك منزلا بأحد الأحياء الفاخرة بلندن، حيث تبلغ قيمة المنزل هناك نحو ٢٠ مليون دولار. أما عن بقية الثروة فقالت إن أسرة الرئيس المخلوع تملك مليارات من الدولارات مخبأة ببنوك أجنبية وحسابات خارج البلاد.

وعن كيفية تحصل مبارك على هذه الثروة. قالت صحيفة "صنداي تليجراف" البريطانية إن مرتب مبارك كرئيس - يبلغ ٨٠٨ دولارات فقط شهريا خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ - لا يمكن أن يكون هذه الثروة.

وأشارت إلى أن مبارك كون ثروته الضخمة من خلال صفقات عسكرية أثناء عمله كضابط في القوات الجوية. وبعد ذلك قام أبناؤه بالحصول على نسب ضخمة من المشروعات الاستثمارية في مقابل منح أصحاب هذه المشروعات احتكارًا في السوق، بحسب الصحيفة.

وأضافت أن المصادر الأخرى التي من المتوقع أن تكون ساهمت في تكوين هذه الثروة تشمل الفساد الحكومي وبيع الشركات المملوكة للدولة وأراضيها.

وحول إمكانية استعادة هذه الأموال. قالت الصحيفة إن الأمر قد يكون ممكنا. مشيرة إلى إعلان الحكومة السويسرية تجميد أصول الرئيس المخلوع وأعوانه. ووجود ضغط على الدول الأخرى لتقوم بالأمر ذاته.

وقالت إن منظمات مكافحة الفساد تطالب بإصدار اتهامات جنائية ضد عائلة الرئيس المخلوع. وإن إدانته ستساعد البنوك على إعادة هذه الأموال.

وذكرت الصحيفة ان مبارك أمضى أيامه الأخيرة في الحكم في محاولة إخفاء أملاك ونقلت عن مصدر استخباراتي غربي رفيع قوله إن المستشارين الماليين لأسرة مبارك قاموا بنقل بعض الأموال. مضيفًا: "إذا كان لديه مال في زيورخ، فهو على الأرجح قد اختفى الآن".

وفي تقرير صحفي غربي قال : نفتقي وسائل الإعلام السويسرية على غرار وسائل الإعلام الدولية أثر ودائع عائلة الرئيس المصري حسني مبارك التي أشارت مصادر إلى أنها تتراوح ما بين ٤٠ الى ٧٠ مليار دولار.

وفيما أشار البعض إلى إحتمال وجود قسم منها في المصارف السويسرية ينتظر الجميع قرار التجميد الذي قد تضطر السلطات الفدرالية اتخاذه والذي يزداد تعقيدا كلما استمر الرئيس في التمسك بالسلطة

فقد تناقلت الصحف السويسرية على إختلاف توجهاتها في الأيام الأخيرة ما نشرته شبكة التلفزيون الأمريكية أي بي سي من أن ثروة عائلة الرئيس المصري حسني مبارك تتراوح ما بين ٤٠ و ٧٠ مليار دولار وهذا ما تطرقت له صحيفة لا تريبون دو جنيف. الصادرة باللغة الفرنسية في جنيف والتي نقلت عن صحيفة الغاردیان البريطانية أن المبلغ يتوزع كالتالي ١٥ مليار دولار للرئيس ومليار دولار لزوجته و٨ مليار دولار لإبنه الأكبر علاء و١٧ مليار لابنه الأصغر جمال.

وبالإستناد الى تحليل كريستوفر دافيدسون الخبير في جامعة دورهام أوردت صحيفة لا تريبون دو جنيف أن طريقة الإثراء السريع التي انتهجتها عائلة مبارك اعتمدت على نظام رشوة متبع بكثرة في بلدان الخليج وهو النظام التي يضطر فيه مستثمر أجنبي للبحث عن شريك محلي يمنحه قسما من أرباح المشروع، قد تصل الى حدود ٢٠٪

ونقلا عن شبكة إي بي سي تقول الصحيفة إن جمال مبارك مارس مضاربة بالديون السيادية لبلده منذ الثمانينات وقام بشراء قطع أرضية كبيرة تابعة للجيش عاود بيعها لمستثمرين وهو ما سمح له أي جمال مبارك حسب صحيفة لوتون تصدر بالفرنسية في جنيف بـ جمع حوالي ١٧ مليار دولار موزعة على بنوك في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا.

وتضيف الصحيفة بأن وثائق عثر عليها أعضاء الجالية المصرية تظهر جليا بأن نجلي الرئيس يملكان

صندوق استثمار خصص لهما من أجل شراء أسهم في شركات مصرية كما تشير الصحيفة الى أن علاء مبارك له غالبية الأسهم في شركة (بريون كومباني المحدودة) التي مقرها في لندن وان جمال مبارك يملك غالبية الأسهم في شركة هوروس فود أند آغري بيزنس التي مقرها في قبرص

وتساءلت كل الصحف عن حجم ودائع عائلة مبارك في البنوك السويسرية إذ نجد شبكة نيوز نيتس أشارت الى احتمال امتلاك عائلة مبارك حسابات في كل من مصرف كريدي سويس ومصرف يو بي إيس اما عن حجم المبالغ المودعة فتقول الشبكة إن ذلك غير معروف حتى الآن وحتى محاولات صحيفة لا تريبون للتعرف على حجم ودائع عائلة مبارك في مصرف يو بي اس باءت بالفشل حيث تلقت ردا من الناطق باسم البنك جون وثائيل فورتانا مفاده أن القوانين السارية المفعول في سويسرا لا تسمح للبنوك بالحديث عن ودائع الزبائن الحقيقيين أو المحتملين.

وتناقلت كل الصحف ما تم نشره من إحصائيات البنك الوطني لعام ٢٠٠٩ والذي أوضح بأن الأموال المصرية

المودعة في البنوك السويسرية بلغت في نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٣.٦ مليار دولار وأنها كانت قبل عامين من ذلك أكثر بـ ٤٤ ٪. ولكن يجب التشديد على أن هذه الأموال تمثل أرصدة أشخاص مصريين أو شركات لها مقرات في مصر ولا تعكس واقع العمليات البنكية الدولية المعقدة التي عادة ما يلجأ لها الأشخاص الراغبين في تمويه مصدر الأموال.

ونقلت صحيفة لا تريبون دو جنيف عن المحامية ساندرين جيرو من مكتب المحاماة لا ليف والعضو في منظمة ترايال السويسرية المناهضة للإفلات من العقاب عدم استغرابها لضخامة الثروة المحتملة لعائلة مبارك وقالت إن حجم أموال الرشوة في العالم كبيرة للغاية . وأن الضغوط الممارسة على عائلة مبارك ستدفع البنوك الى الكشف عن بعض منها بموجب قوانين محاربة تبييض الأموال ولو أن تقديم الدلائل على ذلك يعتبر صعبا للغاية.

في سياق متصل تناقلت الصحف السويسرية عن جريدة هاندلستسايتونج إكتشافها عبر ما تناقلته الشبكات الاجتماعية من تويتر وغيرها كون وليد شاش رئيس قسم إفريقيا والشرق الأوسط في بمصرف اتحاد البنوك الخاصة الذي يوجد مقره في جنيف. كان عضوا في مجلس إدارة المؤسسة الخيرية التي أسستها زوجة الرئيس المصري سوزان مبارك والتي تتخذ من جنيف مقرا لها.

صحيفة لوتون أوردت بأن المصرف المعني سارع يوم الخميس ٣ فبراير إلى تبديد أية شكوك في وجود علاقة تجارية بين البنك وعائلة مبارك إلا أن المصرف أوضح أن موظفه حصل على ترخيص منه لتلك العضوية لكن نفس الصحيفة وجدت أن اسم وليد شاش يعاود الظهور في رئاسة الفرع المصري لصندوق إي إف جي هيرمس التابع لمجموعة بنك الاستثمار في مصر إي إف جي هيرمس الذي يزود الشركتين اللتين يشرف على ملكيتهما علاء وجمال مبارك بخبرات عدة. كأعضاء في مجلسي إدارتيهما

وإذا كانت السلطات الفدرالية قد سارعت في حالة الرئيس التونسي المخلوع إلى فرض حجز على أمواله وودائع وممتلكات المقربين منه حتى قبل طلب السلطات التونسية ذلك رسميا، فإنها تجد نفسها في حالة الرئيس مبارك أمام اختبار عسير خصوصا وأنه يرغب في التمسك بالسلطة. حتى نهاية ولايته الحالية في شهر سبتمبر القادم.

وفي معرض إشارة العديد من الصحف السويسرية لهذه المعضلة ذكرت صحيفة لاتريبون دو جنيف أن وزيرة الخارجية طالبت خلال الأسبوع الماضي من المصارف والمؤسسات المالية السويسرية إشعار السلطات بكل التحويلات المشبوهة فيها التي تتم انطلاقا من حسابات مصرية وهو ما رأت فيه الصحيفة إشارة سياسية

ولكن صحيفة سانت غالن تاغبلات تصدر بالألمانية في سانت غالن تذكر بأن الحكومة الفدرالية لم تتخذ حتى الآن قرارا بتجميد أرصدة عائلة مبارك وتضيف أنه كلما استمر مبارك في السلطة كلما وجدت سويسرا نفسها في وضعية تقتضي منها حماية نفسها من اتخاذ خطوة قد يُنظر إليها على أنها غير ودية وقد تدفع إلى اتخاذ إجراءات انتقامية وهذا ما يدفع صحيفة تاغس انسايغر تصدر بالألمانية في زيورخ إلى التأكيد على لسان بيتر كونسلدي الخبير القانوني في المجال المصرفي أنه من غير المتصور فرض حجز على أموال مبارك طالما هو في السلطة.

لكن الصحيفة ترى على لسان دانيال تيلسكلاف الخبير في ممتلكات الشخصيات السياسية الكبرى المهربة والعضو في منظمة الشفافية الدولية أنه حتى في غياب قرار سياسي بفرض حجز على ممتلكات عائلة مبارك هناك مسؤولية ملقاة على عاتق البنوك تمنع القيام بأية تحويلات مالية كبرى في الظروف الحالية .

ونشرت صحيفة «النهار» الجزائرية الصادرة الجمعة ، وبشكل حصري، وثائق جديدة عن ممتلكات عائلة الرئيس المصري حسني مبارك بالخارج. وتحديدا في دولة قبرص، أين تمتلك كل من علاء وجمال. نجلا الرئيس المصري شركات عديدة. تمكنت «النهار» من الحصول على وثائق خاصة بها صادرة من البنك المركزي في قبرص والبنك المركزي الإسباني.

بالنسبة لجمال مبارك، الذي كان حتى الأيام القليلة الماضية ينظر إليه على أنه الخليفة المنتظر في مصر لتبوّإ المنصب الذي شغله والده لأكثر من ثلاثة عقود. فإنه يمتلك باليونان شركة اسمها « هوروس فود آغري بيزنس». يقع مقرها في العاصمة القبرصية بيقوسيا. وتأسست في ١٧ أكتوبر من عام ٢٠٠٥.

وحسب الوثائق الرسمية للبنك المركزي في قبرص. فإن الشركة التي تختص في الاستثمار بالمجال الفلاحي والزراعي والمواد الغذائية. يديرها كل من أحمد الحمد. كويتي يحمل الجنسية البريطانية. وزيد كابا وهو بريطاني من أصول مصرية وهو أيضا مدير شركة «ميد أنفست أسز مبايته ليمتد». جيرارد فان آميل وهو رجل أعمال هولندي، إلى جانب مصري اسمه حسن محمد حسن الخطيب وسيدة أعمال من جنسية قبرصية.

وورد اسم جمال مبارك في الوثائق على أنه يشغل منصب مستشار لدى مديري الشركة. حيث جاء اسمه رفقة كل من المصريين محمد عدلي تيمور وحسن هيكل. نجل الكاتب الصحافي المعروف محمد حسنين هيكل، وأخيرا البرلماني ياسر الملواني، عن حزب المحافظين المعارض في مصر.

وبدا غريبا كيف أن نجل حسنين هيكل الذي يعارض نظام مبارك والبرلماني المصري في حزب المحافظين المعارض يتشاركان مع جمال مبارك في استثمارات خارج مصر.

وفيما لم تظهر الوثائق حجم رأس مال شركة « هوروس فود آغري بيزنس »، إلا أنها بينت أن الحد الأدنى من حجم استثماراتها لا يجب أن يقل عن مليوني دولار. فيما كان الحد الأقصى من حجم الاستثمارات مفتوحا.

كما كشفت الوثائق عن قيام البنك العربي الإفريقي العالمي، وهو بنك مصري كويتي. بتمويل الشركة وضمان استثماراتها في قبرص.

وبالنسبة لعلاء مبارك، النجل الثاني للرئيس المصري، فإن وثائق أخرى صادرة عن البنك المركزي في قبرص، تتضمن [illegible] شركة [illegible] في قبرص [illegible]، التي تأسست في ٥ فبراير من عام ٢٠٠١، ويقع مقرها بمدينة ليميسوس.

وتنشط الشركة في القطاع المالي، حيث تعمل بشكل خاص في مجال الأسهم والسندات، وهو [illegible] الشركة [illegible] عن طريق شركة «بيليون كومباني ليميتد» التي يمتلكها أيضا.

وتوضح الوثائق أن علاء مبارك يدير الشركة رفقة رجلي أعمال من قبرص، إلى جانب مصري يحمل الجنسية القبرصية واسمه عزت جراح، وهو صاحب مجمع يضم شركات متنوعة إحداها مختصة في صناعة لواحق وإكسسوارات السيارات، يمتلك علاء مبارك أسهما فيها.

من جهة أخرى، تكشف إحصائيات للبنك المركزي الإسباني، تحصلت «النهار» على نسخة منها، عن قيام شركة «بيليون كومباني ليميتد» بتحويل أموال من قبرص نحو إسبانيا، تحت غطاء تمويل استثمارات.

وتوضح آخر إحصائيات للبنك أن آخر عملية تحويل للأموال من قبرص نحو إسبانيا جرت في السابع من شهر نوفمبر الماضي، وهي العملية التي [illegible] «بيليون كومباني ليميتد» تحت غطاء تمويل استثمارات مصرفية لشركة «انترناشيونال سيكيوريتيز فوند»، اللتان يمتلكهما علاء مبارك.

ولأن الباب [illegible] والتكهنات والأقاويل حول ثروة عائلة مبارك وكيف تكونت، فليس غريباً أن نجد على الانترنت موضوعاً فى هذا الإطار يقول:

ما هو علاء و جمال زى ولادك يا وجيه» .هذا ما قاله حسنى مبارك بالحرف الواحد منذ ١٥ عام للمرحوم وجية أباظة وكيل عام شركة بيجو عندما ذهب لمبارك ليشتكى له أن علاء و جمال مبارك يفرضان علية دفع عمولة ضخمة ليهما عن كل سيارة بيجو تباع فى مصر.

إن عائلة مبارك لديها مصادر عديدة و متنوعة للحصول على المال الحرام و تتمثل أهمها فى الأتى:

- إختلاس المال العام من خلال معاونين لهم مثل محمد إبراهيم سليمان و يوسف بطرس غالى و محمود محي الدين و غيرهم.

- تسهيل الإعتداء على المال العام نظير عمولات.

- تجارة السلاح بالإضافة إلى الحصول على عمولات ضخمة من شركات السلاح مثل يونيتد ديفينس و رايثون و نورثروب و لوكهيدمارتن و روكويل و يونتد تيكنولوجيز و أباتشي و أيروسباسيال و جازيل و غيرها حيث جعل مبارك من نفسه تاجر السلاح الوحيد بمصر باستصداره قرارا باطلا من قوادى ما يسمى بمجلس الشعب المزور أصلا بتخويله وحده سلطة شراء السلاح و التعاقد عليه كما يحلو له دون حسيب أو رقيب.

- التلاعب في أسعار البورصة لجني مكاسب خيالية.

- العمل كوكلاء بعمولة لشركات عملاقة مثل شركات بوينج و ايرباص و كرايسلار و بي ام دبليو و فايزر و ميكروسوفت و غيرها. (على سبيل المثال. تجبر مصر للطيران على الاستدانة باستمرار لشراء طائرات حديثة و كثيرة تفوق طاقتها لكي يحصل جمال مبارك على عمولات هائلة من الشركتين المنتجتين للطائرات المدنية و التي يعمل جمال مبارك وكيلا لهما و هما بوينج و ايرباص. و في ذات الوقت عينت الهانم سوزان مبارك شقيقها منير ثابت رئيسا للشركة التي تحتكر تقديم الخدمات الأرضية لمطارات مصر مع تخصيص جزء للشركة المملوكة لعلاء و جمال مبارك و هي تحقق أرباحا خيالية لاحتكارها لهذه الخدمات الأرضية.

- الحصول على عمولات ضخمة على واردات مصر من السلع التموينية مثل القمح و السكر و الذرة و الشاي و الزيت و اللحوم و الدواجن المجمدة و الدخان و غيرها التي تبلغ عشرات الملايين.

- الحصول على أرباح ضخمة من بارونات المخدرات في مصر الذين تحميهم و تحمي تجارتهم عائلة مبارك.

بيع شركات و فنادق و مصانع القطاع العام بتراب الفلوس للمحظيين من المقربين من عائلة مبارك و أفراد عصابتها نظير الحصول على الفارق بين السعر التراب و السعر الحقيقي.

- تدبير قروض ضخمة من البنوك لأشخاص معينة بدون ضمانات أو بضمانات واهية نظير عمولات ضخمة تصل الى ٤٠٪.

- بيع أسرار الدول العربية لحكومات أجنبية نظير مبالغ ضخمة.

- بيع ديون مصر بعمولات و أرباح ضخمة تضاف الى أعباء تلك الديون و التى اقترضها حسنى مبارك باسم مصر لتمويل تجارته فى السلاح.

- فرض اتاوات على كبار رجال الأعمال فى مقابل حمايتهم مع وضع العراقيل امام منافسيهم بهدف تفليسهم و اخراجهم من السوق.

- جمع تبرعات من جهات أجنبية لجمعيات وهمية. انظر هنا مثال لذلك بيان بمبالغ ضخمة تم جمعها كتبرعات للصندوق الاجتماعي و التى من المفروض أن تستثمر فى تمويل المشروعات الصغيرة الا أن أسرة مبارك الحاكمة تنهبها و لا يستفيد أبناء الشعب منها.

- إقامة مشروعات قومية عملاقة اما وهمية أو فاشلة الهدف منها نهب الأموال المخصصة لتلك المشاريع مثل مشروع توشكى و شرق العوينات و العوينات و غرب خليج السويس و ميناء السخنة و فوسفات أبو طرطور و مكتبة الأسكندرية و مشروعات الاسكان و المرافق الوهمية و أيضا مشروعات تجديد صالات مطار القاهرة الذى يتكلف الواحد منها أكثر من بناء مطار جديد عملاق فى أوروبا أو امريكا و مشروعات المدن جديدة بتكاليف باهظة لا يسكنها أحد لعدم وجود صرف صحى بها بالرغم من ادراج تكاليف الصرف الصحى فى ميزانية هذة المشروعات.

- الاتجار فى أثار مصر و بيع تراثها لمن يشترى.

- بيع تراث مصر الفنى و الثقافى و السينمائى مثل بيع النسخ الأصلية للأفلام العربى و المسرحيات الى أصدقاء و شركاء عائلة مبارك من السعوديين مثل الوليد بن طلال و صالح كامل و غيرهما.

- مشاركة رجال عصابتهم فى أعمالهم و شركاتهم بنسب مجانية تتراوح بين ٢٥٪ و ٤٠٪.

و كانت أهم خبطات النهب التى نفذتها أسرة مبارك فى حقبة الثمانينات هى:

- استغلال أموال الدولة و الإستدانة من الخارج ٩٠ مليار دولار لتمويل تجارة السلاح الخاصة بعائلة مبارك مع العراق و إيران و سوريا و السعودية و ليبيا و منظمة التحرير الفلسطينية و بعض الدول الأفريقية.

- بيع ديون مصر نظير أرباح و عمولات تضاف الى و تثقل أعباء مصر لدفع تلك الديون.

بيع أراضي القوات المسلحة بعد إخلائها داخل كوردونات المدن في منتصف التسعينات سرا و بدون مناقصة بأبخس الأثمان لمقاولين معينين منهم عدلي أيوب نظير رشاوى تقدر بعشرات الملايين حيث تم بناء أبراج للضباط في صلاح سالم و مدينة نصر و غيرها بالقاهرة و مصطفى باشا و سيدى جابر و غيرها بالأسكندرية.

الاستيلاء على أموال المودعين في شركات توظيف الأموال بعد اعتقال أصحاب هذه الشركات الأمر الذى يفسر عدم حصول حتى أصغر صغار المودعين على أموالهم حتى الآن بالرغم من الأكاذيب و الإشاعات التي تطلقها أجهزة هذه الأسرة بأنه تم صرف أموال صغار المودعين. و ذلك أيضا يفسر السبب الحقيقي للهجوم على هذه الشركات و القبض على أصحابها بهذا الأسلوب ألا وهو الاستيلاء على أموالها. و لدينا البيانات أنه لم يتم إرجاع هذه الأموال الى أصحابها حتى الآن. بالمقارنة تلتزم الحكومات المحترمة بتعويض المودعين في مثل هذه الشركات برد قيمة ودائعهم فورا اليهم كما حدث في الكويت في سوق المناخ و غيرها طالما أن الدولة مسؤلة لانها هي التي أصدرت التراخيص لهذه الشركات بتلقي ودائع من الجمهور كما هو الحال مع شركات توظيف الأموال بمصر.

و لم تكتفي أسرة مبارك بالإستيلاء على أموال و مدخرات الشعب المصرى المودعة في شركات توظيف الأموال في فترة الثمانينات بل قامت في فترة التسعينات بالإستيلاء على ما تبقى من مدخرات هذا الشعب المسكين و المودعة بالبنوك عن طريق اعطائها الى محاسيبهم بالمليارات على شكل قروض بدون ضمانات و هي لن ترجع الى أصحابها الأصليين لانها دخلت جيوب العصابة التي تحكم و تسرق مصر.

سوزان مبارك .. سيدة القصر

ونشرت صحيفة الوفد تقريرا عن السيدة الأولى سابقا سوزان مبارك وعن ثروتها فقالت :

الاسم: سوزان صالح ثابت الشهيرة: الهانم المهنة: ملكة مصر لم تكن ملكة عادية وإنما ملكة استثنائية في زمن كل ما فيه استثنائي.. فهي ملكة في زمن الجمهورية.. بأمر وتنهى.. "تشخط" و"تنتر" وأستغفر الله تحيي وتميت.. في موكبها يخر الوزراء لها سجدا.. وفي كل حكومة تختار عددا

من الوزراء. ووصل بها الحالي الي أنها حاولت توريث مصر لابنها الأكبر جمال مبارك. عملت في شبابها معلمة بمدرسة ابتدائية وبعد أن اختار الرئيس السادات الفريق طيار حسني مبارك ليكون نائبا له. تغيرت دنيا سوزان ثابت. بعد أن صارت "سوزان مبارك" ففي فترة وجيزة حصلت علي شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية وكان عمرها - آنذاك - ٣٦ عاما وعندما صارت سيدة مصر الأولي دخلت علي خط السياسة والبيزنس فصارت ملكة علي العرش وكونت ثروة تتراوح ما بين ٣ و٥ مليارات دولار مدرسة بـ١١ جنيها ولدت سوزان مبارك في ٢٨ فبراير ١٩٤١ بمدينة مطاي التابعة لمحافظة المنيا لأب مصري عمل طبيبا وأم بريطانية تعمل ممرضة. كان والدها يدرس الطب في جامعة كارديف الانجليزية وهناك تعرف علي ممرضة اسمها ليلي ماي بالمرن وأسفر زواجهما عن طفلة أسمياها سوزان. وطفل أطلقوا عليه اسم منير. التحقت سوزان في طفولتها بمدرسة سانت كلير بمصر الجديدة. حصلت علي شهادة الثانوية بالقاهرة والتحقت بالجامعة الأمريكية ووقتها التقت بطيار شاب بالقوات الجوية اسمه حسني مبارك كان معلما علي سرية تضم شقيق سوزان وبسرعة تطورت العلاقة بين الطيار الشاب والفتاة سوزان ثابت وتزوجا عام ١٩٥٩ وكانت سوزان وقتها لم تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها. عاش العروسان حياة عادية جدا أقاما في شقة متواضعة ولم يشتريا سيارة خاصة إلا بعد ٤ سنوات من الزواج. وفي حواراتها التليفزيونية روت سوزان مبارك سنوات زواجها الأولي ووصفتها بأنها كانت صعبة وقالت: إنها كانت وحدها المسئولة عن تربية ابنيها علاء وجمال. لأن زوجها الطيار حسني مبارك كان وقتها مشغولا كأي فرد من القوات المسلحة بالحرب مع الصهاينة. وعقب فترة قصيرة من زواجها عملت سوزان مبارك معلمة بمدرسة إبتدائية براتب ١١ جنيها، وانقطعت عن الجامعة ولكنها عادت مرة أخري والتحقت بالجامعة الأمريكية وحصلت علي بكالوريوس العلوم السياسية عام ١٩٧٧ وكان عمرها آنذاك ٣٦ عاما. وواصلت دراستها الجامعية وحصلت علي درجة الماجستير عام ١٩٨٢ في علم الإجتماع وكانت تدور حول "دراسة حالة في رفع مستوي المدرسة الابتدائية في بولاق عام ١٩٨٢." وكان أستاذها هو المعارض الكبير حالياً د. سعد الدين إبراهيم الذي روي في إحدي مقالاته ان مبارك كان يسخر من حرص زوجته علي مواصلة التعليم وكان يردد بين الحين والآخر "انت لسه بتذاكري!". إقالة الجنزوري وعاماً بعد آخر اختارت سوزان مبارك لنفسها طريقاً جديدا ولم يكن ذلك الطريق سوي المشاركة في حكم مصر! وكانت البداية بإقناع الرئيس مبارك بعزل مسئولين ووزراء حتي إنها كانت السبب الرئيسي في إقالة رئيس الوزراء كمال الجنزوري

عندما شرع في تقليص ميزانية رئاسة الجمهورية. لم تكتف سوزان مبارك بعزل وزير أو محافظ لكنها راحت تختار بنفسها عدداً من الوزراء والمحافظين. حتي صار لها وزراء تابعون لها شخصياً وبعض هؤلاء مازالوا ضمن الحكومة الحالية وفي مقدمتهم وزير الإعلام أنس الفقي الذي طلب تعيينه وزيراً للشباب في مطلع الألفية الحالية بعد أن تعرفت عليه من خلال عمله في مجال تسويق الموسوعات الأجنبية وتوطدت علاقتهما بعد أن تبرع بمبلغ ٢٥ ألف جنيه لأحد الأعمال الخيرية التي تتبناها سوزان مبارك. وكان هذا التبرع فاتحة خير علي الفقي الذي تم تعيينه رئيساً للهيئة العامة لقصور الثقافة عام ٢٠٠٢ ثم صار وزيراً للشباب عام ٢٠٠٤ ووزيراً للإعلام منذ عام ٢٠٠٥ حتي الآن. عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة هي أيضاً إحدي الوزراء التي اختارتها سوزان مبارك واستمرت وزيرة منذ عام ٢٠٠٦ حتي الآن. ولا ننسي أبداً مشهداً جمع الوزيرة وزوجة الرئيس حيث سارعت الوزير عائشة عبدالهادي إلي سوزان مبارك وانحنت أمامها وبسرعة البرق التقطت يدها وطبعت عليها قبلة بينما وقفت سوزان مبارك راضية بما حدث في مشهد يكاد يقترب مما يفعله الرعايا بملكتهم!. وقائمة الوزراء الذين اختارتهم سوزان مبارك طويلة وتضم وزراء كان لهم "شنة ورنة" كما يقولون. وآخرين ضربوا أرقاماً قياسية في البقاء علي كرسي الوزارة وعلي رأس هؤلاء: محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والتعمير الأسبق الذي تحوم حوله عشرات الاتهامات بالفساد والتربح وإهدار أراضي الدولة: ووزير الثقافة فاروق حسني الذي خرج من الوزارة قبل أيام بعد ٢٤ عاماً قضاها وزيراً للثقافة. الوزراء بمزاج الهانم وقائمة وزراء سوزان مبارك تضم أيضاً د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الأسبق وعبدالرحيم شحاتة وزير التنمية المحلية الأسبق الذي تولي محافظاً للقاهرة والجيزة لسنوات طويلة.. وغيرهم وغيرهم. ولم تكتف سوزان مبارك باختيار عدد من الوزراء وإنما تدخلت أيضاً في اختيار المحافظين. وكان لها مع المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية الحالي حكايات وحكايات.. فالمستشار كان وزيراً للمنوفية وحدث صراع عنيف بينه وبين كمال الشاذلي الرجل القوي في الحزب الوطني علي مدي ربع قرن.. وكاد الشاذلي أن يبهي علي المستشار عدلي حسين، إلا أن سوزان مبارك أو "الهانم" كما يلقبها كبار المسئولين انحازت لحسين فانقذته من مقصلة الشاذلي وظل حسين محافظاً للمنوفية رغم أنف الشاذلي وهو الموقف الذي خلق ما يشبه "التار البايت" بين الشاذلي وحسين وكان الأخير مرشحاً دائماً للخروج من دنيا المحافظين ولكنه ظل محافظاً حتي الآن بفضل دعم "الهانم" ومساندتها، وهو الأمر الذي قابله عدلي حسين بالإنصمام علي طول الخط إلي "الهانم" حتي إنه لا يترك اجتماعاً عاماً تحضره "الهانم". وكان

المستشار عدلي حسين أول الحاضرين. كما أنه كان أكثر المتبرعين لجمعية الهلال الأحمر التي ترأسها سوزان مبارك. والتي اغرقت عليها بالتبرعات من صندوق الخدمات بمحافظة القليوبية! وكان طبيعيا فيمن استطاعت تعيين وزراء ومحافظين ان تتدخل في كل مجالات الحياة بمصر حتي انها وجهت كلمات قاسية جداً للمسئولين عن جريدة الأهرام والسبب انهم نشروا بباب حدث في مثل هذا اليوم يوم ٢٨ فبراير انه في مثل هذا اليوم عام ١٩٤١ ولدت السيدة الفاضلة سوزان مبارك وفي الصباح نال رئيس تحرير الأهرام فاصلا من التوبيخ علي ما اعتبرته سوزان مبارك تجاوزا في حقها وربما لهذا السبب ألغت الهيئة العامة للاستعلامات تاريخ ميلاد سوزان مبارك من الصحفة التي تحكي قصة حياة السيدة الأولي! نفس الأمر كان يتكرر مع رئيس تحرير أية صحيفة حكومية تنشر صورا لسوزان مبارك لا ترضي عنها الهانم! وفي الصحافة صار لها جيش من التابعين مهمتهم الأساسية التسبيح بحمدها وبانجازاتها وأعمالها الخيرية وأياديها البيضاء! ووصل الأمر ببعضهم إلي أن ينتقد القائمين علي منح جائزة نوبل ويقول: كيف تجاهلوا السيدة الفاضلة سوزان مبارك التي تستحق عشر جوائز نوبل!! ولم يقتصر نفوذ "الهانم" علي الصحافة بل تعاملت كل المؤسسات والجهات في مصر مع سوزان مبارك كأنها ملكة.. فإذا كانت موجودة في أي مكان فلا أحد يتحدث إلا.. بإذنها ولا أحد يجرؤ علي أن يمشي أمامها أو حتي إلي جوارها فهي دائما أمام الجميع والكل بدءا من رئيس الوزراء حتي أصغر مسئول يجلس أمامها "مربع إيديه وظهره لورا" تماما كالتلاميذ في الفصل. ملكة علي عرش مصر وشيئا فشيئا صارت سوزان مبارك ملكة علي عرش مصر تسير في موكب مهيب رئاسي ووسط حراس أشداء خصصت لها رئاسة الجمهورية طائرة لاستخدامها في تنقلاتها مثلها يفعل الرئيس مبارك نفسه. وعبر أكثر من ١٠ جمعيات أهلية رأستها جميعا انهالت علي سوزان مبارك معونات وتبرعات ومساعدات وهبات من الداخل والخارج ومعظم هذه الأموال تحكمت فيها "الهانم" وحدها. وأخيرا اكتشفنا ان سوزان مبارك الذي بدأت حياتها مدرسة تحصل علي ١١ جنيها شهريا صارت واحدة من المليارديرات. واكدت مصادر غربية ان سوزان مبارك دخلت نادي المليارديرات منذ عام ٢٠٠٠ وقالت وكالة N B C ان ثروة زوجة الرئيس مبارك تتراوح الآن بين ٣ مليارات دولار و٥ مليارات دولار أي ان ثروتها تتراوح بين ١٨ مليار جنيه و٣٠ مليار جنيه. ولانها ملكة مصر سارعت جهات داخلية وخارجية إلي منحها جوائز ونياشين وأوسمة. ووصل إجمالي هذه الجوائز والشهادات أكثر من ٤٠ جائزة ووساما حتي جامعة القاهرة منحتها قبل شهور قليلة درجة الدكتوراة الفخرية وتم تكريمها في أعرق جامعات مصر وسط تصفيق

من كل مسئولي مصر! ومع بدء ثورة مصر في ٢٥ يناير الماضي أختفت سوزان مبارك من مسرح الأحداث وترددت أنباء أنها سافرت إلي لندن لتظل بعيدة عن الأحداث الساخنة في مصر. ورغم إختفائها نالت سوزان مبارك هتافات حادة من الثوار الذين اتهموها بأنها أحد أسباب خراب مصر نفوذها وصل السلطة التشريعية وأصدر مبارك قرارا جمهوريا بإنشاء المجلس القومي للمرأة القرار ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ في ٨ فبراير لتتولي رئاسته سوزان مبارك وأعطي لها صلاحيات تعيين الأمين العام واعتماد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وتتكون موارده حسب المادة السادسة من الاعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة والتبرعات والمعونات التطوعية التي يجوز المجلس قبولها وفرضت تلك المادة بالتحديد علي أجهزة الدولة "تزويد المجلس وأمانته العامة بما يطلبه من بيانات وإحصائيات تتصل باختصاصاته". وتولت سوزان مبارك رئاسة اللجان القومية العليا لمهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة عام ٢٠٠٣. وأمرت خلال رئاستها لهذه اللجان بتشكيل عدد من اللجان التي رأست إحداها "اللجنة القومية العليا" وتضم في عضويتها أحد المقربين إليها ومنفذي سياستها أنس الفقي، وزير الإعلام الحالي، والذي كان رئيسا للهيئة العامة لقصور الثقافة في ذلك الوقت، بالإضافة إلي الدكتور علي الدين هلال، وزير الشباب الأسبق، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى، وفاروق حسني، وزير الثقافة، ومصطفي عبدالقادر، وزير التنمية المحلية الأسبق، وسمير سرحان، رئيس الهيئة العامة للكتاب. لم يقتصر نفوذ السيدة الأولي علي إصدار الأوامر إلي الوزراء والحكومة بكامل تشكيلها بل امتد إلي التأثير في إصدار قوانين بعينها بل تدخلت لتحديد كوتة نسائية للسيدات في مجلس الشعب واستغلت السيدة سوزان مبارك المجلس القومي للمرأة كمنبر سري تمرر من خلاله مشروعات القوانين التي تساندها السيدة الأولي. أهم القوانين التي صدرت في عهد سوزان مبارك كان قانون الأحوال الشخصية الذي يوفر للنساء حق الخلع الذي يجيز للمرأة الطلاق بإرادتها المنفردة دون حاجة لإثبات سوء معاملتها من قبل الزوج. كما ألغت المحاكم المصرية القوانين التي تمنع النساء من الحصول علي جوازات سفر أو السفر خارج البلاد دون موافقة آبائهن أو أزواجهن وقد قامت في ذلك الوقت اللجنة التشريعية بالاعتراض علي مشروع تقدمت به وزارة الداخلية يشترط موافقة الزوج علي إستخراج جواز السفر للزوجة وحقه في سحب هذه الموافقة واعترض المجلس القومي للمرأة إستنادا إلي أن الزوجة يجب أن تلتزم بتقديم موافقة زوجها عند استخراج جواز السفر والحصول علي موافقة الزوج وبدا نفوذ سوزان مبارك واضحا عندما إعترض المجلس القومي للمرأة الذي ترأسه علي حذف مادة من

قانون إجراءات التقاضي وعلى الرغم من صدور القانون إلا أن المجلس اعترض وطالب بإعادة النص الذي يقرر قاعدة الدفع أو الحبس واستجاب وزير العدل لتوصية المجلس وأعد مشروع قانون بإضافة المادة المحذوفة وقد ألغى القانون إجبار الزوجة على العودة إلى منزل الزوجية وهذا القانون قد أثار مشاكل في عهد السيدة جيهان السادات حال دون صدوره لكنه في عهد سوزان مبارك قرر أنه إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع وعلى الرغم من معارضة شيخ الأزهر والبابا شنودة لإصدار قانون تنظيم الأسرة في مارس ٢٠٠٤ فقد تم تمرير القانون كما كان للمجلس القومي للمرأة دور في تعيين القاضيات في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠ إلتقت سوزان مبارك بالنائبات الفائزات بمجلس الشعب. القوانين التي صدرت في عهد السادات سميت بقوانين جيهان وسميت في عصرنا بمسميات كثيرة مثل قوانين محكمة الأسرة وقانون الخلع وقد حكم فيما بعدم دستورية ما يسمى بقوانين جيهان في مايو ١٩٨٥. حيث صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا ببطلان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لأنه صدر بقرار جمهوري خلال عطلة مجلس الشعب ولم يعرض بعد الإنعقاد للتصديق عليه طبقا للدستور. وتقول السيدة سوزان عن تحبيذها لقب السيدة الأولى "عندي حساسية من لقب السيدة الأولى فهو لقب مستورد وغريب عن مجتمعاتنا العربية وأفضل اسمي أو عقيلة الرئيس وخلاص اللقب لا يشعرني بالراحة وتعترف سوزان مبارك بدور مبارك في فتح جميع الأبواب المغلقة". فتح لي اسم مبارك أبوابا كثيرة ساعدتني في القيام بواجباتي وإطلاق مشاريع اجتماعية بحجم أكبر. وفي الواقع أنني عرفت كيف أستغل اسم مبارك. وكما أطلقت السيدة جيهان أو أطلق عليها لقب أم المصريين نجد أن السيدة سوزان تقول "أكثر لقب اعتز به هو ماما سوزان" فأنا بحكم وظيفتي أم للمصريين جميعا. فهكذا تفرض علينا أمهاتنا من مؤسسة الرئاسة. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي قام به جمال مبارك في قانون الجنسية تنفي سوزان مبارك أن يكون إبنها جمال قد لعب دورا مهما في إقرار مشروع قانون الجنسية المصرية لأبناء المتزوجة من غير مصري. وتقول "لا أستطيع القول إن جمال الدور الأهم في قانون الجنسية المصرية لأبناء الأم المتزوجة من غير المصري هذا المشروع موجود على أجندة العمل منذ ٢٠ عاما إلى أن تبناه الحزب وعمل على الإسراع في إقراره والحزب ليس جمال وحده كما أن جمال ليس الحزب". لجأت سوزان مبارك إلى الرئيس وهي لا تخفي ذلك بل تعترف به "طبعا ألجأ إليه وأنقل له رأي المجلس فأقول له هناك مشكلة معينة أرجو منك أن تساعدنا من أجلنا وهو في حالة اقتناعه بطلبي يحاول أن يجري الاتصال اللازم وإذا لم يقتنع يقول خلاص انسيه". وكما ترأست

جيهان السادات جمعية الوفاء والأمل تراست سوزان مبارك جمعية مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر وجمعية الرعاية المتكاملة، وترأس المركز القومي للطفولة والأمومة وترأس اللجنة القومية للمرأة، كما سيطرت علي معظم الأنشطة الثقافية في مصر كما أنها تعد الرئيس الفخري لأندية الروتاري في مصر وشقيقها اللواء منير ثابت كان محافظاً لمنطقة الروتاري ٢٤٥٠، وهي أندية تضم الطبقة الأرستقراطية من الأغنياء وتجمعهم مصالح مشتركة، أما آخر القوانين التي حاول المجلس القومي للمرأة تمريرها فهو قانون منع تعدد الزوجات لكن هذه المحاولات باءت بالفشل. أخطر وثيقة عن دولة سوزان مبارك وأخطر ما كشفت عنه الوثائق لنفوذ السيدة الأولى هو ما قام موقع "ويكيليكس" عن كون سوزان مبارك تدفع بنجلها الأصغر لخلافة والده، وهذه الوثيقة مرفوعة من السفارة الأمريكية بالقاهرة ومؤرخة في ٣-٤-٢٠٠٦ وتم تصنيفها بواسطة نائب رئيس البعثة ويدعى "ستوارت جونز" وتم إرسالها الى وزارة الخارجية الامريكية بواشنطن. أما عنوان الوثيقة فجاء تحت عنوان "جمال مبارك.. الأفعال أقوى من الكلمات" هذه الوثيقة التي كتب عليها "TOP SECRT" سري للغاية تناولت نفوذ السيدة الأولى وكيف أنها تسعى لتوريثه وتقديمه لجميع الأوساط، بل أخطر ما في تلك الوثيقة هو منعها تسمية نائب للرئيس بل ورفضت بشدة قرار مبارك بضرورة اتخاذ نائب له.. والوثيقة التي نتحدث عنها عبارة عن تقرير "مطول" مرفوع للبيت الأبيض، ويكشف فيه العواقب التي تواجه عملية التوريث سواء من المعارضين المصريين او من المؤسسة العسكرية التي وصفت بأنها "حجر عثرة" في طريق تولي جمال سدة الحكم، خلفاً لوالده مبارك ووصفت الوثيقة سوزان بأنها "الراعي السياسي الأقوى" لجمال. ونص الوثيقة يبدأ بفقرة تحت عنوان "الملخص" الذي جاء فيه في الشهور الأخيرة تم تصعيد الصورة العامة لجمال مبارك الابن الرئاسي والنجم الصاعد في الحزب الحاكم، كان ظهوره في نهاية مارس على برنامج توك شو وزيارته المصحوبة بدعاية كبيرة لإحدى المناطق العشوائية بالقاهرة مشيراً للتوقعات بأن هناك جهوداً متسارعة لتقديمه كخلف لوالده، تظل احتمالية تصعيد جمال مبارك ليخلف والده لا تحظى بالرضا الشعبي في الشارع وهو شعور عبر عنه المعلقون في الصحافة المعارضة، أنكر جمال إن لديه أي طموح رئاسي لكن الكثير يعتقدون ان سلوكياته أقوى من كلماته. السياسة داخل الأسرة فيما يخص تنصيب جمال مبارك غير واضحة المنطق يقول بأن سوزان مبارك هي الداعم الأساسي لترشيح ابنها الأصغر كما ان فرص جمال تتحسن لأنه لا يوجد بديل واضح لمنصب الرئاسة.

زاهى حواس يهرب الآثار

لحساب سيدة القصر !

تضاربت تصريحات د. زاهي حواس وزير الدولة لشئون الاثار حول سلامة المتحف المصري منذ تفجر ثورة ٢٥ يناير حتي تنحي الرئيس مبارك عن منصبه في ١١ فبراير قال "حواس" في أغلب القنوات الفضائية: إن المتحف سليم نافيا حدوث حالات سرقة ولكنه تراجع عقب نجاح الثوار فى الإطاحة بنظام الرئيس السابق مبارك وأعلن عن فقدان ٨قطع أثرية من المتحف أثناء الأعمال التخريبية التي تلت دخول الثوار ميدان التحرير يوم ٢٨ يناير الماضي.

أشار حواس إلي أن الجرد الذي قام به مركز البيانات التابع للمتحف المصري للتأكيد من سلامة القطع الاثرية المعروضة أوضح أن ٨ قطع أثرية مفقودة من بينها تمثالان من الخشب تغطيهما طبقة من الذهب للملك توت عنخ امون (١٣٣٦–١٣٢٧ قبل الميلاد) أحدهما فقد الجزء العلوي منه فقط وتمثال من الحجر الجيري للملك أخناتون وآخر يصور الملكة نفرتيتي وهي تقدم القرابين وتمثال من الحجر الرملي لإحدي الأميرات من عصر العمارنة وتمثال صغير من الحجر لكاتب فى عصر العمارنة.

من جانبه وصف نور الدين عبد الصمد مديرعام إدارة "للبوابة الإلكترونية للوفد" تضارب موقف حواس بأنه يثبت الأقاويل المتداولة عبر الإنترنت والمواقع الإجتماعية بأنه محاولة من "حواس" للتغطية علي سرقته القطع الاثرية متهما إياه بأنه كان يعمل "خولي" اي ناظر العزبة– وهي كلمة متداولة فى الريف المصري– لصالح السيدة سوزان مبارك زوجة الرئيس السابق مبارك متهما اياه بأنه قام بسرقة القطع الاثرية لصالح العائلة المالكة" مبارك".

وأضاف أن حواس يدعي أن القطع الاثرية المسروقة مسجلة ولا يمكن بيعها فى المتاحف العالمية.

ووصف نور الدين الأقاويل بانها "كاذبة" ويمكن للقطع الاثرية تداولها لافتا إلي أن حواس يحاول تضليل الرأي العام وخداعه مضيفا أن حواس حصل علي ملايين الجنيهات نظير بيعه لمخازن الاثار في تل المعارنة.

وأوضح نور الدين أن عددا كبيرا من القطع الاثرية سوف يتم كشف سرقتها مع فتح المتحف للجمهور لأن المرشدين السياحيين يعرفون جيدا القطع الاثرية.

وطالب نور الدين المجلس العسكري بإقالة حواس ومحاكمته علي فتح المتحف المصري لليهود منذ ٨سنوات ليعبثوا بالمومياء المصرية الفرعونية الملكية وإدخاله جمعيات يهودية اسرائيلية مشبوهة للمتحف.

وأرجع د. محمد الكحلاوي الأمين العام السابق لإتحاد الأثريين العرب تناقض تصريحات "حواس " إلي خوفه علي المتحف المصري وصورته أمام العالم

وقال "إن حواس طمأن الجميع علي القطع الاثرية خوفا علي سمعة مصر حتي لاتظهر بأنها لم تستطع حماية آثارها .

وأضاف الكحلاوي أن حادث السرقة الأخيرة كشف عن ضعف وإهمال المنظومة الأمنية التي يدعي المسئولون في المجلس الأعلى الآثار بأنها قوية مطالبا بضرورة الحفاظ علي تراثنا مثل المتحف البريطاني الذي يوفر أنظمة تأمين للقطع الأثرية لا يمكن إختراقها في حالة حدوث فوضى.

الفصل الرابع

رجال حول الرئيس

رغم أن الرئيس مبارك لم يكن معروفاً عنه حبه للعلاقات الإجتماعية والصداقات ، إلا أن هناك عدداً من الأسماء ارتبطت بمبارك بعلاقة صداقة قوية جعلتهم من المقربين من الرئيس ، ولعل هذا ما فتح لهم باب مغارة علي بابا - أقصد مصر وثرواتها - ليغرفوا منها ما شاءوا ويصنعوا جبالاً من الأموال بفضل الصداقة والقرب من الرئيس مبارك أو مصاهرته . علاوة على هؤلاء أصحاب الدائرة الضيقة تتسع الدائرة لتضم أسماء أخرى استفادت من الرئيس ولكن هذه المرة نظراً لقربهم من نجله جمال .

جريدة الوفد نشرت ملفاً حول هؤلاء الرجال .

أول الرجال هو حسين سالم الذى آثر أن ينجو بنفسه وأسرته علي متن أول طائرة تاركاً (صديقه) مبارك يواجه الشعب

في عام ١٩٢٨ ولد رجلين في اسرتين متواضعتين، الأول أصبح رئيساً للجمهورية، والثاني أصبح أكبر رجل أعمال في بطانة هذا الرئيس.

جمع بينهما البيزنس وفرقتهما ثورة الغاضبين علي تحالف السلطة والثروة الذي مثله الرجلان طوال ٣٠ عاماً في حكم مصر، وما بين هذين التاريخين، يبقي الكثير للتاريخ أن يكتبه.

لولا الإستجواب الذي تقدم به النائب الوفدي الكبير علوي حافظ في مجلس الشعب عام ١٩٩٠ لظل الرجل الثاني مجهولاً في كواليس حكم مصر في عهد مبارك.. رغم أن ثروته بلغت في سنوات هذا الحكم مليارات الدولارات في حين تقدر ثروة الرئيس والصديق والرجل الأول بنحو ٧٠ مليار دولار فقط.

إنه حسين سالم الملقب بـ "الملك" والذي يعتبره المقربون من الرئيس مبارك الرجل الثاني في هذا البلد.

إستطاع سالم أن يكسب صداقة مبارك منذ التحاق الأخير بالكلية الجوية حيث توطدت العلاقة بينهما، واختار سالم طريق "البيزنس" الذي جني من ورائه الملايين بسبب صداقته لمبارك "الرئيس" فيما بعد.

تفاصيل الإستجواب الذي تقدم به "حافظ" تم اخفاؤها من مضابط مجلس الشعب منذ أن كان الراحل رفعت المحجوب رئيساً للبرلمان "سيد قراره" حيث يحمل الإستجواب تفاصيل كثيرة وخطيرة في حياة الرجل الغامض حسين سالم، لكن النائب السابق محمد شردي استطاع توثيق الإستجواب الخطير من خلال حوار طويل مع "حافظ" كما حمل كتاب "الفساد" لعلوي حافظ

نفسه أسراراً اخري خطيرة حول تجارة السلاح في مصر، وأسماء المتربحين من تلك التجارة وعلي رأسهم حسين سالم ورئيس وزراء مصري أسبق واثنان آخران.

يكشف الإستجواب عن قضية خطيرة كانت تنظرها محكمة فيرجينيا بالولايات المتحدة الامريكية وتحمل رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٣ والمتهم فيها ملياردير مصري بالحصول علي عمولات من صفقة أسلحة لمصر بالاشتراك مع اثنين من عملاء المخابرات الامريكية "سي آي إيه" بالاضافة الي رئيس الوزراء الأسبق، ومعهم عدد من رجال حكم مبارك.. وحسب ما قدمه حافظ من مستندات ووثائق فإن المفاوض المصري في صفقات السلاح كان شريكاً في شركة تدعي "فور وينجز" حيث رفض رئيس الوزراء وقتها أن تأتي صفقة السلاح لمصر عن طريق منحة لا ترد. وقدم حافظ صور الشيكات التي تسلمها الفاسدون، ولولا تضخم ثروة حسين سالم لذهبت هذه القضية طي النسيان بعدما قامت وزارة العدل بإخفاء هذه القضية لأنها تخص صديق رئيس الجمهورية.

بعدما تردد اسمه في صفقات السلاح بسنوات، تردد أسمه في صفقة تصدير الغاز المصري لإسرائيل، واصبح المستفيد الأول من الاتفاق السري بين مصر وتل ابيب فيما عرف بفضيحة تصدير الغاز المصري إلي اسرائيل.

بدأ سالم في عام ١٩٦٧ في مجال السياحة في شرم الشيخ وسيطر علي خليج نعمة بالكامل وهو ما جعل الرئيس مبارك يذهب الي هناك كل عام لقضاء اجازته الصيفية، في منتجع "موفنبيك جولي فيل" الذي يملكه سالم، بالاضافة الي فنادق بالأقصر وشركة مياه في جنوب سيناء، فضلاً عن استثمارات في الساحل الشمالي.

لم ينس "سالم" صديقه الذي تربح من ورائه، فقد قام ببناء قصر كبير ليصبح بديلاً عن قصر المنتزه في الاسكندرية، وقام بإهداء القصر إلي مبارك، حتي يكون في مصاف ملوك ورؤساء دول الخليج الذين يملكون قصوراً في ذلك المكان وشوارع تحمل اسماءهم، لم يكتف سالم بذلك بل قام ببناء أكبر مسجد في شرم الشيخ وهو "السلام" عندما علم بنية الرئيس بقضاء اجازة "عيد الفطر" هناك بتكلفة ٢ مليون جنيه، وبالطبع فإن سالم من اوائل الذين يملكون طائرات خاصة في مصر فلديه طائرتان له ولابنه الوحيد خالد.

اعتبره الكثيرون من المحيطين بالرئيس الرجل الثاني في الدولة واستطاع أن يملك نسبة ٦٥٪ من

اسهم شركة "EMG" وهي الشركة المسئولة عن تصدير الغاز للكيان الصهيوني بينما يملك رجل الأعمال الاسرائيلي "يوشي ميمان" ٢٥٪ منها ويتبقي نسبة ١٠٪ مملوكة للحكومة المصرية، ونصت البنود السرية في اتفاقية تصدير الغاز علي أن تقوم شركة "شرق المتوسط" بتصدير ١٢٠ مليار متر مكعب من الغاز لاسرائيل مقابل ٢٨ مليار دولار!

وتعد شركة "EMG" المسجلة في المنطقة الحرة الوحيدة التي تملك حق تصدير الغاز من مصر لتل ابيب بعد أن تأسست الشركة عام ٢٠٠٠، ليركز نشاطها الرئيسي علي انشاء وتملك وإدارة شبكة خطوط الأنابيب الناقلة للغاز لدول حوض البحر المتوسط.

حاول سالم في حوار نادر أن يغسل يده من العار الذي لحق به جراء صفقة تصدير الغاز عندما قال: إنه تم تكليفه بإنشاء الشركة تحت إشراف الأجهزة الأمنية وفي اطار موافقة مجلس الوزراء، لكن لم يفصح أحد من الذي كلفه تحديداً بإنشاء تلك الشركة.

لم يأت لقب الرجل الثاني من فراغ، فقد لعب دوراً مهماً وكبيراً في عام ٢٠٠٦ بعد إندلاع الحرب بين إسرائيل وحزب الله وأن مبارك جعله خزانة لأدق الاسرار في تلك الفترة، حيث كلفه بنقل اقتراح مبارك الي الاسرائيليين بوقف اطلاق النار علي جنوب لبنان في مقابل اطلاق سراح الجنديين الاسرائيليين لدي حزب الله، يأتي ذلك في الوقت الذي كان يمتلك فيه سالم مصفاة لتكرير النفط بمدينة "حيفا" خاف سالم من تدميرها بعد اطلاق حزب الله صواريخ علي المدينة الساحلية، حتي وصل الأمر الي وصف سالم بأنه المسئول الأول عن ملف التطبيع.

ومن نافلة القول ان سالم كان أبرز الحضور للحفلات التي كان يقيمها سفير إسرائيل في مصر بمقر اقامته بحي المعادي، ورغم ان بعض اعضاء مجلس الشعب وجهوا الاتهام لسالم بأنه قام بتبديد جزء من ثروة مصر القومية بسبب بنود اتفاقية تصدير الغاز التي يحافظ علي هذا التدفق مدة ١٥ عاماً الا أن ذلك لم يجد نفعاً ما دفع طلعت السادات النائب السابق بالتحفظ علي ممتلكات سالم وادراج اسمه علي قوائم الممنوعين من السفر، حيث وصف السادات سالم بأنه "جوكر النظام".

فضائح كثيرة لنظام مبارك تجد فيها إسم حسين سالم فارضاً نفسه علي مجرياتها فقد تفجرت فضيحة كبري بعد بيع الشريك الإسرائيلي حصته في شركة "ميدور" للبترول والتي يمتلك فيها الرجل الغامض اسهماً بلغت ٢٪ وتمتلك الهيئة المصرية للبترول ٦٠٪ و١٨٪ للبنك الأهلي بينما

تمتلك شركة "ميرهاف" الاسرائيلية نسبة ٢٠٪ من رأس المال، وشركة ميدور بسيدي كرير تمتلك مصفاة ضخمة وتعد من أحدث المصافي البترولية في العالم وتبلغ طاقتها ١٠٠ ألف برميل يومياً، وتفجرت الفضيحة عندما اشتري البنك الأهلي ٣٨٪ من معمل تكرير "ميدور" وهي حصة الشركة الاسرائيلية وأسهم حسين سالم ثم عاد سالم ليشتري حصته وحصة الشريك الاسرائيلي مرة اخري!

إستطاع "سالم" أن يلعب أدواراً كثيرة لكن بعيداً عن الضوء ففي الوقت الذي قام فيه وزير المالية بطرس غالي بفرض الضريبة العقارية لتزيد المصريين أعباء، لم يتراجع غالي عن ركوب رأسه بفرض تلك الضريبة وحاول أكثر من مرة أن يقنع المصريين بتلك الضريبة الا انه فشل في ذلك ونجح في تمرير قانون الضريبة العقارية قبل ان يطرح الرئيس مبارك ليعلن من كفر الشيخ بأن أمر الضريبة العقارية لم يحسم بعد، وتصور المصريون لوهلة ان الرئيس ينحاز للفقراء لكن المعلومات التي تكشفت بعد ذلك اكدت ان حسين سالم صاحب المليارات والقري السياحية والمنتجعات، هو من تحدث مع الرئيس مبارك بأن تلك الضريبة سوف تؤلب رجال الاعمال والمستثمرين علي الحكومة، وتؤثر علي شعبية النظام، ونقل سالم للرئيس الغضب الذي أحيط بالأغنياء وأصحاب المنتجعات والقصور من هذه الضريبة، ونصح سالم الرئيس بإعادة النظر مرة اخري في قانون الضريبة العقارية قبل تطبيقها بشكل فعلي.

أخيراً.. وفي يوم الأربعاء ٢٦ يناير وفي صبيحة ثورة الغضب المصري قام حسين سالم بمغادرة مصر علي متن طائرته الخاصة متجهاً لاسرائيل ومنها جنيف ليستقر هناك هرباً من نار الغضب وسياط الملاحقة القانونية.. ورغم المحاولات التي بذلها سالم لنفي هروبه خارج البلاد، إلا أنها باءت بالفشل ونشرت الاهرام نبأ مغادرته مصر مع اسرته دون ان يسعي سالم لمعرفة ما حدث للرئيس "صديقه" فضلاً عما حدث لمصر وشعبها.

وعود الي استجواب علوي حافظ الذي فجر قضية صفقات الاسلحة فقد كان استجوابه صادماً ما دفع رئيس مجلس الشعب آنذاك رفعت المحجوب ان يطلب من مقدم الاستجواب ألا يتناول الأسماء التي وردت في المستندات، بل وأصدر أوامره بعدم كتابة الأسماء في مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين بتاريخ ٥ مارس عام ١٩٩٠.

وقال الراحل علوي حافظ في إستجواب: تجمعت لدي وثائق عن فضائح إرتكبها بعض الكبار، كلهم لصوص، كلهم نهبوا مصر، ان أمامنا تجربة ايران مع الشاه، وتجربة الفلبين مع ماركوس وزوجته

ايميلدا، وكلهم سرقوا اموال الشعب، واودعوها البنوك الخارجية وتصوروا انهم يستطيعون الاحتماء بقوانين البنوك في فرض السرية علي الودائع، ولكنها ظهرت الآن وهناك بيوت خبرة اجنبية متخصصة في اقامة الدعاوي القضائية والبحث لاستعادة الأموال المنهوبة مقابل نسبة من هذه الاموال، فلماذا لا تلجأ الحكومة المصرية الي ذلك.

وأخذ علوي حافظ في سرد الوقائع من خلال الوثائق التي حصل عليها "لدي محاضر رسمية موثقة وأفلام فيديو ممكن تشوفها وخطابات رسمية بتوقيعات مسئولين وأجانب، ومضابط رسمية لمجلس الشيوخ الامريكي وتقارير رسمية للجان الكونجرس الامريكي ووزارة العدل الامريكية، وأيضا معي كشف بأسماء وشخصيات مصرية وعالمية ابدت استعدادها للشهادة أمام لجنة استماع او تحقيق برلمانية يحددها مجلسكم الموقر".

ومضي يقول: "لقد قادتني الصدفة الي رجل أعطاني وثائق ومستندات خطيرة منها القضية رقم ١٤٧ لسنة ٨٣ والتي تؤكد أن هناك مصرياً يحاكم أمام محكمة جنايات في أمريكا واتضح أنه – حسين سالم – الذي يحن الي مصر بين حين وآخر بطائرة خاصة في زيارات متقطعة وتم منحه آلاف الأفدنة في سيناء واقيمت عليها قرية سياحية وأقام هذا الشخص لأول مرة ابراجاً في سيناء رغم ان التخطيط العمراني السياحي يمنع ذلك.

وجاء في الإستجواب ان "سالم" نفسه اعترف بأنه قدم فواتير شحن مزيفة ومزورة لوزارة الدفاع الامريكية ودفع ٣ ملايين و ٢٠ ألف دولار وهي قيمة الزيادة التي تقاضاها هذا "اللص" عن قيمة ٨ شحنات من أصل ٣٤ شحنة وباعتباره رئيسا لشركة وهمية تسمي "اتسكو" يشارك فيها بعض كبار المسئولين في مصر وعناصر ملوثة ومشبوهة من عملاء المخابرات الامريكية، لقد كان اعتراف هذا اللص يا نواب الشعب المطحون هو بداية رفع الأقنعة عن فضيحة كبري في عالم القروض العسكرية لمصر، وكانت المفاجأة عندما قدم ممثل النيابة للمحكمة الامريكية مظروفاً اصفر مغلقاً بالشمع الأحمر وطلب من هيئة المحكمة أن تفتحه سراً، لأنه يضم أسماء متهمين مصريين، ولكن نظراً لحساسية أسمائهم ومواقعهم في حكم بلادهم رأت النيابة عدم اذاعة اسمائهم".

"سالم محمي من مسئولين كبار في الدولة" هذا ما أكده الإستجواب الذي راح يوضح أنه رغم تورط "سالم" في جرائم نصب ونهب وتزوير وخيانة امانة من اموال القروض التي تحصل

عليها مصر وتمثل عبئاً علي الاقتصاد الوطني وفضائح تسيء الي سمعة مصر فهذه شركات وهمية اسستها عصابة مصرية امريكية بأسماء مختلفة بدأت احداها باسم "ترسام" وسجلت في جنيف عام ١٩٧٩ ثم غيرت اسمها" "أتيكو" وتم تسجيلها هذه المرة في ولاية فيرجينيا الامريكية عام ١٩٨١ ثم سجلت اخيراً باسم "الفور وينجز" وكان ذلك في سان دياجو بألبهاما ولاتزال الشركة تعمل وتبتز اموال مصر لحساب الاربعة الذين وردت اسماؤهم في المظروف السري الذي قدمته النيابة الامريكية لمحكمة فيرجينيا..

واشار الاستجواب الي أن هذه الفضيحة رفعت القناع عن كارثة التلاعب بالقروض العسكرية بواسطة عصابة الاربعة، وكان يجب أن تتحرك الحكومة للتحقيق معهم فالمتهم حسين سالم وشركاؤه نهبوا من مصر بالتحايل والتزوير ٧٣ مليون دولار حتي المحاكمة ودفع منها "اللص" لخزينة المحكمة ٣ ملايين دولار، لينجو من السجن اما الباقي فقد تم توزيعه علي الشركاء المصريين والأجانب وهذه القضية ارسلت بكامل مستنداتها الي وزارة العدل المصرية لكنها اختفت يوم وصولها.

وذكر "حافظ" في استجواب ان دين مصر العسكري للولايات المتحدة تجاوز وقتها ٤,٥ مليار دولار بفائدة ١٤٪ وأن الشعب المسكين يتحمل فوائد الدين التي بلغت ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، وهذا الدين بدأ مع معاهدة السلام عام ١٩٧٩، وبعدها بدأت عصابة "الأجنحة الأربعة" فوراً العمل برئاسة سالم الذي منحته الحكومة اخيراً أغلب وأجمل أرض في سيناء في شرم الشيخ ليقيم عليها فندقاً عالمياً.

وتؤكد الوثائق ان مصر كان من الممكن ان تحصل علي هذه القروض في شكل منح لا ترد، لكن المفاوض — وهو رئيس وزراء أسبق — وجد أن المنح لن تمنحه فرصة التلاعب، فالعمولة التي فرضتها شركاته المشبوهة هي ١٠,٢٥٪ من قيمة المنقول، اي ان الدبابة التي ثمنها ٢ مليون دولار تنقل بـ ٢ مليون و ٢٥٠ الف دولار، وبهذا وصل السلاح مصر بسبعة أمثال ثمنه الحقيقي.. وتكشف وثائق القضية ان اللصوص والشركاء الامركيين الأربعة هم "توماس ليكنز" و"ادرين ولسن" و"ريتشارد سكوارد" و"فون مارلد" والأول والثاني من أقذر رجال المخابرات الامريكية إذ قبض عليهما لاحقا في قضية مخلة بالشرف، وصدر علي أحدهما "ولسن" احكام بالحبس بلغت ٣٧ عاماً.

واتهم الإستجواب "الذي تبخر" عصابة الأربعة بأنهم كانوا وراء مصرع المشير أحمد بدوي

بعد أن لقي حتفه ومعه ١٤ ضابطاً في ظروف غامضة بينما طالب الحكومة بإعادة التحقيق في الواقعة دون أي نتائج.

فضائح حسين سالم لا تقف عند حد، حيث قامت شركته "فور وينجز" بشراء ١٠ طائرات عسكرية من طراز "بافلو" لنقل الجنود من شركة كندية تدعي "دي هافلن" مقابل عمولات، وانكشفت الواقعة وحققت فيها الحكومة الكندية ثم قررت إغلاق الشركة الكندية، بينما اكتفي مبارك كعادته في حماية شريكه الدائم ازاء القضية بالصمت.

ابراهيم كامل أخطر رجال مبارك

من يتابع تصريحات رجل الأعمال ابراهيم كامل عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني يتخيل للحظة الأولي ان الرجل يذوب عشقا في الحزب الوطني وان ولاءه للرئيس مبارك اشبه بولاء النبي للرب ولكن الحقيقة عكس ذلك بالمرة فصحيح انه مرتبط ارتباطا ابديا بالحزب الوطني ولكنه علاقة غير نقية ولا تمت للمحبة بصلة فالكيانات الاقتصادية التي كونها الرجل تقوم علي أعمدة الحزب الذي يحمي وجودها ويغلفها من كل جانب مشكلا حماية خاصة لا يمكن لأحد الاقتراب منها.

فكامل مستعد للتضحية بكل ما يملك لبقاء الحزب الوطني والنظام السياسي كما هو دون تغيير او اصلاحات بل انه الخاسر الأكبر من انسحاب جمال مبارك من الحياة السياسية فهو الآن يعيش حالة من انعدام الوزن بعد ان سقط من جواره كل الذين ساندوه ووجد نفسه فجأة في مواجهة قوي الاصلاح الخفية التي تحاصره وتهدد وجوده بعد ان نزعت الحماية من كياناته الاقتصادية.

والحقيقة ان خطايا إبراهيم كامل في الحياة السياسية تفوق بكثير خطايا أباطرة النظام فالرجل يتواري في الظل دائما ويرسم خططه من خلف الستار وما لا يعرفه الكثيرون انه صاحب أول بذرة زرعت لفكرة توريث الحكم وهو الذي تولي تدريب جمال مبارك علي امور السياسة وانفق بسخاء من اجل ان تنمو تلك الفكرة حتي تحولت في النهاية الي زرع شيطاني حاصر الجميع ودمر كل من حوله وكتبت شهادة وفاة النظام الحالي ورجاله بحروف صاغها دون ان يدري بفضل خططه وسياساته، فكان رأيه عندما شاهد جمال مبارك يعمل في بنك بأمريكا ان الرئيس يظلمه وانه عليه ان يورث

الحكم له لأنه الأفضل لقيادة مصر في المرحلة القادمة حتي انه كان يصرح دائما قبل الثورة طبعا ان جمال شخصية جادة ومحترمة ويعرف تفاصيل وعمق المشكلات التي تعاني منها البلاد وقادر علي مواجهتها وأنه الأكثر مقدرة لتولي المنصب وبالطبع لم يكن ذلك حبا فيه ولا في مصر التي لا تمثل له سوي وطن ينتج فيه امواله ليخزنها في الخارج بل فعل كل ذلك من أجل ان تبقي مشروعاته واحلامه علي ارض الواقع باقية وحتي عندما إندلعت ثورة ٢٥ يناير التي ابتلعت النظام الحالي حاول ابراهيم كامل ان يضع متاريس لصدها وان يفرز تصريحات من شأنها ان تشكل حماية وضمانة لاستقرار النظام إلا ان المتاريس التي وضعها دهست رجال النظام واشعلت تصريحاته صيحات الغضب ونيران الثورة من جديد بعد ان كانت علي وشك الإخماد فكانت النتيجة اشد قسوة عليه وهتف رجال الثورة ضده وسقط فريسة اخطاؤه.

حاول كامل ان يحصد نتاج ما زرعه وابرام صفقة مع النظام يقوم بمقتضاها بإعدام القروض التي حصل عليها من البنوك خاصة بنك القاهرة مقابل ان يستمر في دعمه للنظام ولسيناريو التوريث وبالفعل تحقق له ما اراد عندما اسقطت معظم القروض المديون بها للبنوك وتمت جدولة جزء صغير منها فديونه للبنوك كانت تتعدي الـ٣ مليارات جنية ولكنها الآن لا تمثل سوي بضعة ملايين صغيرة يستطيع ان يسددها في اي وقت خاصة ان كل الأجهزة الرقابية والمسئولين كانوا ممنوعين من الاقتراب منه.

ووصلت قوة ابراهيم كامل الي انه تحدي مبارك شخصيا في قضية ارض الضبعة والتي تم تخصيصها لبدء المحطة النووية السلمية المصرية والملاصقة لأرضه في الساحل الشمالي حيث كان يصرح دائما بأن ارض الضبعة لن تكون للمشروع النووي وان ذلك علي جثته وحتي عندما حذره الرئيس مبارك منها امام الجميع قائلا: "انسي الضبعة ياكامل" واصل تحديه وأصر علي عدم تخصيص ارض الضبعة للمشروع النووي وصحيح ان الأرض خصصت بعد ذلك رغم انفه ولكن تظل فكرة تحديه للرئيس دليلا علي قوته ونفوذه، ومصدر قوه ابراهيم كامل تعود ايضا الي الأدوار التي يمارسها فهو يجيد الظهور بأكثر من وجه في السياسة وتاريخه شاهد علي ذلك وكان الوحيد من بين شلة رجال الأعمال الذي حضر حفل زفاف جمال مبارك بل انه كان يجلس اثناء عقد القران بجوار الرئيس مبارك شخصيا وهو ما يؤكد قوة العلاقة التي تربطه بعائلة الرئيس.

أسمه في بطاقته الشخصية ابراهيم أبوالعيون أحمد الكامل ولد بالقاهرة في ١٣ يونيو ١٩٤١

وكان عضوا بهيئة الحزب الوطني العليا وعضو لجنه السياسيات قبل اندلاع الثورة وهو صاحب شركة اكاتو أروماتيك جروب وهي شركة مساهمة، مقرها في مصر وفرنسا وألبانيا وروسيا وأوغندا وهو ايضا رئيس البنك المصري- البريطاني وصاحب شركات عقارية وصناعية وسياحية للبناء والتمويل ويملك شركة اسيروكوب العالمية للطيران وهو صاحب أول شركة مصرية لصناعة طائرات الركاب ويحتفظ إلي جانب ذلك بمنصب رئيس المجلس المصري- الأمريكي لرجال الأعمال وهو ايضا نائب رئيس بنك هونج كونج المصري منذ عام ١٩٨٣ و كان علي صلة وطيدة بياسر عرفات ويتردد بين البعض أنه يدير بعض أموال منظمة التحرير الفلسطينية.

كل تلك الوظائف تجعله مصدر قوة إلا أن قوته الحقيقية في علاقته بروسيا فبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي قام بإنتاج طائرة ركاب روسية بمحرك رولز رويس الإنجليزي وأنشأ شركة خطوط جوية لإستعمال تلك الطائرة ويُعرف كامل بأنه المهندس الذي اعاد صياغة العلاقات التجارية بين مصر وروسيا وهو يشغل منصب رئيس مجلس الأعمال المصري- الروسي، ودائما ما يكون عضوا رئيسيا في أي مباحثات اقتصادية بينهما.

وسافر ابراهيم كامل في بداية حياته الي الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ للحصول علي شهادة الدكتوراه و ناقشت دراسته التي اطلق عليها "اثر القوانين الاشتراكية علي مناخ العمل في مصر" في جامعة ميتشيجان ثم عمل بعد ذلك استاذا بكلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٧٠ لمدة ٣ سنوات، ويرتبط ابراهيم كامل بعلاقه وثيقه مع اسرائيل فهو من أكبر المستثمرين المصريين فيها حيث أقام مشروعات زراعية مشتركة في صحراء النقب لكن هذه المشروعات الإستثمارية لم يعلن عنها بشكل رسمي حتي الآن.

كما انه يمتلك حصة قدرها ٥٪ من شركة كاتو أروماتيك الإسرائيلية ومقرها مدينة القاهرة وتعمل في مجال تكنولوجيا الاتصالات وصناعة الكيماويات والانشاء والتشييد وانتاج المعدات الإسرائيلية كما انه يمتلك حصة قدرها ٥٪ ايضا من المجمع الصناعي العسكري الإسرائيلي "كور" وتربطه علاقات وطيدة مع بنيامين نتنياهو وعيزرا فايتسمان وعدد من القيادات.

ورغم سجل ابراهيم كامل الذي يفترض فيه ان يكون من اغنياء العالم إلا أنه دائما ما يحصل علي قروض من البنوك ويفشل في سدادها ويستغل علاقته القوية بالرئيس مبارك وكبار المسئولين

في الدولة وكان يجلس في اجتماعات منتظمة لتسوية ديونه وقروضه المدين بها لبنك مصر قبل ان يستحوذ عليه بنك القاهرة، ورغم انه يرفض سداد ديون البنوك ويصر دائما علي جدولتها او اسقاطها تجده ينفق بسخاء شديد علي حملات دعم جمال مبارك فإجلال سالم المنسقة المساعدة لائتلاف دعم جمال مبارك كشفت عن تمويله لحملة الائتلاف بمليوني جنيه لمجدي الكردي أمين عام الائتلاف ليس هذا فقط بل انفق علي بعض البرامج التي قدمت لإعادة صياغة جمال مبارك وكان يشترك مع احمد عز في حملات الدعاية.

ابراهيم كامل في تدمير الإقتصاد المصري وقام بتوريط بنك القاهرة في أغرب صفقة من نوعها حيث دخل معه البنك بنسبة ٢٠ ٪ في شركة لصناعة طائرات انتينوف الروسية بعد أن غيرت محركاتها إلي محركات رولز رويس الإنجليزية التي لم تجد إقبالا عليها في دول العالم المختلفة إلا في حدود ضيقة، ولأنه تاجر شاطر اقنع البنك الذي لا يشارك عادة في شركات ومصانع علي أرض مصر وجد نفسه شريكا في شركة لا يعرف عنها الكثير ولكن كانت كلمات جمال مبارك والرئيس حاضرة في وجه من يرفض ابرام الصفقة، التي فشل في تسويقها حتي وصلت ديونه إلي أكثر من ملياري جنيه هي قيمة القروض التي حصل عليها لإبرام الصفقة من الأساس اي انه لم يدفع مليما من جيبه، وعرض إبراهيم كامل تسويق ست طائرات من إنتاج الشركة الروسية في مصر لكنه فشل وترك مهمة التسويق للبنك الذي لم يعرف شيئا عن تلك الصناعه إلا ان تم بيع تلك الطائرات لمصر للطيران بدون مكاسب ورغم ما حدث لم يستطع البنك ان يغلق ابوابه في وجه الرجل المعجزة ومنحه ٥٥٠ مليون جنيه قرضا ليضارب به في البورصة بدعوي تنشيطها من خلال شركة الاستثمار والتنمية وبالطبع خسر إبراهيم كامل المبلغ في البورصة دون ان يهتز وايضا لم يطالبه احد بالسداد فلا أحد يطالبه بالسداد، ولم يكتف كامل بقروض البنوك فقط بل وضع يده ايضا علي اراضي الدولة وحاول ان يربح منها الملايين فخصصت له أرضا في الساحل الشمالي اشتراها بملاليم و أنشأ عليها قرية غزالة السياحية وقفز ثمن متر الأرض بها إلي عدة آلاف من الجنيهات و منحته الدولة ٦٤ كيلو مترا مربعا لإنشاء مطار العلمين رغم معرفة الحكومة جيدا أن مساحة المطار لا تزيد علي ١٠ كيلو مترات فقط ولكن إبراهيم كامل قام ببيع المساحة المتبقية كقري سياحية بأسعار فلكية ولم يدفع في تلك المساحة الكبيرة إلا مليوني جنيه من خلال قرض حصل عليه من بنك مصر الذي اسقط عنه بعد ذلك بأمر من جمال مبارك.

وواصل النظام ايضا نهب خيرات مصر ومنحها الي رجلها المخلص وخصص له أرضا في منطقة

سهل حشيش بالغردقة ووقع عقدا مع رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة وهيئة التنمية السياحية لتخصيص ٤٢ مليون متر مربع علي أن يتم إنشاء شركة لتطوير المنطقة سياحيا إلا ان الشركة تقوم ببيع متر الأرض بـ ٤٠٠ دولار الي شركات سياحية اجنبية بالمخالفة للعقد الموقع وتركت مهمة التطوير له.

الرجل الثالث : مجدى راسخ

صهر حسنى مبارك

من مركز الأهرام للحاسب الآلي والمعلومات كانت انطلاقته الحقيقية استطاع خلال سنوات إن يزاحم كبار الأعمال وان يتحول الي احد الحيتان في عالم البيزنس ومن وراء الستار خرجت صفقاته يعشق العمل في الظلام ولا يحب الظهور الإعلامي فهو احد المدارس القديمة في صناعة فن التقرب الي المسئولين من الأبواب الخلفية ولكن محور التغيير في حياته كان بعد زواج ابنته هايدي من علاء مبارك نجل الرئيس :

فمنذ توقيع عقد قران ابنة مجدي راسخ علي جمال مبارك تم توقيع عقود اخري كثيرة لم يكن يحلم بها رجل الأعمال الإسماعيلاوي نقلته الي المنطقة الآمنة في عالم المال والتجارة وامتلك راسخ بعد تلك الزيجة حصانة من نوع خاص جدا جعلت الاقتراب منه ومحاسبته عملية معقدة ومحفوفة بالمخاطر ولم لا فهو رجل الأعمال الذي يحظي بدعم عائلة مبارك ولذلك لم يكن من الصعب عليه ان يخترق المناطق المحظورة ويتاجر بكل شيء حتي يصبح رقم مهما في الإقتصاد المصري.

ورغم ان راسخ كان من الأثرياء قبل أن تتزوج ابنته من علاء مبارك إلا أن أولي الهدايا التي حصل عليها عقب الزواج مباشرة هي تخصيص مساحة ٢٢٠٠ فدان اي ما يقارب من ٩,٢ مليون متر مربع وذلك في أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ٣٠ جنيها للمتر رغم ان سعر المتر كان يتجاوز ٧٥٠ جنيها في ذلك الوقت ودفع راسخ مقدما بسيطا يتجاوز الـ٢ مليون جنيه ولم يسدد المبلغ المتبقي وكان ذلك بالأمر المباشر من علاء مبارك شخصيا وكانت تلك الارض بمثابة هدية العريس الي حماه عقب عقد القران مباشرة.

والغريب ان احد اكبر رجال الأعمال في الخليج قدم عرضا في بداية عام ٢٠٠٧ لشراء تلك

الأرض بمبلغ ١٠ مليارات جنيه أي بسعر يزيد علي ١٠٠٠ جنيه للمتر المربع ولكن راسخ رفض بحجة ان سعر الأرض يفوق العرض الذي قدم له بكثير وأنه لا يفكر في البيع بخسارة ولكن صهر الرئيس استطاع ان يتحول الي أحد الكيانات الاقتصادية بعد ان كان موظفا صغيرا جدا، وتعرف علاء مبارك علي ابنة راسخ اثناء دراستها الجامعية حيث كانت هناك صديقة مشتركة للعائلتين هي الراحلة ماجدة موسي، وكان زفاف محمد العصفوري نجل ماجدة موسي فرصة للتعارف الأول بين هيدي وعلاء حيث جمعتهما مائدة واحدة في تلك المناسبه وتمت قراءة الفاتحة في منزل راسخ بالجيزة وهو الطلب الذي أصر علي تنفيذه طبقا لما هو متبع في العائلة.

زواج ابنة راسخ من علاء مبارك كان بمثابة مصباح علاء الدين الذي حقق كل اماني رجل الأعمال فتحت له خزائن البنوك علي مصراعيها ليغترف منها ما شاء لتنمية مشروعاته وتوسيع نشاطاته فحصل علي قروض عديدة ولم يسدد معظمها حتي الآن ووصلت ديونه الي البنوك ٤٠٠ مليون جنيه وصحيح انه رقم لا يساوي شيئا في ثروته التي اصبحت بالمليارات إلا انه يرفض سدادها متحصنا بعائلة الرئيس والمفتاح الذي يستطيع من خلاله ان يغلق اي قضية او دعوي تطالبه بسدادها وهو علاء مبارك.

تخرج مجدي راسخ عام ١٩٦٦ في كلية التجارة بجامعة حلوان وكان قد ترك الكلية الفنية العسكرية بعد عام واحد فقط لارتباطه الشديد بالتجارة هو متزوج من السيدة ميرفت قدري عيد فهي أيضاً خريجة الكلية نفسها وهي من إحدي اكبر العائلات في الإسماعيلية وهي عائلة عثمان.

وعمل راسخ بعد تخرجه في مركز الأهرام للمعلومات والحاسب الآلي ثم سافر إلي الكويت وعاد ليؤسس شركة لتكنولوجيا الاتصالات في حي المهندسين وانتقل راسخ بمجرد مصاهرته لعلاء مبارك من رجل عادي يعمل في إحدي شركات محمد نصير - شركة مصرفون قبل تحويلها إلي شركة فودافون إلي احد اكبر رجال الأعمال في المنطقه العربية كلها.

وراسخ هو رئيس مجلس إدارة شركة السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار "سوديك" وهي شركة كبري من أبرز أعضاء مجلس إدارتها والمشاركين فيها شفيق بغدادي المدير المالي والإداري وهي الشركة التي امتلكت مجموعة من المشروعات منها "بيفرلي هيلز" ويصل رأس المال المصرح به إلي ٥٠٠ مليون جنيه مصري ورأس المال المصدر ١٠٠ مليون جنيه مصري. كما يشغل راسخ

منصب رئيس شركة النيل للاتصالات ورئيس شركة "رينجو" للاتصالات التي تعد أكبر شركة لكبائن الاتصالات في مصر كما أنه وكيل شركة "كاتيك" الصينية التي تصنع الجرارات وتعمل في مجال السكك الحديدية.

وهو أيضا صاحب مشروع بيفرلي هيلز بمدينة الشيخ زايد الذي حقق له عوائد بعدة مليارات من الجنيهات حيث حصل علي الأرض بالأمر من علاء مبارك وشيد عليها عقارات تم بيعها للمواطنين الكادحين خارج وداخل مصر بأسعار فلكية تصل الي ٢٨٠٠ جنيه للمتر المربع وذلك بمساعدة وزير الإسكان الأسبق الدكتور محمد ابراهيم سليمان وقد أنشأ لهذا الغرض شركة للاستثمار العقاري، وهو أيضا من أبرز المساهمين في المجموعة التي فازت بالشبكة الثالثة للمحمول بزعامة شركة الاتصالات الإماراتية مشتركا مع جمال السادات ابن الرئيس الراحل.. كما يشترك مجدي راسخ مع يحيي الكومي - الرئيس السابق لنادي الإسماعيلي - في عقد قيمته ملياري دولار يتمثل في نقل الغاز الطبيعي من ميناء دمياط إلي خارج البلاد.

ولم يكتف مجدي راسخ بشركاته التي أسسها في جميع ربوع الوطن العربي بفضل مساعدات علاء مبارك ولكنه كان اول من اتجه إلي الاستثمار في الغاز فقام بتأسيس الشركة الوطنية للغاز (ش. م. م) في عام ١٩٩٨ عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٩٦١ لسنة ١٩٩٨ وتعمل الشركة في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلي العملاء بالمنازل والعملاء في مجال التجارة والصناعة بعد ذلك عرض عليه المهندس عقيل بشير رئيس الشركة المصرية للاتصالات ورجل الأعمال الراحل محمد نصير أن يكون العضو المنتدب للشركة المصرية للحاسبات.

وقام علاء مبارك منذ عدة أشهر مباشرة بالتدخل لحماية راسخ وحفظ البلاغات التي قدمت ضده الي النيابة العامة من بعض المواطنين وذلك لمخالفته شروط التعاقد علي تركيب خدمة الغاز الطبيعي الي المنازل وفوجئ المواطنون الذين قدموا مئات البلاغات بحفظها اداريا.

وامتد نفوذ مجدي راسخ في السنوات الأخيرة الي الحد الذي ادي إلي استيلائه علي مساحة ٥٢٢٠ فدانا علي الطريق الصحراوي بل إنه الناجي الوحيد مع محمود الجمال صهر الرئيس مبارك ووالد زوجة جمال مبارك الذي حصل هو الآخر علي ٣٤ الف فدان ايضا من حملات استعادة اراضي الدولة التي قامت بها حكومة الدكتور احمد نظيف المقالة التي قامت بها منذ عدة اشهر

في محاولة منها لتجميل وجهها القبيح في الشارع حيث إستطاعت إنتزاع اراض من عدد من رجال الأعمال حصلوا علي أراض بجوار أرض راسخ لكنها لم تستطع الإقتراب من رجل الأعمال القوي او المساس بأرضه.

صهر الرئيس لم يكتف بما غرفه من البنوك او استولي عليه من اراض ولكنه أيضا قام بالحصول علي مساحات شاسعة من اراضي الصالحية الجديدة دون ان يسدد ثمنها وقام ببيعها الي احمد قذاف الدم.

الفضيحة الأكبر التي كشفت عن مدي استغلال مجدي راسخ نسبة مع الرئيس لتحقيق مكاسب خرافية هي قيامه و ٤ رجال اعمال آخرين بتكوين شركة الصالحية للاستثمار والتنمية التي قامت بشراء اراض في الصالحية الجديدة بثمن بخس وبيعها بالملايين لتحقيق مكاسب كبيرة الي احمد قذاف الدم.

حيث قامت شركة راسخ التي امتلكها للتنمية اصلا بتوقيع عقد بيع ابتدائي لشراء ٣٣ الفا و ٥٥١ فدانا مع هيئة الاستثمار بمبلغ ٣٢٦ مليونا و ٥٣٦ الف جنيه وبالتقسيط بحيث يتم دفع ٨٤ مليونا و ٩٠٠ الف جنيه وان يسدد الباقي علي اقساط بعد ١٥ شهرا وعلي ٧ اقساط وبسعر مبدئي للفدان ٨ آلاف جنيه في حين ان التقييم النهائي للفدان وصل الي ٥٠ الف جنيه.

ولم يسدد مجدي راسخ ورجال الأعمال الأربعة الذين كونوا الشركة المبالغ المستحقة وهم: صفوان ثابت وشفيق بغدادي واحمد بهجت ومحمد ابوالعينين وهو ما يلغي التعاقد وتعود الأرض الي الدولة ولكن الغريب انهم قاموا ببيع الأرض الي ٥ شركات ليبية تابعة لرجل الأعمال الليبي أحمد قذاف الدم ابن عم الرئيس الليبي معمر القذافي بسعر ٥٠ الف جنيه للفدان بإجمالي صفقة وصلت الي مليار و٦٧٥ مليون جنيه.

وبالطبع لم تتدخل هيئة الاستثمار وتوقف الصفقة المشبوهة التي أبرمت رغم أحقيتها في الأرض بحكم القانون إلا أنها لم تستطع الاقتراب من صهر الرئيس مبارك الذي رفض سداد ثمن الأرض رغم بيعها بمكاسب خرافية

عاطف عبيد باع أصول مصر كلها

خربوها وقعدوا علي تلها.. مجموعة قيادات الحزب الوطني الذين أداروا مصر علي أنها عزبة ليس لها صاحب سواهم، تحكموا في كل شيء، وفعلوا كل شيء من بيع بالأمر المباشر إلي عمولات، وتخصيص ومنح، وأيضاً المنع.. بسبب الفساد والرشوة والمحسوبية، انتشرت البطالة واللامبالاة..

دب الخراب والدمار في مرافق ومؤسسات الدولة، الدكتور عاطف عبيد واحد من أولئك القيادات التي عانت منها مصر وهو الذي وصفه كثير من السياسيين والمحللين والمراقبين بأن عهده من أسوأ العهود في الوزارة علي الإطلاق.. حيث دب الدمار والخراب في المؤسسات الاقتصادية، وتفشي الفساد وتوحش غول البطالة ونهش في الشعب المصري. حظيت وزارة عاطف عبيد بنصيب وافر من سخط الشعب، خاصة في مجال الخصخصة التي أضرت بالإقتصاد المصري، وشردت الكثير من العمالة المصرية، حيث نفذ عبيد خطة بيع الإقتصاد الوطني، وكرس الاحتكارات في المجالات الصناعية الإستراتيجية خاصة في قطاعات الأسمنت والحديد بما ساهم في رفع أسعارهما بصورة مبالغة. هذا بخلاف قراراته الكارثية بتعويم الجنيه المصري، مروراً بأزمات تعثر البنوك المصرية، بسبب منح رجال أعمال محددين بالاسم قروضاً بالأمر المباشر،مما تسبب في إفلاس بعض البنوك وإضعاف غيرها، فظهرت عمليات دمج البنوك واستحواذ بعضها علي بعض، فاختفت بعض البنوك في الساحة المصرفية. وتسبب عاطف عبيد في خسارة مصر ١٨ مليار جنيه سنوياً لتسهيله احتكار حسين سالم توريد الغاز المصري لإسرائيل.. حيث شهد مجلس الشعب السابق استجوابات حول تصدير الغاز المصري لإسرائيل.. وطالب بعض المستجوبين بمحاكمة عاطف عبيد عن مسئوليته بتكليف شركة "غاز الشرق المتوسط" التي يمتلك معظم أسهمها حسين سالم بتوريد الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل بالأمر المباشر، دون التزام بقانون المناقصات والمزايدات، مما تسبب في حرج كبير للحكومة وللنظام الحاكم بعد فضح بيع الغاز الذي ظلت دوائر صنع القرار الرسمية تنكره لفترة طويلة. وفجأة أفاقت الدولة علي زلزال ثورة الشباب التي هزت أركان النظام حيث استجاب لمطالب كان يرفضها طيلة ثلاثين عاماً، ومنها بالطبع تقديم بعض الشخصيات المسئولة في الحكومة أو في الحزب الوطني، كبش فداء للشعب لامتصاص غضبه، ونسي الجميع عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق الذي نمت في عهده بؤر الفساد وترعرعت فروعها فيما بعد في شكل الفساد الذي نخر في جسد الدولة وأصابه بالوهن وكاد أن يقوضها. بيع أراضي مصر تولي الدكتور عاطف

عبيد رئاسة الحكومة المصرية لمدة ٤ سنوات و٩ أشهر قام خلالها بجرائم ضد مصر والأجيال القادمة من خلال بيع أراضي الدولة ومصانعها في صفقات أقل ما توصف به أنها مشبوهة، لأن حكومة عبيد باعت الأصول بأسعار لا مثيل لها، وأبعد ما تكون عن سعرها الحقيقي وبتسهيلات للمشترين، حيث كان البيع نهائياً ولم يكن بحق الانتفاع المشروط والمحدد بمدة زمنية كما يحدث في الدول التي تطبق مبدأ المساءلة والشفافية، لقد ارتكب عاطف عبيد جريمة كبري لن تغفرها له الأجيال القادمة التي ستفاجأ يوماً ما بأن أراضي الوطن قد بيعت بثمن بخس وبفعل فاعل. وفي صفقة غريبة تؤرق كل مصري باع عاطف عبيد ستمائة وخمسين ألف متر مربع في سيناء لمستثمرين مصريين بسعر ١,٥ جنيه للمتر أقل من سعر متر الكستور الشعبي، فهل يساوي شبر الأرض في سيناء هذا السعر بعدما عادت إلينا بتكلفة باهظة دفعتها مصر من أرواح الشهداء، ودماء الجرحي من أبنائها ولأن عملية البيع شابها الفساد فكان نتيجتها أن حصل وجيه سياج علي حكم من المحكمة الدولية يلزم مصر بدفع ٧٥٠ مليون جنيه غرامة. وكان سياج قد اشتري ٤٠ ألف متر في سيناء من حكومة عبيد وهو مزدوج الجنسية - والقانون المصري يحظر بيع أراضي سيناء إلي الأجانب ومزدوجي الجنسية - وشارك سياج رجل أعمال إسرائيلى، فقامت الحكومة المصرية بسحب الأرض منه ورفع الدعوي التي نتج عنها الحكم بالغرامة، مما يؤكد إدانة عبيد وحكومته بعدم تحري الدقة في بيع الأراضي حتي لو كانت علي حدودنا الشرقية أو لها تأثير في الأمن القومي. هذا بخلاف مائة ألف فدان أخرى تم بيعها للأمير الوليد بن طلال بسعر خمسين جنيهاً للفدان الواحد، مساحة الفدان ٤٢٠٠ متر مربع!! وكأنه يبيع ممتلكاته الخاصة. كارثة تحرير سعر الصرف تحرير سعر الصرف كان من الكوارث التي حلت علي مصر بسبب قيام حكومة د. عبيد باتباع هذه السياسة أو ما يعرف بتعويم الجنيه، حيث كان يتوفر لمصر عند مجيء وزارة عاطف عبيد من الاحتياطي النقدي سوي ١٨ مليار دولار، بسعر صرف ٣,٤ جنيه للدولار وأدى قرار تحرير سعر الصرف إلي خفض قيمة الاحتياطي النقدي إلي ١٣,٦ مليار دولار، حيث ارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه إلي ٦,٢ جنيه للدولار بخسارة قدرها ٤,٤ مليار دولار.. مما تسبب في اضطراب كبير في أوجه النشاط الإقتصادي خاصة ارتفاع معدل التضخم وتراجع الاستثمار والادخار، ولم يقض علي السوق السوداء، بل فقد الجنيه المصري ٤٥٪ من قيمته الفعلية أمام الدولار، وفقد ما يوازي ٥٩٪ من قيمته أمام العملات الأوروبية مما تسبب في زيادة أسعار السلع المستوردة، وحدوث موجة من الارتفاع في أسعار السلع المحلية وانفجار التضخم. ونتج عنه ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد

المصري الذي ظهر واضحاً في عجز الميزان التجاري.. وخروج التحويلات النقدية الأجنبية للخارج التي ارتبطت بالفساد وتهريب السلع أو تحويل النقد المحلي إلي عملات أجنبية حتي يسهل تحويلها للخارج. جرائم الخصخصة يعد برنامج الخصخصة من الجرائم الكبري التي تنسب إلي عاطف عبيد ووزارته، لما تضمنته من إهدار للمال العام الذي ضاع في عمليات الخصخصة، والتي أطلق عليها عمال مصر المصمصة، حيث أتمت حكومة عبيد بنهاية مايو ٢٠٠٣ بيع ١٩٤ شركة بيعا كاملاً أو جزئياً بمبلغ ١٦,٦ مليار جنيه، وظهرت مؤشرات وحقائق فعلية دلت علي إهدار المال العام في عمليات الخصخصة بسبب الفرق في القيمة السوقية للشركات المباعة وبين القيمة الفعلية التي بيعت بها، والذي بلغ ٥٠٠ مليار جنيه حسب تقديرات بنك الإستثمار القومي.. مما يدل علي تلاعب وزارة عبيد في الخصخصة وإهدار المال العام، فضلاً عن خداع الرأي العام بتقديم بيانات غير صحيحة وأرقام مضروبة عن عوائد الخصخصة التي أصابت الاقتصاد بأضرار فادحة أدت إلي انهيار الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تشريد مئات الآلاف من العمال وإهدار حقوقهم، مما كان له أثر سلبي علي الضمان الإجتماعي والتفاوت الرهيب بين طبقات الشعب، وارتفاع معدل البطالة، وزيادة قضايا الفساد، حيث أعلن الجهاز المركزي للمحاسبات أن عام ٢٠٠٣ وصل فيه حجم الكسب غير المشروع إلي ١٠٠ مليار جنيه، وارتفاع حجم الأموال التي دفعت في الرشاوي إلي ٥٠٠ مليون جنيه، وغسيل الأموال بما يوازي ٥ مليارات جنيه، والزيادة في هذه المعدلات سببها القصور الجسيم الذي شاب عمليات بيع الشركات. الديون المحلية بلغ حجم الدين المحلي في بداية وزارة عاطف عبيد ٢٤٥,٥ مليار جنيه (الدين المحلي مضافاً إليه ديون الهيئات الإقتصادية العامة ودين بنك الإستثمار القومي).. ثم ارتفعت الديون المحلية خلال حكم عبيد إلي أن وصل عام ٢٠٠٤ إلي ٣٨٧,٤ مليار جنيه أي بزيادة قدرها ١٤١,٩ مليار جنيه.. مما يهدد الاستقرار الاقتصادي ويساهم في رفع معدلات التضخم وعجز دائم في الموازنة العامة.. عجز عاطف عبيد وحكومته عن تنمية الاقتصاد، وزيادة الإيرادات العامة لأنها حكومة عاجزة وضعيفة الإحساس بالمسئولية الملقاة علي عاتقها، وبدون كفاءة واضحة، لهذا لجأت إلي بيع الأصول الإنتاجية التي أقامتها حكومات سابقة وورثتها حكومة عبيد فتعامل معها كالوارث السفيه الذي يبدد ما ورثه عن أسلافه. تدمير البنوك عملت حكومة عاطف عبيد بإصرار علي تدمير البنوك المصرية من خلال سياستها المتخبطة التي اعتمدت علي تسهيل عمليات القروض بدون ضمانات حينما تدخل عبيد أثناء رئاسته للوزراء في شئون البنوك لمنح بعض رجال الأعمال قروضاً كبيرة رغم عدم قدراتهم الائتمانية التي لا تسمح

بسدادها، فضلاً عن عدم تقديم ضمانات أو تقديم ضمانات وهمية. وتم هروب الكثير من رجال الأعمال بالمليارات التي حصلوا عليها من أموال الشعب البائس الذي ضربه الجوع والفقر.. بلغ حجم الديون المتعثرة بالبنوك حوالي ٢٨٠ مليار جنيه حسب تقرير البنك المركزي، منها: ٢٥ مليار جنيه تخص ٣٨ مديناً من رجال الأعمال منها ١١ ملياراً لبنك القاهرة وحده، ولم تستطع حكومة عبيد حل أزمة رجال الأعمال الهاربين بسبب تعثرهم في السداد. مما جعل البنوك المصرية تأتي في ذيل قائمة البنوك الدولية وأصبح تصنيفها ضمن الفئة B وهي مرتبة متدنية في عالم المال.. نتيجة لتدخل وزارة عبيد في شئون البنوك وتركيزها علي تمويل قطاعات معينة أو أشخاص محددين، مما أفقد البنوك لأكثر من ٢٠ مليار جنيه نتيجة لتلك القرارات الخاطئة ونتيجة لتخليها عن الفائدة الخاصة بالقروض التي علي رجال الأعمال المتعثرين، وكذلك توقف استثمارها لأكثر من ١٠ سنوات. بما جعل خبراء المال والاقتصاد يؤكدون أن فترة رئاسة الدكتور عاطف عبيد للحكومة ٩٩ – ٢٠٠٤ من أسوأ الفترات التي مرت علي البنوك، حيث أدت بقراراتها الخاطئة إلي انهيار العديد من البنوك، وظهور عملية الاندماجات مثل: بنك النيل والمصرف المتحد، وبنك المهندس والعقاري المصري. ولازال نزيف البنوك مستمراً وهذا ما ظهر في المصرف العربي الدولي حيث تحول "المصرف العربي" من مؤسسة تجاوزت أرباحها ٢٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٤ إلي ديون متعثرة لدي البنك تصل إلي ٣ مليارات جنيه، إضافة إلي خسارة البنك ١٠٠ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٨ وفقد المصرف مليار جنيه من أصوله الإستثمارية، وانخفض معدل الودائع بنسبة ٢٠٪.. هذا بعد أن تولي عاطف عبيد رئاسة المصرف العربي الدولي. وتوجد اتهامات موجهة إلي مسئولين حكوميين تسببوا في الإضرار بالسياسة العامة للبنوك وعلي رأسهم د. عاطف عبيد الذي اتهم بإتخاذ قرارات أدت إلي تعثر رجال الأعمال، فهل يحاكم ومتي؟ علاقات مشبوهة أعدت هيئة الرقابة الإدارية تقريراً عن تزايد معدلات الفساد في مصر أثناء تولي عاطف عبيد رئاسة الوزراء، وانتشاره في مختلف قطاعات الدولة، ورفعت هذا التقرير إلي رئاسة الجمهورية وذكرت فيه ما أكدته منظمة الشفافية الدولية بأن قطاع الإسكان والتعمير كان أكثر القطاعات التي إنتشرت فيها قضايا الفساد وأن عام ٢٠٠٣ كان الأعلي في نسبة الفساد وإهدار المال العام نتيجة ضعف الأداء الحكومي، وعدم تطبيق القوانين والتشريعات، وتدهور الدور الرقابي الذي يمارسه المجلس التشريعي، وأيضاً الإفلات من العقاب بالخلل الإداري وتدهور الأداء القيادي، بوجود علاقات مشبوهة، واستغلال مسئولين وموظفين كبار لنفوذهم للتربح بطرق غير مشروعة، وأوصي التقرير

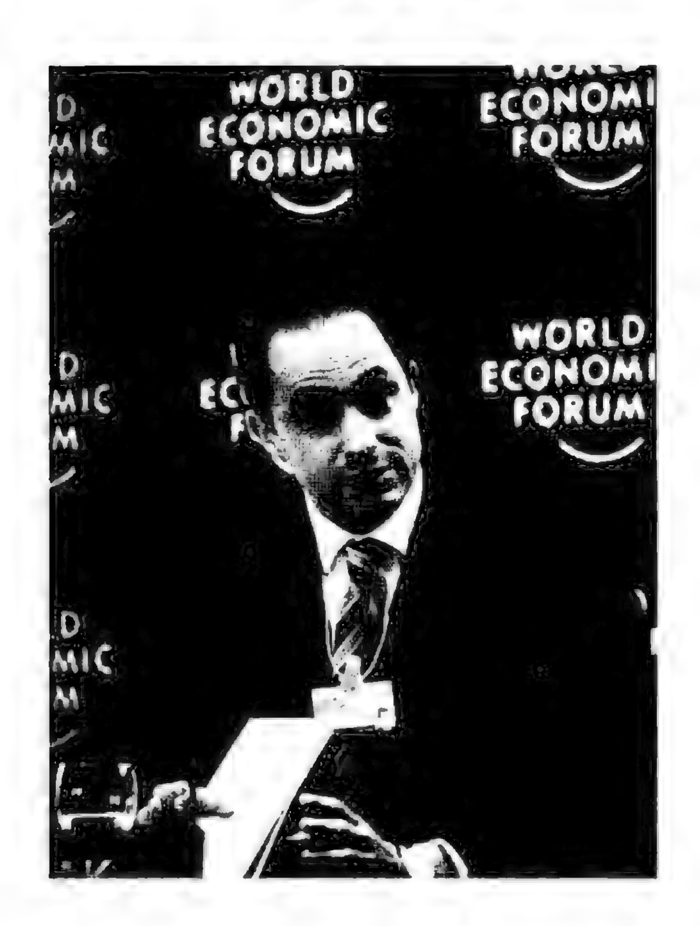
القيادة السياسية باتخاذ خطوات جادة في مكافحة الفساد وتخفيف منابعه. ولهذا نطالب بمحاكمة د. عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق بتهمة الإضرار بالمال العام خلال فترة رئاسته الوزارية، حيث خربها وقعد علي تلها، وما نقصده بالتل هو تعيينه رئيساً لبنك المصرف العربي الدولي براتب شهري يصل إلي نصف مليون جنيه تقريباً. ويقول الدكتور جمال زهران أستاذ العلوم السياسية وعضو مجلس الشعب السابق: إن تعيين عاطف عبيد في منصبه الحالي يعتبر رشوة لنواب الحزب الوطني بالمخالفة للدستور ولقانون مجلس الشعب المادة ٢٨ واللائحة الداخلية المادة ٣٧٢ ، ٣٧٣ وأنه قدم مشروعا لمحاكمة الوزراء لسد الفراغ التشريعي والدستوري وملاحقة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة خلال عضويته في المجلس السابق ولكن الأغلبية الميكانيكية كانت تجهض أي مشروع قانون يحد من الفساد والمفسدين.. لأن المسئولين لا يهتمون واتسموا بالبلادة السياسية ويعرفون أنهم فوق الحساب ففرطوا في المال العام وشرف الدولة، وباعوا شركات القطاع العام بأبخس الأثمان دون محاسبة. واستشهد بكلام د. مختار خطاب بعدما خرج من الوزارة قال: أنا كنت أجبر علي بيع الصفقات!!.. وأيضاً د. ميرفت التلاوي وزيرة التأمينات الاجتماعية قالت: إن د. عاطف عبيد كان يستبعد مندوب التأمينات في عهدها حتي يمرر البيع للشركات بسهولة!! ولو كان عبيد يعرف أنه سيقدم يوماً للمحاكمة لارتدع. الجهل الاقتصادي يعد الدكتور عاطف عبيد هو أكثر رؤساء الوزارات التي تمت مهاجمتهم تحت قبة البرلمان، وأبرز الانتقادات التي طالته كانت بسبب سياسته في تطبيق برامج الخصخصة لدرجة أن اتهمه البعض بأنه (باع مصر).. وأول من هاجمه كان النائب كمال أحمد«الذي اتهمه بالفشل! وأيضاً تقدم ٤ نواب هم: عادل عبده ورجب هلال حميدة والبدرشيني ورفعت بشير باستجوابات ضده بسبب تدهور سياسة البنوك، وحينها رد عليهم متهماً إياهم بالجهل الاقتصادي!!.. ولم تتوقف الإستجوابات حول سياسة وزارة عاطف عبيد من نواب مجلس الشعب مثل: طلعت السادات وعزب مصطفي.. وبعد قبول إستقالة عاطف عبيد أو إقالته تقدم فريد إسماعيل عضو مجلس الشعب بإستجواب يتهم عبيد بالخيانة والمطالبة بمحاكمته.

الفصل الخامس

جمال مبارك

الفصل الخامس

جمال مبارك



جمـــال مبـــارك

تقول السيرة الذاتية لجمال مبارك قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ :

جمال مبارك أو جمال الدين محمد حسني سيد مبارك، هو الأمين العام المساعد وأمين السياسات لحزب الوطني الديمقراطي ، وهو الإبن الأصغر للرئيس المصري حسنى مبارك. ولد في القاهرة العام ١٩٦٣ ووالدته هي سوزان مبارك.

إنضم جمال مبارك إلى الحزب عام ٢٠٠٠.

وقد حصل جمال على عضوية الروتاري الفخرية في مايو ٢٠٠١ . تم عقد قرانه على من خديجة الجمال بالقاهرة في ٢٨ ابريل ٢٠٠٧ ، وكان الزفاف بشرم الشيخ يوم ٤ مايو ٢٠٠٧.

نشأة مريحة جدا

ولد جمال بالقاهرة عام ١٩٦٣ ، وهو الشقيق الوحيد لـ«علاء مبارك»، وهو عكس شقيقه الذي اختار الإبتعاد عن عالم السياسة الصاخب؛ فلم ينضم للحزب الوطني. ولم يشارك في أي أنشطة سياسية، وعرف عنه الاهتمام بعقد الصفقات وإدارة بعض الشركات ذات الطابع التجاري.

كان لنشأة جمال مبارك دور كبير في تعميق ميوله الطبقية، حيث تفتحت عيناه على حياة القصور. واعتاد منذ نعومة أظفاره أن يجد حوله فريقا من الخدم مهمتهم تلبية رغباته، ووظيفتهم تحقيق مطالبه، فقد تطلب عمل والده كطيار أن توفر له القوات المسلحة أفرادا مهمتهم رعاية شئون أسرته، وهو أمر متعارف عليه في سلاح الطيران بالتحديد.

هذا الإهتمام لم يتوقف عند سن الطفولة، بل امتد إلى سنوات الدراسة الأولى في مدرسة «مسز وودلي» الابتدائية بضاحية مصر الجديدة في القاهرة، ثم انتقل إلى مدرسة «سان جورج» الإعدادية، إلى أن حصل على الثانوية الإنجليزيةGCE في عام ١٩٨٠ ، أي أنه لم يعش حياة القلق التي تعيشها البيوت المصرية وطلابها بسبب ما أطلقوا عليه «بعبع الثانوية العامة»، ثم التحق بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بقسم إدارة الأعمال.

هذا الجو الخاص المحيط إزداد انغلاقا بشكل تدريجي بالتوازي مع اختيار الأب نائبا للرئيس

السادات، وهو ما ضاعف من عزلة جمال وانحصاره بين شلة من رفاق مدرسة «مسز وودلي»، وأغلبهم من أبناء الطبقات الشديدة الثراء.

وأبناء هذه الطبقات الشديدة الثراء عادة ما يعيشون في مصر جسدا، بينما يعيشون حياة غربية روحا وعقلا، كما أن أغلب أبناء هذه الطبقة لا يستطيعون العيش ولا العمل في المؤسسات الحكومية التي عادة تحكمها آليات بيروقراطية.

وهذا بالفعل ربما يكون السبب وراء قرار جمال إختيار العمل في مجال البنوك بعيدا عن الطابع غير التقليدي.. فكان اختياره للعمل في بنك «إف أمريكان» بالقاهرة، ثم سرعان ما طلب الانتقال للعمل بفرع البنك في العاصمة البريطانية لندن التي يحمل جنسية بلدها بحكم إقامته فيها من عام ١٩٨٧ – ١٩٩٤

اهتمام متأخر بالسياسة

معنوي بينه وبين الجماهير، فلم يسبق لجمال فرصة الانخراط في العمل الشعبي عبر سنوات الدراسة المختلفة، ولم يشارك البسطاء همومهم مثل باقي طلاب الجامعة الذين يتظاهرون بشكل أسبوعي احتجاجا على غلاء الكتاب الجامعي، أو ضد العدوان الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني، كما لم يقف جمال مبارك يوما في طابور طويل أمام مخبز العيش، وربما لم ير هذا المشهد في حياته.

كما أنه لم يتضرر طوال حياته من زحام المواصلات العامة، وربما لم ير أتوبيسا عاما مكتظا بالمصريين، ولم يشعر بأن هناك آلاف الأسر التي يمكن أن تتأثر حياتها بسبب زيادة أنبوبة البوتاجاز نصف جنيه

السبب في ذلك أجابت عنه مجلة «بيزنس ويك» الأمريكية عندما قدرت ثروة جمال مبارك بحوالي ٧٥٠ مليون دولار، بينما أقرانه ربما ما زالوا يحلمون بوظيفة متواضعة بمئات الجنيهات تنقذهم من براثن البطالة المرعبة، والطريف أن الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك –المقرر أن يكون أبرز ضيوف حفل زفاف جمال مبارك– أعلنت الصحف الفرنسية مؤخرا عن أن ثروته خلال عشرين عاما في رئاسة ثاني أكبر دولة أوروبية لم تزد عن ٧٤ ألف يورو، بالإضافة إلى شقة سكنية متواضعة في أحد أحياء باريس.

خطوات نحو الثروة

في عاصمة الضباب وضع جمال أقدامه على الطريق نحو عالم الملايين عندما أسس شركة «ميد إنفستمنت» التي بدأت برأسمال متواضع، وخلال سنوات محدودة تجاوزت أعمالها ورأسمالها مئات الملايين من الجنيهات؛ حيث كان أول أنشطتها بيع ديون مصر في الأسواق العالمية، وعبر هذه الشركة عرف نجل الرئيس كيف تأتي الثروة.

وبعد عودته للقاهرة تنافست العديد من البنوك على الفوز بجمال ليكون عضوا في مجالس إدارتها، وبالفعل وافق على المشاركة في عضوية أكثر من بنك استثماري، من بينها: البنك العربي الأمريكي، والبنك العربي الإفريقي، وفي عالم البنوك بدأ جمال يتعرف تدريجيا على كبار الأثرياء ورجال الأعمال، وأصبح ملمًا بقواعد اللعبة الاقتصادية في بلد يتحول من الإقتصاد المركزي الشمولي إلى إقتصاد السوق، وما تبعه من عمليات خصخصة القطاع العام.

وواكب ذلك صدور العديد من القرارات الاقتصادية الخطيرة، كان أبرزها قرار رفع الوصاية عن الجنيه أمام الدولار في أكتوبر ٢٠٠٣، وهو القرار الذي اعتبره خبراء الإقتصاد أحد أكبر الأخطاء التي تسببت في أضرار جسيمة للاقتصاد المصري في السنوات العشر الأخيرة.

لقد ترك المناخ الرأسمالي الذي نما وترعرع فيه جمال مبارك تأثيره الواضح على توجهاته وطريقة تفكيره؛ حيث أثبتت قراراته داخل اللجنة الإقتصادية بالحزب الحاكم غياب الجانب الاجتماعي- لدرجة أنه انهمك في عالم البيزنس دون أن يتزوج حتى بلغ سن الـ٤٢ عاما في مجتمع يتسم بالمحافظة.

كاريزما مفقودة

ترى العديد من قوى المعارضة أن جمال مبارك يفتقد إلى «الكاريزما» التي تعد شرطا ضروريا فيمن يحترف العمل السياسي، وهو ما ضاعف من الحواجز المعنوية بينه وبين المواطنين، لكن أهم ما يوجه إلى جمال من نقد كان بسبب تقليده لوالده في الحديث عن السياسة، وأسلوبه في استخدام الأرقام، أو حتى عند الإشارة بيده لتحية الجمهور.

ونشرت صحيفة غربية تقريراً عن جمال مبارك وثروته ذكرت فيه :

بعدما ترك جمال مبارك، الإبن الأصغر لحسني مبارك، عمله كمسؤول تنفيذي لدى «بنك أوف أميركا» داخل لندن في منتصف التسعينات، عمل مع البنك الاستثماري الأكبر داخل مصر. وحسب ما أظهرته سجلات ومقابلات صحافية، فإنه يمتلك حاليا حصة كبيرة في شركة أسهم خاصة لديها نشاط في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري، بدءا من النفط، وصولا إلى الزارعة والسياحة.

وخلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك، التي أستمرت لقرابة ٣٠ عاما، لم يتباه مبارك أو أي من أفراد عائلته بثرواتهم، ولا سيما بالمقارنة مع زعماء آخرين في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنه لا توجد أي إشارة على أن جمال مبارك أو البنك كانا ضالعين في أي نشاط غير قانوني، تظهر استثماراته مدى ارتباط العائلة بالاقتصاد المصري. والآن بعد ترك حسني مبارك لسدة الحكم، توجد دعوات متزايدة لبدء الحساب.

وكان ينظر لجمال مبارك، الذي كان يعد ليكون الرئيس المقبل، وأخيه الأكبر علاء على أنهما من الشخصيات المهمة داخل نخبة رجال الأعمال في مصر. وجاء نشاط جمال مبارك في الأسهم الخاصة من خلال علاقاته مع المجموعة المالية «هيرميس»، وهي أكبر بنك استثماري داخل مصر. وقد لعبت المجموعة المالية «هيرميس»، التي ذكرت أصولا تبلغ ٨ مليارات دولار في بيانها المالي عام ٢٠١٠، دورا محوريا في برنامج الخصخصة، الذي تم بموجبه بيع شركات حكومية مصرية لرجال أعمال لهم علاقات سياسية.

وتعود العلاقة مع المجموعة المالية «هيرميس» إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، فبعدما ترك جمال مبارك «بنك أوف أميركا» أنشأ شركة استثمارية تحمل اسم «ميدإنفست أسوشيتس» داخل لندن عام ١٩٩٦ مع اثنين من الشركاء.

ويمتلك صندوق أوراق مالية دولية في قبرص اسمه «بوليون كامبني» شركة «ميدإنفست»، بحسب ما تفيد به المجموعة المالية «هيرميس»، ويمتلك جمال مبارك نصف «بوليون»، وتظهر سجلات داخل قبرص أن شقيقه علاء في مجلس الإدارة.

وتمتلك «بوليون» ٣٥ في المائة من عملية الأسهم الخاصة، التي تدير ما قيمته ٩١٩ مليون دولار، بحسب ما قاله الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية «هيرميس»، حسن هيكل. ولدى صندوق الأسهم استثمارات في النفط والغاز والحديد والإسمنت والأغذية والماشية.

ويقول هيكل إنه بعيدا عن استثمارات الأسهم الخاصة، لم يكن لجمال مبارك علاقات أخرى «بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الخارج أو عبر عائلته» مع البنك. وقال إن الصندوق يمثل ٧ في المائة فقط من نشاط البنك. وعندما سئل عن حجم استثمار جمال المبدئي في التسعينات، رفض هيكل الدخول في تفاصيل ذلك.

وقالت متحدثة باسم «هيرميس» في بيان إن البنك «ليس لديه ميزات خاصة أو اعتبارات من الحكومة المصرية، ودائما ما كان يعمل وفق ممارسات قانونية وشفافة. ولم يتم الرد على اتصالات لمكتب «ميدإنفست» داخل لندن ومكتب «بوليون» في قبرص الأسبوع الماضي. وفي السابق، رفض جمال مبارك أي مزاعم عن ارتكاب أخطاء، وقال إنه مرتبط بممارسات أعمال مشروعة.

وقد لعب جمال مبارك دوراً كبيراً في النهاية المأساوية التي آلت إليها حياة والده حسني مبارك ، فقد كان سبباً رئيسياً وربما وحيداً في تزايد السخط الشعبي من المصريين على مبارك نظراً لسيناريو التوريث الذي كان يسير بخطوات محددة ، ونظراً لممارسات النجل وزمرته من أباطرة الفساد في مصر .

ومن على موقع « الدستور الأصلي « على الانترنت نجد إجابة للسؤال : لماذا ظهرت الأحتكارات في مصر مع ظهور نجمه جمال مبارك؟ والإجابة نجدها في التقرير التالي :

المتابع لأحوال الاقتصاد المصري حالياً سوف يصاب حتما بالدهشة – ولا نقول بالصدمة – من هذا الكم الكبير من المحتكرين الذين تربعوا في السوق وحصدوا من وراء ذلك ثروات طائلة. بعد بدء عمليات الخصخصة في بداية التسعينيات بدأت الاحتكارات الخاصة تظهر علي إستحياء ثم بدأت تبرز في النصف الثاني من التسعينيات وأخيراً تبلورت بالكامل مع بداية الألفية الجديدة.. في البداية تركز هؤلاء المحتكرون في جمعيات رجال الأعمال التي بدأت من القاهرة ثم تفرعت وانتشرت في باقي المحافظات وخصوصاً محافظات بورسعيد والإسكندرية والجيزة. ثم بدأوا يقفزون علي مقاعد رئاسة جمعيات المستثمرين في المدن الصناعية الجديدة. إلا أن أكبر المحتكرين تركزوا بالتحديد في جمعية رجال الأعمال المصريين التي أسسها ورأسها لفترة طويلة سعيد الطويل وفي الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة التي ضمت عدداً كبيراً من حيتان توكيلات الشركات الأمريكية والأجنبية في مصر. بعد ذلك تكون في ١٩٩٤ ما يسمي بمجلس الأعمال الرئاسي المصري الأمريكي الذي ضم عشرة رجال أعمال من الجانب المصري وكان أغلبهم من كبار المحتكرين في الاقتصاد

المصري. إلا أن القفزة الكبري في عالم الإحتكارات جاءت مع ظهور جمال مبارك وبروزه علي الساحة السياسية من خلال ما يسمي بالمجلس الأعلي للسياسات أو المعروف علي النطاق الإعلامي باسم أمانة السياسات. ويكفي إلقاء نظرة علي رجال الأعمال الملتفين حول جمال مبارك في أمانة السياسات لكي ندرك أنهم أكبر المحتكرين الآن للسوق المصرية من حديد إلي سيراميك ومن بيزنس مع إسرائيل إلي سمسرة في الأوراق المالية ومن تصنيع وتجارة الأسمدة إلي التلاعب بالأسمنت وغير ذلك من الأنشطة التي لم نستطع حصرها من توكيلات للسيارات وإنتاج الدواء إلي احتكار المقاولات ونشاط العقارات. باختصار يمكن القول إن أمانة سياسات جمال مبارك تحولت إلي «وليمة لمحتكري مصر». وقد قررنا اختيار أهم عشرة محتكرين من هذه الوليمة الدسمة ولكن يلاحظ أن بعض هؤلاء المحتكرين من خارج أمانة سياسات جمال مبارك وان كانوا مرتبطين بالحزب الوطني بصورة أو بأخري. وقد وضعنا في اعتبارنا عند اختيار هؤلاء المحتكرين القدرة التي تمكنوا بها من إختراق العمل السياسي سواء من خلال دخول مجلس الشعب أو الشوري واحتلالهم – الذي وصل لحد الاحتكار – لبعض المناصب المؤثرة في هذين المجلسين.

كما وضعنا في اعتبارنا اقتراب بعض من الشخصيات المؤثرة داخل الحزب الوطني ولا يوجد من هو أبرز من حسين سالم في هذا الصدد فالرجل كما هو معروف – وكما اعترف بنفسه – يعرف الرئيس مبارك منذ أكثر من ٢٨ عاماً ولذلك استحق أن يكون أول المحتكرين علي قائمة المحتكرين العشرة الذين اخترناهم. والغريب أن مجلس الشوري بدأ هذا الأسبوع مناقشة تعديلات قانون الاحتكار ولايبدو في الأفق أن هذه التعديلات سوف تطول أيا من المحتكرين في الحزب الوطني.

يحتكر حسين سالم واحداً من أكثر الأنشطة الحساسة في هذا البلد وهو بيزنس نشاط البترول والغاز مع إسرائيل. فبعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ كان من أهم بنودها ضرورة التطبيع بين البلدين وإعطاء إسرائيل أولوية في صادرات البترول المصري. في البداية لم يكن هناك قطاع خاص مصري يمكنه القيام بمثل هذا النشاط مع إسرائيل ولكن البيزنس بين حسين سالم والإسرائيليين في مجال البترول والغاز الطبيعي لم يبدأ إلا مع ظهور فكرة السوق الشرق أوسطية التي أطلقها شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت وأصبح الآن رئيساً لإسرائيل. وفي منتصف التسعينيات تعرف حسين سالم علي «جوزيف ميمان» وهو رجل أعمال إسرائيلي من جذور أمريكية لاتينية وبدأت الشراكة بينهما بعد أن أدرك «ميمان» مدي تأثير ونفوذ حسين سالم الذي كان

ينتمي في السابق لمؤسسة المخابرات ثم أصبح قريباً من الرئيس مبارك. في ١٩٩٧ دخل حسين سالم مجال البيزنس المشترك مع «جوزيف ميمان» من خلال مشروع شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول «ميدور» ولنلاحظ أن أغلب البيزنس الذي يقوم به حسين سالم مع الإسرائيليين توجد به كلمة الشرق الأوسط أو الشرق فقط تأكيداً علي فكرة السوق الشرق أوسطية التي نادي بها شيمون بيريز. وقد دخل «جوزيف ميمان» مع حسين سالم من خلال شركة «برهاف» الإسرائيلية وقد تكلف مشروع «ميدور» ما لا يقل عن ٥,٣ مليار دولار وتحتكر شركة «ميدور» تقريباً معامل تكرير في البترول وتنتج البنزين أوكتين ٩٢ و٩٥ وقد قامت الشركة أيضاً بإنشاء خط أنابيب سوميد أو السويس البحر المتوسط» ويتم تصدير البترول المكرر من معامل ميدور إلي إسرائيل وإلي بلاد أخري شرق أوسطية وخليجية مثل قطر. إلا أن أكبر بيزنس شارك فيه حسين سالم مع الإسرائيليين هو تصدير الغاز الطبيعي المصري وهو المحتكر الوحيد لهذا البيزنس في مصر بعد أن حصل علي امتياز بذلك من الهيئة العامة للبترول من خلال شركة غاز شرق المتوسط التي يمتلك فيها حسين سالم ٦٥٪ وامتلك جوزيف ميمان ٢٥٪ من خلال شركتين: «ميرهاف» و«آمبال – أمريكان – إسرائيل كوربوريشان». وقد بدأت شركة حسين سالم تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل في أول مايو الماضي إلا أن المفاجأة الكبري أن حسين سالم قام ببيع جزء كبير من أسهمه التي تبلغ ٦٥٪ أو ربما باع كل الأسهم التي يمتلكها. ويعترف حسين سالم ببيع أسهمه في حديث مع جريدة «العالم اليوم» بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧ حيث يقول «هل هو عيب أن أبيع أسهم»، أنا حر أبيع وقتما أريد ولم أجامل أحداً ولم يجاملني أحد في هذه الشراكة.. ثم يقول «خلاص أنا قمت بتنفيذ الشركة فلماذا أستمر بها». ولعل لهذا السبب أطلق النائب طلعت السادات علي حسين سالم وصف الجوكر الذي يخطف الخطفة ثم يختفي بعد ذلك.

وإذا كانت خلفية حسين سالم المخابراتية وصداقته بالرئيس مبارك تقف علي ما يبدو وراء احتكار بيزنس البترول والغاز الطبيعي مع إسرائيل فإن صداقة ملياردير الحديد أحمد عز بنجل الرئيس جمال مبارك قد ساعدته علي ما وصل إليه الآن من احتكار لصناعة الحديد «وخصوصاً خام البلليت» علاوة علي احتكار منصب رئيس لجنة الخطة والموازنة ويبدو أنه سيحتكر أيضاً منصب أمين تنظيم الحزب الوطني. وإذا كان احتكار حسين سالم لبيزنس البترول والغاز الطبيعي مع إسرائيل بنسبة ١٠٠٪ فإن احتكار أحمد عز لسوق الحديد يصل إلي حوالي ٦٥٪. وإذا كان الجوكر «حسين سالم – علي حد قول طلعت السادات – هو تأسيس الشركات ثم بيع أسهمها بعد ذلك بأضعاف مضاعفة

فإن أسلوب أحمد عز في الاحتكار يختلف فهو يخطف الخطفة ولا يتركها أبداً. وقد فهم «عز» مبكراً جداً أن احتكاره لسوق الحديد من المستحيل أن يدوم بدون الاعتماد علي ظهير سياسي في السلطة وعلي أعلي المستويات ولذلك عندما جاء جمال مبارك نجح أحمد عز في الإحاطة به أو أحاط الاثنان ببعضهما البعض ومن بعدها قطع عز مشوار الاحتكار بكل ثبات. في ١٩٩٦ تعرف أحمد عز علي جمال مبارك من خلال مؤتمرات الشرق أوسطية أو مؤتمرات مينا «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» فإذا كانت السوق الشرق أوسطية قد فتحت مغارة علي بابا أمام حسين سالم فإن مؤتمرات «مينا» كانت وش السعد ومجال التعارف بين عز وجمال مبارك رغم أن هناك من يقول إن الاثنين يعرفان بعضهما البعض من أيام الدراسة. وبسرعة أصبح أحمد عز عضواً في مجلس إدارة جمعية المستقبل التي أسسها جمال مبارك وكان في نفس الوقت رئيس جمعية مستثمري مدينة السادات وفي فبراير ٢٠٠٠ دخل هو وجمال مبارك أمانة الحزب الوطني وبعدها بشهر واحد نجح في الاستحواذ علي شركة الإسكندرية للحديد والصلب «الدخيلة» ويحتكر من بعدها خام البلليت ويصبح محتكراً تقريباً لـ ٦٥٪ من سوق الحديد المسلح. وبعد أن ساعدته صداقته بجمال مبارك من الاستحواذ علي الدخيلة والاقتراض من البنوك جاء الدور علي دخول مجلس الشعب وهو ما تحقق في نوفمبر ٢٠٠٠ حيث أصبح نائباً لدائرة منوف التي تقع فيها مصانعه ومن بعدها يصبح رئيساً للجنة الخطة والموازنة ومحتكراً لها. وتصوروا الآن محتكر الحديد هو الذي يحتكر المشاركة في القرارات المالية التي تمس الشعب المصري من ضرائب وأجور ودعم وأسعار. أصبح أحمد عز بسبب صداقته لجمال مبارك هو المحتكر تقريباً لإختيار مرشحي الحزب للإنتخابات ومحتكراً لتقييم أداء النواب تحت قبة مجلس الشعب ومحتكرا لآرائهم تحت القبة من خلال أساليب الترغيب التي برع فيها وبدلاً من أساليب الترهيب التي كان يتبعها كمال الشاذلي. هناك من يقول – وهو علي حق في ذلك – أن أحمد عز اصبح محتكراً لمسار المناقشات في مجلس الشعب خصوصاً في السيناريوهات الخاصة بالقرارات الكبري مثل قرار رفع الأسعار الذي تم يوم الاثنين ٥ مايو الماضي وقرار تمرير التعديلات الدستورية العام الماضي وقرار تمرير المد لحالة الطوارئ منذ عامين. ويستعد أحمد عز الآن لسيناريو إخراج قانون الإرهاب الجديد أو مد جديد لحالة الطوارئ. نحن أمام نموذج جديد الآن لاحتكار البيزنس والسياسة معاً. محتكر الحديد الرئيسي في البلد هو الذي يحتكر رئاسة لجنة الخطة والموازنة في البرلمان وهو الذي يحتكر القرار تحت قبة مجلس الشعب. وإذا كانت ثروة حسين سالم تقدر بحوالي من ٣ إلي ٥ مليارات دولار، أي حوالي ٣٠ مليار جنيه فإن ثروة أحمد عز تصل إلي حوالي ٢٠ مليار جنيه.

جلال الزوربا ليس عضواً في مجلس الشعب أو مجلس الشوري ولكنه عضو أمانة السياسات التي يرأسها جمال مبارك ويحتكر جلال الزوربا من خلال شركة «النيل للملابس» نشاط تصدير المنسوجات للولايات المتحدة من خلال اتفاق الكويز الموقع بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة. واتفاق الكويز لمن لا يعرف تم توقيعه في ديسمبر ٢٠٠٥ وبموجبه أصبحت المنسوجات المصرية تدخل الولايات المتحدة بدون جمارك بشرط أن تشمل ١١،٧٪ من مكوناتها من غلات إسرائيلية، وقد قلت الآن لحوالي ١٠،٥٪ فقط في أكتوبر ٢٠٠٧، ويعتبر جلال الزوربا هو قوة الدفع الرئيسية وراء هذا الاتفاق، حيث حذر من خلال موقعه في اتحاد الصناعات من خطورة انهيار صناعة النسيج والملابس الجاهزة المصرية وانهيار صادراتها ما لم يتم توقيع الأردن اتفاق تجارة حرة معها قد زاد من صادراته من المنسوجات للسوق الأمريكية بأعداد فلكية تجاوزت الـ ٢ مليار دولار في العام. وهكذا ضغط «الزوربا» من أجل اتفاق التجارة الحرة مع أمريكا وعندما فشلت جهوده قام بحشد الجهود وراء توقيع اتفاق «الكويز» وهو أضعف الإيمان. ولتحقيق هذا الهدف قام بعدة زيارات سرية لإسرائيل مع عدد من رجال الأعمال المصريين المستفيدين من هذه الاتفاقية إما أن تم توقيعها بالفعل ورغم أن الزوربا قد لا يكون هو المحتكر بدرجة ١٠٠٪ لصادرات القطاع الخاص من المنسوجات والملابس من خلال الكويز حيث يشاركه آخرون مثل «علاء عرفة» ولكن «الزوربا» يحتكر ما لا يقل عن ٧٠٪ من صادرات القطاع الخاص من المنسوجات والملابس الجاهزة من خلال الكويز ويحدث ذلك من خلال ثلاث شركات هي: المصرية العالمية للتجارة والنيل للملابس و ٩٠٪ من إنتاج هذه الشركة يصدر لأمريكا من خلال اتفاق الكويز وشركة «مصر للملابس» وإنتاجها كله بالكامل يصدر من خلال الكويز ولا يتوجه إنتاجها للسوق المحلية ولها مصنعان أولهما بالبدرشين في الجيزة والآخر في حلوان. وقد قام وزير الصناعة رشيد محمد رشيد بتعيين جلال الزوربا رئيساً لاتحاد الصناعات في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ وحتي ٢٠١٠.

يعكس المحتكرين السابقين لم يدخل صلاح دياب صاحب شركة «بيكو» الحزب الوطني ولم ينضم بالتالي إلي أمانة سياسات جمال مبارك. ولكن هذا لا يعني أن هذا المحتكر يقف علي أرض رخوة بدون نفوذ أو تأثير. ويتمثل نفوذ صلاح دياب في أن عائلته هي المهيمنة تقريباً والمحتكرة بدرجة ٧٠٪ لتوكيلات الشركات الأمريكية في مصر. وحسب دليل «الأنشطة التجارية الأمريكية في مصر» والصادر عن السفارة الأمريكية في القاهرة فإن عائلة دياب تستحوذ علي ٤٣ توكيلاً لشركة

أمريكية وهو أكبر عدد من التوكيلات تستحوذ عليه عائلة بيزنس في مصر. ولا يتمثل هذا الاحتكار والاستحواذ علي التوكيلات الأمريكية في الحكم فقط ولكن في الكيف أيضاً، حيث تتنوع بتوكيلات الأمريكية التي «تلعب» فيها عائلة دياب ما بين توكيلات لشركات بترول مثل «هاليبرتون»، التي كان يرأسها في وقت ما نائب الرئيس الأمريكي «ديك تشيني» وهي نفسها الشركة صاحبة الفضائح والعمولات المالية في توريد البترول للجيش الأمريكي المحتل في الطرق.. وحتي توكيلات لمعدات البناء ومضخات المياه والصرف الصحي ومعدات أجهزة الغطس وحفر آبار البترول وقطع غيار الطائرات.. إلخ. وتعتبر عائلة دياب من أكبر العائلات النشطة في الغرفة التجارية الأمريكية وهو الأمر الذي مكنها من الاستحواذ علي كل هذا الكم من التوكيلات للشركات الأمريكية. ويعتبر كامل دياب هو عميد العائلة وهو متخصص أساساً في الاقتصاد الزراعي مما دعاه لتأسيس شركة بيكو وهي بالإنجليزية Pico وتمثل اختصاراً لاسم «شركة المشاريع واستشارات الاستثمارات» وتعود جذور عائلة دياب إلي مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة ولذلك كان النشاط الأساسي والجوهري للشركة هو النشاط الزراعي، ولكن امتد ذلك فيما بعد إلي التوكيلات الأمريكية حتي أصبحت هي اللاعب الرئيسي في هذا المجال. صحيح هناك شركات أخري تنافسها في التوكيلات الأمريكية مثل «آل ساويرس» و«آل منصور» التي ينتمي لها محمد منصور وزير النقل.

ويدير إحتكارات بيكو صلاح وعلاء دياب. صلاح هو آخو كامل دياب وعلاء هو ابن كامل دياب ويشارك معهما في الإدارة كامل ابن علاء دياب وكامل آخر ولكن ابن صلاح دياب. ويضم النشاط الزراعي لشركة «بيكو» دياب جانباً آخر من احتكارات المجموعة، حيث تعتبر هذه الشركة محتكرة تقريباً لنشاط البيزنس الزراعي مع إسرائيل حيث تستورد من هناك أدوات الري الإسرائيلية علاوة علي بذر وتقاوي الموز والتفاح والبطيخ وأشهر ما استوردته من إسرائيل التفاح الويليامز. ويتولي علاء دياب إدارة النشاط الزراعي بما في ذلك احتكار التطبيع الزراعي مع إسرائيل علاوة علي ذلك يتولي علاء دياب نشاطاً احتكارياً آخر لنفس المجموعة وهو استيراد الذهب. أي باختصار نحن أمام أكبر مجموعة شركات في مصر تمارس أكثر من نشاط احتكاري: احتكار توكيلات الشركات الأمريكية خصوصاً شركات معدات البترول واحتكار البيزنس الزراعي مع إسرائيل واحتكار استيراد الذهب. وقد دخلت مجموعة «دياب - بيكو» في أنشطة أخري مثل السياحة والإعلام ومؤخراً قاموا بتمويل صحيفة «المصري اليوم» التي ينتقدها البعض ويسميها بـ «الأمريكاني اليوم» نظراً لثروة مؤسسها

صلاح دياب والتي تحققت بصورة رئيسية من احتكار التوكيلات الأمريكية.

مرة أخري نعود لأمانة سياسات جمال مبارك بحثاً عن المحتكرين ونكتشف هذه المرة «شريف الجبلي» الذي ينتمي لعائلة كبري من عائلات البيزنس المصرية وهي عائلة «الجبلي» العريقة التي تقف علي قدم وساق مع عائلات «دياب» و«ساويرس» و«طلعت مصطفي» وخلافه.. وتنتمي هذه العائلة لمحافظة الدقهلية وعميدها مصطفي الجبلي آخر وزير زراعة قبل يوسف غالي. ويعتبر شريف الجبلي هو إمبراطور القطاع الخاص في سوق الأسمدة حيث تستحوذ مجموعة شركاته «بولي سيرف» علي حوالي ٦٥٪ من سوق تصدير واستيراد وتصنيع الأسمدة ويبلغ حجم هذه التجارة في العام حوالي ٥،٢ مليار جنيه. وهذه الهيمنة من شركات شريف الجبلي جعلته رئيس جمعية تجار وموزعي الأسمدة. ورغم أن بداية شريف الجبلي لم تكن في الزراعة وإنما الإلكترونيات إلا أنه عاد لجذور عائلته في المجال الزراعي «والدته استاذة بزراعة القاهرة» فاختار نشاط الأسمدة وما يسمي بالزراعة الحيوية. وكان شريف الجبلي أكبر المقتحمين لسوق الأسمدة منذ حوالي عام ١٩٨٨ وذلك بعد أن سمحت سياسة يوسف والي بتحرير القطاع الزراعي وتفكيك احتكار البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لتجارة الأسمدة وكانت النتيجة أن تحول احتكار الأسمدة من يد بنك التنمية إلي يد حفنة من تجار الأسمدة يتقدمهم شريف الجبلي. وساعد علي انتشار هذا الاحتكار المربح انتشار عمليات استصلاح الأراضي خصوصاً في مشاريع العوينات حيث يمارس الجبلي أيضاً نشاط استصلاح الأراضي.

وقد جاءت قرارات أمين أباظة وزير الزراعة الأخيرة بتمرير أسعار الأسمدة لصالح محتكري نشاط الأسمدة من القطاع الخاص وعلي رأسهم مجموعة شركات شريف الجبلي. وفي نفس الوقت يرأس «الجبلي» مجلس الأعمال المصري الكوري.

مرة أخري مضطرون أن نترك أمانة السياسة ونتخلي عن المحتكرين المنتشرين فيها والمحتكر هذه المرة ينتمي لـ «آل ساويرس» التي فرضت نفسها علي البيزنس في مصر وما وراء مصر في الـ ١٥ عاماً الماضية. في شهر يناير الماضي قرر النائب العام تحويل عدد من المسئولين القائمين علي تجارة وصناعة الأسمنت في مصر إلي المحاكمة الجنائية وقد جاء من بين أسماء هؤلاء «ناصف أنسي ساويرس» العضو المنتدب للشركة المصرية للأسمنت. وكانت الاتهامات التي وجهها النائب العام د. ناصف

ساويرس وآخرون هي احتكار سوق الأسمنت والتلاعب به. ورغم أنه لا يمكن بالضبط تحديد ما هي النسبة التي تستحوذ عليها شركة «ناصف ساويرس» من سوق الأسمنت المصرية إلا أن الحقيقة تبقي أن هذه الشركة هي الشركة الوحيدة «قطاع عائلي خاص» من بين الشركات المحتكرة التي حولها النائب العام للمحاكمة الجنائية. وتعتبر شركة ناصف ساويرس من أوائل الشركات العائلية الخاصة التي تقتحم سوق صناعة الأسمنت وكان ذلك منذ نحو ٨ سنوات وذلك من خلال شركة «اوراسكوم للإنشاءات» وكان ذلك بعد نظر كبيراً من «آل ساويرس» حيث إن هذه الصناعة تكالب عليها المستثمرون بعد ذلك لربحيتها العالية.

وهنا من يقول إن شركة ناصيف ساويرس تسيطر علي حوالي ١٢٪ من سوق الأسمنت المحلية ورغم أن هذه النسبة لا تشكل نسبة احتكارية إلا أنها تشمل أكبر نسبة تحصل عليها شركة قطاع خاص عائلية. ولعل لهذا السبب هو الذي جعل شركة.. لا خارج «الفرنسية تستحوذ علي نشاط الأسمنت بالكامل في شركة «أوراسكوم للإنشاءات» والتي يديرها ناصف ساويرس مقابل ١٢،٩ مليار دولار مرة واحدة علاوة علي ٢ مليار دولار أخري هي قيمة ديون تتحملها الشركة الفرنسية عن أوراسكوم.

عندما تم تعيين محمد منصور وزيراً للنقل في حكومة أحمد نظيف في نوفمبر ٢٠٠٦ تولي أخوه «ياسين» نشاط تجارة التجزئة في مجموعة شركات «منصور» وذلك من خلال سلسلة متاجر أو «سوبر ماركتس مترو» والتي أصبحت أكبر سلسلة متاجر تجزئة في مصر كلها وتستحوذ تقريباً علي حوالي ٥٥٪ من تجارة التجزئة في مصر. ورغم أن هناك لاعبين آخرين من الأسماء العالمية في مجال تجارة التجزئة «سوبر ماركت» مثل كارفور و«سبينس» إلا أن سلسلة سوبر ماركت «مترو» اكتسحت وانتشرت وغطت أماكن كثيرة من مصر. وعلي أية حال فإن مجموعة «منصور» التي أسسها لطفي منصور تشبه كثيراً عائلة دياب ليس فقط من ناحية تنوع أنشطتها ولكن من ناحية ارتباطها بالأمريكان حيث كان محمد منصور وزير النقل رئيساً لغرف التجارة الأمريكية. ورغم أن مجموعة التوكيلات الأمريكية التي تستحوذ عليها عائلة منصور صغيرة بالمقارنة بعائلة دياب «بيكو» إلا أنها تمثل مجموعة من أهم التوكيلات فهي مثلاً تمكن عائلة منصور من احتكار سوق السجائر «مارلبورو» حيث إنهم وكلاء لشركة «فيليب موريس» الأمريكية المنتجة لهذه الماركة من السجائر. وبخلاف ذلك تحتكر مجموعة منصور رافعات وأوناش «كاتربيللر» الأمريكية التي تستخدم علي نطاق واسع في أعمال

المقاولات علاوة علي إطارات كاوتيش «ميشلان».

إلا أن الملعب الكبير لإحتكارات عائلة منصور هو الإنتاج المشترك مع شركة «جنرال موتورز» الأمريكية ويستحوذان من خلالها علي حوالي ٣٥٪ من سوق السيارات المصرية. وطبعاً لن ننسي توكيل «فرانشايز» مطاعم «ماكدونالدز» الأمريكية في مصر. وقد قدرت مجلة فوربس ثروة عائلة منصور من نشاط الاحتكارات الأمريكية بـ ٥٠٠ مليون دولار ولكن ذلك كان في عام ١٩٩٧ حيث ارتفعت هذه الثروة الآن لما لا يقل عن ٥ مليارات دولار. الخلاصة تلعب عائلة «منصور» في ثلاثة احتكارات رئيسية: قطاع تجارة التجزئة «مترو» وقطاع الوجبات الأمريكية السريعة «ماكدونالدز» وقطاع تصنيع وتجارة السيارات الأمريكية «جنرال موتورز» ولا يعرف عن أي فرد من عائلة منصور: محمد ويوسف وياسين الانضمام للحزب الوطني ولكن الوزير محمد منصور كان قريباً من جمال مبارك وكانت شركته تتبرع لجمعية المستقبل التي يرأسها جمال مبارك بانتظام.

يعتبر القبطان أسامة الشريف هو مؤسس ومنشئ ميناء العين السخنة وهو ميناء قطاع خاص والمحتكر الرئيسي لخدمات «اللوجستيات» استطاع أسامة الشريف في عهد حكومة كمال الجنزوري وعندما تم اصدار قانون إنشاء موانئ قطاع خاص بنظام الامتياز B.O.T أن يتقدم لمناقصة ميناء السخنة كما قام بإنشاء خط للحاويات في ميناء الأدبية غرب السويس. وفي فترة بسيطة أصبح أسامة الشريف النجم الأكبر والأوحد في عالم موانئ القطاع الخاص وقد لفت احتكار أسامة الشريف لميناء السويس انتباه أعضاء مجلس الشعب، حيث تقدم النائب هشام مصطفي خليل بسؤال لرئيس الوزراء ووزير النقل محمد منصور حول عقد الاحتكار الذي عقدته الحكومة مع أسامة الشريف لميناء العين السخنة لمدة ٢٥ عاماً ثم كانت المفاجأة قيام الأخير بالاقتراض من البنوك عقب قيامه بتكوين الشركة ثم قام ببيع ٩٠٪ من أسهم الشركة لصالح شركة موانئ دبي العالمية بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار وتم ذلك بمباركة الحكومة دون أن تستفيد مليماً واحداً رغم أنها أنفقت ٨٥٠ مليون جنيه علي البنية الأساسية لميناء العين السخنة.

عمـرو طنطـاوى

بيزنس الصديق الشخصي لجمال مبارك

يوم عزاء والدته تحول إلي عزاء قومي لمصر كلها.. الوزراء.. رجال الدولة.. الشخصيات العامة.. رجال الأعمال.. وطوال ثلاثة أيام انفردت صفحات التعزية في الأهرام بإعلانات المعزين دون أن يعرف أحد من هو عمر طنطاوي من ابرز مؤهلات عمر طنطاوي انه خفيف الظل.. مستجيب للخدمات الشخصية.. ارتبط بجمال مبارك منذ أيام الدراسة في الجامعة الأمريكية.. وفي ظل نظام يمتلك فيه ابن الرئيس عصا سحرية لتحقيق الأحلام كان سهلا أن يقفز عمر طنطاوي في سنوات قليلة من موظف صغير في « رسيبشن « فندق سميراميس إلي واحد من مليونيرات مصر.

كان اقصي طموح عمر طنطاوي أن ينتقل من لوبي الفندق إلي إدارة الملهي الليلي « سلطانة».. حيث البقشيش مغريا.. يضاف إلي ذلك حبه للسهر مع الفنانين.. خاصة الذين يقدمون عروضهم في المكان.. مثل عمرو دياب ونجوي فؤاد ودينا.. ونجح في خلق علاقات قوية مع أبرز نزلاء الفندق بسبب قدرته علي خدمتهم.. وتقديم ما لا يقدر عليه غيره إليهم.

لكنه.. لم يكشف عن نفوذه إلا عندم إصطدم بمدير الفندق ريمون خليفة.. ساعتها فوجئ الرجل الأول في الفندق بكل أجهزة الدولة (الضرائب والتأمينات والصحة والشرطة) تحاصره وتهدده.

في ذلك الوقت كان يركب سيارة سيات ١٢٧ وكان صديقه القريب منه شرين يسري الذي كان منظما للحفلات واستأجر «سلطانة « وتزوج من مطربة المانية كانت تغني في الملهي وهرب فيما بعد بثمانية ملايين جنيه إلي الخارج دون أن يسعي وراءه أحد.

ورغم أن عائلة عمر طنطاوي عائلة مستورة وضعت كل همها في تعليمه هو وشقيقه شريف فإنها لم توفر له الكثير من وسائل الترف.. فكان يقضي الصيف عند أصدقائه في العجمي.. ولم تكن له مائدة خاصة به في السهرات.. وظل حتي نهاية الثمانينيات علي ما هو عليه.

في بداية التسعينيات ظهر عمر طنطاوي بصحبة جمال مبارك.. شوهدا يتناولان الطعام في بيتزا بومودورو التي كانت من مشروعات نجيب ساويرس المبكرة قبل أن يصبح مليارديرا.. وشوهد بجانب عمرو دياب وعلاء مبارك وخالد سالم علي مائدة واحدة في حفل سنوي لفندق موفنبيك

شرم الشيخ الذي يمتلكه صديق العائلة حسين سالم.

وحسب شهود عيان فإن جمال مبارك بدا في ذلك الوقت شاباً لطيفاً مهذباً متواضعاً.. لم تكن قد ظهرت عليه بعد أعراض الشعور بالقوة والسلطة التي جعلته يتصرف وكأنه رئيس قبل أن يصبح رئيسا.

ويكشف مقربون من عمر طنطاوي أنه لعب دورا خلال وجود جمال مبارك في لندن خلال الفترة التي عمل فيها هناك ونسب إليه التدخل في عمليات شراء ديون مصر وإعادة بيعها للدولة وتحقيق مكاسب في الوساطة قدرت بالملايين.

ودون سابق إنذار خرج عمر طنطاوي علي عالم البيزنس الغريب عنه ليصبح مالكا لمصنع من مصانع النسيج يتحكم في غيره من المصانع بما ينتجه.. بجانب شركة تدير أعمالا غير محددة.

وفجأة ودون سابق إنذار أيضا انخرط عمر طنطاوي في العمل السياسي وأصبح أمينا لشباب الحزب الوطني في السويس دون أن يعرف شيئا عن الحزب والسياسة والسويس.. لكن.. ذلك كان تمهيدا لأكبر هدية بيزنس قدمت إليه.. فقد عين نائبا لرئيس مجلس إدارة شركة ميناء العين السخنة القبطان أسامة الشريف رغم أنه لم يعمل بالبحر ولم يسبق له الخدمة في الموانئ.. بيعت فيما بعد بعدة ملايين كانت بمثابة الهبة أو المنحة من السموات السياسية العليا.

ويوم تزوج عمر طنطاوي من «منة» كانت الهدية الرئاسية إليه مفاجأة سحرية لم يتخيلها أحد.. فقد فتح هو وزوجته باب شقتهما التي كانت في مرحلة الدهان ليجد كل شيء فيها جاهزا علي السكن.. الفرش والأجهزة الكهربائية والتحف والتابلوهات والسجاجيد وأواني الزهور الطبيعية والصناعية.

ويوم عزاء والدته تحول إلي عزاء قومي لمصر كلها.. الوزراء.. رجال الدولة.. الشخصيات العامة.. رجال الأعمال.. وطوال ثلاثة أيام انفردت صفحات التعزية في الأهرام بإعلانات المعزين دون أن يعرف أحد من هو عمر طنطاوي ولا ماذا يعمل ولا ما قدمه للبلاد.. لكن.. كان يكفي أن يكون الصديق المقرب من جمال مبارك.

وعين شقيقه شريف في بنك سويسري ولا يزال يقيم هناك منذ سنوات طويلة فهل كان دوره لعب الوساطة في الأموال المحولة بين القاهرة وزيورخ؟.. ومؤخرا بدأ يدخل هو الآخر في البيزنس داخل

مصر.. وبالقطع وجد إقبالا من كثر مستعدين للمشاركة بشروط مغرية له.

وبقوة عمر طنطاوي نجح في أن يحصل علي حقوقه المتأخرة وربما الضائعة عند الآخرين فهو الوحيد الذي نال ما لديه عند رجل الإعلانات عمرو عفيفي وهو ما لم يقدر عليه شريكه في الوكالة اشرف هريدي وهو زوج ابنة جمال عبد العزيز مدير مكتب الرئيس.

وأسبوعا بعد آخر يسافر عمر طنطاوي بطائرته الخاصة إلي بيروت ليقضي عطلة الويك إند هناك في أفخر أجنحة فندق فنيسيا.. خاصة الجناح المفضل لإيهاب طلعت.. وفي كثير من الأحيان يكون معه علي الطائرة ياسر الملواني.

ولاحظ عمر طنطاوي بعد أن انحسرت الأضواء عن جمال مبارك أن الناس لم تعد تعامله بنفس الرهبة التي كانوا يعاملونه بها من قبل.. وفشلت محاولته الأخيرة لإنقاذ نجل الرئيس في مظاهرات موقعة الجمل التي أساءت للنظام أكثر من غيره.

الفصل السادس

حسين سالم

الفصل السادس

حسين سالم



حسين سالم . . صديق الطفولة لمبارك

حسين سالم .. هو واحد من أكثر المقربين إلى قلب الرئيس السابق محمد حسني مبارك .. قد لا يعرفه الكثيرون من أبناء مصر ، يقول عنه الزميل جمال عبد المجيد في جريدة الوفد :

في عام١٩٢٨ ولد رجلين في اسرتين متواضعتين،الأول أصبح رئيساً للجمهورية،والثاني أصبح أكبر رجل أعمال في بطانة هذا الرئيس

جمع بينهما البيزنس وفرقتهما ثورة الغاضبين علي تحالف السلطة والثروة الذي مثله الرجلان طوال ٣٠عاماً في حكم مصر،وما بين هذين التاريخين،يبقي الكثير للتاريخ أن يكتبه

لولا الإستجواب الذي تقدم به النائب الوفدي الكبير علوي حافظ في مجلس الشعب عام١٩٩٠ لظل الرجل الثاني مجهولاًفي كواليس حكم مصر في عهد مباركرغم أن ثروته بلغت في سنوات هذا الحكم مليارات الدولارات في حين تقدر ثروة الرئيس والصديق والرجل الأول بنحو ٧٠مليار دولار فقط

إنه حسين سالم الملقب بـ «الملك» والذي يعتبره المقربون من الرئيس مبارك الرجل الثاني في هذا البلد استطاع سالم أن يكسب صداقة مبارك منذ التحاق الأخير بالكلية الجوية حيث توطدت العلاقة بينهما،واختار سالم طريق «البيزنس» الذي جني من ورائه الملايين بسبب صداقته لمبارك «الرئيس» فيما بعد

تفاصيل الإستجواب الذي تقدم به «حافظ» تم اخفاؤها من مضابط مجلس الشعب منذ أن كان الراحل رفعت المحجوب رئيساًللبرلمان «سيد قراره» حيث يحمل الإستجواب تفاصيل كثيرة وخطيرة في حياة الرجل الغامض حسين سالم،لكن النائب السابق محمد شردي استطاع توثيق الاستجواب الخطير من خلال حوار طويل مع «حافظ» كما حمل كتاب «الفساد» لعلوي حافظ نفسه اسراراً اخري خطيرة حول تجارة السلاح في مصر،واسماء المتربحين من تلك التجارة وعلي رأسهم حسين سالم ورئيس وزراء مصري أسبق واثنان آخران

يكشف الإستجواب عن قضية خطيرة كانت تنظرها محكمة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية

وتحمل رقم١٤٧لسنة١٩٨٣والمتهم فيها مليارديرمصري بالحصول على عمولات من صفقة أسلحة لمصر بالاشتراك مع اثنين من عملاء المخابرات الأمريكية «سي آي إيه» بالإضافة إلى رئيس الوزراء الأسبق،ومعهم عدد من رجال حكم مبارك وحسب ما قدمه حافظ من مستندات ووثائق فإن المفاوض المصري في صفقات السلاح كان شريكاًفي شركة تدعي «فور وينجز» حيث رفض رئيس الوزراء وقتها أن تأتي صفقة السلاح لمصر عن طريق منحة لا ترد،وقدم حافظ صور الشيكات التي تسلمها الفاسدون، ولولا تضخم ثروة حسين سالم لذهبت هذه القضية طي النسيان بعدما قامت وزارة العدل بإخفاء هذه القضية لأنها تخص صديق رئيس الجمهورية.

بعدما تردد أسمه في صفقات السلاح بسنوات،تردد اسمه في صفقة تصدير الغاز المصري لإسرائيل،وأصبح المستفيد الأول من الاتفاق السري بين مصر وتل أبيب فيما عرف بفضيحة تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل.

بدأ سالم في عام١٩٦٧في مجال السياحة في شرم الشيخ وسيطر علي خليج نعمة بالكامل وهو ما جعل الرئيس مبارك يذهب إلى هناك كل عام لقضاء إجازته الصيفية،في منتجع «موفنبيك جولي فيل» الذي يملكه سالم، بالإضافة إلى فنادق بالأقصر وشركة مياه في جنوب سيناء، فضلاً عن استثمارات في الساحل الشمالي.

لم ينس «سالم» صديقه الذي تربح من ورائه،فقد قام ببناء قصر كبير ليصبح بديلاً عن قصر المنتزه في الإسكندرية، وقام بإهداء القصر إلي مبارك، حتى يكون في مصاف ملوك ورؤساء دول الخليج الذين يملكون قصوراً في ذلك المكان وشوارع تحمل أسماءهم، لم يكتف سالم بذلك بل قام ببناء أكبر مسجد في شرم الشيخ وهو « السلام » عندما علم بنية الرئيس بقضاء إجازة « عيد الفطر » هناك بتكلفة ٢ مليون جنيه، وبالطبع فإن سالم من أوائل الذين يملكون طائرات خاصة في مصر فلديه طائرتان له ولابنه الوحيد خالد

اعتبره الكثيرون من المحيطين بالرئيس الرجل الثاني في الدولة واستطاع أن يملك نسبة٦٥٪من أسهم شركة «EMG» وهي الشركة المسئولة عن تصدير الغاز للكيان الصهيوني بينما يملك رجل الأعمال الإسرائيلي «يوشي ميمان» ٢٥٪ منها ويتبقي نسبة ١٠٪ مملوكة للحكومة المصرية، ونصت البنود السرية في اتفاقية تصدير الغاز علي أن تقوم شركة « شرق المتوسط » بتصدير ١٢٠ مليار متر

مكعب من الغاز لإسرائيل مقابل ٢٨ مليار دولار!

وتعد شركة « EMG » المسجلة في المنطقة الحرة الوحيدة التي تملك حق تصدير الغاز من مصر لتل أبيب بعد أن تأسست الشركة عام ٢٠٠٠، ليركز نشاطها الرئيسي علي إنشاء وتملك وإدارة شبكة خطوط الأنابيب الناقلة للغاز لدول حوض البحر المتوسط .

حاول سالم في حوار نادر أن يغسل يده من العار الذي لحق به جراء صفقة تصدير الغاز عندما قال : إنه تم تكليفه بإنشاء الشركة تحت إشراف الأجهزة الأمنية وفي إطار موافقة مجلس الوزراء، لكن لم يفصح أحد من الذي كلفه تحديداً بإنشاء تلك الشركة.

لم يأت لقب الرجل الثاني من فراغ، فقد لعب دوراً مهماً وكبيراً في عام ٢٠٠٦ بعد اندلاع الحرب بين إسرائيل وحزب الله وأن مبارك جعله خزانة لأدق الأسرار في تلك الفترة، حيث كلفه بنقل اقتراح مبارك إلى الإسرائيليين بوقف إطلاق النار علي جنوب لبنان في مقابل إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين لدي حزب الله، يأتي ذلك في الوقت الذي كان يمتلك فيه سالم مصفاة لتكرير النفط بمدينة

« حيفا » خاف سالم من تدميرها بعد إطلاق حزب الله صواريخ علي المدينة الساحلية، حتى وصل الأمر إلى وصف سالم بأنه المسئول الأول عن ملف التطبيع .

ومن نافلة القول إن سالم كان أبرز الحضور للحفلات التي كان يقيمها سفير إسرائيل في مصر بمقر إقامته بحي المعادي، ورغم إن بعض أعضاء مجلس الشعب وجهوا الاتهام لسالم بأنه قام بتبديد جزء من ثروة مصر القومية بسبب بنود اتفاقية تصدير الغاز التي يحافظ علي هذا التدفق مدة ١٥ عاماً إلا أن ذلك لم يجد نفعاً ما دفع طلعت السادات النائب السابق بالتحفظ علي ممتلكات سالم وإدراج اسمه علي قوائم الممنوعين من السفر، حيث وصف السادات سالم بأنه « جوكر النظام ».

فضائح كثيرة لنظام مبارك تجد فيها اسم حسين سالم فارضاً نفسه علي مجرياتها فقد تفجرت فضيحة كبري بعد بيع الشريك الإسرائيلي لحصته في شركة « ميدور » للبترول والتي يمتلك فيها الرجل الغامض اسهماً بلغت ٢٪ وتمتلك الهيئة المصرية للبترول ٦٠٪ و١٨٪ للبنك الأهلي بينما تمتلك شركة « ميرهاف» الإسرائيلية نسبة ٢٠٪ من رأس المال، وشركة ميدور بسيدي كرير تمتلك

مصفاة ضخمة وتعد من أحدث المصافي البترولية في العالم وتبلغ طاقتها ١٠٠ ألف برميل يومياً، وتفجرت الفضيحة عندما اشتري البنك الأهلي٣٨٪من معمل تكرير « ميدور » وهي حصة الشركة الإسرائيلية وأسهم حسين سالم ثم عاد سالم ليشتري حصته وحصة الشريك الإسرائيلي مرة أخرى !

إستطاع « سالم » أن يلعب أدواراً كثيرة لكن بعيداً عن الضوء ففي الوقت الذي قام فيه وزير المالية بطرس غالي بفرض الضريبة العقارية لتزيد المصريين أعباء، لم يتراجع غالي عن ركوب رأسه بفرض تلك الضريبة وحاول أكثر من مرة أن يقنع المصريين بتلك

الضريبة إلا انه فشل في ذلك ونجح في تمرير قانون الضريبة العقارية قبل ان يطرح الرئيس مبارك ليعلن من كفر الشيخ بأن أمر الضريبة العقارية لم يحسم بعد، وتصور المصريون لوهلة أن الرئيس ينحاز للفقراء لكن المعلومات التي تكشفت بعد ذلك أكدت إن حسين سالم صاحب المليارات والقرى السياحية والمنتجعات، هو من تحدث مع الرئيس مبارك بأن تلك الضريبة سوف تؤلب رجال الأعمال والمستثمرين علي الحكومة، وتؤثر علي شعبية النظام،ونقل سالم للرئيس الغضب الذي أحيط بالأغنياء وأصحاب المنتجعات والقصور من هذه الضريبة،ونصح سالم الرئيس بإعادة النظر مرة أخرى في قانون الضريبة العقارية قبل تطبيقها بشكل فعلي.

أخيراً.. وفي يوم الأربعاء٢٦يناير وفي صبيحة ثورة الغضب المصري قام حسين سالم بمغادرة مصر علي متن طائرته الخاصة متجهاً لإسرائيل ومنها جنيف ليستقر هناك هرباً من نار الغضب وسياط الملاحقة القانونية .. ورغم المحاولات التي بذلها سالم لنفي هروبه خارج البلاد، إلا أنها باءت بالفشل ونشرت الأهرام نبأ مغادرته مصر مع أسرته دون أن يسعي سالم لمعرفة ما حدث للرئيس « صديقه » فضلاً عما حدث لمصر وشعبها .

وعوداً الي إستجواب علوي حافظ الذي فجر قضية صفقات الأسلحة فقد كان استجوابه صادماً ما دفع رئيس مجلس الشعب آنذاك رفعت المحجوب أن يطلب من مقدم الاستجواب ألا يتناول الأسماء التي وردت في المستندات، بل وأصدر أوامره بعدم كتابة الأسماء في مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين بتاريخ ٥مارس عام ١٩٩٠

وقال الراحل علوي حافظ في إستجواب: تجمعت لدي وثائق عن فضائح ارتكبها بعض الكبار،كلهم لصوص،كلهم نهبوا مصر،ان أمامنا تجربة إيران مع الشاه،وتجربة الفلبين مع ماركوس

وزوجته ايميلدا،وكلهم سرقوا أموال الشعب،وأودعوها البنوك الخارجية وتصوروا أنهم يستطيعون الاحتماء بقوانين البنوك في فرض السرية علي الودائع،ولكنها ظهرت الآن وهناك بيوت خبرة أجنبية متخصصة في إقامة الدعاوي القضائية والبحث لاستعادة الأموال المنهوبة مقابل نسبة من هذه الأموال،فلماذا لا تلجأ الحكومة المصرية إلى ذلك.

وأخذ علوي حافظ في سرد الوقائع من خلال الوثائق التي حصل عليها «لدي محاضر رسمية موثقة وأفلام فيديو ممكن نشوفها وخطابات رسمية بتوقيعات مسئولين وأجانب، ومضابط رسمية لمجلس الشيوخ الأمريكي وتقارير رسمية للجان الكونجرس الأمريكي ووزارة العدل الأمريكية، وأيضا معي كشف بأسماء وشخصيات مصرية وعالمية أبدت استعدادها للشهادة أمام لجنة استماع او تحقيق برلمانية يحددها مجلسكم الموقر ».

ومضي يقول: «لقد قادتني الصدفة إلى رجل أعطاني وثائق ومستندات خطيرة منها القضية رقم١٤٧ لسنة٨٣والتي تؤكد أن هناك مصرياً يحاكم أمام محكمة جنايات في أمريكا واتضح أنه – حسين سالم – الذي يحن إلى مصر بين حين وآخر بطائرة خاصة في زيارات متقطعة وتم منحه آلاف الأفدنة في سيناء وأقيمت عليها قرية سياحية وأقام هذا الشخص لأول مرة أبراجاً في سيناء رغم إن التخطيط العمراني السياحي يمنع ذلك.

وجاء في الإستجواب إن «سالم» نفسه اعترف بأنه قدم فواتير شحن مزيفة ومزورة لوزارة الدفاع الأمريكية ودفع ٣ملايين و ٢٠ ألف دولار وهي قيمة الزيادة التي تقاضاها هذا «اللص» عن قيمة٨ شحنات من أصل ٣٤ شحنة وباعتباره رئيسا لشركة وهمية تسمي «اتسكو» يشارك فيها بعض كبار المسئولين في مصر وعناصر ملوثة ومشبوهة من عملاء المخابرات الأمريكية،لقد كان اعتراف هذا اللص يا نواب الشعب المطحون هو بداية رفع الأقنعة عن فضيحة كبري في عالم القروض العسكرية لمصر،وكانت المفاجأة عندما قدم ممثل النيابة للمحكمة الأمريكية مظروفاً اصفر مغلقاً بالشمع الأحمر وطلب من هيئة المحكمة أن تفتحه سراً،لأنه يضم أسماء متهمين مصريين،ولكن نظراً لحساسية أسمائهم ومواقعهم في حكم بلادهم رأت النيابة عدم إذاعة أسمائهم».

سالم محمي من مسئولين كبار في الدولة» هذا ما أكده الاستجواب الذي راح يوضح أنه رغم تورط«سالم» في جرائم نصب ونهب وتزوير وخيانة أمانة من أموال القروض التي تحصل عليها مصر

وتمثل عبئاً علي الاقتصاد الوطني وفضائح تسيء إلى سمعة مصر فهذه شركات وهمية أسستها عصابة مصرية أمريكية بأسماء مختلفة بدأت احداها باسم « ترسام » وسجلت في جنيف عام ١٩٧٩ثم غيرت اسمها » « أتيكو » وتم تسجيلها هذه المرة في ولاية فيرجينيا الأمريكية عام ١٩٨١ ثم سجلت أخيراً باسم «الفور وينجز » وكان ذلك في سان دياجو بأليهاما ولا تزال الشركة تعمل وتبتز أموال مصر لحساب الأربعة الذين وردت أسماؤهم في المظروف السري الذي قدمته النيابة الأمريكية لمحكمة فيرجينيا

وأشار الإستجواب إلى أن هذه الفضيحة رفعت القناع عن كارثة التلاعب بالقروض العسكرية بواسطة عصابة الأربعة، وكان يجب أن تتحرك الحكومة للتحقيق معهم فالمتهم حسين سالم وشركاؤه نهبوا من مصر بالتحايل والتزوير ٧٣ مليون دولار حتى المحاكمة ودفع منها « اللص » لخزينة المحكمة ٣ ملايين دولار، ليتجو من السجن أما الباقي فقد تم توزيعه علي الشركاء المصريين والأجانب وهذه القضية أرسلت بكامل مستنداتها إلى وزارة العدل المصرية لكنها اختفت يوم وصولها وذكر « حافظ » في استجواب إن دين مصر العسكري للولايات المتحدة تجاوز وقتها ٤٥ مليار دولار بفائدة ١٤٪ وأن الشعب

المسكين يتحمل فوائد الدين التي بلغت ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، وهذا الدين بدأ مع معاهدة السلام عام ١٩٧٩، وبعدها بدأت عصابة « الأجنحة الأربعة » فوراً العمل برئاسة سالم الذي منحته الحكومة أخيراً أغلب وأجمل أرض في سيناء في شرم الشيخ ليقيم عليها فندقاً عالمياً

وتؤكد الوثائق إن مصر كان من الممكن أن تحصل علي هذه القروض في شكل منح لا ترد، لكن المفاوض - وهو رئيس وزراء أسبق - وجد أن المنح لن تمنحه فرصة التلاعب، فالعمولة التي فرضتها شركاته المشبوهة هي ١٠ ٢٥٪ ن قيمة المنقول، أي أن الدبابة التي ثمنها ٢ مليون دولار تنقل بـ ٢مليون و ٢٥٠ الف دولار، وبهذا وصل السلاح مصر بسبعة أمثال ثمنه الحقيقي .. وتكشف وثائق القضية ان اللصوص والشركاء الأمريكيين الأربعة هم « توماس ليكنز » و »ادرين ولسن » و »ريتشارد سكوارد » و »فون مارلد » والأول والثاني من أقذر رجال المخابرات الأمريكية إذ قبض عليهما لاحقا في قضية مخلة بالشرف، وصدر علي أحدهما « ولسن » أحكام بالحبس بلغت ٣٧ عاماً

واتهم الإستجواب « الذي تبخر » عصابة الأربعة بأنهم كانوا وراء مصرع المشير أحمد بدوي

بعد أن لقي حتفه ومعه ١٤ ضابطاً في ظروف غامضة بينما طالب الحكومة بإعادة التحقيق في الواقعة دون أي نتائج .

فضائح حسين سالم لا تقف عند حد،حيث قامت شركته «فور وينجز» بشراء ١٠ طائرات عسكرية من طراز «بافلو» لنقل الجنود من شركة كندية تدعي «دي هافلن» مقابل عمولات،وانكشفت الواقعة وحققت فيها الحكومة الكندية ثم قررت إغلاق الشركة الكندية،بينما اكتفي مبارك كعادته في حماية شريكه الدائم ازاء القضية بالصمت.

حسين سالم : من ١٨ جنيه فى الشهر إلى ٣٥٠ مليار

ويكتب الزميل هاني رزق :

يعتبر حسين سالم من أقرب الأشخاص إلى الرئيس السابق محمد حسني مبارك، فالعلاقة بينهما تمتد لفترة طويلة من الزمن بحكم أن كل منهما عمل طياراً في فترة كبيرة من حياته، وقد تعرفا على بعضهما البعض في هذا المجال، واستمرت العلاقة بينهما حتى بعد تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم في عام ١٩٨١

ظلت العلاقة بين سالم ومبارك قوية، ولكنها بقيت محصورة في أضيق الحدود ولا يعرفها سوى المقربين منهما، حتى عام ١٩٨٦ عندما قام علوي حافظ عضو مجلس الشعب آنذاك بتقديم طلب إحاطة لأحد أعضاء مجلس الشعب عن الفساد في مصر، مستنداً في جزء منه إلى اتهامات خاصة، وردت في كتاب «الحجاب»، للكاتب الصحفي الأمريكي بوب دوورد مفجر فضيحة «وترجيت» الشهيرة، التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون في بداية السبعينات من القرن الماضي.

ذلك الكتاب أكد فيه بوب أن شركة (الأجنحة البيضاء) التي تم تسجيلها في فرنسا، هي المورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين هم منير ثابت شقيق سوزان مبارك وحسين سالم وعبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري آنذاك، ومحمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية وقت تأسيسها.

ورغم عدم خروج نفى رسمي من مؤسسة الرئاسة لتلك القضية ،وخروج المشير أبو غزالة فقط

للنفي أمام الصحفيين، ظهر للجميع أسم لم يكن يعرف من قبل وبدأ الحديث عن من هو حسين سالم الذي يثق فيه الرئيس لدرجة اشتراكه معه في بيزنس خاص خارج حدود مؤسسة الرئاسة

بعدها ظهر حسين سالم للعلن وبدأت التساؤلات حول حجم ثروته التي تتجاوز الـ٣٥٠ مليار جنيه وهو ما يقدر بميزانية مصر في عام كامل –وذلك طبقا لبلاغ رسمي قدم للنائب العام– ومع ذلك فقد ورد اسمه أيضا في بعض قضايا التهرب من قروض البنوك، ومنها قضية أسهمه في إحدى شركات البترول العالمية، والتي أخذ بضمانها قرضاً من أحد البنوك ورفض سداده، وانتهت القضية بحلول البنك الأهلي محله في الشركة، لتمر الحكاية في هدوء.

وحسين سالم معروف في مدينة شرم الشيخ بأنه الأب الروحي لها، حيث يعد أول المستثمرين في المنطقة منذ عام ١٩٨٢، وبالتالي لم يكن مستغرباً أن يملك الرجل خليج نعمة بالكامل تقريباً من فنادق إلى كافيتريات إلى بازارات، كما يعد «موفينبك جولي فيل»، من أكبر المنتجعات السياحية في المنطقة، وقد أوصى صاحبه حسين سالم عند بنائه بإقامة قصر على أطرافه، تم تصميمه وتجهيزه على أحدث الطرز العالمية؛ ليفاجئ الجميع بإهدائه إلى الرئيس مبارك، ليصبح المصيف البديل لقصر المنتزه.

كما أقام مسجد السلام بشرم الشيخ على نفقته الخاصة، والتي بلغت تكلفته ٢ مليون جنيه، خلال أقل من شهرين، عندما علم أن الرئيس سيقضي أجازة العيد في المنتجع الشهير، وأهداه للقوات المسلحة. ويعد حسين سالم صاحب وراعي فكرة مسابقات الجولف العالمية، والتي تقام سنويا في شرم تحت رعايته شخصيا.

بلايين من الهواء

وكانت النقطة الفاصلة في معرفة قوة هذا الرجل ونفوذه، هو توقيع شركته «شرق المتوسط للغاز» لعقد تصدير الغاز إلى إسرائيل، وهذه الشركة تمتلك فيها الحكومة المصرية ١٠٪ فقط في حين يمتلك رجل الأعمال الإسرائيلي يوصي ميلمان ٢٥٪، ويملك حسين سالم ٦٥٪، وتنص بنود الاتفاقية على أن تقوم الشركة بتصدير ١٢٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل مقابل ٢٨ ملياراً فقط.

كما قامت شركة شرق المتوسط للغاز المصرية بإبرام عقدا بقيمة ملياري دولار لتزويد شركة دوراد

اينرجى الإسرائيلية بالغاز الطبيعي لمدة ١٥ عاماً نظير ١٠٠ مليون دولار عن كل سنة إضافية.

ورأس مال الشركة الاسمي هو ٥٠٠ مليون دولار والمدفوع من رأس المال فقط ١٤٧ مليون دولار. بينما تبلغ التكلفة الإجمالية لمشروع توصيل الغاز لإسرائيل حوالي ٤٦٩ مليون دولار حصلت الشركة علي قرض رئيسي من البنك الأهلي المصري قدره ٣٨٠ مليون دولار.. كما حصلت علي قروض أخري من بنوك الاتحاد الأوروبي وغيرها.

وبدأ ضخ الغاز لإسرائيل في مارس ٢٠٠٨، ومع هذا قام الشريكان الرئيسيان، يوسف مايمان وحسين سالم ببيع حصتيهما بالتدريج في عام ٢٠٠٧، أي قبل الضخ الفعلي للغاز وذلك علي النحو التالي: باع يوسف مايمان نصف حصته أي ١٢,٥٪ من أسهم الشركة إلى شركة أمبال «AMPAL» الأمريكية بمبلغ ٢٥٨,٨ مليون دولار ثم قام ببيع ١,٨٪ من أسهم الشركة بمبلغ ٤٠ مليون دولار وبعدها ٤,٤٪ من الأسهم بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

حذا حسين سالم حذو مايمان في بيع الأسهم وباع ١٢٪ منها بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار وفي نوفمبر عام ٢٠٠٧ باع ٢٥٪ من الأسهم لشركة «PTT» التايلاندية بمبلغ ٤٨٦,٩ مليون دولار. كما تفاوض علي بيع ١٠٪ من الأسهم إلى سام زل وهو مالك كبير للعقارات إسرائيلي أمريكي. ولم يعلن عن قيمة الصفقة رغم إعلان أن شركة شرق المتوسط تساوي وقتها ٢,٢ مليار دولار بمعني أن صفقة «سام زيل مع حسين سالم تقدر قيمتها ب ٢٢٠ مليون دولار.

وبالأرقام بلغت جملة المبيعات والربح بعد خصم التكلفة الفعلية للشركة حوالي بليون دولار قبل أن يبدأ ضخ الغاز. علاوة علي أن القروض وخاصة من البنك الأهلي المصري غطت تكاليف الإنشاء. كما أن الخط الذي ينقل الغاز من مصدره إلى العريش وهي محطة بداية خط أنابيب شركة شرق المتوسط. قامت الدولة بإنشائه علي نفقتها، فهذه الصفقة غريبة من نوعها حتى أن صحيفة هآرتس الإسرائيلية نشرت مقالا بعنوان «تحقيق أرباح من غاز بدون الغاز».

ورغم الرفض الشعبي والأحكام القضائية التي صدرت من محكمة القضاء الأدارى بوقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، يظل حسين ومن خلفه يتحدون الشعب بشكل مستفز وصارخ ولم يسبق له مثيل.

الهروب الكبير

بعد ثورة ٢٥ يناير هرب حسين سالم من مصر بطائرته الخاصة متجها إلى سويسرا، وعندما نشرت الصحف خبر هروبه خرج مدافعا عن نفسه وقال انه لم يهرب ليتفاجأ الجميع بأنه يتحدث من سويسرا.

وقد نشرت تقارير إعلامية أن سالم اصطحب معه لدى فراره إلى خارج البلاد خزينة تحتوى على نحو مليار ونصف مليار دولار أمريكي، وأنه غادر القاهرة على متن طائرته الخاصة متوجها في بداية الأمر إلى مدينة دبي الإماراتية حيث توقف للتزود بالوقود، ليقوم رجال الجمارك في مطار دبي بتفتيش الطائرة التي تضم ٢٤ مقعدا ليكتشفوا وجود خزينة ضخمة تحمل كمية كبيرة من النقد الأجنبي قدرت قيمتها بنحو مليار ونصف مليار دولار أمريكي.

كانت تعليمات صادرة من حكومة الإمارات إلى سلطات الطيران المدني في مختلف المطارات الإماراتية تقضي بتفتيش كل الطائرات التابعة لشخصيات مصرية وتونسية خشية قيامها بتهريب أموال أو سبائك ذهب على نحو ما فعلت أسرة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي.

وبمجرد توقف طائرة حسين سالم بالمطار تقدمت سيارة خاصة إلى مهبط المطار تمهيدا لنقل الخزانة إلى مكان آمن حيث كان يعتزم حسين سالم البقاء في دبي، ولكنه اضطر للمغادرة بعد مفاوضات مع السلطات الإماراتية واتفاق تم بين الطرفين تم السماح على أثره لسالم بالرحيل على أن تلحق به أمواله فيما بعد.

بعدها تقدم العديد من المحامين ببلاغات إلى النائب العام ضده تتهمه بالاستيلاء على المال العام وإفساد الحياة الاقتصادية بالبلاد، والإضرار العمدي مع سبق الإصرار بأموال الشعب.

رحلة الصعود

ولد حسين سالم عام ١٩٣٣ بسيناء التي ينتمي إلى إحدى قبائلها بدأ حياته موظف في صندوق دعم الغزل، وكان راتبه ١٨ جنيها يقتطع منه ٢ جنيه ضريبة للدفاع الوطني عن فلسطين، بعدها ألتحق بسلاح الطيران ليعمل طيارا حيث شارك في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، ومن هنا كانت بداية معرفته بالرئيس مبارك.

كان رجلا عسكريا في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، لكن في منتصف الخمسينات توقفت حياته العسكرية بعد خطابه الشهير الذي رفض فيه اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى الحرب مع إسرائيل.

ومع وصول الرئيس أنور السادات إلى الحكم عاد سالم للحياة العامة كسياسي ليصبح أحد المستشارين الداعمين للسادات ولاتفاقية السلام مع إسرائيل، وكان المسئول عن تنفيذ المعونة الأمريكية الأمنية للقاهرة في إطار اتفاقية السلام مع إسرائيل .

حسين سالم.. سقوط رجل النظام بـ٥٥٠ مليون دولار!!

هو واحد من أكثر رجال الأعمال غموضا في مصر..رجل لا تعرف عنه وسائل الإعلام الغربية أكثر من أنه لا يظهر علي شاشاتها .

يوم ٣١ يناير الماضي، ذكرت صحيفة»جلوب» الإسرائيلية خبرا تناقلته وكالات الأنباء العالمية.. كان الخبر يؤكد القاء القبض

علي حسين سالم رجل الأعمال المصري المقرب من عائلة مبارك، في دبي بالإمارات، وفي حوزته ٥٠٠ مليون دولار نقدا. كان سبب إهتمام الصحافة الإسرائيلية بالخبر، هو أن حسين سالم شريك لرجل

الأعمال الإسرائيلي يوسف مايمان، في شركة أسمها شركة الغاز الشرق أوسطية.. (إي إم جي).. التي كانت تمتلك عقودا طويلة الأجل لإمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي.قبلها بيوم.. تناثرت تقارير حول فرار حسين سالم بعائلته من مصر بسبب الاضطرابات

السياسية التي كانت تعصف بها.. قالت بعض تقارير الصحف العربية إن حسين سالم قد فر إلي دبي.. بينما سافرت أسرته إلي وجهة غير معلومة.. ويمتلك حسين سالم نسبة ٢٨٪ من أسهم شركة إي إم جي التي تمد الغاز الطبيعي المصري إلي إسرائيل منذ يونيو ٢٠٠٨.

إن حسين سالم هو واحد من أكثر رجال الأعمال غموضا في مصر.. رجل لا تعرف عنه وسائل الإعلام الغربية أكثر من أنه رجل لا يظهر علي شاشاتها.. يعرف عنه المصريون أنه مقرب

من عائلة مبارك.. وخاصة من ابنه جمال.. وأنه يمتلك سلسلة فنادق ومنتجعات شهيرة.. لكن.. بدأت شراكته مع رجل الأعمال الإسرائيلي يوسف مايمان عندما كانا شريكين في أحد معامل

التكرير بالإسكندرية في نهاية السبعينيات. باع يوسف مايمان أسهمه في شركة التكرير بسبب الانتقادات الداخلية العنيفة التي وجهت

له في مصر.. وبدأ التركيز علي تصدير الغاز الطبيعي إلي إسرائيل.. وعندما تم تشكيل شركة إي إم جي عام ٢٠٠٠.. كان حسين سالم يمتلك ٦٥٪ من أسهمها.. بينما يمتلك رجل الأعمال الإسرائيلي ٢٥٪ من أسهمها.. وامتلكت الحكومة المصرية الباقي.. ولكن، حتي مع الاضطرابات السياسية التي عصفت بمصر، قال مايمان إن صادرات الغاز المصرية لإسرائيل ستستمر كما هي.. بلا توقف.. ولا تناقص.

بحلول يوليو ٢٠٠٧، باع حسين سالم ١٢٪ من أسهم الشركة إلي أمريكيين، هما سام زيل، وديفيد فيشر.. بقيمة ٢,٢ مليار دولار..

وبعدها بأربعة أشهر.. باع ٢٥٪ من أسهم الشركة لشركة البترول التايلاندية الوطنية.. بقيمة ٢ مليار دولار.. وتتوزع باقي أسهم الشركة ما بين يوسف مايمان الذي يمتلك ٢٠٪ منها، وتمتلك بعض الهيئات الإسرائيلية ٤٪ منها.. بينما تمتلك شركة الغاز المصرية ١٠٪. لكن.. لا يمكن قراءة «نهاية» حسين سالم في عالم الأعمال.. من دون العودة لقراءة بداياته.. لشركة «ايتسكو» التي أسسها في السبعينيات.. بالشراكة مع مسئولين أمريكان في المخابرات المركزية الأمريكية لنقل وشحن الأسلحة الأمريكية إلي مصر.. وكانت، منذ البداية، قضية تفوح منها رائحة تعارض المصالح.. والعمليات السرية.. والعمولات والرشاوي التي لا يعرف أحد مصدرها ولا مصيرها. ذكرت الخبيرة الاقتصادية بابرا هونيجر أن احد فروع مؤسسة ميريل لينش الدولية، وهي مؤسسة ميريل لينش فيوتشر- قدمت قرضا تتراوح قيمته بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ألف دولار، إلي الدكتور سايروس هاشمي، أحد تجار السلاح الإيرانيين.. لتمويل صفقات نقل الأسلحة إلي إيران ولتصفية معارضي الخوميني في العالم.. وهو مبلغ مماثل لذلك الذي تلقاه «إدوين ويلسون».. ضابط المخابرات المركزية الأسبق المتخصص في العمليات السرية الذي تم اعتقاله عام ١٩٧٩. بذلك المبلغ أصبح كل من إدوين ويلسون، وتيودور شاكلي، صديق وزميل الرئيس السابق جورج بوش الأب في المخابرات المركزية، شريكين بنسبة ٤٩٪ في شركة ايتسكو.. الشركة المصرية الأمريكية للنقل والخدمات.. والتي ذكرت تقارير أنها نالت تعاقدا

حصريا من وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» لنقل وشحن أسلحة أمريكية إلي القاهرة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. وطبقا لأقوال ضابط المخابرات الأسبق إدوين ويلسون، فإن، هناك شركاء سريين في إيتسكو، تورطوا في الفضيحة المعروفة باسم إيران كونترا.. وكان من ضمن هؤلاء.. ريتشارد سيكورد، وتوماس كلاينز عميل المخابرات المركزية الأمريكية، وأريك فون ماربود الذي كان يشغل منصب نائب مدير هيئة المعونة العسكرية في البنتاجون، والذي ضغط في اتجاه حصول إيتسكو علي تعاقدها مع البنتاجون بما يمثل تعارضا صريحا للمصالح. كان رئيس إيتسكو المعلن هو حسين سالم.. وعام ١٩٨٣، تم اتهام الشركاء الأمريكان فيها.. بتحميل الحكومة الأمريكية نفقات إضافية وصلت قيمتها إلي ٨ ملايين دولار.. وهو نفس المبلغ الذي تم اتهام سيكورد وشريكه الأمريكي الإيراني البرت حكيم، بالحصول عليه بشكل غير قانوني من إدارة الرئيس ريجان، ومن بعدها إدارة الرئيس بوش الأب، لشحن أسلحة أمريكية سرا إلي إيران. عام ١٩٨٢، تدخل مستشار وزارة الخارجية الأمريكية مايكل ليدين في القضية، قائلا لنائب المدعي العام الأمريكي إن أي مصروفات غير قانونية في قضية شركة إيتسكو قد يكون قد تم إستخدامها لتمويل عمليات سرية، كما كان الوضع في حالة إيران كونترا.. وكان مبلغ الـ ٥٠٠ ألف دولار التي حصل عليها تاجر الأسلحة الإيراني سايروس هاشمي، بداية لتكوين شركة إيرانسكو عام ١٩٨١، علي نفس النسق الذي تم تشكيل به إيتسكو.. ولكن علي نطاق أوسع بكثير

النص الكامل لعقد بيع الغاز المصري لإسرائيل

نشر الكاتب الصحفي الكبيرعادل حمودة النص الكامل لعقد بيع الغاز المصري لإسرائيل في جريدة الفجر. فقال :

بعد عشرين شهرا من الحملة الصحفية التي كشفت فيها كل عورات تصدير الغاز المصري إلي أسبانيا وفرنسا وسوريا والأردن وإسرائيل استيقظت جرائد مصرية مستقلة وحزبية من سبات عميق وهي تتقمص شخصية «دون كيشوت» الذي يحارب طواحين هواء.. فلا هي أضافت علي ما نشرنا.. ولا هي تذكرته.

ولم يكن نواب مجلس الشعب الذين واجهوا الحكومة بالفضيحة بأفضل من غيرهم.. فقد كانت

استجواباتهم متعجلة لا تتسم بالبحث ولا الدقة.. فلم يكلف أحد منهم نفسه بطلب المعلومات منا.. فكان الصخب ضجيجا بلا طحين.. وفي الوقت الذي أقنع فيه الدكتور مفيد شهاب وزير البترول سامح فهمي بالصمت جاءت ردوده المعبرة عن وجهة نظر الحكومة مرتعشة ومرتبكة ومكسوفة.

ولو كنا قد كشفنا من قبل أهم بنود العقد الذي علي أساسه حصلت إسرائيل علي الغاز المصري فإننا نواصل انفراداتنا في هذه القضية الوطنية الخطيرة التي لا تعبر فقط عن دعم مستهلك الكهرباء في إسرائيل وإنما تعبر أيضا عن إهدار موارد الطاقة المصرية بتراب الفلوس وهذه في رأينا القضية الأهم والأخطر.

حصلت علي صورة ضوئية من العقد في رحلة خاصة إلى ألمانيا أصر المسئول البترولي السابق الذي يملك الصورة الضوئية علي تسليمها لي هناك.. علي مقعد خشبي عريض في شارع تجاري يزدحم بمحلات الملابس ومراكز التسوق.. لقد خشي أن يتربص به من يضره لو التقينا في القاهرة.. واحترمت رغبته.. ونفذ وعده.. ولم أجد أفضل من ترجمة العقد ترجمة حرفية مع فتح أقواس خاصة للتعليق إذا لزم الأمر.

صفحة الغلاف (الأولي):»اتفاقية إمداد وشراء غاز بين (شركة) جاز شرق المتوسط»مشتر» (رئيس مجلس إدارتها رجل الأعمال حسين سالم) والهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية للغاز الطبيعي معا»بائعين».

(ملحوظة: أعلي الصفحة يمين نجد كلمة»سري»وهو أمر لافت للانتباه ومثير للدهشة فما الداعي لأن تكون اتفاقية لبيع غاز بين شركة خاصة وجهات حكومية سرية وسنجد الكلمة متكررة في كل صفحات العقد السبع).

الصفحة الثانية: (عنوان في منتصف الصفحة)»اتفاقية إمداد وشراء غاز»(ثم نقرأ النص التالي): هذه اتفاقية إمداد وشراء غاز يرجع تاريخها إلي يوم التاسع عشر من شهر يونيو (دائما يونيو تاريخ أسود) عام ٢٠٠٥ (تاريخ العقد وقد وقع في عهد حكومة الدكتور أحمد نظيف) والذي تم في القاهرة (مصر) عن طريق وبين: الهيئة المصرية العامة للبترول ـ مؤسسة قطاع عام مائة في المائة ومملوكة للحكومة المصرية وأسست وفقا للقانون رقم ٢٠ لعام ١٩٧٦ ويشار إليها أحيانا باختصار إيجبك.

والشركة المصرية للغازات الطبيعية وهي شركة قطاع عام مائة في المائة ومملوكة للحكومة المصرية

وأسست وفقا لقرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٩ لعام ٢٠٠١ ويشار إليها احيانا باختصار إيجاس.

ويشار إلي إيجبك وإيجاس معا أو بشكل منفصل بإعتبارهما»الطرف الأول»أو»البائع»وغاز شرق البحر المتوسط أس ايه أي وهي شركة مصرية مساهمة أسست وفقا للنظام الخاص بالمناطق الحرة حسب قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتحمل السجل التجاري رقم ١٥٣٨٧٣ بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٠٠ ويشار إليها باعتبارها الطرف الثاني أو أيمج أو المشتري.

البائع والمشتري يشار إلي كل منهما بشكل منفرد في العقد»بطرف»وبشكل مشترك كأطراف.

تمهيد: حيث إن شركة أيمج شركة مصرية مساهمة أسست وفقا للقانون الخاص للمناطق الحرة رقم ٨ لعام ١٩٩٧ ونصوصه التي نشرت في جريدة الاستثمار الرسمية رقم ٣٥٧٣ بتاريخ ٣١ يوليو عام ٢٠٠٠ وجري الإشارة إلي أهدافها في جريدة الاستثمار رقم ٨٠٢٩ بتاريخ ٩ يوليو عام ٢٠٠٤.

الصفحة الثالثة: من أجل شراء كميات من الغاز الطبيعي المصدر ونقله وبيعه بأشكال مختلفة إلي تركيا وغيرها من الدول الواقعة في شرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك لدول أخري ايضا (سبق للشركة نفسها أن صدرت الغاز إلي الأردن ثم آلت الصفقة إلي جهة سيادية معروفة).

وحيث إن البائع يملك الغاز الطبيعي في مصر وشبكة خط الانابيب وتسهيلات وصول الغاز علي العريش وكذلك يملك خطوط الاستقبال النهائية في أم زويد بالقرب من العريش وحيث إنه وفقا لسياسة الخصخصة وبرنامج الحكومة المصرية لإشراك القطاع الخاص في خطط النمو الاقتصادية لبيع الغاز (لا تعليق) وحيث إن مجلس الوزراء المصري قد ابلغ بشكل رسمي المشتري (لاحظ أن الحكومة طرف مباشر وليست بعيدة عن الصفقة كما قال الدكتور مفيد شهاب) وفقا لخطاب رئيس الوزراء المصري بتاريخ ١٩ مارس عام ٢٠٠١ (كان رئيس الوزراء في ذلك التاريخ هو الدكتور عاطف عبيد) بأن قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠ يسمح لوزارة البترول من خلال مؤسساتها ببيع كميات تصل إلي سبعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي للمشتري من ميناء العريش وذلك لتصديرها وفقا لأسعار محددة كما هو موضح فيما يلي..

اقتباس: إلي رئيس مجلس إدارة شركة غاز شرق البحر المتوسط ـ من دواعي سرورنا إبلاغ سيادتكم بأن مجلس الوزراء في اجتماعه الذي عقد في ١٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ قد قرر تحديد أسعار

بيع من الهيئة المصرية العامة للبترول في ميناء العريش وغيرها من ملايين الوحدات البريطانية الحرارية (وحدة قياس الغاز) وذلك بسعر أدني ٧٥ سنتا وبسعر أقصي دولار وربع الدولار وقد يرتفع إلي دولار ونصف الدولار في حالة وصول سعر خام برنت إلي ٣٥ دولارا أو أكثر.

ويمكن الاعتماد علي قرار مجلس الوزراء المشار إليه من أجل الاستثمارات الخاصة بمشروعك وبيع ونقل وتصدير الغاز الطبيعي المصري إلي الدول التي تنوي التعاقد معها.

الصفحة الرابعة: نسخة من اتفاقك المقترح سوف ترسل إلي وزارة البترول للدراسة والتوقيع.. أفضل التمنيات.. رئيس وزراء مصر..

تاريخ ٢٠٠١/٣/١٩

ملحق بهذا الخطاب: وفقا لنتائج المناقشات اتفق مجلس الوزراء المصري علي الآتي:

١- علي الهيئة المصرية العامة للبترول بيع الغاز الطبيعي لشركة غاز شرق المتوسط لأغراض التصدير إلي أسواق استهلاكية في مناطق البحر المتوسط وأوروبا عبر خط الأنابيب.

٢- كمية الغاز المتعاقد عليها من اجل بيعها لشركة غاز شرق المتوسط تصل إلي ٧ مليارات متر مكعب في العام وهي كمية قابلة للزيادة.

٣- أسعار بيع الغاز الطبيعي تخضع لنظام «فوب» أو التسليم علي ظهر السفينة (السعر يشمل ثمن الغاز محملا علي ظهر الناقلة في مكان محدد) وذلك بوضع حد أدني وأقصي للسعر كالتالي: أدني ٧٥ سنتا لمليون وحدة حرارية بريطانية.. أقصي دولار وربع دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية.. ويرتفع الحد الأقصى إلى دولار ونصف في حالة وصول سعر خام البرنت (نوع من البترول) إلي ٣٥ دولارا.

٤- التعاقد لمدة ١٥ عاما مع غاز شرق المتوسط وقابل للتجديد مع التفاوض من جديد علي الأسعار.

الصفحة الخامسة: ٥ - يسمح لوزارة البترول ممثلة في الهيئة المصرية العامة للبترول بالتفاوض مع شركة غاز شرق المتوسط باستخدام صيغ دولية تربط أسعار الغاز الطبيعي مع منتجات الزيت والبترول الخام.

وحيث إن إيجبك أرسلت سابقا خطابا إلي أي أيي سي (إختصار كلمة هيئة كهرباء إسرائيل) بتاريخ ٢٤ مايو عام ٢٠٠٠ يتضمن قرارها الذي صدر في اجتماع بتاريخ ١٣ ابريل عام ٢٠٠٠ يؤكد أن إيمج (شركة شرق المتوسط) هي المكفولة ببيع الغاز الطبيعي إلي إسرائيل من خلال خط أنابيب من العريش في مصر إلي سيهان في تركيا يمر عبر نقاط استقبال إسرائيلية وضمان وصول إمدادات شركة إيمج لأكثر من سبعة مليارات متر مكعب لمدة عشرين سنة قابلة للتمديد.

ملحق: إلي رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء إسرائيل.. عزيزي السير.. بعد اللقاء مع سعادة المهندس سامح فهمي وزير البترول المصري وسعادة المهندس إيلي سويزا وزير البنية التحتية الإسرائيلي والذي عقد في القاهرة يوم ١٣ أبريل عام ٢٠٠٠ وأشار إلي اجتماع مجلس إيجبك في ١٢ أبريل عام ٢٠٠٠ نؤكد أن شركة غاز شرق المتوسط (إيمج) تعتبر بائعاً مصرحا له بتصدير الغاز الطبيعي إلي إسرائيل عبر خط أنابيب العريش إلي سيهان مرورا بنقاط استقبال إسرائيلية. وعلي الهيئة المصرية العامة للبترول أن تضمن لشركة غاز شرق المتوسط الكميات المتفق عليها سواء من حصة الشركة أو من حصص شركاء أجانب وهي الحصة المتفق عليها بين إيمج وإسرائيل والتي تصل إلي ٧ مليارات متر مكعب في العام لمدة ٢٠ سنة قابلة للتجديد باتفاق متبادل.. المخلص لكم ـ رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للبترول.

(ومعني تلك الفقرة أن مصر تقدم الكميات المحددة بسعر يتراوح ما بين ٧٠ سنتا ودولار ونصف لوحدة الغاز وعليها أن تضمن توافر هذه الكميات لشركة حسين سالم ولو من حصة الشريك الأجنبي الذي يستخرج الغاز والشريك الأجنبي يحصل علي ثمن الغاز الذي يبيعه بالسعر العالمي فلو كان السعر العالمي كما هو الآن ٩ دولارات فإنها تكون قد باعت بدولار ونصف الدولار واشترت بتسعة دولارات وهي كارثة تكلف الخزانة المصرية مليارات الدولارات في عقد مدته عشرين سنة).

الصفحة السادسة: وحيث إن وزارة البترول المصرية أصدرت القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٤ والذي يمنح لكل من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للغاز الطبيعي بشخصيهما سلطات كبائعين للغاز الطبيعي والتعاقد مع شركة شرق المتوسط والتصرف كطرف ثالث لضمان كميات وجود الغاز الطبيعي طوال مدة العقد كما هو موضح:

ملحق: جمهورية مصر العربية.. وزارة البترول.. الوزير.. القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٤

وزير البترول: وفقا لقرار مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ١٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ والذي يمنح وزارة البترول ممثلة في الهيئة المصرية العامة للبترول إيجبك الحق في التفاوض والتعاقد مع شركة غاز شرق المتوسط من أجل بيع ٧ بلايين متر مكعب من الغاز الطبيعي علي مدار ١٥ سنة قابلة للتجديد باتفاق مشترك وفقا للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالهيئة العامة للبترول ولقرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٩ لعام ٢٠٠١ الخاص بالشركة المصرية للغاز الطبيعي إيجاس وللمقدمات الخاصة برئيس مجلس إدارة كل من إيجبك وإيجاس:

الصفحة السابعة، القرار الوزاري:

النص (١): وفقا لصلاحياتها يحق للمهندس محمد إبراهيم الطويلة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للغاز الطبيعي والمهندس إبراهيم صالح محمود رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول التعامل كبائعين للغاز الطبيعي للتعاقد مع شركة غاز الشرق الأوسط كطرف ثالث له أن يضمن كميات وجوده ومدة إمداد الغاز الطبيعي لعقود التصدير لشركة غاز شرق المتوسط عبر خطوط أنابيب شركات في منطقة البحر المتوسط وأوروبا بما في ذلك شركة كهرباء إسرائيل.

(فيما بعد خرج المهندس محمد إبراهيم الطويلة من منصبه ليعمل في الشركة التي تعاقدت معها شركة شرق المتوسط وفيما بعد خرج المهندس إبراهيم صالح من الهيئة ليعمل مستشارا لوزير المالية وفيما قبل كان وزير البترول سامح فهمي رئيس مجلس إدارة شركة ميدور في سيدي كرير التي كان مساهما فيها حسين سالم).

بهذا العقد نكون قد وضعنا كل المعلومات الضرورية والمطلوبة والمحجوبة أمام كل الأطراف المختلفة لتبدأ من جديد وعلي أسس موضوعية وحقيقية مناقشة قضية تصدير الغاز إلي إسرائيل فهل سنفعل ذلك أم أننا كالعادة نكتفي بالغضب والإنفعال ثم نذهب لنشاهد فيلم السهرة ونحن نشعر براحة الضمير متصورين أننا قد أدينا ما علينا.

الفصل السادس

أحمد عز

الفصل السابع

أحمد عـــز



أحمد عز .. الامبراطور القصير

هناك بابان لدخول التاريخ ، الباب الأول وهو الأوسع والأشرف يرتبط بأعمال جليلة وخالدة تعود بالنفع على الناس والبشرية ، أما الباب الثاني وهو الخلفي - بابا الخدامين - فهو ما يوصل إلى ما يعرف بـ « مزبلة التاريخ» وأعضاء هذا الباب هم من الطغاة والقتلة والمجرمين واللصوص . طبعاً الإختيار يكون بيد الإنسان نفسه فهو من يختار أن يتذكره الناس بالطيب ويترحمون عليه ويقرأون عليه الفاتحة ويطلقون أسمه على أبنائهم وشوارعهم وميادينهم ومدارسهم وغيرها ، وهو أيضاً من يختار أن يلعنه الناس كلما جاء ذكر اسمه ويبصقون عليه وعلى صوره وكل ما يتعلق به .

أما المهندس أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي وامبراطور الحديد أو عازف الدرامز كما يحب كثيرون أن يطلقوا ، فقد اختار أن يدخل التاريخ من بابه الخلفي وأن يسارع ليحجز مكاناً متميزاً له في « مزبلة « التاريخ . فقد رسخت في أذهان المصريين صورة سيئة وشيطانية عن هذا الرجل ذات القسمات الجامدة غير المريحة والنظرة الثاقبة المخيفة ، وثقته المبالغ فيها وحركاته المرسومة المتكلفة ، اختار هذا الرجل الذي يطلق عليه المستشار مرتضى منصور أن يكون « عفريتاً « يرعب الناس ويسرق النوم من عيونهم بما يقوم به وبما اقترفه من جرائم في حقهم ، ومن الأموال التي سلبها منهم .

عازف الدرامز الذي ظن في يوم من الأيام أن بإمكانه رسم مصر على هواه ، وتقمص دور مخرجي السينما ليقدم لنا رواية لن يشاهدها أحد غيره ، حول فيها جميع المصريين إلى « كومبارس» صامت فهو البطل الوحيد وإن بدا غيره هو البطل الظاهر .

طموح هذا الرجل أوقفته ثورة ٢٥ يناير ولم تكتفي بذلك بل أسقطته من فوق عرشه العالي الذي أقامه على جثث الغلابة من المصريين ومعارضيه السياسيين ، وسبحان مغير الأحوال فقد كان الرجل يستعد ليمسك بكل مقاليد الأمور في مصر ليصبح ملكاً غير متوج ، غير أن من الذكاء الحاد ما قتل . فقد باءت خطته التي رسمها بإحكام بالفشل وتدخلت العناية الإلهية وحدها لتنقذ هذا الشعب وهذا الوطن من براثن أحمد عز .

ولأحمد عز حكاية طويلة مع المال والسلطة ، قصة يصح أن نستعير عنوان رواية الراحل صالح مرسي « الصعود إلى الهاوية « لنطلقه على قصته ، فهي خير تعبير عنها .

لا أحد في مصر إلا ويجهر بالدعاء على أحمد عز.. في الواقع هذا ليس كلامنا ولكنه خلاصة ما تطالعنا به أحوال سوق الحديد في مصر والتي تكتوي بها جميع الفئات ـ محدودة الرزق بالأساس ـ لأنها تشعل أسعار أهم شيء في مصر وهي أزمة الإسكان . حتى أن صحيفة الجمهورية ـ غير المعارضة بالمرة ـ لم تستطع تمالك أعصابها التعبيرية وقالت في عددها المنشور بتاريخ ١ / ١ / ٢٠٠٨ في صدر صفحتها الأولى أن «الحديد فاق الحدود» بعد أن تجاوزت أسعاره حاجز الـ ٤٠٠٠ جنيه وهي الزيادة الرابعة في غضون عام واحد .

وفي خلال عدة سنوات بات احمد عز يتحكم في سوق البناء ويحدد أسعار الأراضي والعقارات وفق رغباته في الثراء التي لا يحدها شيء ، وأصبح عز ظاهرة مثيرة للجدل، يقول عنها الكاتب الصحفي مصطفى بكري ـ رئيس تحرير جريدة الأسبوع القاهرية ـ : «كان أحمد عز يستعد علي طريقته منذ زمن طويل والآن جاء الحلم ليتحقق.. لا نعرف كيف جاء؟ وكيف صعد؟ فجأة وجدناه أمامنا، يحكم ويتحكم، يستولي بطريقة فيها كثير من علامات الاستفهام علي أخطر قطاعات البناء وهو الحديد ويزحف للاستيلاء علي قطاعات أخري عديدة ناهيك عن الحزب والبرلمان .

البداية كيف كانت

أحمد عز الذي ولد في يناير ١٩٥٩ ودخل جامعة القاهرة وحصل على بكالوريوس هندسة واشتهر بأنه كان شاب رومانسية يحب الموسيقى الغربية ويحترف العزف على الدرامز (طبلة متطورة شوية) بدأ حياته عازفا ضمن فرقة موسيقية بأحد فنادق القاهرة الشهيرة عام ١٩٨٧ كما روي رجل الأعمال رامي لكح في دراسة أعدها «معهد كارنيجي» الأمريكي عن المقربون من جمال مبارك وإذا كان أحمد عز قد حاول كثيرا أن يقنع الرأي العام بأنه سليل عائلة غنية منحته ورثا كبيرا استطاع أن يكبر به ويطوره فإن المتداول عنه – طبقا لرواية النائب طلعت السادات – انه كان من أسرة مستورة وضعها المالي كان طبيعيا وكانت تمتلك ورشا للحدادة تطورت لتصبح محلا لبيع الحديد وتلك التجارة لم تكن لتصبح بداية تحقق له ثروة تقدر الآن بحوالي ٤٠ مليار جنيه وربما كان أحمد عز قد عاني نفسيا كثيرا حينما وجه له طلعت السادات في المجلس العام الماضي كلاما بمعنى أنه ينتمي لأسرة متواضعة مما دفع عز للرد عليه بأن جدوده معرفون بنفوذهم وثروتهم وهو الرد الذي عبر عن أزمة نفسية لدى

أحمد عز أكثر مما عبر عن الحقيقة التي تقول إن عز كان فعلا ينتمي لأسرة لم يعرف عنها امتلاك ثورة هائلة كما لم يعرف عنها وجود أشخاص أصحاب نفوذ سوى سيد زكي وكيل مجلس الشعب السابق ورئيس اتحاد التعاونيات في فترة الثمانينيات والذي قيل إنه يرتبط بصلة قرابة مع أحمد عز.

في بداية التسعينات بدأ أحمد عز نشاطه الإقتصادي حينما تقدم للمهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق بطلب الحصول على قطعة أرض في مدينة السادات لإقامة مصنع لدرفلة الحديد ولم تكن قيمته تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه وحتى عام ١٩٩٥ لم يكن هناك على الساحة شخص يدعى أحمد عز – مع بداية هذا العام بدأت إستثمارات عز مع مشروع سيراميك الجوهرة وبدأت صور أحمد عز تظهر للمرة الأولى على صفحات جريدة الأهرام المتخصصة في الاقتصاد والإنتاج ونحن نعرف سمعة تلك الصفحات التي يدفع لها رجال الأعمال من أجل البحث عن مزيد من النجومية التي تفيد في السوق وتساعد كثيرا في أنظمة التحايل ... هكذا كانت بداية الظهور ظهور برشوة.

أصبح ظهور عز طبيعيا بعد المساحات الكبيرة التي نشرت في هذه الصفحات لتتحدث عن استثماراته، وكان عز وقتها يبحث عن مظلة تحميه وجدها في شخص نجل الرئيس، حتى شهد مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٦ والظهور الأول للثنائي الذي لن يفترق بعد ذلك وشاهد الناس كلها أحمد عز وهو يجلس باسما بجوار جمال مبارك .. وهو يبحث عن عيون الكاميرات التي ترضي غروره وتمنحه صورة الانطلاق بجوار ابن الرئيس الدفع الفوري له أهمية كبرى في حياة أحمد عز ومثلما دفع للصفحات المتخصصة بالأهرام،

دفع أيضا لجمال مبارك ولكن بطريق غير مباشر، فقد أدرك عز أن صورته التي ظهر فيها بجوار نجل الرئيس ثمنها غال فبادر بالحفاظ على علاقته بجمال وكان أول المساهمين في جمعية جيل المستقبل التي بدأ بها جمال مبارك رحلة صعوده وكان هذا عام ١٩٩٨ ، من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٠ كان أحمد عز يجني ثمار توطيد علاقته مع جمال مبارك فقد شهدت تلك الفترة نموا هائلا في استثمارات رجل لا يعرفه أحد، بدأ يحتكر صناعة السيراميك مع أبو العينين وزاد نشاط بمصنع الحديد وأنشأ شركة للتجارة الخارجية وامتلك مثله مثل مجموعة من رجال الأعمال المقربين من السلطة مساحات من الأراضي في السويس وتوشكى وأصبح وكيلا لاتحاد الصناعات ولكن اللعبة الكبرى كانت عام ١٩٩٩ حيث استغل عز أزمة السيولة التي تعرضت لها شركة الإسكندرية الوطنية للحديد

والصلب الدخيلة بسبب سياسات الإغراق التي سمحت بها الحكومة للحديد القادم من أوكرانيا ودول الكتلة الشرقية فتقدم بعرض للمساهمة في رأس المال،

وبالفعل تم نقل ٥٠٠ر٥٤٣ سهم من اتحاد العاملين المساهمين بشركة الدخيلة لصالح شركة عز لصناعة حديد التسليح وبعد شهر واحد تم إصدار ثلاثة ملايين سهم لصالح العز بقيمة ٤٥٦ مليون جنيه وبعد ذلك وفي شهر ديسمبر من فنس السنة أصبح عز رئيسا لمجلس إدارة الدخيلة ومحتكر لإنتاج البيليت الخاص بحديد التسليح وهذا التعيين جاء مريبا لأنه تم على أساس أن عز يمتلك ٢٧٪ من أسهم الدخيلة رغم أنه لم يقم بسداد ثمن الأسهم التي اشتراها.

عز ثمار ما دفعه كمساهمة في جمعية جمال مبارك في سنتين فقط على المستوى المادي بعدها بدأ يجني الثمار على المستوى السياسي فبدون أي مقدمات وجد أحمد عز نفسه في فبراير ٢٠٠٢ عضوا في الأمانة العامة للحزب الوطني ضمن الهوجة الأولى لدخول رجال الأعمال مجال العمل السياسي على يد جمال مبارك، وكان دخول عز متوازيا مع جمال مبارك وهو التوازي الذي سيستمر كثيرا غير أن أحمد عز سبق جمال مبارك ورشح نفسه في انتخابات ٢٠٠٠ وتم تفصيل دائرة منوف على مقاسه على اعتبار أن مصانعه موجودة بمدينة السادات وأصوات العمال وحدها كفيلة بنجاحه وهو ما كان وفجأة أصبح أحمد عز وبدون أي مقدمات كذلك رئيسا للجنة التخطيط والموازنة في مجلس الشعب وفي الوقت نفسه أصبح أحمد عز زميلا لجمال مبارك ضمن لجنة الإصلاح التي تشكلت في الحزب الوطني بعد الأداء الضعيف للحزب في الإنتخابات وفي سبتمبر ٢٠٠٢ كان المؤتمر العام للحزب وكان أحمد عز على موعد مع لعبته القديمة التي تفتح أمامه الأبواب المغلقة إنها لعبة الدفع الفوري أنفق عز بسخاء على المؤتمر وكالعادة حصد ما دفعه وأصبح عضوا في أمانة السياسات ولم يكن مجرد عضو عادي بل كان من المسيطرين والمحركين الأساسيين كما قال الدكتور أسامة الغزالي حرب بعد خروجه من الحزب وأصبح واضحا للكل أن عز قد أصبح رجل جمال مبارك الذي أسند له وبدون مقدمات أيضا رئاسة لجنة الحفاظ على الأراضي الزراعية وفي عام ٢٠٠٣ كان هناك تدشين رسمي لتلك العلاقة حينما كان أحمد عز رفيقا لجمال مبارك أثناء سفره إلى الولايات المتحدة.

وكان عز يأبى أن تمر عليه السنة دون أن يحصل على قوة ونفوذ أكبر، جاء عام ٢٠٠٤ ليحصل على منصب أمين العضوية وهو المنصب الخطير داخل الحزب الوطني ولكي تعرف مدى أهميته يكفي

أن تعرف أنه كان منصب كمال الشاذلي في وقت ما وبالتزامن بدأت فائدة الغطاء السياسي الذي اشتراه عز بفلوسه تظهر تعامل مجلس الشعب مع استجواب النائب أبو العز الحريري ضد أحمد عز بالمزيد من البيروقراطية حتى تم تعطيله .

وفي عام ٢٠٠٥ عاد أحمد عز للعبته القديمة الدفع الفوري وقام بتمويل حملة الرئيس الانتخابية وكالعادة لم يخرج من المولد بلا حمص بل حصل على أهم منصب في الحزب وهو أمين التنظيم وللصدفة كان أيضا منصب كمال الشاذلي، لأن عز لا يحصل على مكاسبه بالقطعة فقد حصل بالتزامن على مكاسب طائلة نتيجة احتكاره الحديد وارتفاع سعر الطن والمضاربة في البورصة تحت غطاء حماية سياسية سمح له بالتلاعب الذي جعله يربح ١٢٠٠ مليون جنيه فيما لا يقل عن ثلاث ثواني بعدما هبط سعر حديد الدخيلة بدون مبرر وبدون سبب من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٠٣٠ وهي اللحظة التي اشترى فيها عز حوالي ٤ ملايين سهم.

هذه الحياة التي بدأها أحمد عز في أوائل التسعينات وانتهى بها وهو يحمل ثروة تقدر بحوالي ٤٠ مليار جنيه دون أن تقوم الدولة بمساءلته من أين لك هذا؟ بل وقامت بحمايته من استجوابات نواب الشعب ووفرت له الغطاء القانوني والسياسي في الكثير من الأحيان من أجل تحقيق تلك المكاسب التي لا سند لها .

١ - مشوار الاحتكار

وتؤكد المصادر أن رحلة أحمد عز مع الحديد بدأت مع عام ١٩٩٤ عندما أسس مع والده أول مصنع لإنتاج الحديد. ففي عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ حصل أحمد عز علي قروض من البنوك تبلغ اكثر من مليار و ٦٠٠ مليون جنيه فتعاقد مع شركة <دانيلي> الايطالية لبناء مصنع <العز لحديد التسليح> بطاقة ٣٠٠ ألف طن ، وفي عام ٩٦ تعاقد علي خط آخر بطاقة ٦٣٠ ألف طن وفرن صهر بطاقة ٦٠٠ ألف طن، وكانت التكلفة الإجمالية للمصنع قد بلغت حوالي ٣٤٠ مليون جنيه.

وفي فبراير عام ٢٠٠٠ تولي عز رئاسة مجلس إدارة شركة الدخيلة، وفي عام ٢٠٠١ اصدر تعليماته بخفض كميات حديد التسليح في شركة اسكندرية الوطنية للحديد والصلب الدخيلة،

وأوقف يومها انتاج حديد التسليح (اللفف) مما تسبب في تداعيات خطيرة أثرت على السيولة بالشركة، مما أسفر بالتبعية عن وجود فائض في خامات <البيليت> المصنعة بالشركة وقد قدرت بحوالي ٤٥ ألف طن شهريا، حيث أكدت الوقائع أن قرار خفض الإنتاج كان لحساب مصانعه خاصة بعد أن قام بشراء هذه الكميات الزائدة من <البيليت> بسعر الطن ٦٨ جنيها، ليقوم بتصنيعه كحديد تسليح في مصانعه الكائنة بمدينة السادات.

بدأ عز يحتكر صناعة السيراميك مع رجل الأعمال محمد أبو العينين وزاد نشاط مصنع الحديد وأنشأ شركة للتجارة الخارجية وامتلك مثله مثل مجموعة من رجال الأعمال المقربين من السلطة مساحات من الأراضي في السويس وتوشكى وأصبح وكيلا لاتحاد الصناعات ولكن اللعبة الكبرى كانت عام ١٩٩٩ حيث استغل عز أزمة السيولة التي تعرضت لها شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب الدخيلة بسبب سياسات الإغراق التي سمحت بها الحكومة للحديد القادم من أوكرانيا ودول الكتلة الشرقية فتقدم بعرض للمساهمة في رأس المال، وبالفعل تم نقل ٥٠٠ر٥٤٣ سهم من اتحاد العاملين المساهمين بشركة الدخيلة لصالح شركة عز لصناعة حديد التسليح وبعد شهر واحد تم إصدار ثلاثة ملايين سهم لصالح العز بقيمة ٤٥٦ مليون جنيه وبعد ذلك وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أصبح عز رئيسا لمجلس إدارة الدخيلة ومحتكر لإنتاج البيليت الخاص بحديد التسليح وهذا التعيين جاء مريبا لأنه تم على أساس أن عز يمتلك ٢٧٪ من أسهم الدخيلة رغم أنه لم يقم بسداد ثمن الأسهم التي اشتراها.

فبدون أي مقدمات وجد أحمد عز نفسه في فبراير ٢٠٠٢ عضوا في الأمانة العامة للحزب الوطني ضمن الهوجة الأولى لدخول رجال الأعمال مجال العمل السياسي على يد السيد جمال مبارك، ورشح نفسه في انتخابات ٢٠٠٠ وتم تفصيل دائرة منوف على مقاسه على اعتبار أن مصانعه موجودة بمدينة السادات وأصوات العمال وحدها كفيلة بنجاحه وهو ما كان وفجأة أصبح أحمد عز وبدون أي مقدمات كذلك رئيسا للجنة التخطيط والموازنة في مجلس الشعب وفي الوقت نفسه أصبح أحمد عز ضمن لجنة الإصلاح التي تشكلت في الحزب الوطني بعد الأداء الضعيف للحزب في الانتخابات وفي سبتمبر ٢٠٠٢ كان المؤتمر العام ثم أصبح عضوا في أمانة السياسات بالحزب الوطني ولم يكن مجرد عضو عادي بل كان من المسيطرين والمحركين الأساسيين كما قال الدكتور أسامة الغزالي حرب بعد خروجه من الحزب.

وكان عز يأبى أن تمر عليه السنة دون أن يحصل على قوة ونفوذ أكبر، جاء عام ٢٠٠٤ ليحصل على منصب أمين العضوية وهو المنصب الخطير داخل الحزب الوطني ولكي تعرف مدى أهميته يكفي أن تعرف أنه كان منصب كمال الشاذلي في وقت ما وبالتزامن بدأت فائدة الغطاء السياسي الذي اشتراه عز بفلوسه تظهر تعامل مجلس الشعب مع استجواب النائب أبو العز الحريري ضد أحمد عز بالمزيد من البيروقراطية حتى تم تعطيله .

وفي عام ٢٠٠٥ حصل عز على أهم منصب في الحزب وهو أمين التنظيم وللصدفة كان أيضا منصب كمال الشاذلي، لأن عز لا يحصل على مكاسبه بالقطعة فقد حصل بالتزامن على مكاسب طائلة نتيجة احتكاره الحديد وارتفاع سعر الطن والمضاربة في البورصة تحت غطاء حماية سياسية سمح له بالتلاعب الذي جعله يربح ١٢٠٠ مليون جنيه فيما لا يقل عن ثلاث ثواني بعدما هبط سعر حديد الدخيلة بدون مبرر وبدون سبب من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٠٣٠ وهي اللحظة التي اشترى فيها عز حوالي ٤ ملايين سهم. وأدّت الأنشطة الاحتكارية التي يقوم بها أحمد عز إلي إغلاق العديد من المصانع لأبوابها، ولم يعد في السوق المصرية سوي ٦ مصانع من أصل ٢٣ مصنعا، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة تنظيم سوق الحديد في مصر، مع العلم بأن هذا من الصعب أن يحدث في الوقت القريب، نتيجة الغطاء السياسي الذي يتمتع به أحمد عز في الحزب الوطني الحاكم. هذا ما قاله أحد الخبراء السابقين الذين عملوا في مصانع أحمد عز، مفضلا عدم الكشف عن هويته، مؤكدا أن شركة «عز الدخيلة» تسيطر علي ٧١٪ من سوق الحديد في مصر

وتقوم بممارسة ضغوط كبيرة علي شركات الحديد المنافسة، لإجبارها علي تخفيض طاقتها الإنتاجية في إطار ما يطلق عليه في سوق حديد التسليح «تعطيش السوق»، من أجل رفع أسعار الحديد.

كانت تقارير إخبارية قد ذكرت في وقت سابق ان ما يمكن وصفه بـ «حرب تصفيات مبكرة» بدأت في صفوف قيادات الحزب الوطني مستهدفة أحمد عز والذي يعد الرجل الثاني في مجموعة جمال مبارك رئيس لجنة السياسيات والذي كان أيضاً هدفاً قديماً للصحافة المعارضة للنظام.

وفي سياق الحملة، إتهم وزير الصناعة المصري رشيد محمد رشيد، أحمد عز بـ «الاحتكار»، إضافة إلى اهتمام الصحف المستقلة والمعروفة بعدائها لمجموعة نظام مبارك، بقصة زواجه من إحدى نائبات الحزب الوطني في مجلس الشعب، ليصبح الزواج مادة دسمة لمحاولة كسر الرجل الملقب بـ «إمبراطور

الحديد و «ملك مصر غير المتوج»، في إشارة إلى ثروته التي تبلغ نحو ٤٠ مليار جنيه وتؤكد بعض المصادر أنها تجاوزت الـ ٥٠ مليار بعد رفعه سعر الحديد للمرة الألف دون أن يواجهه أحد ، وهي سر صعوده السياسي ووصوله إلى منصب أمين التنظيم ليكون رأس حربة مجموعة جمال مبارك.

أقوى من الحكومة

مثّل قرار رجل الأعمال أحمد عز ، أمين التنظيم بالحزب «الوطني» برفع سعر طن حديد التسليح ٢٥٠ جنيهًا إضافيًا، ليتجاوز سعره أربعة آلاف جنيه، تحديًا لقرار المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الذي حدده منذ مدة لضبط الأسواق .

وكان رشيد قد اتخذ في وقت سابق من العام الماضي قرارًا بفرض رسوم على صادرات الحديد تتجاوز ٢٠٠ جنيه على الطن، وذلك بهدف الحد من الزيادات المستمرة في الأسعار بالسوق المحلية، التي أثرت بشدة على نمو سوق العقار .

لكن قرار الوزير لم ينجح في وقف الزيادات في أسعار الحديد، والتي كان آخرها قرار عز برفع سعر بيع طن الحديد لكبار التجار مقابل ٣٨٣٠ جنيها، وهو ما يخشى من تداعياته السلبية، وأهمها تفاقم الركود بالسوق العقارية في مصر، خاصة مع الارتفاعات الحادة في قطاعات أخرى .

ولم يصدر عن وزير التجارة والصناعة رد فعل إزاء تلك الزيادة الجديدة، وإن كان من غير المستبعد اتخاذ قرار بإحالة شركات الحديد إلى النيابة بتهمة الاحتكار مثلما فعل مع شركات الأسمنت في العام الماضي، خاصة وأن تعهد مرارًا للرئيس مبارك بضبط أسعار مواد البناء وهو ما لم ينجح فيه حتى الآن .

وقد يتجه رشيد لرفع غرامة الممارسات الاحتكارية التي تبلغ حاليًا ٣٠ ألف جنيه، مع فرض زيادة الرسوم على الصادرات لتصل إلى ٣٠٠ جنيه للطن الواحد، ردًا على ضرب منتجي الحديد بقراراته عرض الحائط، وإيعاز عز الذي يهيمن على سوق الحديد لجميع المنتجين الآخرين بمقاطعة اجتماعات الوزير .

كما قد يلجأ الوزير إلى القيادة السياسية وأمانات السياسيات للشكوى من عز واتهامه بإفشال مساعيه لضبط أسواق الحديد، وهو أمر لا يعتقد بنجاحه، في ضوء تمتع عز بعلاقات وثيقة داخل

الدائرة الضيقة للسلطة، التي جنبته المساءلة رغم ما يثار حوله من جدل .

ويرجح أن يكون لهذا الأمر تداعياته على فرص رشيد في خلافة أحمد نظيف في رئاسة مجلس الوزراء وهو الذي كان في السابق من أبرز الأسماء التي رشحتها بورصة التكهنات بالصعود للمنصب .

على صعيد متصل، حذر بيان برلماني عاجل من خطورة استمرار الممارسات الاحتكارية دون رقيب أو محاسبة من قبل الحكومة لمجموعة عز حديد التسليح المملوكة لأحمد عز، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب .

وأكد البيان المقدم من النائب مصطفى بكري أن ما تقوم به مجموعة عز برفعها أسعار الحديد في خطوة مفاجئة بزيادة سعر طن الحديد إلى ٢٥٠ جنيها لتحقق بذلك أعلى ارتفاع له يصل ما بين ٤١٠٠ إلى ٤٢٠٠ جنيه للمستهلك يعد من الأمور الخطيرة التي تؤكد زواج السلطة بالمال .

وتساءل بكري: أين تعهدات المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة بحسم قضية الاحتكارات قبل نهاية عام ٢٠٠٧ .

وقال: للأسف لقد كشفت الأمور أن مجموعة عز أصبحت أقوى من الحكومة التي تخشى محاسبتها خوفا على مستقبلها السياسي بعد تحكم عز في كافة مقاليد الأمور داخل البلاد وسيطرته غير المسبوقة على نواب الأغلبية الذين ينتمون إليه بالولاء والانصياع الدائم لأوامره، محذرًا من خطورة الوضع بعد أن أصبحت الحكومة متخوفة من فتح ملفات إحتكار ووضع هذا الملف في الإدراج .

وطالب النائب في بيانه العاجل من الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بضرورة عقد جلسة عاجلة للجنة الاقتصادية لبحث إبعاد هذا القرار وخطورته على الحاضر والمستقبل في ظل الأزمة الخانقة التي يعانيها الشباب وزيادة معدلات العنوسة بسبب عدم القدرة على الحصول على شقة أو سكن لإتمام عملية الزواج وفق ما نشرته صحيفة المصريون الإليكترونية .

ولعل هذه الحياة التي بدأها أحمد عز في أوائل التسعينات وانتهى بها وهو يحمل ثروة تقدر بحوالي ٥٠ مليار جنيه دون أن تقوم أي من الأجهزة الرقابية بمساءلته من أين لك هذا؟ بل وقامت بحمايته من استجوابات نواب الشعب ووفرت له الغطاء القانوني والسياسي في الكثير من الأحيان من أجل تحقيق تلك المكاسب التي لا سند لها لا بد وأنها تثير ألف سؤال .

وفي الوقت الذي نكتب فيه هذا الكتاب بدأت التحقيقات مع أحمد عز تمهيداً لمحاكمته والتي على ما يبدو لن ينجو منها لتنتهي معها إمبراطوريته التي أقامها على الرمال .

و تحقيقات النيابة العامة فى الوقائع المنسوبة إلى رجل الأعمال أحمد عز أمين تنظم الحزب الوطنى المقال تستند إلى تقرير رقابى من جهاز حماية المستهلك ومنع الممارسات الاحتكارية يدين عز باحتكار ٦٦٪ من سوق الحديد فى مصر، وأن النسبة الباقية تتبع شركات أخرى صغيرة تعمل فى مجال الصناعات الحديدية الخفيفة.

وتحقق نيابة الأموال العامة كذلك في اتهام أحمد عز بالتربح من المال العام بإستيلائه على شركة حديد الدخيلة الحكومية بدون مزاد وبسعر بخس فضلا عن كونه عضوا بمجلس الشعب لا يجوز له التعامل بالبيع أو الشراء مع الدولة وهو ما يشكل جريمة التربح.

وأشارت التحقيقات إلى أن جهاز حماية المستهلك أعد منذ عام تقريراً عن بلاغ البرلمانى السابق مصطفى بكرى، يقول إن شركة عز تحكمت بشكل تام فى سوق الحديد فى مصر، حيث إن القانون يمنع الشركة من امتلاك أكثر من ٢٥ من السوق، لكن الشركة وحدها استحوذت على ٦٦٪ من هذه السوق.

وكشفت التحقيقات أن شركة عز رفعت أسعار الحديد من ٢٨٠٠ جنيه إلى نحو ١٠ آلاف جنيه، وأنها لم تتفق مع باقى الشركات على أسعار الحديد لأنها ليست بحاجة أصلا إلى الاتفاق معها كونها الشركة المالكة للحصة الحاكمة فى السوق.

الغريب فى ملف القضية أن جهاز حماية المستهلك رغم اعترافه بارتكاب أحمد عز للاحتكار، لكنه رأى عدم وجود ضرر، ورفع توصية لوزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد بضرورة إعطاء رخص جديدة بإنشاء حركات جديدة، كما أوصى التقرير بفتح باب الاستيراد، وهو ما أدى إلى انخفاض سعر طن الحديد إلى ٣٥٠٠ جنيه فقط، ورفض وزير التجارة السابق اتخاذ الإجراءات الجنائية، حيث يشترط القانون موافقته لاتخاذ الإجراءات الجنائية.

وأوضحت التحقيقات أن البرلمانى السابق مصطفى بكرى ومحمود العسقلانى منسق حركة «مواطنون ضد الغلاء» قدما منذ عامين بلاغات ضد أحمد عز أحالها النائب العام إلى جهاز حماية المستهلك ونيابة الأموال العامة للتحقيق فيها.

وقال بكرى فى بلاغه: إن المهندس أحمد عز أصدر تعليماته عام ٢٠٠١ بخفض إنتاج كميات حديد التسليح فى شركة «الدخيلة» التى تمتلك الحكومة حصة كبيرة فيها، وكان عز وقتها رئيسا لمجلس إدارة الشركة، ونتج عن ذلك فائض فى خام «البليت» بحوالى ٥٤ ألف طن شهريا، واشترى هذه الخامات لشركته «العز لصناعة حديد التسليح» بسعر ٦٨ جنيها للطن.

وأضاف بكرى فى بلاغه: تقدم عديد من أصحاب مصانع الحديد بمذكرة إلى وزير الاقتصاد يشكون فيها من رفض الدخيلة برئاسة عز بيع البليت لهم بسعر يزيد ٥٠ جنيها على السعر الذى اشترته به شركة العز لصناعة حديد التسليح، وكانت الخسائر فى فارق السعر حوالى ٢٥ مليون جنيه سنويا وكانت شركة عز وقتها تملك ٢٠٪ من أسهم الدخيلة بما يوازى ٤٣٠ مليون جنيه مصرى، ومدينة لـ«الدخيلة» بـ ٧٥٠ مليونا.

كما اشترى عز نسبة أخرى من أسهم شركة الدخيلة، لتبلغ نسبته ٥٠٪ ليهيمن على الشركة تماما، وقفزت أرباح شركته من ١٨٠ مليونا فى يناير ٢٠٠٥ إلى ٢ مليار و٢٠٠ مليون فى سبتمبر من العام نفسه، وبعد الاستحواذ أصبح اسم الكيان الجديد «عز الدخيلة».

وبلغت تكلفة الإستحواذ ٤ مليارات جنيه، فى حين كان نصيب الشركة طبقا لمركزها المالى فى ٣١ يناير ٢٠٠٦ حوالى ٧٥٠ مليونا فقط بفارق ٣ مليارات و٢٨٠ مليونا لصالح عز.

وتقول شركة حديد عز على موقعها الالكترونى إنها أكبر منتج مستقل للصلب فى منطقة الشرق الأوسط والشركة الرائدة فى السوق فى مصر. وتنتج الشركة المنتجات الطويلة والمسطحة فى مرافق التصنيع فى موقع استراتيجى فى المدن وميناء الاسكندرية والسويس والداخلية المصرية فى مدينة السادات والعاشر من رمضان ويبيعها للعملاء فى جميع أنحاء العالم.

كما يمتلك عز شركتى مطاحن عز المتداول وعز شركة الصلب المسطح.

ومن بين صفحات فساد الأمبراطور التائه أحمد عز ما كشفه التقرير الاقتصادي للأهرام.. بأن وزير المالية تنازل عن ٣ مليارات و ٦٠٠ مليون جنيه ضرائب علي شركات الكبار .

فلوزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي مقولة ثابتة يرددها دائما، وهذه المقولة إن وزير المالية شخص مكروه وإذا أحبه الناس يبقي فيه حاجة غلط، ومن كثرة ترديد غالي لهذه المقولة اعتقدت

انه يواسي نفسه، ويقنع ذاته قبل غيره ان كراهية المواطنين له قدر ومكتوب، وقد يكون لدي غالي بعض الحق في هذا الاعتقاد.. فكلنا نكره دفع الضرائب، لكن معظمنا يدفعها صاغرا مضطرا ومن المنبع، وعلي رأس هذه الفئة نحو ٦ ملايين موظف ما بين الحكومة والمحليات يدفعون الضرائب قبل أن يحصلوا علي رواتبهم، فئات اخري تدفع الضرائب بتسهيلات عديدة وبالتقسيط المريح، ولكن اخطر هذه الفئات هي بعض الشركات الكبري التي تحصد ملايين الجنيهات أرباحا سنوية من جيوبنا، ولكن المفاجأة التي كشف عنها تقرير علمي رصين أن هذه الشركات لا تدفع الضرائب المقررة في القانون، وأنها تدفع في المتوسط اقل من ٧٪ من سعر ضريبة ارباح الشركات، وقد حدد قانون الضرائب هذه النسبة بـ ٢٠ ٪، وربما يفسر هذا التقرير العلمي لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بـ«الأهرام» جانب آخر من الصورة، ربما يمنح غالي تفسيرا آخر لكراهية وزير المالية، ويقدم له تفسيراً علمياً قائم علي العدالة، لا علي القسمة والنصيب.

في عام ٢٠٠٤ حقق غالي إلي حلمه الوزاري الاهم، وأصبح وزيرا للمالية، وذلك بعد عدة تنقلات بين الوزارات، وقدم غالي باكورة اعماله في الوزارة بتعديل قانون الضرائب، ووسط حملة سياسية واعلامية مكثفة راح غالي يؤكد أن اهم ما جاء في قانونه الإصلاحي هو تخفيض الضرائب علي الأرباح من ٣٤ ٪ إلي ٢٠٪ فقط.

وفي مقابل هذا التخفيض ألغي قانون غالي جميع الإعفاءات الضريبية التي كانت تمنح للشركات سواء عبر قانون الشركات أو المناطق الحرة أو قانون الضرائب القديم، وأتذكر تشدد وزير المالية في مجلس الشعب امام منح إعفاء ضريبي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وحديثه المؤثر عن قدسية دفع الضرائب، وبالمثل أتذكر تهليله وفرحته بإلغاء الاعفاءات الضريبية، كأنها رجس من عمل الشيطان، واذا لم تخني الذاكرة، فانني اتذكر غمامة من دموع الفرح في عيون الدكتور غالي لإلغاء الاعفاءات.

ولكن بعد خمس سنوات صدمني تقرير الاتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية الأخير (رئيس التحرير الزميل احمد النجار)، مجرد ثلاث صفحات داخل ملف الضرائب جعلتني أشعر بأن الدكتور غالي قد خدعنا في أعز ما نملك، وهو مالنا علي قلته، وضرائبنا علي كثرتها، وأننا ضربنا علي الخد و(القفا) معا، فالتقرير يؤكد بوضوح وبالمستندات اننا قمنا بتخفيض ضريبة الارباح للشركات بنحو النصف، لكن عدداً كبيراً من هذه الشركات لا يدفع سوي ٣٪ وأحيانا ٠.٦٪ من أرباحه بدلا من نسبة

الـ ٢٠ ٪ المقررة علي القانون «بسبب استمرار الاعفاءات السابقة علي القانون».، وبحسب تقرير المركز.. فإن هذا الوضع اضاع علينا من اموال الضرائب نحو ٣,٦ مليار جنيه ما بين عامين فقط.

تصور ٣٦٠٠ مليون جنيه في عامين ذهبت هدرا أو بالأدق ذهبت لجيوب أصحاب هذه الشركات، تصور أن هذا الرقم الضخم يخص عينة مجرد عينة من الشركات مكونة من ٣٨ شركة فقط، تصور بمزيد من الغيظ والغضب حجم الظاهرة المفزعة بالنسبة لكل الشركات، تخيلوا كم من المليارات من الجنيهات ضاعت علي الدولة في هذه الحالة.. عشرة مليارات ام عشرون؟ تخيلوا علي الجانب الآخر كم مدرسة وكم مستشفي وكم مصنعاً وكم طريقاً كان من الممكن انشاؤها بهذه المليارات؟ والاهم كم مريضا كان سيحصل علي علاجه بكرامة وينجو من الموت انتظارا لقرارات علاج لا تأتي.

الكارثة الحقيقة اننا لسنا بصدد قضية فساد وهذه الشركات الكبري لم تخالف القانون ولا الدكتور غالي خالف القانون، وهذا النزيف المستمر في مليارات الجنيهات جاء نتيجة استمرار الاعفاءات الضريبية المقررة في القوانين (قبل إلغاء الاعفاءات).

وكان التقرير يحاول الإجابة عن سؤال من يتحمل العبء الاكبر في دفع الضرائب المواطن ام الشركات، وسعيا للاجابة عن هذا السؤال قام اصحاب التقرير باختيار عينة من الشركات المقيدة في البورصة، وذلك للتعرف علي ما دفعته هذه الشركات من ضرائب من واقع القوائم المالية التي قدمتها الشركات بنفسها، ولم يوجه التقرير أي تهم لهذه الشركات، بل حرص علي إظهار تسجيل تقديره لهذه الشركات، كانت العينة تشمل شركات متنوعة في النشاط الاقتصادي، وجاءت النتائج لتكشف الواقع المؤسف والكارثي، فالشركات في هذه العينة لم تسدد سوي ٨٪ من ارباحها للضرائب عن عامي ٢٠٠٧، و٢٠٠٨. وبلغت قيمة هذه الضرائب ٢,٤ مليار جنيه تمثل ٤٠ ٪ من إجمالي الضرائب المستحقة طبقا للقانون.

وأورد التقرير بعضا من نماذج الشركات، فالشركة المصرية للأسمنت برئاسة ناصف ساويرس (انتقلت ملكيتها للافارج الفرنسية) .

حققت ارباحا قدرها ٣١٨٣ مليون جنيه، وبسبب الإعفاءات بلغت ضرائبها ١٤٢ مليون جنيه بنسبة ٤,٥٪ فقط بدلا من ٢٠٪، وشركة السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار برئاسة مجدي راسخ

حققت ٤١٨ مليون جنيه ارباحاً مقابل تسديد ٢ مليون جنيه ضرائب، وذلك بنسبة .٥ ٪(اقل من ١ ٪) وأما شركة السويدي للكابلات فقد حققت ارباحا تفوق ١٦٠٠ مليون جنيه وسددت اقل من ٥ ملايين جنيه للضرائب، وذلك بنسبة ٢,٧ ٪ فقط من الـ٢٠ ٪ المقررة كضرائب علي الارباح.

وفي العينة ايضا شركة العز للسيراميك والبورسلين والتي حققت ارباحا اقل من ٢٠ مليون جنيه مقابل تسديد حوالي ١,٣ مليون جنيه وبنسبة ٦,٥، وفي القائمة شركة مصر الوطنية للصلب عتاقة (جمال الجارحي) التي حققت ارباحا بلغت ٢٠٢ مليون جنيه مقابل تسديد ١,١ مليون جنيه بنسبة .٦ ٪ فقط من سعر الضريبة في القانون، وشركة المصرية للمنتجعات السياحية (د ابراهيم كامل) حققت ارباحاً بنحو ٨٥٠ مليون جنيه، سددت ٩,٦ ٪ فقط من الضريبة، وفي القائمة شركات لفرج عامر (المصرية لتجميد وتصنيع اللحوم) وشركة النيل للملابس لجلال الزوربا، وهناك شركات وأسماء لامعة اخري في القائمة، فما ذكرته هو مجرد عينة من قائمة تقرير «الأهرام» لتوضيح حجم الكارثة فقط.

ولاحظ التقرير أن عدداً من الشركات في العينة المختارة لم يتم الربط الضريبي لها، ويدل هذا التعبير علي أن جزءا لا بأس به من الضرائب المستحقة هو (ضرائب مؤجلة)، وفي عبارة غاية في التهذيب علق كتاب التقرير بالقول (كأن وزارة المالية ليست في عجلة من أمرها ولا يهمها أمر تمويل موازنة الدولة بقدر ما يهمها التيسير علي الشركات).

وبالمثل لاحظ التقرير هذه الشركات تحقق هوامش ارباح فاحشة، وفي نفس الوقت لا تساهم بإيجابية في تمويل اعباء الخزانة العامة وواصل التقرير (بل أسهم في استنزاف موارد غير متجددة مثل الاراضي والطاقة دون أن يرمش لها جفن).

وانحاز التقرير إلي ضرائب تصاعدية أو حتي مضاعفة، مؤكدا أنها كانت قادرة علي جذب الإستثمار، يصل التقرير إلي نتيجة مهمة ولكنها متأخرة فيقول (ربما كان من الأجدر أن تفكر حكومة نظيف في ٢٠٠٥ بتخفيض سعر الضريبة علي الشركات تدريجيا، وبالتزامن مع إلغاء الاعفاءات حرصا علي استقرار الحصيلة الضريبية) وفي لهجة حزينة يقول التقرير (ولكن ذلك لم يحدث، ولن يعد مفيدا البكاء علي اللبن المسكوب).

ولاشك أنك لاحظت مثلي اللهجة العلمية المحايدة في التقرير والكاظمة للغيظ، نحن في الحقيقة

لا نتحدث عن لبن مسكوب بل إهدار مليارات بشكل مؤسسي، لسنا بصدد مخالفة قانونية أو واقعة فساد، ولكننا بصدد خديعة سياسية واقتصادية كبري، فلو كانت هذه المعلومات أو بالأحري المليارات الضائعة علينا امام عين المجتمع لحظة اقرار قانون الضرائب في ٢٠٠٥ فهل كنا سنوافق علي تمرير القانون؟هل كنا سنوافق علي خفض ضريبة أرباح الشركات إلي النصف تقريبا؟ لا اظنني أبالغ لو جاءت اجابتي بالرفض.فرغم اغلبية الحزب الوطني الكاسحة في مجلسي الشعب والشوري وبرغم سهولة تمرير القوانين. برغم هذا وذاك، فإن هناك اشياء لا يجب أن تمر الا علي جثثنا، فبدون هذه المليارات عشنا سنوات صعبة وظروفا معيشية مستحيلة، وسقط ٤٠٪ منا تحت خط الفقر وحوله، واستمرار هذا الوضع سيجذب المزيد منا إلي هوة الفقر المتوحشة، ولذلك لا أتفق مع لهجة اليأس من حل الوضع التي جاءت في التقرير، فيتغير القانون فالقوانين ليست قرآنا ولا إنجيلا، وكل ما سيخسره الدكتور غالي هو الكام جائزة التي حصل عليها من مؤسسة اليوروموني نتيجة الاصلاح الضريبي، فاذا كان الاصلاح الضريبي يؤدي إلي ضياع المليارات من الجنيهات علي فقراء وأبناء مصر، فليذهب الاصلاح الضريبي إلي الجحيم.ولتذهب الجوائز إلي الجحيم يا دكتور يوسف، فاذا نجحت في اصلاح هذا الوضع الكارثي، فمن المؤكد انك ستحصل علي أكبر وأهم جائزة، جائزة الحب بدلا من الكراهية، وستدرك ساعتها أن حصد الكراهية ليست قدرا أو لعنة مثل اللعنة في روايات شكسبير، ولكنها نتيجة منطقية لأفعال ونتائج دفع المواطن المصري ثمنها غاليا، وسدد وحده فاتورة الاصلاحات كاملة، بينما حصد غيره ثمار شجرة الإصلاح أو بالأحري غابات الاصلاح كاملة.

ذكرت وكالة رويترز للأنباء أن شركة عز الدخيلة حققت أرتفاعاً في نسبة أرباحها الصافية يقدر بـ٥٢.٢٪ لتصل إلى ٥٥٩.١ مليون جنيه مصري، وكانت الشركة حققت خلال الفترة نفسها من العام الماضي، حققت أرباحا تقدر بـ٣٦٧.٤ مليون جنيه.

وكانت نتائج الأعمال السنوية غير المجمعة لشركة "عز الدخيلة – الإسكندرية التي تم إعلانها خلال شهر فبراير الماضي قد أشارت إلى " تراجع أرباح الشركة بصورة كبيرة خلال العام الماضي، حيث حققت الشركة صافى ربح قدره ٧٢٤ مليونا و٤٢٠ ألف ٣٩٢ جنيها مصريا خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٠٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك مقابل تحقيق صافى ربح قدره ٢ مليار جنيه و٩٦٥ مليونا و٧٧٥ ألف و٦١٠ جنيها مصريا خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨.

وقال احمد الزيني رئيس شعبة مواد البناء بغرفة القاهرة التجارية أن زيادة أرباح الشركة في ٢٠١٠ عنها في ٢٠٠٩ يعود لقيام الشركة بزيادة الأسعار مع بدايات العام الحالي حتى وصل سعر الطن إلى ٤٠٠٠ جنيها و ٤٥٠٠ جنيها للطن . مشيرا أن تراجع أرباح الشركة العام الماضي كان سببه وفود كميات كبيرة من الحديد التركي والمستورد مما اثر على مبيعات الشركة وهذا هو سبب الحملة ضد الحديد المستورد باعتباره يضرب الصناعة الوطنية بعد أن أجبر الإستيراد شركة عز الدخيلة إلى خفض الأسعار عدة أشهر متتالية مما أدى إلى تراجع أرباحها ولكن في أواخر عام ٢٠٠٩ بدأت زيادة الإرباح مرة أخرى

وأكد الزيني أن شركة عز الدخيلة لم تزد في أسعارها خلال الشهر الجاري بسبب الانتخابات مشيرا إلى ورود تعليمات بضبط الأسعار خلال هذه الفترة ، لذا قامت الشركة بتثبيت أسعارها عند ٣٤٠٠ للمستهلك ، حتى لا تحدث بلبلة في السوق أثناء الانتخابات .

رغم كل هذه الإتهامات نفى عز ممارسته أية ممارسات احتكارية له فى سوق الحديد، مشيرا إلى أنه دخل إلى شركة الدخيلة للحديد والصلب عام ١٩٩٩ كمستثمر استراتيجى، وكانت طاقات شركته تقترب من طاقات شركة الدخيلة التى كانت تعانى من مشاكل مالية وتسويقية وتحتاج لزيادة رأس مالها، ويرفض المساهمون فيها زيادة رأس المال، وكانت نسبة أسهم الشركة موزعة ٥٠٪ لهيئات عامة مصرية، و ٥٠٪ لهيئات دولية، وعلى رأسها البنك الدولى، مضيفا إلى أنه اشترى فقط حصة الهيئات الدولية، ولم يشترِ سهماً واحداً من المال العام.

ولفت عز إلى أن المسئولين عندما طلبوا منه الدخول إلى الشركة كمستثمر استراتيجى قام بزيادة رأس مالها، وسهم الشركة الذى كانت قيمته ٧٠ جنيهاً عام ١٩٩٩ وصل اليوم إلى نحو ٧٠٠ جنيه، وحصل المساهمون المصريون على إيرادات خلال هذه الفترة قدر استثماراتهم بالشركة.

وأكمل عز: لا يوجد قانون فى مصر أو فى العالم يمنع استحواذ أية شركة على نسبة معينة من السوق، مشددا على أنه لم يمارس أية ممارسات احتكارية، وهو ما أثبته جهاز حماية المنافسة عندما حقق فى ممارسات مجموعة الشركات المسئول عنها فى الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩، ومقدماً دليلاً على أنه لم يمارس ممارسات احتكارية بأن نسبته بالسوق انخفضت من ٦٣٪ حتى وصلت إلى ٤٣٪.

ونشرت «اليوم السابع» مستندات جديدة، تكشف حصول أحمد عز أمين التنظيم السابق

للحزب الوطنى على ٦ مليارات و ٤٠٠ مليون جنيه بدون وجه حق من مستحقات الدولة، وذلك بعد أن منحت الدولة فى عام ٢٠٠٨ رخص إمداد غاز طبيعى لمجموعة من الشركات بدون مقابل كان على رأسها شركة «حديد عز» بواقع ٥٠٠ مليون متر مكعب، وتم عمل مزايدة أخرى بعد شهر من إصدار الرخص السابقة للحصول على رخصة إضافية فازت بها أيضًا.

كما حصلت شركة «زرسيلوا ميتال» الهندية على رخصة توصيل مقابل ٣٧٠ مليون جنيه تم دفعها نقدا بالكامل، ولم يتم الاستفادة من إجمالى الرخص السابقة والبدء فى العمل لجميع المصانع سالفة الذكر، وفى أكتوبر ٢٠١٠ تم الإعلان عن منح رخص جديدة وبشروط أكثر تعقيداً وذات تكلفة عالية جدا وذلك على النحو التالى: تم تحديد وحدة غاز وهى مليون متر مكعب غاز بسعر ٤٠٠ ألف جنيه، وتقدمت شركات للحصول على الرخصة فاز بها كل من: شركة «IIC» (شركة مصرية أجنبية) لإدارة مصنع الصلب، بكمية غاز ١٠٠ مليون متر مكعب، وبمقابل مادى بلغ ٤٦ مليون جنيه، وشركة «المراكبى» للصلب (شركة مصرية) وحصلت على ٥٠ مليون متر مكعب، بمقابل ٢٣ مليون جنيه، وشركة بورسعيد للصلب (شركة أجنبية) وحصلت على ٥٠ مليون متر مكعب، بمقابل ٢٣ مليون جنيه، وأخيراً شركة عياد للصلب (شركة مصرية) حصلت على ١٠ ملايين متر مكعب، بمقابل ٤ ملايين جنيه، ومن ثم كانت إجمالى كمية الغاز الممنوحة لعام ٢٠٠٨، ١,٦ مليار متر مكعب بدون تكلفة فعلية فأهدر على الدولة ٦ مليارات و ٤٠٠ مليون جنيه.

ومن ناحية أخرى كشفت تحقيقات نيابة الأموال العامة برئاسة المستشار على الهوارى المحامى العام الأول، وقائع جديدة فى الاتهامات الموجهة لـ«عز»، من ارتكابه جرائم العدوان على المال العام وذلك باستيلائه على أموال شركة الدخيلة للحديد والصلب بإجراء مبادلة صورية بين اسم شركته الخاصة – العز لحديد التسليح – وأسهم شركة الدخيلة بالمخالفة لقانون هيئة سوق المال وبيعها لشركته على خمسة أقساط ولم يلتزم بسدادها والاستحواذ على نسبة ٦٧ ٪ من إنتاج الحديد فى شركة الدخيلة، وقيامه بتعديل شعار الشركة إلى عز الدخيلة ليتسنى له بيع منتجات شركته الخاصة لحديد التسليح على سند من أن جميعها منتجات جهة واحدة.

كما أشارت التحقيقات إلى قيامه بتخفيض إنتاج شركة الدخيلة من حديد التسليح لتسويق إنتاج شركته الخاصة مستغلاً كون اسم المنتج واحداً، كما قام ببيع إنتاج شركة الدخيلة من خام البليت

المكون الأساسي لإنتاج الحديد لشركته فقط بسعر منخفض دون باقي الشركات، مما ألحق بشركة الدخيلة خسائر بلغت عدة ملايين من الجنيهات، فضلاً عن امتناعه عن سداد الديون المستحقة عليه لشركة الدخيلة والبنوك.

ويمكن القول إن أحمد عز وجمال مبارك رجلان ارتبط مصير أحدهما بالآخر، وشكلت العلاقة بينهما نموذجاً خاصاً للأسف لم يكن لصالح هذا الوطن. وعن تلك العلاقة يقول الكاتب الصحفي جمال عصام الدين تحت عنوان «جمال مبارك وأحمد عز.. الصعود إلى الهاوية» :

بعد سنوات من الانتصارات الحادة والمستندة إلى وقائع وأحداث حقيقية أثمرت هذه الانتقادات يوم السبت ٢٩ يناير عندما أجبر محتكر الحديد و«رجل جمال مبارك» الملياردير «أحمد عز» على تقديم استقالته من أمانة التنظيم بالحزب الوطني. كانت نهاية أحمد عز هي نهاية لأكبر زواج غير شرعي بين المال والسلطة في مصر منذ أن قضت ثورة عبدالناصر على هذا النوع من الزواج ومثلما كان صعود أحمد عز بسرعة الصاروخ داخل صفوت حزب السلطة الحاكم كان انهياره السريع. كان صعود «عز» صعودا بسرعة الصاروخ بعد أن أشتبك في علاقة غامضة مع جمال مبارك. تعرف الإثنان على بعضهما البعض في أغسطس ١٩٩٨ عندما عاد جمال مبارك من لندن حيث كان يعمل في «بنك أوف أمريكا» هناك إلى مصر ثم الهبوط بالباراشوت بعد ذلك على مسرح السياسة. فوجئ الجميع بأن أحمد عز عضو في مجلس إدارة الجمعية مع عدد من رجال الأعمال الآخرين الذين أصبحوا وزراء في حكومة أحمد نظيف مثل أحمد المغربي وزير الاسكان السابق ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق. ثم ظهر الاثنان يجلسان بجانب بعضهما البعض في مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينا» الذي عقد في القاهرة في ١٩٩٨ وهما يتحدثان سويا وكأنه كانت هناك صداقة قوية تجمع بينهما منذ مدة وهو أمر يحتاج إلى بحث وتحليل كان «عز» قبل هذه الفترة قد قام بالترويج له من خلال الصفحات الخاصة التي كانت تصدرها صحيفة «الأهرام» وكان.. عز.. يقدم نفسه في هذه الصفحات المدفوعة الأجر على انه عميد مستثمري مدينة السادات وأمين الحزب الوطني هناك. البعض يقول إن أحمد عز وجمال مبارك كانت تجمعهما صداقة في الدراسة ولكن هذا لا يبدو صحيحا لأن أحمد عز يكبر جمال مبارك بأربع سنوات. ولكن من المؤكد أن جمال مبارك تعرف على أحمد عز في أروقة منتديات رجال الأعمال التي أخذ يتعرف عليها بعد عودته من لندن. لأن جمال مبارك بعد عودته من لندن ١٩٩٨ يتحسس خطواته داخل أروقة جمعيات رجال

الأعمال مثل غرفة التجارة الأمريكية ولا شك أنه تقابل مع أحمد عز في هذه الجمعيات بعد أن كانت شخصية عز قد بدأت تبرز بعد أن تمكن من الحصول على قروض من البنوك وأقام مصنع الحديد الذي يملكه في مدينة السادات وبدأ ينشر مقالات مدفوعة الأجر عن نفسه في الصفحات الخاصة التي أبتدعتها جريدة الأهرام في هذه الأيام. وعرفه الناس باعتباره مالكا لمصنع حديد عز في مدينة السادات ورئيس جمعية مستثمري مدينة السادات وصاحب مصنع الجوهرة للسيراميك وشركة للتجارة الخارجية.

ثم حدثت قفزة أخري عندما أصبح أمينا للحزب الوطني في مدينة السادات كان من الواضح أن عز لم يكن طالب ثروة فقط ولكن طالب سلطة أيضا ووجد أن دخول الحزب الوطني هو أفضل وسيلة لضمان الحصانة لثروته مثلما يفعل الكثير من رجال الأعمال والانتهازيين الذين يلتحقون بأحزاب السلطة.

ثم باقي قصة أحمد عز مع جمال مبارك معروفة في فبراير ٢٠٠٠ التحق الاثنان عز وجمال بالأمانة العامة للحزب الوطني ومعهما محمود محيي الدين ويوسف بطرس غالي والمليونير ابراهيم كامل ومحمد أبو العينين فيما بدا انه غزو لرجال الأعمال وأصحاب الفكر الاقتصادي الحر أو اقتصاد السوق.هذه القصة انتهتيوم الجمعة ٢٨ يناير عند احتراق المقر الرئيسي للحزب الوطني وفي اليوم التالي السبت ٢٩ يناير عندما أجبر أحمد عز على تقديم استقالته وفي الأحد ٣٠ يناير عندما تم الاعلان عن حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق وخلت تماما من رجال الأعمال ومن أصحاب فكر اقتصاد السوق الذي ألحق الخراب بالأغلبية الكاسحة من الشعب المصري وخصوصا الشباب الذي قاد الثورة ضد النظام وأوصل الأمور إلى فجوة هائلة بين الفقراء والأغنياء.

في عام ٢٠٠٤ عندما تم الإعلان عن حكومة أحمد نظيف والتي كانت من تأليف جمال مبارك ودخلها ٩ من رجال الأعمال كان هناك مؤتمر صحفي لجمال مبارك عقب أجتماع لأمانة السياسات وأتذكر أنني سألته عن ظاهرة أحمد عز وهجوم المعارضة عليه باعتباره رمزا للزواج بين السلطة والثروة وأنه أصبح يحتل عددا كبيرا من المناصب في الحزب والبرلمان وكان جواب جمال مبارك ان ليس من حقه أن يناقش الحزب في أمر خاص به وأن من يتولي ماذا داخل الحزب أمر خاص بالحزب فقط». ومن الواضح أن اجابة جمال مبارك كانت صحيحة تماما وكانت واضحة بأنه هو الذي اختار

أحمد عز وهو الذي كان يقف وراء توليه عدد كبيرا من المناصب بدءاً من عضوية الأمانة العامة وأمانة السياسات ثم رئاسة لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب وهذه الأخيرة تولاها عز عندما أصبح يوسف بطرس غالي وزيرا للمالية وفي حالة تناغم مقصود حتى يستطيع جمال مبارك تمرير السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة التي تعكس فكر اقتصاد السوق الذي يؤمن به والغريب أن جمال مبارك في المؤتمر الأخير للحزب الوطني وقف لكي يطالب بموجة جديدة من الإصلاح الاقتصادي والله وحده كان يعلم ماذا كانت ستكون النتيجة والعواقب لو تم تنفيذ هذه الموجه.

إلا أن العلاقة الأكبر فيما يبدو قد توطدت بين جمال مبارك وأحمد عز عندما انضم الاثنان لما سمي في يوم من الايام بمجلس الأعمال الرئاسي المصري الأمريكي. ويبدو من هذه العلاقة التي تشكلت أيضا في ١٩٩٨ هي تلك التي قادت العلاقة بينهما إلى الحزب الوطني. ثم ازدادت العلاقة بينهما توثقا داخل الحزب بعد انتخابات ٢٠٠٠ والتي انهزم فيها الحزب انقذه المرشحون المستقلون. كان عز قد نجح في هذه الانتخابات بعد أن انفق كما يقال حوالي ٢٥ مليون جنيه للفوز بدائرة منوف التي تضم مدينة السادات حيث مصانعه الكبري. بعد الانتخابات مباشرة قرر الرئيس مبارك تكوين لجنة للإصلاح داخل الحزب الوطني وضمت ثلاثة فقط هم جمال مبارك وأحمد عز وزكريا عزمي بينما تم استبعاد كمال الشاذلي لأول مرة وكان ذلك أول مؤشر بأن أحمد عز سيحل محل الشاذلي في رئاسة أمانة التنظيم فيما بعد.

ومرة أخري الكل يعرف باقي القصة عندما تم تشكيل أمانة السياسات في ٢٠٠٢ وعندما جاءت انتخابات ٢٠٠٥ وتعرض الحزب لهزيمة أخري تم تحميلها لكمال الشاذلي وتولي بعدها أحمد عز رئاسة أمانة التنظيم وهي الأمانة الأقوي في الحزب في فبراير ٢٠٠٦ كان أحمد عز قد قدم أوراق مؤهلاته قبل ذلك لرئاسة هذه الأمانة الهامة عندما قام بتمويل جانب كبير من الحملة الانتخابية للرئيس مبارك في ٢٠٠٥ وتمويل الحملات الانتخابية البرلمانية للحزب في ٢٠٠٥ أيضا. الكل كان يعرف ويسمع عن أجهزة الموبايلات وغيرها من الهدايا التي وزعها على الإعلاميين الذين شاركوا في هذه الحملات والذين أصبحوا من مشاهير التليفزيون والصحافة بعد ذلك مثل لميس الحديدي.

كان أسلوب عز الذي تغلغل به داخل الحزب الوطني هو «الجزرة بدلا من العصا» كبديل لشعار كمال الشاذلي «العصا بدلا من الجزرة» وأتي هذا الأسلوب ثماره مع هيمنة جمال مبارك على الحزب

الوطني ودخول عدد كبير من رجال الأعمال صفوف الحزب مثل أبو العينين وابراهيم كامل وغيره من رجال الأعمال الذين أصبحوا اعضاء في مجلس الشعب.

ولأنه أصبح ذراع جمال مبارك التي يبطش بها المعارضة سواء في الإنتخابات أم داخل مجلس الشعب فقد أستفحل نفوذ أحمد عز بشده أصبح عز أكبر من البرلمان والحزب والحكومة. ترأس لجنة الخطة والموازنة أهم لجان مجلس الشعب وأحتكر رئاستها منذ عام ٢٠٠٠ وعلى مدي ١٠ سنوات متصلة وأصبح من خلالها رقيبا على وزارة المالية وهيئاتها من ضرائب وجمارك رغم أن بيزنس أحمد عز يرتبط بنشاط الجمارك والمبيعات. كنا نتساءل ألا يحتمل أن يستغل الرجل رئاسته للجنة للتهرب من الضرائب أو الجمارك. ثم استفحل نفوذ عز - مستقويا بجمال مبارك - عندما تمكن في يونيه ٢٠٠٨ من منع مشروع قانون تشديد العقوبات في مجال الاحتكار وعندما قال الجميع لقد أصبح نفوذ «عز» فوق نفوذ الحكومة وتركه الجميع يفعل ما يحلو له. كما تصدي لمشاريع قوانين منع تصدير الغاز لإسرائيل وللاستجوابات الخاصة بأموال دعم المصدرين وأجهض أي محاولة لفتح أي ملفات تتعلق بالمال العام. كما قاد نواب الحزب الوطني - الذين رأوا نفوذه المستفحل والمستقوي بجمال مبارك - نحو تمرير التعديلات الدستوري المشئومة في مارس ٢٠٠٧ بعد أن استضافهم في الفنادق الفاخرة على نيل القاهرة وعلى طريقة «أطعم الفم تستحي العين ثم قادهم نحو فرض العقوبات على النواب الذين طالبوا بمحاسبة ضباط وزارة الداخلية في التجارة بتأشيرات الحج.

وفي غمرة هذا النفوذ لم ينس «عز» غرائزه الشخصية عندما تزوج النائبة شاهيناز النجار والملقبة بحسناء مجلس الشعب وأجبرها على الاستقالة من مجلس الشعب. وكما يقال فإن عز قام بسداد الديون التي كانت تعاني منها شركة «شاهيناز» السياحية كما قام من خلال علاقته بوزير السياحة المخلوع زهير جرانه بتخصيص ٢٠٪ من تأشيرات الحج والعمرة لصالح شركتها.

لقد جاء السقوط السريع لأحمد عز في يوم واحد فقط وبأسرع من صعوده الغريب والمتواصل داخل صفوف الحزب الوطني مستقويا بعلاقته مع جمال مبارك وفي واحدة من أشهر مسلسلات زواج المال بالسلطة في مصر.

الفصل الثامن

أحمد نظيف

الفصل الثامن

أحمد نظيف



أحمد نظيف .. أطول رئيس وزراء فى مصر

الإسم: أحمد محمود نظيف

الحالة الإجتماعية: متزوج ولة ولدين

المؤهل الدراسى:

- بكالوريوس فى الهندسة الكهربية ١٩٧٣، جامعة القاهرة
- ماجستير فى الهندسة الكهربية ١٩٧٦ ، جامعة القاهرة
- دكتوراة فى هندسة الحاسبات ١٩٨٣، جامعة ماكجيل- كندا

التاريخ الوظيفى:

- مستشار نظم معلومات بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - رئاسة مجلس الوزراء من ١٩٨٥إلى ١٩٨٨
- رئيس قطاع الحاسبات بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - رئاسة مجلس الوزراء من ١٩٨٨إلى ١٩٨٩
- المدير التنفيذى بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - رئاسة مجلس الوزراء من ١٩٨٩ الى ١٩٩٦
- نائب رئيس اللجنة الإستشارية بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - رئاسة مجلس الوزراءمن ١٩٩٦إلى ١٩٩٩
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ١٩٩٩/١٠/١٠ الى ٢٠٠٤/٧/٩
- رئيس الوزراء من ٢٠٠٤/٧/٩ احتى ٢٠٠٥/١٢/٣٠
- رئيس الوزراء من ٢٠٠٥/١٢/٣١ حتى الآن

علاقة السيد أحمد نظيف بالحزب الوطنى غامضة فهو ليس حزبى بمعنى الانتماء الفكرى والايدولجى او الانتماء السياسى لفكر وسياسة الحزب الوطنى ولم يكن له فى يوم من الايام دور ما

فى الحزب الوطنى قبل اختيارة رئيس للوزراء « هذا ما اعرفه ومن يعرف غير ذلك فليخبرنى «

ولكن مسئولية أحمد نظيف عن فاسد الحزب الوطنى وفساد الادارة المصرية خلال السنوات العشر الماضية التى تولى خلالها رئاسة الوزراء ، مسئولية كاملة فهو ضمنياً مسئول عن فساد الوزراء الذين يعملون معه ومسئول فن الكوارث التى حدثت فى عهده ومنها كارثة الدويقة وكارثة العبارة وكارثة قطار الصعيد وكارثة حريق البرلمان وغيرها من الكوارث ولو كان السيد نظيف صادق مع نفسه لقدم استقالته منذ سنوات لأنه يعلم انه فشل فشل ذريع فى قيادة الحكومة المصرية خلال هذه السنوات ولذلك نقول ونؤكد

ملف السيد أحمد نظيف لايحتاج لشرح وتوثيق وشهادات ولكن كل فساد وفشل الحكومة المصرية خلال العشر سنوات الماضية يعتبر داخلاً ومتداخلاً بصورة او بأخرى مع ملف فساد السيد احمد نظيف ومع ذلك سنقدم بعض الملفات الصغيرة المرتبطة بشخص احمد نظيف ومنها:-

تسببت فضيحة «جامعة النيل» التي كشفها الكاتب الكبير عادل حمودة رئيس تحرير «الفجر» في حالة من الارتباك والاضطراب داخل مجلس الوزراء ووزارتي الاتصالات والتعليم العالي.. رصاصة عادل حمودة التي أطلقها صباح الخميس الماضي عقب صدور «الفجر» وانفراده بأكبر فضيحة لرئيس الوزراء أثارت اهتمام الرأي العام وتحركت معها مؤسسات سيادية مهمة. فحجم الفضيحة لا يحتمل الصمت.. والانفراد الذي جاء تحت عنوان فضيحة «هاي تك» لـ أحمد نظيف كان موثقا بالمستندات الكاملة.

وكشف رئيس تحرير «الفجر» قيام رئيس الوزراء باستغلال موقعه مرتين.. الأول عندما كان وزيرا للاتصالات حيث قام بتأسيس جمعية أهلية مع آخرين وخصص لها أراضي ومباني من وزارته قيمتها ٢ مليار جنيه لتأسيس جامعة. أي أن أحمد نظيف أسس وخصص ومنح لأحمد نظيف وكان ذلك علي طريقة جورج الخامس يفاوض جورج الخامس. وكانت المرة الثانية التي استغل فيها نظيف منصبه عندما تولي رئاسة الحكومة قام بتعديل القوانين وإنشاء جامعة النيل المملوكة للجمعية الأهلية التي أسسها.

جهات عليا تطلب الرد

وعقب صدور «الفجر» وإنفرادها طلبت جهات عليا من الدكتور نظيف الرد علي هذه الفضيحة خاصة بعد إنضمام صحيفتين تناولتا نفس الموضوع، وسادت حالة من الفوضي والارتباك داخل الحكومة، وأصدر الدكتور نظيف تعليماته إلي مجدي راضي المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بإصدار بيان إعلامي للرد علي ما أثارته «الفجر»، وجاء البيان هزيلا لا يحمل أي ردود فاضطر رئيس الوزراء إلي تشكيل لجنة رفيعة المستوي من مجلس الوزراء ووزارتي الاتصالات والتعليم العالي للدفاع عنه في رد شامل وقاطع.. ولكن خابت ظنون الدكتور نظيف.. فالرد جاء ضعيفاً وهزليا.. وكله عبارات إنشائية لا تسمن ولا تغني من جوع.

رد يفتقد إلي اللياقة والذوق

أفتقد الرد إلي أبسط قواعد اللياقة والذوق وتم إرساله لـ«الفجر» علي الفاكس دون أن يحمل أي رسالة إلي أي شخص وهو ما يؤكد الحالة النفسية التي يعيشها نظيف ورجاله.. خاصة تجاه صحيفة «الفجر» التي كان له السبق في كشف الفضيحة.

جاء البيان المرتبك في ١٤ بندا تحت عنوان بيان إعلامي صادر من وزارتي الاتصالات والتعليم العالي بالتنسيق مع المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي حول إنشاء جامعة النيل أول جامعة أهلية تكنولوجية في مصر.

بيان إنشائي

بدأ البيان بموعظة إنشائية حول أهمية المرحلة الحالية التي يعيشها العالم وهي مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات والتي من أهمها اعتماد وسائل الإنتاج والخدمات علي المعلومات والاتصالات كبنية ووسيلة.. وتواصلت العبارات الإنشائية التي تؤكد اعتماد وسائل الإنتاج والخدمات علي الإبداع والابتكارات العلمية والطرق غير التقليدية في حل المشاكل وأن هذا يزيد من القيمة المضافة للفكر البشري والتميز في المجالات كافة.

وأشار الرد إلي اهتمام وزارة الاتصالات منذ إنشائها عام ٩٩ بالتنمية البشرية لإعداد جيل علي أعلي درجة من الكفاءة الفنية والعلمية اللازمة لدعم مجالات النشاط الاقتصادي في المجتمع وإيجاد الكوادر الفنية المتخصصة لجذب الاستثمارات الخارجية وتفعيل دور التعاون مع العالم الخارجي المتقدم.

وواصلت اللجنة التي أصدرت البيان إعتمادها علي الأسلوب الإنشائي مشيرة إلي أن قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر يعد قطاعا واعدا حيث أصبح يسهم في عجلة التطوير التكنولوجي في مصر، وأصبح يدر عائدات إضافية سنوية تقدر بالمليارات للاقتصاد القومي وللدولة.

فكرة نبيلة

وبعد كل هذه السطور الإنشائية يبدأ الحديث عن الجامعة في البند الرابع حيث أشار البيان إلي أن فكرة إنشاء جامعة تكنولوجية جاءت ضمن مكونات الخطة القومية للاتصالات والمعلومات لمصر والتي تم اعتمادها عام ٢٠٠٠، وأن إنشاء هذه الجامعة بمدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر يهدف إلي توفير الإمكانات لإقامة مجمع تعليمي تكنولوجي تمثل في جامعة النيل لتوفير برامج التنمية البشرية المتميزة وتوفير إمكانات البحث والتطوير والإبداع لكي يتكامل هذا الدور مع ما تقوم به شركات تطوير البرمجيات والدعم الفني بالمشروع التكنولوجي العملاق بالقرية الذكية في أول طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي. وحتي الآن نستطيع القول بأن فكرة إنشاء الجامعة طبقا للبيان هي فكرة نبيلة جاءت ضمن استراتيجية وزارة الاتصالات.

بداية الفضيحة

وفي أول كلمات البند الخامس تبدأ الفضيحة حيث قال الرد: في هذا الإطار تم إنشاء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي التي يبلغ أعضاؤها المؤسسون ٥٥ عضوا من الوزراء السابقين والحاليين والشخصيات الأكاديمية المرموقة والشخصيات العامة والمؤسسات والشركات المهتمة بهذا المجال، وهي الوسيلة المثلي لشراكة مجتمعية بين جميع الأطراف المهتمة بهذا الموضوع حيث شارك الجميع من المهتمين بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنشاء هذه المؤسسة إيمانا

منهم بأهمية تنمية دور التعليم الأهلي الجامعي عن طريق إنشاء جامعة أهلية لا تهدف إطلاقاً للربح بمعني أن أي عائدات أو فوائض من نشاط الجامعة يعاد استثماره بالكامل مرة أخري في تطوير الجامعة والتوسع في منشآتها وأنشطتها في المستقبل، كما تستقطب المؤسسة الخبرات المصرية في الخارج للتدريب في الجامعة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وعلوم الإدارة المتطورة لتخريج شباب مصري قادر علي القيادة في هذه المجالات.

تبرير غير مقنع

وقال البيان في البند «٨» إنه بموجب الإتفاق قامت وزارة الإتصالات بالعمل علي إتاحة إستخدام الأرض وتجهيزها بالبنية الأساسية اللازمة وإنشاء عدد من المباني لجامعة النيل لإعطائها الدفعة الأولي للعمل وبدء النشاط، كما قام عدد من الشركات المصرية والعالمية المشاركة في المؤسسة بالتبرع لتجهيزات المعامل وأنشطة الجامعة وأن هذه الشركات ستستكمل دعم المنشآت الإضافية للجامعة في المستقبل.

وجاء هذا البند ليقدم تبريرات واهية وغير مقنعة لعملية تخصيص الأرض والمباني للجامعة من قبل الوزارة وهي تبريرات تدين من كتبوها.. فهل قيام أي جهة بتوقيع إتفاق عمل وإطار تعاون مع أي وزارة يسمح لها استخدام أرض ومبان قيمتها ٢ مليار جنيه؟

إذا كان ذلك ممكنا وواقعيا ومقبولا.. فهناك مئات.. بل آلاف الجمعيات والمؤسسات التي تنتظر الرد.

رد خارج السياق

وأشار الرد في البند التاسع إلي أن إنشاء الجامعة جاء بطريقة جعلتها تنافس المستوي العالمي من خلال أساتذة مصريين مرموقين عائدين من الخارج ولهم خبرات أكاديمية طويلة في الجامعات الكندية والأمريكية والأوروبية مثل الدكتور طارق خليل والدكتور حازم عزت والدكتور أسامة مصيلحي وعشرات آخرين من أصحاب الخبرات الدولية في الأنشطة البحثية والذين وفرت لهم الجامعة سبل الحضور سنويا بصفة دورية للتدريس في برامج الدراسات العليا الخاصة بها بالإضافة للمشاركة

في البرامج البحثية الخاصة بالبحوث التطبيقية في مجالات تكنولوجيا المعلومات وهندسة البرمجيات وإدارة التكنولوجيا وإدارة الأعمال وغيرها.

وجاء الرد في هذا البند خارج السياق فالحديث عن هذه الفضيحة لم يتطرق من قريب أو بعيد مستوي الجامعة أو الأساتذة الذين يعملون فيها.

وأشار الرد في البند «١٠» إلي بدء الجامعة خلال العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في عدد من البرامج المتخصصة في الماجستير وتخصصات إدارة الأعمال وإدارة التكنولوجيا وهندسة البرمجيات والنظم الذكية للنقل ونظم إدارة وهندسة التشييد ونظم تأمين القضاء الإلكتروني ونظم الاتصالات اللاسلكية وغيرها من التخصصات الجديدة التي تخدم قضايا التنمية التكنولوجية في مصر، وأنه تم بالفعل تخريج الدفعات الأولي في المجالات العلمية والتخصصات المذكورة حيث حصل علي درجة الماجستير ٢٨ طالبا نجح ٨ منهم في الحصول علي منح دراسية كاملة لدراسة الدكتوراه في أفضل الجامعات الأمريكية والكندية وهذا بخلاف خريجي الماجستير في إدارة الأعمال والتكنولوجيا الذين يعملون بالشركات العالمية والمصرية في مصر.

ويعد هذا البند أيضا ردا خارج السياق ومن قبيل الاستهلاك والرد الانشائي.

إعلان الجامعة

وفي البند «١١» استمرت «الحالة الإنشائية» وعزف قصائد المدح في الجامعة وكأن اللجنة التي صاغت البيان وجدتها فرصة لتقديم إعلان ترويجي للجامعة ولكنه مجاني حيث أشار البيان إلي أنها تدعم بقوة التفوق ومساعدة الطلبة المتفوقين حيث قدمت الجامعة ١١٤ منحة دراسية جزئية لتحمل ما بين ٣٠ و ٩٠٪ من قيمة مصاريف برامج الدراسات العليا للطلبة المتفوقين كما قدمت أكثر من ٦٣ منحة كاملة لطلبة الباحثين في مراكز البحث العلمي والتطوير وشملت جميع المصاريف ومرتبا شهريا للباحثين، وهي مراكز بحثية متميزة مثل مركز لتكنولوجيا الإتصالات اللاسلكية ومركز التنافسية والإبداع ومركز للنانوتكنولوجي.

وأشار الرد إلي أن الجامعة ستبدأ هذا العام بتقديم برامج جديدة للتعليم الجامعي لإتاحة تعليم

متميز يرتبط بسوق العمل في المجالات التكنولوجية لخريجي الثانوية العامة كما تقوم الجامعة بالنسبة للمرحلة الأولي للتعليم الجامعي بتقديم عدد كبير من المنح الدراسية الكاملة والجزئية.

ونسي الذين صاغوا البيان أن معظم الجامعات الخاصة في مصر والتي تهدف للربح ومصروفاتها لا تصل إلي ٥٠٪ من مصروفات جامعة النيل تقدم منحا مجانية للمتفوقين وتقدم أيضا تيسيرات في سداد المصروفات.

وحول الجانب القانوني قال البيان في البند «١٢» إن جامعة النيل اسندت في إنشائها إلي قانون الجامعات الخاصة رقم ١٠١ لسنة ٩٢ والثانوية ٢٩ لسنة ٥٨ الخاص بالتصرف في أملاك الدولة فيما يتعلق بالأراضي والتجهيزات التي يتم تخصيصها بنظام حق الانتفاع وليس نقل الملكية، وأشار البيان إلي أن الجامعة لا تهدف للربح طبقا للقرار الجمهوري الخاص بإنشائها.

وأنه بمجرد صدور اللائحة التنفيذية للقانون ١٢ لسنة ٢٠٠٩ والخاص بإنشاء الجامعات الأهلية والذي يسمح بتقديم الدولة العون للجمعيات الأهلية فإن جامعة النيل سوف تستكمل الإجراءات الموجودة باللائحة علي أن تظل الأرض والمباني بنظام حق الانتفاع للجامعة.

وأضاف البيان أن أموال الجامعات الأهلية طبقا لنص القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٩ تعتبر أموالا عامة وهي جامعات لا تهدف إطلاقا للربح بل وتستخدم ما تحققه من صافي الفائض الناتج عن نشاطها في تطوير ورفع كفاءة ذات الجامعة وتوفير المنح الدراسية للمتفوقين وهو ما يسهل لجامعة النيل الالتزام بهذا الإطار القانوني الجديد للجامعات الأهلية حيث إن جامعة النيل تم إنشاؤها علي نفس الأسس والمفاهيم.

ويبدو أن الذين كتبوا الرد أرادوا الاستخفاف بالجميع.. حيث تجاهل البيان دور الدكتور نظيف في تأسيس المؤسسة أو الجمعية وكذلك دوره في تخصيص أرض ومبان من وزارة الاتصالات تقترب من ٢ مليار جنيه باستغلال نفوذه كوزير للاتصالات في ذلك الوقت.. كما لم يشر البيان من قريب أو بعيد إلي دور الدكتور نظيف في استصدار قرار من مجلس الوزراء في يناير ٢٠٠٦ بإنشاء الجامعة واستصدار قرار جمهوري في نفس السنة بإنشاء الجامعة أيضا.

كما تجاهل البيان الحديث عن دور الدكتور نظيف في التشريعات التي ذكرها والتي علي أساسها أصبحت جامعة النيل مملوكة للجامعة الأهلية التي أسسها نظيف حيث كان وراء التعديل التشريعي رقم

١٢ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بإنشاء الجامعات الأهلية والتي بمقتضاه تم تقنين حصول الجمعية الأهلية التي امتلكت جامعة النيل علي أراضي ومباني وزارة الاتصالات والتي دفعت ثمنها الحكومة بالكامل.

وجاء التأكيد علي أن الجامعة لا تهدف للربح من باب الكلام المرسل غير المقبول فكيف تكون مصاريف الجامعة أكثر من ٦٦ ألف جنيه ويقال عنها إنها لا تهدف إلي الربح؟

وفي البند «١٣» أشار البيان إلي نقطة متخصصة تتعلق بالقبول بالجامعات حيث أشار إلي أن قرار مجلس الجامعات الخاصة والأهلية بالموافقة علي السماح لمن ينقصهم مادة واحدة من متطلبات القبول بكليات الهندسة والحاسبات بالتقدم للجامعة هو قرار يتعلق بالجامعات الخاصة جميعها وليس بجامعة النيل وحدها وأنه لا يتم تسجيل الطالب بصفة نهائية إلا بعد اجتيازه هذا الامتحان بنجاح في المادة المتبقية عليه.

وفي البند الأخير: وجه البيان الدعوة للآخرين للمشاركة المجتمعية لإنشاء هذه الجامعة التي تعبر – طبقا للبيان – عن جهود مصرية خالصة من المؤسسين من العلماء والشخصيات العامة وهم بدورهم يتقدمون بدعوة مفتوحة لكل من يؤمن بضرورة إنشاء جامعة أهلية مصرية.

استخفاف

إن من كتبوا هذه الردود أو هذا البيان لم يحترموا عقلية القارئ، وحاولوا الإلتفاف حول الجريمة حتي أصبحوا شركاء فيها. لقد تجاهلت جميع صفحات الرد وعددها ٦ صفحات كاملة تتضمن ١٤ بندا ذكر اسم الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء أو الإشارة إليه من قريب أو بعيد وكأنه خارج الموضوع.. فعلوا ذلك رغم أنهم يعلمون جيدا أن الدكتور نظيف هو كل شيء في الموضوع..

هو الذي استولي علي أرض جامعة زويل ليقيم جامعة «ملاكي» بدلا منها، واستغل موقعه كوزير الاتصالات في تقديم الأرض والمباني لهذه الجامعة بتكلفة تقترب من ٢٠ مليار جنيه، وأنه قام بتعديل القوانين لتوفيق أوضاع هذه الجريمة.. والأكثر من ذلك أنه قام بالتربيط لتعيين أحد رجالاته المقربين المهندس عقيل بشير رئيسا لمجلس الأمناء حتي يضمن المنصب بعد خروجه من رئاسة الحكومة. إنها فضيحة وجريمة مكتملة الأركان تستوجب محاسبة كل من شارك فيها وآخرهم من صاغوا هذا البيان .

وتعود لأصل الحكاية فقد كتب الكاتب الصحفي الكبير عادل حموده مقالاً بعنوان «فضيحة هاي تك.. اسمها جامعة .«أحمد نظيف.. النيل سابقا»؟! قال فيه :

يتمتع الدكتور أحمد نظيف بجرأة يحسد عليها في»تكوين» نفسه و»تأمين» مستقبله قبل أن يخرج من»مولد»رئاسة الحكومة بلا حمص.. يا مولاي كما خلقتني.

ليس جديدا أن الرجل انتقل فور توليه منصبه من ساكن بالإيجار في بيت يملكه زوج شقيقته في تجمع جاردينيا إلي مالك»عزبة»عقارية في منتجع النخيل وسبق أن نشرنا له ما يثبت ذلك.

وليس جديدا أن الرجل حقق حلمه القديم وخصصت له كابينة في المنتزه مدي الحياة وجري تعديلها وتوسيعها وبناء حاجز أمواج لها.. ومن شدة تعلقه بها.. لم يمنعه الحزن علي وفاة زوجته من أن يسافر إلي الإسكندرية بعد ثلاثة أيام ليشرف بنفسه علي الرسومات والتشطيبات.

وليس جديدا أنه بقدرة قادر أصبح مليونيرا يمتلك أموالا فائضة اشتري بها شقة في فور سيزونز سان ستيفانو.. أغلي مشروع سكني يطل علي البحر.. ولم ينكر ذلك.

نحن أمام مسئول معجزة.. يتقاضي خمسة آلاف جنيه رسميا.. بخلاف ظروف أول الشهر التي تصرف من رئاسة الجمهورية.. ورغم ذلك نجح في سنوات قليلة أن يمتلك ثروة عقارية مغرية طالبناه أن يكشف لنا سرها.. لكنه.. لم يقبل التحدي.

لقد أمن رئيس الحكومة مسكنه في البر والبحر.. في الشتاء والصيف.. وضمن خميرة تقيه شر المستخبي.. لكن.. ما الذي سيفعله لو ترك منصبه وأصبح علي فيض الحميد المجيد؟.

إن النظام السياسي القائم في مصر لا ينسي رجاله المخلصين ولو بعد حين.. ويعينهم في أماكن تبيض ذهبا.. كنوع من مكافأة نهاية الخدمة.. لكن.. الدكتور» أحمد نظيف رفض أن ينتظر ما يخبئه الرئيس له بعد إقالته.. وقرر أن يختار بنفسه المكان الذي يراه مناسبا.. الآن.

قرر رئيس الحكومة الحالي الدكتور أحمد نظيف أن يكون رئيس الحكومة السابق أحمد نظيف رئيسا لجامعة «النيل» للتكنولوجيا بكافة الصلاحيات والميزات والبدلات التي يحددها بنفسه.

بل إنه أنشأ هذه الجامعة ومنحها كل فرص التنفس والنمو كي يحظي في النهاية بعد عمر طويل في

الحكومة برئاستها.. لقد خلق لنفسه وظيفة.. خوفا من أن ينضم فيما بعد إلي جيوش العاطلين الذين ضاعفت سياساته من أعدادهم.

حسب الملف الذي تحت أيدينا بدأت الجامعة بتكوين جمعية أهلية (غير ربحية) هي»المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي».. هذا هو اسم الجمعية الأهلية.. وهو اسم كما يبدو فخما.. يتناسب مع جلال الفكرة.. وهي»إنشاء جامعة بحثية تدعم تحقيق متطلبات الدولة في مجال تنمية المهارات الإدارية للقيادات العليا والمتوسطة».

تأسست الجمعية الأهلية قبل نحو خمس سنوات من ثلاثين شخصا مؤسسا.. منهم (٢٢) شخصية طبيعية علي رأسهم بالطبع الدكتور أحمد نظيف وقت أن كان وزيرا للاتصالات.. ويأتي بعده الدكتور إبراهيم بدران.. والدكتور فاروق إسماعيل والدكتور طارق كامل والدكتور صبري الشبراوي ومني ذو الفقار وغيرهم من التكنوقراط .. بجانب ثماني شخصيات اعتبارية.. مثل شركة فودافون (محمد علي الحمامصي) وفيرجيتك لتكنولوجيا المعلومات (إيليا ثروت باسيلي) ومايكروسوفت (كريم رمضان) ومركز هندسة البرامج (هشام الشريف) وجامعة فيرجينيا تك (شارلز ستينجر) ومركز معلومات مصر وشركة الأهلي للاتصالات (محمد أنيس البرادعي).. وفي ٢٢ مايو ٢٠٠٣ أشهرت الجمعية برقم ١٧٧٧.. وتكون مجلس أمناء من تسع شخصيات عامة واعتبارية وفتح حسابا بنكيا في السي أي بي .. واتفق مع مكتب مصطفي شوقي لإعداد دراسات مالية وتسويقية للمشروع.

وعادة ما تطارد الحكومة ذلك النوع من الجمعيات الأهلية غير الهادفة إلي الربح وغالبا ما توحي للأمن بمراقبتها واتهامها بالجري وراء المساعدات والتحويلات الأجنبية.. لكن.. جمعية الدكتور أحمد نظيف وشركاه وجدت دعما حكوميا يتجاوز حدود التدليل والتسليك.. فقد قدم وزير الاتصالات الدكتور أحمد نظيف لرقم واحد في الجمعية الدكتور أحمد نظيف الأرض والمنشآت المطلوبة لإنشاء الجامعة الذي اختير لها اسم «جامعة النيل».

وافق رئيس مجلس الوزراء علي تخصيص أرض للجامعة في مدينة الشيخ زايد.. وأصدر وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة قرار تخصيص غرب القاهرة بإجمالي ١٢٧ فدانا (نصف مليون متر مربع بسعر المتر ألفي جنيه) وسلمت الأرض بمحضر رسمي.. وجري التنسيق بين وزارتي التخطيط والمالية لبدء إجراءات سداد أقساط الأرض خصما من الموازنة الاستثمارية لوزارة الاتصالات

التي دفعت دم قلبها في المشروع مقابل توفير عدد من المنح الدراسية لصالح الوزارة.. لقد دفعت وزارة الاتصالات في الأرض وحدها ملياراً و ١٦٠ مليون جنيه بخلاف مثل هذا المبلغ للمنشآت والمعدات وباقي الأجهزة العلمية والتعليمية.

لا نعرف كيف وافق الدكتور أحمد نظيف وهو وزير للاتصالات أن يكون عضوا في جمعية أهلية تؤسس جامعة وفي الوقت نفسه تدفع الوزارة التي يديرها ثمن الأرض والمباني حتي ولو امتلكتها؟

ما الذي أدخل وزارة حكومية في جمعية أهلية كل ما بينهما أن الوزير هنا مؤسس هناك؟

ولابد أن تتحدث الجامعة عن أهداف سامية ستنقل مصر في غمضة عين إلي عصر الدول رفيعة التكنولوجيا.. ولكنها في النهاية أصبحت مجرد جامعة مثل باقي الجامعات تضم الهندسة وإدارة الأعمال بجانب مركز للبحوث والتطوير ومركز لحقوق الملكيات الفكرية ومركز حضانات الأعمال.

في ١٨ يناير عام ٢٠٠٦ نجح الدكتور أحمد نظيف بسهولة ـ وقد أصبح رئيسا لمجلس الوزراء ـ في الحصول علي موافقة من مجلس الوزراء بإنشاء الجامعة.. لقد حصل علي الموافقة من نفسه لنفسه.

وفي يوم ١٥ يوليو من تلك السنة صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٥ لنفس السنة بإنشاء الجامعة.. وبعد ٣ سنوات تقريبا نجح الدكتور أحمد نظيف وهو علي قمة مجلس الوزراء في خروج التشريع رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ الخاص بإعادة تنظيم الجامعات وأصبحت الجمعية الأهلية التي علي رأسها أحمد نظيف تمتلك جامعة النيل والأرض والمباني التي عليها والتي دفعت الحكومة ثمنها بالمليارات من أموال وزارة الاتصالات.

وبدأت الجامعة في الإعلان عن قبول الطلاب في كلية الهندسة والحاسب الآلي بمصروفات لا تقل عن ٦٦ ألف جنيه.. وكلية التجارة وإدارة الأعمال بمصروفات تصل إلي ٥٧ ألف جنيه.. بدون ثمن الكتب والتكاليف الجانبية الأخري.. وتتجاوز هذه المصاريف ثلاثة اضعاف مصاريف الجامعات الخاصة الأخري.

أما الكارثة العلمية التي يصعب السكوت عنها فإن جامعة الدكتور أحمد نظيف قررت قبول طلبة الثانوية العامة من غير الدارسين للرياضيات (المتخصصون في الكيمياء والأحياء) في أقسام كليات الهندسة.. وهو ما لا يقبله عقل أو منطق أو قانون.. فالطالب الذي لم يدرس الرياضيات ويتميز فيها

خلال التعليم الثانوي لا يمكنه فهم مناهج كليات الهندسة أو التعامل معها. لقد جرت محاباة الدكتور أحمد نظيف وهو وزير للإتصالات بأن منحت جمعيته الأهلية أرضا وترخيصا بإنشاء جامعة مولتها وزارة الاتصالات وقت أن كان مسئولا عنها ثم وافق مجلس الوزراء علي الجامعة وهو رئيس له ثم وافق علي أي شروط غير معتادة لقبول الطلبة وبالمصروفات التي تحددها في أسوأ فضيحة حكومية وتعليمية من نوعها.

ولا يشفع له أن الجامعة لا تهدف إلي الربح.. فكونها لا تهدف إلي الربح لا يعني أن كل من فيها يمكن أن يحصل علي مكافآت سنوية بالملايين دون أن يحاسبه أحد.

كل ذلك من أجل أن يضمن الدكتور أحمد نظيف وظيفة بعد خروجه من رئاسة مجلس الوزراء.. وظيفة واحدة كلفت الدولة مليارات.. وفصلت من أجلها تشريعات.. ما كل هذه التجاوزات؟

حكومة نظيف استولت على ١٩مليار جنيه من حصيلة الخصخصة

أصدر المستشار جودت الملط – رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات – بيانا يوم الاثنين – يتضمن بعض الملاحظات من الجهاز حول أداء حكومة احمد نظيف رئيس الوزراء السابق – خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٤ وحتى يوليو ٢٠١٠ ، والذي أكد أن الجهاز خلال هذه الفترة أرسل نحو ١٠٠٠ تقرير رقابي في عهد حكومة نظيف التي صدر قرار رئيس الجمهورية السابق بتشكيلها في ١٢ يوليو ٢٠٠٤ ، وقال الملط في بيانه أنه أرسل جميع هذه التقارير إلى مؤسسة الرئاسة ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ورئيس هيئة الرقابة الإدارية والى جهات أخرى ، وهذه التقارير أشارت إلى صور عديدة من إهدار المال العام لابد من الإعتراف بها حتى تكون خطوة على طريق الإصلاح.

وكشفت ملاحظات رئيس الجهاز عن انه خلال فترة تولى حكومة نظيف البلاد بلغ عدد من ينتمون إلى خط الفقر طبقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ١٦،٢٣٢ مليون نسمة بنسبة ٢١،٦ ٪ على مستوى الجمهورية، وترتفع نسبة الفقر في محافظات الصعيد ، فتصل نسبة الفقر إلى (٦١ ٪) بمحافظة أسيوط، (٤٧،٥ ٪) بمحافظة سوهاج، (٤١،٤ ٪) بمحافظة بني سويف ، (٤٠،٩ ٪) بمحافظة أسوان ، (٣٩ ٪) بمحافظة قنا .

ورصد البيان حصيلة الخصخصة خلال الفترة من ١-٧-٢٠٠٤ حتى ٣٠-٦-٢٠٠٩ (خمس سنوات من فترة حكومة نظيف) حيث بلغت نحو ٥٢ مليار جنيه ، حصلت وزارة المالية من الحصيلة المشار إليها على مبلغ (١٩،٣) مليار جنيه بنسبة ٣٧٪ لتسديد عجز الموازنة العامة للدولة ، وأشار إلى انه اقتصرت تصرفات صندوق إعادة الهيكلة من حصيلة بيع الخصخصة على تمويل بندين أساسين هما : الاختناقات المالية، وتمثل ٥١،٦٪ من اجمالى تصرفات الصندوق ، والمعاش المبكر ويمثل ٤٧٪ من اجمالى تصرفات الصندوق ، بينما لم يتم الصرف على الإصلاح الفني والادارى للشركات إلا بنسبة تقل عن ٢٪ من اجمالى تصرفات الصندوق (١،٧٥٪) ، وقال البيان ان الحكومات المتعاقبة لم تستطع أن تمنع أو تتحكم في الآثار السلبية لبرنامج الخصخصة مثل : مشكلة البطالة وزيادة معدلات التضخم ووجود الأشكال الاحتكارية.

وأشار البيان إلى انه شهدت خلال هذه الفترة خروج سافر وإهدار ظاهر لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ، عن طريق قيام بعض الوزارات والهيئات العامة بإبرام عقود بيع أراضى وتخصيصها لبعض المستثمرين ، بالأمر المباشر ، في خروج سافر لقانون المناقصات والمزايدات ، وعدم إرسال هذه العقود إلى إدارة الفتوى المختصة لمراجعتها ، بالمخالفة لقانون مجلس الدولة

هذا فضلا عن ظاهرة التعدي على أراضى الدولة ، والتعدي على الاراضى المباعة والمخصصة للاستصلاح والاستزراع في غير الغرض المخصص لها لإقامة المنتجعات والفيلات وملاعب الجولف والنوادي والفنادق وحمامات السباحة والبحيرات الترفيهية وغيرها .

كما أوضح الملف أن تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات كشفت أن الفجوة بين الإستخدامات والموارد الفعلية بلغت نحو ٦١ مليار جنيه في ٢٠٠٥ ارتفعت إلى ١٦٤ مليار جنيه في ٢٠١٠، وأن هذه الفجوة تم تمويلها عن طريق الاقتراض وإصدار أذون وسندات الخزانة علي الحكومة وإصدار أوراق مالية أجنبية.

وأشار الملف إلى أن تقارير الجهاز قد أظهرت أن مديونية وزارة المالية لصندوقي التامين الإجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام والخاص بلغت نحو ١٢١ مليار جنيه في ٣٠ يونيه الماضي، وذلك نتيجة توقف وزارة المالية عن تحمل الأعباء المالية الملتزمة بها عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ وأعوام أخري سابقة، وهو ما ترتب عليه حرمان الصندوقين من عائد إستثمار هذه

الأموال وهو ما اثر علي حقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات.

وأضاف الملط انه طبقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري بلغ صافي رصيد الدين العام المحلي في نهاية يونيه ٢٠١٠ ٨٨٨ مليار جنيه بنسبة ٧٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ مجموع صافي الدين العام محلي وخارجي ١٠٨٠ مليار جنية» تريليون و ٨٠مليون جنيه» بنسبة ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونية ٢٠١٠، وهي نسب تزيد علي الحدود الآمنة بشكل كبير.

وتابع الملط كما ان تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات أظهرت ان عدد الصناديق الخاصة بلغت نحو ٦٣٦٨ صندوقا بلغت جملة إيراداتها نحو ٢١ مليار جنيه في ٢٠١٠ وجملة المصروفات نحو ١٥ مليار جنيه، وانه قد تكشف للجهاز من خلال فحص هذه الصناديق العديد من الملاحظات بلغت جملة ما أمكن حصره من الآثار المالية المترتبة علي تلك الملاحظات نحو ٨,٨ مليار جنيه جاري متابعتها.

ونشر «اليوم السابع» نص تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى أرسلها إلى النائب العام، وتتعلق بقضايا الاستيلاء على أراضى الدولة، والعلاج على نفقة الدولة، وإهدار المال العام فى مشروع جراج رمسيس.

تضمن التقرير الأول الخاص بالعلاج على نفقة الدولة أن عددا من نواب مجلس الشعب ارتكبوا تجاوزات صارخة فى قضية إهدار المال العام باستغلالهم لتلك القرارات قرارات، وفى مقدمة هؤلاء شمس الدين أنور نائب البحيرة، وعمران مجاهد نائب دمياط، وسيد عزب نائب كفر شكر، ومحيى الزيدى نائب الصف، بالإضافة إلى النائبة جمالات رافع، والنائب أحمد عبد القادر، وتضمن التقرير ارتكاب بعض نواب الإخوان لمخالفات فى قرارات العلاج على نفقة الدولة ومنهم النائبان جمال حنفى ومجدى عاشور.

قال التقرير إن هذه القرارات صدرت لأشخاص بأعينهم-على غير اللوائح والقوانين -- وهو مايمثل تجاوزًا خطيرًا ومجاملة للبعض على حساب قرارات العلاج المخصصة لعلاج الفقراء من المواطنين.

وانتقد التقرير صدور قرارات جماعية لعلاج العاملين بمجلس الوزراء، بالرغم من وجود صندوق للخدمات الطبية بالمجلس، وهو أمر يمثل خصمًا من الاعتمادات المخصصة لعلاج المواطنين وصل جملة ما تم حصره منها حوالى أربعة ملايين جنيه. كما أشار إلى أن صرف هذه المبالغ تم بدون مطالبة

أصحابها بتقديم المستندات المؤيدة للصرف وشكك تقرير الجهاز المركزى فى صرف بعض المبالغ المخصصة لعلاج حالات مرضية محددة صادر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء، حيث أكد أنه يتم إستخدام جانب كبير من قرارات العلاج لبعض الحالات المرضية بالمستشفيات الاستثمارية والخاصة وبنسبة تصل إلى ٩٧٪ فى بعض الحالات فى صرف أدوية فقط، مما ينتفى معه الغرض من صدور قرارات العلاج على هذه المستشفيات.

وأكد التقرير قيام الجهات المعنية بصرف المبالغ الواردة ببعض قرارات العلاج الصادرة من رئيس الوزراء بشيك باسم المريض الصادر بشأنه قرار العلاج بعد تقديم فواتير شراء أذون من الصيدليات الخاصة، مما ترتب عليه عدم إحكام الرقابة على تنفيذ تلك القرارات.

كما انتقد التقرير صدور قرارات علاج بالداخل على بعض المستشفيات الإستثمارية والخاصة بتكاليف علاج عالية القيمة، وذلك على الرغم من توافر تلك الخدمات الصحية المقدمة لهم بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة بتكاليف أقل، وهو الأمر الذى أدى إلى تحميل موازنة الدولة فروق أسعار كان من الممكن تجنبها، وأشار التقرير إلى وجود تجاوزات خطيرة فيما يتعلق بتعديل جهة العلاج بالداخل والصادرة لمستشفيات حكومية وجامعية إلى مستشفيات استثمارية، وخاصة دون الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء، حيث يتم التعديل من هيئة المستشارين بمجلس الوزراء مع عدم إرفاق أى موافقات من رئيس مجلس الوزراء على هذا التعديل.

وأضاف التقرير بعدم إعداد أى بيانات أو دراسات قبل إصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة، الأمر الذى أدى إلى زيادة نفقات العلاج بنسب وصلت فى بعض الأحيان إلى ١٠٠٪ من قيمة القرار الأصلى، وأكد أن التكلفة الإجمالية للمبالغ المنصرفة على قرارات العلاج على نفقة الدولة بالخارج خلال المدة من ٢٠٠٧/٧/١ إلى ٢٠١٠/٢/١٥ بلغت أكثر من ٦٠ مليون جنيه، منها أكثر من ٤٧ مليون جنيه تخص قرارات علاج بالخارج صادرة من رئيس مجلس الوزراء، ونحو ١٣ مليون جنيه تخص وزير الصحة.

وقال التقرير إنه ثبت بالمستندات وجود مغالاة فى تكاليف السفر بالدرجة الأولى بالطائرة لبعض الصادر لهم قرارات علاج بالخارج مقارنة بذات الدرجة وذات خط السير، ومعاملة بعض المرضى معاملة الوزراء من حيث السفر بالدرجة الأولى وتحميل الموازنة قيمة بدل السفر وتذاكر الطيران

بخلاف المعتمد بقرار العلاج دون الوقوف على أسباب ذلك.

أما بالنسبة لتجاوزات بعض أعضاء مجلسى الشعب والشورى فقد أشار التقرير إلى عدم الالتزام بالضوابط والإجراءات الخاصة بصدور قرارات العلاج على نفقة الدولة لصدورها بدون تقارير طبية ثلاثية لعدم اشتمال بعض الملفات الطبية على تقارير اللجان الثلاث التى تصدر من جهات العلاج التى تقوم بتشخيص الحالة المرضية.

وأكد عدم الالتزام بالقيمة المحددة لتكاليف العلاج، وذلك لتجاوز قيمته الواجبة والمحاسبة عليها فى بعض الحالات بفئات مغال فيها، مما ترتب عليه تحميل بند علاج المواطنين بأعباء مالية دون مقتضى، وأشار إلى صدور قرارات علاج عبر بعض النواب بتكاليف متباينة، نظرا لإختلاف جهات العلاج الحكومية والخاصة، على الرغم من تشابه تشخيص الحالات المرضية الصادرة فى شأنها تلك القرارات، الأمر الذى يشير إلى عدم الالتزام بضوابط تلك القرارات، وأكد تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على قيام المجالس الطبية المتخصصة بإصدار العديد من قرارات العلاج التى تتم لمعالجة أمراض العيون مثل زرع العدسات وترقيع القرنية وإصلاح الحول، وذلك بالمراكز الطبية بالمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة وبتكاليف أقل، مما أدى إلى تحميل موازنة الصحة مبالغ دون مقتضى.

وتضمن التقرير موافقة المجالس الطبية المتخصصة على طلبات تعديل جهات العلاج لقرارات العلاج السابق صدورها بمستشفيات ومعاهد حكومية التى تتم المحاسبة فيها طبقًا لأسعار بروتوكول المجالس الطبية إلى مستشفيات خاصة دون بيان أسباب ومبررات التعديل، الأمر الذى أسهم فى زيادة تكاليف العلاج بالداخل.

وأشار إلى صدور قرارات علاج على نفقة الدولة لتصحيح الإبصار «بالليزك» والتى لم ترد ضمن بنود البروتوكول الخاص بالمجالس الطبية المتخصصة بتكلفة تتراوح بين ثلاثة آلاف جنيه واثنى عشر ألف جنيه للحالة الواحدة، مما أدى إلى تحمل بند العلاج على نفقة الدولة بأعباء مالية دون مبرر.

وأكد التقرير إلغاء المجالس الطبية المتخصصة خلال شهر فبراير ٢٠١٠ العديد من قرارات العلاج بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ مليون و٧٣٨ ألفاً و١٠٢ جنيه، ويرجع تاريخ صدور تلك القرارات إلى أعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ دون الوقوف على أسباب ذلك فى هذا التوقيت،

ودون بيان أسباب عدم استفادة المرضى الصادرة لهم تلك القرارات من الخدمة الطبية.

وأشار التقرير إلى صدور قرارات علاج على نفقة الدولة لبعض الشركات الخاصة لتركيب سماعات أذن ومستلزمات صوتية، على الرغم من توافر تلك الخدمات بمعهد السمع والكلام التابع للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية.

وأكد التقرير قيام الوزارة بصرف قيمة قرار العلاج بشيك مسحوب باسم الحالة المرضية بعد تقديم فواتير شراء الأدوية، الأمر الذى ترتب عليه عدم إحكام الرقابة على تنفيذ تلك القرارات.

وأشار إلى التفاوت فى قيمة قرارات العلاج الصادرة لشراء أجهزة تعويضية، على الرغم من تماثلها نظرًا لاختلاف جهات العلاج الصادرة بشأنها تلك القرارات دون بيان أسباب ذلك.

ولفت التقرير إلى إصدار المجالس الطبية المتخصصة قرارات علاج بناء على تأشيرات أحد مسئولى المجالس بمبالغ إجمالية قدرها مليون و ٤٥٠ ألفا و٩١ جنيها خلال أربعة أشهر فقط من أول سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، فضلا عن حصول صاحب هذه التأشيرات على عدة قرارات علاج على نفقة الدولة لعلاجه بالمراكز والمستشفيات الخاصة بمظلة علاجية، بالإضافة إلى عدم وجود الملفات الخاصة بتلك القرارات بأرشيف الوزارة أثناء الفحص.

الفصل التاسع

أحمد المغربى

الفصل التاسع

أحمد المغربى



أحمد المغربي الوزير الذي باع أرض مصر لنفسه

أحمد المغربي، وزير الإسكان السابق، دخل الوزارة ولديه ٤ مليارات جنيه وخرج منها في سنوات معدودة بـ ١١ مليار جنيه.هذا الرجل الذي انحاز للأغنياء علي حساب الفقراء وسكان العشوائيات والشباب، لم يصدق يوماً أنه ونظامه سيكون خارج السرب متهماً بتسهيل الاستيلاء علي المال العام وممنوع من السفر ويستعد إلي محاكمة عاجلة بعد أن لقبه الشعب المطحون بوزير الاستيلاء علي الأراضي.والمغربي الذي حرم كل خريج مصري من نعمة الاستقرار في شقة صغيرة سواء بالإيجار أو التمليك، بإصراره علي بيع أرض مصر للأجانب والغرباء هو نفس الرجل الذي رفض سداد ٣ مليارات اقترضها من البنوك لصالح شركاته التي ابتلعت أراضي مصر.

وفي عهد المغربي عجز الخريج عن استكمال مقدم حجز وحدة سكنية من ٦٣ متراً في قلب الصحراء في مختلف المحافظات.ورغم كل محاولاته ترويج مشاريع وزارته وإيهام النظام بأنها لصالح محدودي الدخل والفقراء إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل،

حيث وصل السعر النهائي للشقة ١٠٠ ألف جنيه في تناقض غريب وعجيب للبرنامج الانتخابي للرئيس مبارك الذي كان يحمله المغربي أينما حل ورحل ويتحدث عنه في كل مكان. فبعد أن دفع الشباب دم قلبهم في شقة أشبه بالقبر تعثر المشروع في أكثر من محافظة ولم يتقدم أحد لمحاسبته أو محاكمته. الوزير المحظوظ الذي لا تزعجه كثيراً ظاهرة العشوائيات وسكان القبور، فالأمر برمته لا يعنيه فهو جزء من حكومة فساد تعالت علي المواطنين وأخرجت البسطاء من كل حساباتها واحتضنت فقط الأثرياء وأصحاب المصالح، وتحولت أراضي الغلابة إلي منتجعات سياحية وشاليهات وكمبونيدات، ولم ينجح المغربي إلا في إنجاز سوي بضعة آلاف من الوحدات وعجز عن تنفيذ ٥٠٠ ألف وحدة دفع مقدماتها الفقراء ومحدودو الدخل، وانتظروا سنوات عديدة لم يجنوا بعدها سوي الوهم والسراب

الإنجاز الوحيد الذي يحسب للمغربي هو مساهمته في اشتعال أسعار الأراضي وتضخم جيوب السماسرة والمتسببين، فهو أول من ابتدع نظام القرعة وجمع بينها وبين المزاد العلني في بعض المناطق حتي وصل سعر المتر للمواطن العادي إلي ٢٥٠٠ جنيه في القاهرة الجديدة وهو رقم خيالي عند مقارنته بالأسعار السائدة قبل توليه الوزارة، حيث لم يكن سعر المتر يتجاوز الألف جنيه في المنطقة نفسها.وصحيح أن المغربي استقال من مجلس إدارة شركة المنصور والمغربي بعد توليه الوزارة إلا أنه

مازال يحتفظ بحصته كشريك.

وفي محاولة للتحايل علي القانون، قام وبعض أقاربه بتأسيس شركة أخري أسماها "بالم هيلز للتعمير" بنسبة مشاركة ٩٠٪ وعبر هذه الشركة الجديدة أبرم المغربي الوزير عقد بيع لقطعة أرض فضاء وبمساحة ٢٣٠ فدانا (٩٦٦ ألف متر مربع) بالقاهرة الجديدة بسعر ٢٥٠ جنيهاً للمتر، وذلك بالمخالفة لواقع الأسعار في تلك المنطقة الحيوية. وسرعان ما انطلقت هذه الشركات في الاستحواذ علي أراض أخري في ٦ أكتوبر (١٤٠٤ أفدنة) والريف الأوروبي (١٧٥٩ فداناً)، بالإضافة إلي ٢٤٩٩ فداناً في منطقة سيدي عبدالرحمن بمحافظة مطروح و١٢١٣ فداناً بمدينة الغردقة و١٣٨٨ فداناً بالعين السخنة و٢٣٨ فداناً في أسوان ليصبح إجمالي الأفدنة ٨٧٩٤ فداناً بمساحة ٢١ مليون متر مربع.

كما أستحوذت شركة بالم هيلز الشرق الأوسط المملوكة للمغربي وعائلته الاستحواذ علي ٨ ملايين متر مربع بمنطقة العلمين، وبكل هذه المعطيات لم يكن كثيراً علي شركة بالم هيلز أن تحقق مبيعات صافية قيمتها ١,٢٣ مليار جنيه مصري نهاية عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ١٣١٪ عما حققته ٢٠٠٧ وذلك بفضل معالي الوزير؟!وتوالت الشركات التابعة لعائلة المغربي حتي وصل عددها إلي ١٥ شركة ساهم فيها المغربي بالشراكة أو الإدارة. وظل المغربي يمرح في أرض مصر يستولي منها علي ما يشاء يبيع منها لعائلته المقربين منها ما يشاء، وكأن البلاد صارت عزبة أو أبعدية تركها له أجداده أو ورثها عن أبيه هذا الوزير الذي جاء عام ٢٠٠٥، ضمن أسوأ وزارة نهبت مصر، اعتدنا عند مجيئه أنه سيعيد الأملاك المسلوبة إلي الشعب وسيوفر شقة لكل خريج، إلا أن الجميع فوجيء به يبيع مصر كلها بالمزاد العلني لمن يدفع أكثر، وكأن مصر أصبحت سداح مداح يتنهك شرف أرضها حفنة لا تشعر بمعاناة الفقراء.

وحرص المغربي منذ انطلاقته علي جمع الملايين وتوفير المليارات لخزينة الدولة علي نهج "اطعم الفم تستحي العين" ولكن لا مانع هنا من أن تكون لشركته التي أسسها عقب عودته من لندن إلي القاهرة عام ١٩٧٢ النصيب الأكبر من هذه المليارات ولم يكتف المغربي بتوزيع أرض الدولة علي الأقارب والمحاسيب والشركاء بل حرص علي انتقاء أفضلها موقعاً وأكثرها قيمة وبيعها لشركاته المتعددة. وكانت جزيرة آمون بأسوان (٢٣٨ فداناً) آخر أرض اشتري المتر فيها بثمانية جنيهات في حين سعرها السوقي يزيد علي ٢٠ ألف جنيه للمتر، وبتدخلاته وموقعه الحكومي ومنصبه الوزاري رست مزايدة أرض آمون علي "بالم هيلز" إحدي شركات المغربي ووزير النقل الأسبق محمد منصور.

والغريب هنا أن شركة المغربي لم تدفع سوي ٥٪ (٤ ملايين جنيه) من إجمالي الصفقة البالغ ٨٢ مليون جنيه فقط. وهو ما آثار الرأي العام عند الكشف عنه ما دعا رئيس الجمهورية للتدخل وإصدار قرار بإلغاء جميع التعاقدات التي تمت بشأن بيع جزيرة آمون، وإعادة طرحها بالمزاد العلني وبنظام الانتفاع لمدة لا تزيد عن ٤٥ عاماً.

ويبدو أن المغربي الذي تخرج في هندسة القاهرة عام ١٩٦٤ كان يعلم أن دولة الفساد في مصر قادرة علي استيعاب طموحاته، فانفتحت شهيته وتعددت أنشطته وشركاته (زراعية، غذائية، عقارية، سياحية، صناعية، تجارية)، ولم لا فأرض مصر كلها بين أصابع يديه وساعده التشابك العنقودي لأفراد النخبة الحاكمة في وضع أساس أركان إمبراطوريته التي حلم بها منذ أن كان مجرد موظف بشركة "بدل ليتش" للأوراق المالية عام ١٩٧٠. ولم تكن صلة القرابة والاحتماء بالمقربين من النظام والوزراء السابقين وحدها سبباً في انتشار إمبراطورية المغربي من الإسكندرية حتي أسوان، فالرجل والحق يقال لديه من المهارات والخبرات في فن الاستيلاء علي أملاك الدولة يعجز عنه أي خريج من أكاديمية النصب والاحتيال وقد وضح ذلك جلياً في أرض ميدان التحرير التي تفجرت منها ثورة شباب ٢٥ يناير وهزت أركان دولة الفساد.

في لمح البصر وبإشارة منه في مكالمة تليفونية حدد الأمر المباشر من وزارة الاستثمار، لبيع أكثر من خمسة آلاف متر مربع من ميدان التحرير (قلب عاصمة الشرق) بسعر ١٠ آلاف و ٥٠٠ جنيه فقط للمتر لصالح (تحالف جنرال سوسيتيه وآكور)، في حين يصل السعر الحقيقي للمتر في هذه البقعة علي ٦٠ ألف جنيه، ليستولي المغربي باعتباره شريكاً في هذا التحالف علي صفقة العمر بحجة إنشاء فندق ومبني إداري يخدم المنطقة، وهكذا وبقدرة قادر نجح المغربي في إضافة مليارات جديدة إلي قائمة ثروته علي حساب شعب مصر (يذكر هنا أن وزارة الداخلية كانت قد اشترت قطعة أرض مجاورة لأرض المغربي قبل عدة سنوات بسعر ٢٣ ألف جنيه للمتر)، فمن الذي خفض السعر الذي ينبغي أن يرتفع للضعف حسب خبراء العقار.

وبنفس الأسلوب ومنطق "اسرق واتبجح" خصصت وزارة المغربي بالأمر المباشر أيضاً ٥٠ مليون متر مربع بالمنطقة الصناعية غرب السويس لأربعة مستثمرين بقيمة خمسة جنيهات للمتر تسدد علي عشر سنوات مع الأعضاء من جميع الرسوم الضريبية والجمركية وحتي يضمن المغربي

ولاء هؤلاء المستثمرين الكبار وخاصة أن أحدهم كان كل شيء في الحزب الوطني وسخر كل جهده لخدمتهم خدمة العمر بإنشاء ميناء العين السخنة.ولن ينسي فقراء إمبابة للمغربي وقفته ضدهم وإخفاءه تفاصيل مشروع تطوير أرض المطار عن المواطنين، وإصراره علي بيع هذه الأرض للأثرياء أصحاب المولات التجارية الضخمة وأصحابه من رجال الأعمال.

وضرب المغربي عرض الحائط بكل القوانين ومواد الدستور، فعلي الرغم من أن المادة ١٠٨ تنص علي أنه لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقاضيها، إلا أن هذه المادة كانت مجرد حبر علي ورق في مخيلة الوزير الذي يستحق بالفعل لقب أفضل وزير إسكان نهب أرض مصر وضحك علي الشعب قبل الرئيس.فتح ملف أرض التحريرهذا، وقرر النائب العام، المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، منع على عبد العزيز رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والسينما،

ونبيل سليم رئيس مجلس إدارة شركة العامة المصرية للسياحة والفنادق "إيجوث" من السفر، وتجميد أرصدهم بالبنوك المصرية لإهدار المال العام فى صفقة بيع أرض التحرير لشركة "أكور" الفرنسية بسعر المتر ١٠ آلاف و ٥٠٠ جنيه، رغم قيام شركة التأمين ببيع أرض مجاورة لها بمبلغ ٢٠ ألف جنيه للمتر الواحد، حيث تقوم إدارة الكسب غير المشروع بالتحقيق فى بلاغ محامية بالشركة ضد نبيل سليم بتهمة إهدار المال العام، ومن المرجح سماع أقوالها غداً الأحد.من ناحية أخرى، تستمع للمرة الثانية على التوالى نيابة الأموال العامة العليا برئاسة المستشار على الهوارى اليوم، السبت، لأقوال المهندس أحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، وزهير جرانه، وزير السياحة السابق،

فى البلاغات المقدمة ضدهما بتهمة إهدار المال العام، بعد أن طلبا فى جلسة التحقيق الماضية الاطلاع على المستندات والاتهامات المنسوبة إليهما.كانت نيابة الأموال العامة قد استمعت أمس الأول إلى أقوال مصطفى بكرى عضو مجلس الشعب السابق فى البلاغات المقدمة ضد الوزيرين والذى أكد بأن الوزير جرانه دخل وزارة السياحة بعد أن حرر ١٨ شيكا بدون رصيد، وبعد خروجه من الوزارة أصبح رصيده ٣٥٠ مليون دولار، !!!!

وهو ما يؤكد بوجود شبهة إهدار المال العام، علاوة على قيامه بتخصيص ٢٥ مليون متر أرض

لشركة أوراسكوم بمنطقة "رأس حنكور" بالبحر الأحمر مقابل قيام سميح ساويرس المالك لشركة أوراسكوم بشراء ٥١ ٪ من أسهم شركة جرانه للسياحة التي كانت تتعرض لخسائر فادحة. فيما اتهم أحمد المغربى بالتربح من وظيفته وإهدار المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه من خلال تخصيص أراض لبعض المسئولين ورجال الأعمال بالأمر المباشر.

و لم يكن غريباً أن يأتي اسم أحمد المغربي ضمن قائمة الفاسدين والممنوعين من السفر عقب اندلاع ثورة الغضب، التي وضعت محاسبة من نهبوا ثروات مصر في أولويات مطالبها. المغربي يواجه تهماً عدة، منها الاستيلاء على ٤٨ مليون متر من أراضي الدولة عن طريق شركة «بالم هيلز»، التي يمتلك جزءاً من أسهمها ويديرها ابن خالته، رجل الأعمال المعروف، ياسين منصور، شقيق وزير النقل السابق محمد منصور. عائلة «البيزنس» بدأت تتلاشى. سقط رأسها الكبير. الباقون يقاومون طوفان الثورة التي لن تخمد قبل تحقيق مطالبها بمصادرة جزر رجال الأعمال التي بنوها على أنقاض ما نهبوه من أموال الشعب.

ملف اتهام المغربي، الموجود حالياً لدى السلطات المعنية بالتحقيق، متخم للغاية، بدءاً من الإستيلاء على أرض تقدر بنحو ٤٨ مليون متر مربع، وتعد إحدى أفضل الأراضي في المدن الجديدة، من خلال شركته «بالم هيلز»، مروراً بتدخله في قضية «مدينتي»، وتخصيص أرض في ميدان التحرير لمصلحة شركة «أكور مصر» التي يملكها، وانتهاءً بتخصيص جزيرة آمون لشركة «بالم هيلز».

يوم الاثنين الماضي، توجه المغربي إلى نيابة الأموال العامة بمفرده، مؤكداً أمام المستشار علي الهواري، المحامي الأول لنيابات الأموال العامة، براءته من جميع الاتهامات. التحقيقات الرسمية كشفت عن اتهام وزير الإسكان السابق بتخصيص ٤٨ مليون متر لمصلحة شركة «بالم هيلز» بسعر ٢٥٠ جنيهاً للمتر عام ٢٠٠٦، فيما كان السعر الحقيقي للمتر ٦٥٠ جنيهاً. وأضافت التحقيقات إن قيمة الأراضي التي استولى عليها الوزير مع ابن خالته ياسين منصور خلال خمس سنوات فقط، تزيد قيمتها على ١٠٠ مليار جنيه.

لم يتوقع أفراد عائلة «البزنس» أن تنجح الثورة في اقتلاعهم من على كراسي الوزارة التي تعدّ حصنهم الآمن. لكن الثورة قالت كلمتها. جميع هؤلاء يعيشون الآن كابوساً مخيفاً، هم الذين ظنّوا أن «مافيا» النظام يستحيل أن تسقط يوماً.

أنشأ المغربي عام ٢٠٠٣ شركة «بالم هيلز» عقب تولّيه حقيبة وزارة السياحة، لتصبح ثالث أكبر شركة عقارية في مصر خلال سنوات قليلة، بعد استيلائه على أراض في البحر الأحمر، ومنح جزيرة آمون في أسوان إلى «بالم هيلز»، وإلغاء مناقصة توريد «مواسير للصرف الصحي»، ثم إعادة إسنادها بالأمر المباشر إلى شركات أخرى بأسعار مبالغ فيها.

ربما كانت فضيحة أرض ميدان التحرير هي الأبرز في الانتقادات التي وجهتها الصحافة للمغربي. فالرجل سعّر الأرض بألفي جنيه للمتر، فيما يصل سعرها الحقيقي إلى نحو ٥٠ ألف جنيه للمتر. بل أكثر من ذلك، الشركة التي اقتنصت الصفقة، وهي «أكور مصر»، يملكها الوزير مع بعض أقاربه من عائلة منصور.

قضيّة «مدينتي» أظهرت وجه المغربي «الفاسد» إلى العلن، وقد اتهمه حمدي الفخراني، صاحب دعوى إبطال عقد «مدينتي»، بالتدخل في الصفقة، مستغلاً صفته كونه الرئيس الأعلى لهيئة التنمية العمرانية. كذلك اتهمه بالالتفاف على الحكم الصادر ببطلان العقد، ومحاولة إلغاء الحكم لمصلحة شركة طلعت مصطفى.

الثورة تشتعل والفاسدون يسعون إلى تأخير النهاية. فور سرد الاتهامات الموجّهة إليه، سارع المغربي إلى طلب اصطحاب محام والاطلاع على أوراق القضية حتى يتسنى له الرد. خرج من مبنى النيابة العامة مكفهر الوجه، يردد كلمة واحدة «الحمد لله». فيما كانت حناجر الثوار تطالب من ميدان التحرير بمحاسبة الفاسدين. ارتبك المغربي عندما حاصرته وسائل الإعلام للتعليق على التحقيقات واتهامه بالفساد. قال «فساد... أستغفر الله العظيم»، علماً بأن ثروة المغربي تلامس ١١ مليار جنيه.

و تقدم سمير صبرى المحامى بالنقض بدعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى ضد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أحمد نظيف ووزير الإسكان أحمد المغربى يطالب فيها رئيس الجمهورية بإقالة وزير الإسكان ويطالب بإلزام رئيس الوزراء بكشف أسماء كافة المسئولين فى جميع المواقع الذين استولوا على الأراضى المملوكة للدولة لمصالحهم الشخصية.

ذكر فى دعوته أن جميع النظم السياسية قسمت المصالح إلى عامة وشخصية وإذا تعارضت العامة مع الشخصية وجب تغليب المصلحة العامة لدفع الضرر العام، وإن تغليب المصلحة العامة لا يتم إذا تزاوج المال والسياسة فرجل الاقتصاد والمال لا يجب أن يتقلد أى منصب سياسى أو نيابى، لأنه

سيسخر منصبه لخدمة مصالحه الشخصية.

كل يوم تفاجئنا وسائل الإعلام بفضيحة عن رجال المال الذين يعتلون المناصب السياسية وآخرها فضيحة شركة «بالم هيلز» حيث كشفت مناقشات اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب أن جزيرة «امون» جزيرة سياحية تقع وسط مجرى النيل بمحافظة أسوان والتى تبلغ مساحتها ٢٣٨ فدانا المملوكة لإحدى شركات القطاع العام والتى قامت بالتصرف بالبيع فيها بطريقة مريبة حيث باعت الشركة الجزيرة بسعر أربعة قروش للمتر لشركة«بالم هيلز» المملوكة لاثنين من كبار رجال السياسة وهو وزير الإسكان أحمد المغربى ومحمد لطفى منصور وزير النقل السابق حيث تم البيع بمبلغ ٨٠ مليون جنيه، ولم يدفع منهم سوى ٤ ملايين جنيه، مما يكون معه سعر المتر قد توقف عند أربعة قروش للمتر.

كما كشفت المناقشة وجود تحايل حول قانون المزايدات والمناقصات لإرساء المزاد الوهمى الذى على الشركة المملوكة للوزيرين السابق والحالى.

وأضاف صبرى أن المهندس أحمد المغربى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، حدثت واقعتان خلال وزارته تتناقض مع توجه فصل رجال المال عن السياسة الأولى هى عندما تقدمت شركة «اكور» التى ملكها أيضا بالاشتراك مع البنك «الأهلى سوسيتيه» لشراء أرض تابعة للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث» فى ميدان التحرير ومساحتها ٥٨٠٠ متر لبناء فندق عليها، فقد حدث عدة ملابسات حيث بيع المتر مجاملة للوزير بمبلغ ١٠ آلاف جنيه فى حين أن سعره الحقيقى وقتها لا يقل عن ٣٠ أو ٤٠ ألف جنيه، وعندما تبين الخلل والخطأ فى هذا البيع فعدل عن البيع النهائى إلى نظام حق الانتفاع حتى تبقى الأرض ملكا للدولة.

الثانية هى واقعة جزيرة آمون التى أصدر الرئيس مبارك فيها قرار بإلغاء جميع التعاقدات المسبقة الخاصة ببيع فندق جزيرة توت أمون بمنطقة صحارى على ضفاف بحيرة ناصر مع طرحه من خلال مزاد علنى وبنظام حق الانتفاع لمدة لا تزيد عن ٤٩ عاما.

وأوضح أن الغرض من الدعوة ضد رئيس الجمهورية هو إصدار قرار بإقالة المطعون ضده الثالث أحمد المغربى وزير الإسكان لما نسب إليه من وقائع تضر المال العام وتقطع باستغلال السلطة وأن غرضه من اختصام رئيس الوزراء فى الدعوى هو الكشف عن أسماء المتورطين وفتح ملفات مافيا التعدى على أراضى الدولة الذين تحصلوا على مساحات كبيرة من أراضى الدولة بغرض الاستثمار،

وحولت إلى منتجعات سياحية وسكنية رغم أنهم تحصلوا عليها بمبالغ زهيدة.

طالب سمير صبرى فى نهاية دعوته باعتباره أحد أفراد المجتمع وأن الضرر الواقع يخصه كباقى أفراد المجتمع بتحديد أقرب جلسة لنظر الطعن ووقف القرارات السلبية الصادرة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وإقالة وزير الإسكان لحين الفصل فى الموضوع.

تقدم المحامى مصطفى شعبان بمستندات لنيابة الأموال العامة تتهم وزير الإسكان السابق أحمد المغربى بالتربح لنفسه وللغير، من أقاربه وأتباعه، مخالفا بذلك نص المادة ١٥٨ من الدستور، والتى توضح أن حجم الأراضى المملوكة لوزير الإسكان عن طريق مجموعة شركاته ٤ ملايين و٣٧٨ فداناً، وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٨ فقط.

جاء فى مقدمة المستندات صورة من السجل التجارى الخاص بشركة المنصور والمغربى، والتى يعد الوزير شريكاً بهما لأبناء عموميته وهم: محمد عاكف أمين عبد المقصود وشريف أمين عبد المقصود المغربى ومجموعة من أقاربه مثل يوسف منصور لطفى منصور ومحمد يونس لطفى منصور ويس إبراهيم لطفى منصور، وكونوا شركة المنصور والمغربى للاستثمار والتنمية، والتى تم تأسيسها بتاريخ ١٠-١-٢٠٠٥.

مستند آخر وهو سجل تجارى من شركة أخرى الوزير شريك بها وهى شركة «بالم هيلز» والتى تم تأسيسها بتاريخ ٢٣-٨-٢٠٠٦ لبيع قطعة أرض بنفس الشركاء من أبناء عموميته وأقاربه، والتى قامت بشراء قطعة أرض فضاء بمساحة ٢٣٠ فدانا بما يعادل ٩٦٦٠٠٠ متر مربع بالقاهرة الجديدة بسعر ٢٥٠ جنيهاً للمتر، وهو فى نفس التوقيت الذى كان فيه المغربى يتولى منصب وزير الإسكان، وقد وقع العقد على نفس التعاقد، وهو ياسين إبراهيم لطفى منصور بصفته رئيس مجلس إدارة «بالم هيلز» للتعمير.

سجل تجارى ثالث يؤكد تأسيس شركة ثالثة أثناء تولى المغربى منصب وزير الإسكان، وذلك تحت اسم شركة «بالم هيلز الشرق الوسط للاستثمار العقارى»، وذلك تحت رقم ٢١٠٩١ وذلك فى تاريخ ١٨-١١-٢٠٠٦.

مستند أخير للقوائم المالية الخاصة بجميع شركات المغربى منصور يوضح بياناً بحجم الأراضى التى

حصلت عليها شركات الوزير الثلاث من هيئة المجتمعات العمرانية أثناء توليه الوزارة هي: «أراض بمدينة السادس من أكتوبر وتبلغ مساحتها ١٤٠٤٧٧ فداناً، وأراض بمدينة القاهرة الجديدة، وتبلغ مساحتها ٣٨٥٠٦٤ فداناً، وأراض بمزارع الريف الأوروبى تبلغ مساحتها ١٧٥٩٠٨ أراض بمنطقة مرسى مطروح مركز العالمين ناحية سيدى عبد الرحمن تبلغ مساحتها ٣٤٩٩٠٩٠ فدانا.

- أراضى بمدينة الغردقة تبلغ مساحتها ١٢١٣٠٨٧٩ فدانا
- أراضى بمدينة الإسكندرية تبلغ مساحتها ٣٠٢ فدان
- أراضى بالعين السخنة تبلغ مساحتها ١٣٨٨٠٦٩ فدانا
- أراضى بمحافظة أسوان تبلغ مساحتها ٢٣٨٠١٦٦ فدانا

حيث بلغت إجمالى مساحات الأراضى التى حصلت عليها بالم هيلز خلال الفترة من قيدها فى ١٠-١-٢٠٠٥ وحتى تاريخ ١٣-١٢-٢٠٠٨ ما يقرب من ٨٧٩٤,٠٤٥ فدان بإجمالى مساحة ٢١١٠٥٧٠٨ متر مربع من أراضى الدولة.

وجاءت القوائم المالية لنهاية عام ٢٠٠٨ تؤكد أن الشركة إستطاعت إضافة ١١ مليون متر مربع إضافية من الأراضى المميزة منها ٧٩٦ ألف متر بالقاهرة الجديدة و ٨٨٢ ألف متر مربع بالسادس من أكتوبر و ١,٤ مليون متر بالساحل الشمالى و١,٣ متر مربع بالبحر الأحمر وأسوان

وفي جريدة « صوت الأمة « نشر الكاتب الصحفي أحمد أبو الخير تحت عنوان «المغربي استحق لقب «وزير فوق الدستور» بعد أن مارس التجارة وكان المستفيد الوحيد من حادث طابا وباع «سوفتيل» لسميح ساويرس بسعر خيالي « :

يحظر القانون والدستور علي أي وزير مصري أن يبيع أو يشتري أو يبرم صفقات مع الحكومة لصالح شركاته, كما يمنعه القانون من أن يتولي إدارة أي من الشركات الخاصة «كل ذلك لا ينطبق علي وزير الاسكان والمجتمعات العمرانية: المهندس أحمد المغربي، ذلك الوزير الذي أصبح مساهما في أكثر من ٣٢شركة، خلال توليه وزارتي السياحة، والاسكان التي يشغلها ا لآن، وكأنه وزير فوق الدستور. تولي المغربي وزارة السياحة أبرم صفقتين في غاية الأهمية في مشواره كرجل أعمال، أولاها كانت في اعقاب الحادث الارهابي الذي تعرضت له مدينة طابا، وهو الحادث الذي عانت منه

السياحة في مصر، والتي بظلاله علي جميع القطاعات الاقتصادية والتي منيت بخسائر فادحة.

ولأن مبدأ الخسارة ليس واردا في صفقات المغربي فقد كان هو الرابح الوحيد، حين باع فندق «سوفتيل» الذي يمتلكه في منطقة الهضبة لرجل الأعمال سميح ساويرس بسعر خيالي.

لم تقف صفقات المغربي عند هذا الحد من موقعه كوزير للسياحة حيث قام ببيع فندق نوفتيل الاقصر الذي كان يحقق خسائر مستمرة والذي فشل المغربي في بيعة قبل تولي وزارة السياحة بسبب عدم اقبال المستثمرين لشراء فنادق في الاقصر لتجنب الخسائر الا ان المغربي فور تولي وزارة السياحة باع فندق نوفتيل الاقصر الي رجل الاعمال حامد الشيتي الذي يمتلك نحو ٢٥ فندقا عائما بالأقصر وبسعر مرتفع للغاية وبالطبع كافأ المغربي الشيتي بتخصيص٣ملايين متر في منطقة ألماظة والتي تبعد ٣٨مترا من مطروح لبناء خمسة فنادق عليها لم يبن الشيتي سوي فندقين واصر المغربي علي تخصيص هذه الاراضي الشاسعة الي الشيتي رغم احتجاج محافظة مطروح مما أثار بتخصيص ردود أفعال غاضبة، بسبب تخصيص هذه الاراضي للشيتي دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الأرض التي تقع عليها مساكن ومزارع المواطنين والآبار التي نفذتها المشروعات التنموية لتوطين البدو واستقرارهم وهو ما دفع لجنة الإسكان بمجلس محلي محافظة مطروح لعقد اجتماع خاص لمناقشة هذه المشكلة عقب اعتراض الأهالي علي محاولة المستثمر استغلال الأرض والبدء في الإنشاءات. وأعد المجلس مذكرة لرفعها للمسئولين، أوصت برفض التصرف المركزي في أراضي المحافظة دون الرجوع إلي الجهات المعنية بالمحافظة لاستبيان ما هو موجود علي الواقع.

شددت المذكرة علي رفض مبدأ التعويض لأصحاب المنازل جبرًا، وطالبت بوقف جميع الأعمال الإنشائية علي الأرض، حتي يتم وضع حل جذري وكامل لأراضي التنمية السياحية. كما أكد أعضاء المجلس أن أراضي محافظة مطروح ليست مجرد خطوط طول وعرض علي الخريطة، وإنما هي أرض يقيم عليها بشر وبها مزارع ومراع. واكد مجلس محلي محافظة مطروح أن الأرض التي خصصها وزير السياحة السابق احمد المغربي لصالح رجل الاعمال حامد الشيتي بمنطقة ألماظة مقام عليها ٣ تجمعات سكنية هي «أولاد معيوف وأولاد مستور وأولاد مورد» مقام عليها حوالي ٧٥ منزلا تعيش بها ٢٢٥ أسرة ومزارع تين وزيتون، بالإضافة إلي أبار أقامتها الدولة من خلال المشروعات التنموية بتمويل مصري ودولي من أجل توطين البدو بالمنطقة.

واكد المجلس المحلي للمحافظة، أن هذه الأراضي كاملة المرافق وتدخل ضمن كردون الوحدة المحلية لقرية الزيات، وأن هذه الأراضي بها شهادات اعتداد بالملكية للمواطنين منذ عام ٨٣ وفقا للقانون.

بالطبع قام أحمد المغربي بتخصيص هذه الأراضي الشاسعة لصالح صديقه حامد الشيتي مكافأة له لشرائه فندق نوفتيل بالاقصر دون اي اعتبار للمواطنيين والاهالي الذين يعيشون في مطروح.

الصفقة الثالثة التي قام أحمد المغربي بإبرامها وهو وزير لم تنته بعد حيث قامت الشركة القابضة للسياحة والسينما لبيع أرض التحرير لصالح شركة أكور التي يمتلكها احمد المغربي بسعر عشرة آلاف جنيه للمتر رغم ان سعر متر الارض يتخطي المائة الف جنيه في هذة المنطقة والاغرب ان محافظ القاهرة احتج علي هذه الصفقة بسبب انشاء ٢٥٠ غرفة فندقية ومولا تجاريا وسينما وهو الامر الذي سيؤدي الي تكدس مروري في هذه المنطقة ليقوم محافظ القاهرة بشكوي المغربي الي الرئيس مبارك الذي فوجئ بالسعر المتدني الذي حصل علية أحمد المغربي علي أرض التحرير ليتصل الرئيس مبارك بعلي عبد العزيز رئيس الشركة القابضة للسياحة والسينما ويأمره بفسخ التعاقد وان يقوم بعرض هذه الأراضي بحق الإنتفاع وليست البيع طبقاً لتعليمات الرئيس مبارك مؤكدا ان فسخ التعاقد مع شركة اكور سوف ينتهي به الحال الي تحكيم دولي وستتكبد مصر ملايين الدولارات لتعويض شركة اكور التي يمتلكها احمد المغربي الا ان النائب هشام مصطفي خليل اكد في مجلس الشعب ان كلام الشركة القابضة للسياحة والسينما غير صحيح وانه يمكن فسخ التعاقد مع شركة اكور التي يمتلكها وزير الاسكان وانه اي خليل درس الموقف مع اكبر ثلاثة مكاتب للمحاماة واكدوا أنه يمكن فسخ التعاقد مع شركة اكور والاغرب ان تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي أكد أن الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما خدعت لجنة التقييم عند تحديد سعر الأرض، حيث وصفت الأرض من واقع الأوراق بأنها «أرض فضاء» في حين أنها أرض مهيأة للبناء في الثمانينيات وتصلح لإقامة مبني ارتفاعه ١٠٨ أمتار، لكن توقف البناء عليها تمهيدا لإنشاء مترو الأنفاق، ومن ثم قامت الشركة القابضة للسياحة والسينما ببيع الارض الي شركة اكور وبنك سوسيته جنرال وهو ما يستوجب تقييماً مختلفاً عن التقييم الذي باعت بمقتضاه الشركة القابضة للسياحة الأرض وهو ١٠٥٠٠ جنيه للمتر المربع.

وأن حق الانتفاع تم حسابه علي أساس المبني فقط دون النظر إلي إجمالي مساحة الأرض والمباني، مما أدي إلي خسارة ٥٦ مليون جنيه ضاعت علي الدولة بسبب هذا الإجراء.

والغريب أن وزير الاستثمار محمود محيي الدين بدلا من ان يقوم بمعاقبة الشركة القابضة لبيعها هذه الإراضي بسعر بخس لأحمد المغربي قام الوزير محمود محيي الدين بتوبيخ ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات في اجتماع الجمعية العمومية للسياحة والسينما قائلا لهم ان رأي الجهاز المركزي رأي استشاري ولسنا ملزمين بأن نأخذه واتهم محمود محي الدين الجهاز المركزي بتضليل الرأي العام لان هذه الارض التي اشترتها شركة الوزير احمد المغربي تقع في شارع شامبليون وامام المتحف المصري بالقرب من ميدان عبدالمنعم رياض وليست في ميدان التحرير واكد الوزير محمود محيي الدين ان هذه الارض غير مستغلة علي مدار خمسين عاما فلماذا يأتي الجهاز المركزي للمحاسبات الآن ليرفض بيعها لشركة أكور. صفقات المغربي لم تقف عند هذا بل ان المغربي استطاع بعد ان اصبح وزيرا للسياحة ان يكون له فندقان دفعة واحدة علي النيل بعد ان لم يكن له اي فندق يطل علي نيل القاهرة وهو فندق شيراتون الجزيرة الذي اشتراه المغربي من بنك مصر إيران وقام بتغيير شركة الادارة من شيراتون إلي سوفتيل لان إحدي شركات الإدارة التابعة لاكور التي يمتلكها المغربي كما قام المغربي بشراء فندق المعلمين الواقع أعلي نقابة المعلمين وحوله إلي فندق نوفتيل وهي إحدي الشركات التابعة لاكور.

وكتب أيضاً تحت عنوان « إذا كان المغربي صديقك فمن حقك الحصول علي قرارات «تفصيل» تسمح لك باغتيال أحلام الناس وتدمير ممتلكاتهم « :

ترى ما هو شعور إنسان ظل طيلة حياته يحلم باقتناء شقة أو سكن راق، يوفر له حياة كريمة وفي سبيل ذلك يهدر من سنوات عمره وجهده لإدخار ما يحقق له حلمه وبعد أن يصل إلي تحقيق مراده تتحول حياته إلي كابوس بفعل قرار يخطه وزير بيده في لحظة تجعل من الجنة التي حلم بالسكن بها «منطقة عشوائية» وان كان الفارق أن العشوائية قد امتدت إليها بـ«الورقة والقلم» وبقرار وزاري له قوة القانون لم يصدر بمقتضى المصلحة العامة، وإنما لمجرد المجاملة التي حكمها مبدأ «شيلني وأشيلك» أو ربما مجاملة لمجرد المجاملة.. هذا هو ما تحول إليه حال سكان منتجع مينا جاردن سيتي، والذين احال قرار «مجاملة» من وزير الإسكان حياتهم إلي جحيم فالمنتجع يمتلكه رجل الأعمال فتح الله فوزي الذي كان من سعده أن يتولي صديقه أحمد المغربي منصب وزير الإسكان ليصدر لصالحه القرار رقم ٨٧ لسنة ٨٩ والذي مكنه من أن يعدل مخطط المنتجع المملوك لشركته «مينا للإستثمار» محققا ارباحا بلغت نحو ٤٠٠ مليون جنيه فالقرار سمح لفتح الله بزيادة في المنتجع من ٤٣٠ فيلا إلي ٨٠٠ فيلا وذلك علي حساب المنافع العامة لمنتجع مينا جاردن سيتي من النادي الرياضي والمنطقة التجارية والقرية

العلاجية ليتحول موقع الحديقة الترفيهية بالقرية إلي مجمع تجاري وإداري لصالحه رغم أن فتح الله لم يلتزم ببناء السوق التجاري للمنتجع والذي كان سيخصص دخله لأعمال الصيانة.

ولم يراع القرار الذي أصدره المغربي العقود التي أبرمتها شركة مينا للإستثمار السياحي مع السكان منذ منتصف التسعينيات حيث أقرت وزارة الإسكان والشركة بأن تكون مساحة المنتجع ٢١٠ أفدنة بمدينة السادس من أكتوبر وأن تكون مساحة الفيلا السكنية ثلث مساحة الأرض فقط وباقي المساحة للمنافع العامة بينها ٤٥ فدانا لناد رياضي والمنطقة التجارية ١٣ فدانا والقرية علاجية ١٤ فدانا ورغم ذلك سمح المغربي لفتح الله أن يتعدي علي الأراضي المخصصة للخدمات والمنافع العامة ليتقلص نادي المنتجع إلي ١٦ فدانا والمنطقة التجارية لفدانين والقرية العلاجية الغيت بالكامل علاوة علي الاستيلاء علي عشرة أفدنة كانت مخصصة كحديقة ترفيهية تحولت إلي مبني إداري وتجاري وليعرض متر الأرض الواحد بـ١٤ ألف جنيه أي أنه سيحقق ارباحا تصل إلي ٤٠٠ مليون جنيه بفضل مجاملات المغربي والذي لم يستجب لمذكرة من المذكرات الـ٤٤ التي تقدم بها اتحاد ملاك المنتجع يطالبونه خلالها بالغاء قراره بسبب الاضرار التي لحقت بهم من الاستيلاء علي منافع المنتجع وتكدس أماكن السيارات وتهالك المرافق العامة وانتهي الأمر إلي انهيار اسعار الوحدات السكنية.

ويواصل أحمد أبو الخير كشف مخالفات المغربي فينشر بالأرقام والحسابات ... أحمد المغربي يحصل من «نفسه» علي ٥٢مليون متر أراض في القاهرة الجديدة والقطامية وطريق الإسكندرية و٦أكتوبر وحقق ١٥٠ مليار جنيه أرباحا للتجارة قواعد اتفق عليها البشر منذ ابتدعوا نظام المقايضة، ومن بينها أن يسعي البائع دائما للعرض الأكبر، وحين يتقدم له مشتريان بعرضيهما يختار السعر الأعلي.

تلك المسلمات والبديهيات اختفت من قاموس معاملات المهندس أحمد المغربي، وزير الاسكان الحالي، والسياحة السابق، فالوزير لا يحتوي قاموسه التجاري سوي علي مبدأ واحد وهو «التجارة شطارة» ولكن يبدو أن شطارة الوزير احتدمت فيما انفردت به «صوت الأمة» في يناير الماضي حول صفقة بيع «توت أمون» التي اشترتها شركته «بالم هيلز» بمبلغ ٨٠مليون جنيه رغم تقدم مستثمر عربي بعرض بلغ ١،٥مليار جنيه، واحتدمت تجارة المغربي كذلك بقرار عادل من رئيس الجمهورية بالغاء الصفقة.

فالوزير اشتري للشركة التي يمتلكها قطعة أرض مساحتها نحو المليون متر مربع، ولم يسدد سوي

٤ ملايين جنيه فقط كمقدم للعقد. الغريب في الأمر ان الأرض تضم ٢٨٨ شاليها و ٣٤ غرفة فندقية و ٢١ جناحا وثلاثة مطاعم وحمام مساحة متر واتفق المغربي علي أن يكون سعر المتر ٨٠ جنيها فقط، ولم يكتفي الوزير بالثمن البخس الذي حصل بموجبه علي الأرض، وانما عطل تسجيل العقود «بصفته الوزير» حتي لا يسدد ٤ ملايين أخري كانت مستحقة عند التسجيل.

وبعد الكشف عن تفاصيل «الصفقة الفضيحة»، طرح نفوذ الوزير صفقاته علامات إستفهام تستعصي علي الفهم أولها..

المغربي يملك ٥٢ مليون متر مربع وحقق ١٥٠ مليار جنية مكاسب لقيامة برفع اسعار الاراضي.

المغربي خصص لشركتة بالم هليز ٣٧ مليون متر لتحقق ١٩ مليار جنيها ارباحا بالم هيلز تحولت بفضل المغربي الي اكبر ثاني شركة في الاستثمار العقاري .

المغربي خصص اراضي لبالم هيلز في مناطق ٦ اكتوبر والقاهرة الجديدة والقطامية بالم هيلز لم تعلن عن قيمه الاسعار التي قامت بشراء هذة الاراضي من وزارة الاسكان .

فتحت صفقة بيع توت امون لصالح بالم هيلز التابعة لشركة المنصور والمغربي المملوكة وزير الاسكان احمد المغربي بمليغ ٨٠ مليون جنية والتي انتهت الي قيام بالم هيلز بدفع اربعة ملايين فقط كمقدم في ارض تبلغ مساحتها مليون متر مربع وماعليها من منشآت من ٢٨٨ شاليه و ٣٤ غرفة فندقية و ٢١ جناحاً وثلاث مطاعم وحمام سباحة بمليغ ٨٠ جنيها للمتر لصالح بالم هليز التي يمتلكها وزير الاسكان احمد المغربي والتي فضحتها صوت الامة منذ شهر يناير الماضي الامر الذي دفع الرئيس مبارك للتدخل والغاء هذة الصفقة المشبوهة خاصة ان هناك مستثمر عربي كان قد سبق عرض بلغ قيمته مليار ونصف جنيها الا ان شركة اسوان قامت ببيع هذه الارض الي شركة احمد المغربي بـ ٨٠ مليون جنية وعطل المغربي تسجيل عقود الصفقة بصفتة وزير اسكان حتي لا يدفع فيها الا اربعة ملايين جنيه.

هذة الفضيحة فتحت تساؤل هام كيف تحولت شركة بالم هيلز التي يمتلكها وزير الإسكان الي ثاني اكبر شركة إستثمار عقاري في مصر منذ عام ٢٠٠٧ الي الان ؟ وكيف إستحوذت بالم هيلز علي ٤٩ مليون متر مربع من خلال التعاقد مع هيئة المجتمعات العمرانية التي تقع في حيازة احمد المغربي

وزير الاسكان احمد المغربي ؟ وماهي الاسعار التي حصلت عليها شركة بالم هيلز من وزارة الاسكان خاصة ان جميع هذة الاراضي حصلت عليها بالم هيلز في مواقع مميزة ؟ وكيف يسمح المغربي لنفسة ان يمارس مهامهة كوزير اسكان ولحدي شركاته وهي بالم هيلز لديها ٢٢ مشروعا في مجال الاسكان منها خمس مشروعات في مرحلة الانشاء و ١٢ مشروعا تحت التخطيط اي ان كل هذة المشروعات تمت اثناء وجود احمد المغربي وزيرا للاسكان حققت من خلالها ارباحا تصل الي ١٩ مليار جنية ؟

عودة الي شركة بالم هيلز صاحبة فضيحة فندق امون والتي يمتلك وزير الإسكان أحمد المغربي فيها ٦٦٪ من الاسهم عبر شركة المنصور والمغربي نجد ان شركة بالم هليز قام الوزير المغربي بتخصيص ٦٦ فدنا لها في القاهرة الجديدة و ٣٥ فدنا لشركة في مدينة السادس من إكتوبر وتبعد ١٥ كيلو فقط عن مقر بالم هليز القديم فضلا عن مشروع ارض القطامية الذي يتم إنشائة الان باسم « فيلدج جاردنز» القطامية، أيضا مشروع «بالم باركس « بمرحلتيه علي مساحة ٣٥ فدان في السادس من أكتوبر بجوار مشروع بالم هيلز أكتوبر ونادي» بالم هيلز «ومشروع « فيلدج جاردنز» أكتوبر، مشروع «بالم هيلز بونانيكا» علي طريق القاهرة الأسكندرية الصحراوي الكيلو ٤٩ لذلك كيف للمغربي الوزير ان يتعامل مع المغربي رجل الاعمال الذي تحولت شركة بالم هيلز الي ثاني اكبر شركة مقاولات في مصر بعد شركة طلعت مصطفي واستطاعت تحقيق ١٩ مليار جنية في فترة لا تتعدي ثلاث اعوام اي في الفترة التي تولي فيها المغربي وزارة الأسكان وبسبب هذا الدعم من الوزير احمد المغربي لشركة بالم هيلز أعلنت شركة بالم هيلز للتعمير عن نتائجها المالية المجمعة مسجلة مبيعات قدرها ١،١٤٥,٨ مليون جنيه مصري في عام ٢٠٠٩ وسجل رقم مبيعات الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ مبلغ ٤٧٠,٨ مليون جنية بمعدل أرتفاع قدرة ٥٥٪ مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٩، و بمعدل ارتفاع ٢٣٧٪ مقارنة بالربع الأخير لعام ٢٠٠٨ . كما وصلت اجمالي قيمة مبيعات الشركة التراكمية من وحدات حتي تاريخه ٩,٤ مليار جنيه مصري متضمنة اجمالي قيمة عقود قدرها ٧,٢ مليار جنيه وجمالي قيمة حجوزات قدرها ٢,٢ مليار جنيه مصر ، وكانت شركة بالم هيلز للتعمير قد قالت «إننا سعداء جداً بالنجاح الذي حققناه في عام ٢٠٠٩ علي الرغم من التحديات التي واجهت الشركة خلال العام. لقد ارتفع حجم التعاقدات بشكل ملحوظ خلال الربع الأخير مقارنة بالربع السابق من نفس العام والربع نفسه من عام ٢٠٠٨.

ورغم هذا النمو الضخم للشركة لم تعلن حتي الآن عن طبيعة تعاقداتها مع وزارة الأسكان.

كما تقدم مصطفى شعبان محامى ببلاغ جديد لنيابة الأموال العامة برقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ ضد المهندس أحمد المغربى وزير الإسكان السابق، يتهمه فيه بتخصيص ١٣٢ فداناً بمدينة القاهرة الجديدة لشركة «كابسى» العقارية والتى تساهم فيها شركة «بالم هيلز» والمملوكة للوزير السابق بنسبة ٨٩٪.

وأرفق شعبان المستندات التى تؤكد التخصيص مع بلاغه ضد الوزير السابق، التى أوضحت أن شركة «كابسى» العقارية تم تقييدها فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٧، بعد تولى أحمد المغربى وزارة الإسكان بأكثر من عام، ثم قام بتخصيص المساحات المذكورة للشركة عام ٢٠٠٩.

وأضاف المحامى فى بلاغه، أن الوزير السابق قام بتخصيص قطعتين أرض آخرين فى نفس العام لشركة «سيتى للتنمية العقارية» بالأمر المباشر، بمساحة ٣٣ فداناً للقطعة الأولى، و٣٤ فدان للقطعة الثانية بمدينة القاهرة الجديدة أيضاً، مرفقاً مستند آخر يؤكد أن شركة «بالم هيلز» والمملوكة للمغربى وابن خالته محمد لطفى منصور وزير النقل الأسبق تساهم فى شركة «سيتى للتنمية العقارية» بنسبة ٥١٪، وهو ما يؤكد تربح الوزير السابق من هذه الأراضى بعد أن خصصها بالأمر المباشر لشركات هو يساهم فيها بنسب كبيرة - حسبما ورد بالبلاغ -.

و مستند آخر يوضح قائمة الشركات التى قام المغربى بتخصيص أراض لها طوال فترة تواجده بوزارة الإسكان بالأمر المباشر، والتى يساهم فيهم بنسب كبيرة، حيث أوضح المستند التالى:

١- شركة بالم هيلز للاستثمار العقارى تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٦ برقم ٢١٠٩١ ويشارك بها المغربى بنسبة ٩٩٪.

٢- شركة جوده للخدمات التجارية تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٣ برقم ١٠٢٤٢ ويشارك بها المغربى بنسبة ٩٩٪.

٣- شركة القاهرة الجديدة للتنمية العقارية تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٥ برقم ١٢٦١٣ ويشارك بها المغربى بنسبة ٩٩٪.

٤- شركة إيجيبت تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٧ برقم ٢٢٠٩٩٦ ويشارك بها المغربى بنسبة ٩٧٪.

٥- شركة القاهرة الجديدة للتنمية العقارية «كابسى» تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٧ برقم ١٤٢٩ ويشارك بها المغربى بنسبة ٨٩٪.

٦- شركة الشرق الأوسط للاستثمار العقارى والسياحى تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٧ برقم ٢٥٠١٦ ويشارك بها المغربى بنسبة ٨٧٪.

٧- شركة النعيم للفنادق والقرى السياحية تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٥ برقم ٣٢٩١٥ ويشارك بها المغربى بنسبة ٦٠٪.

٨- شركة جمشه للتنمية السياحية تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٧ برقم ٢٣٨٨٩ ويشارك بها المغربى بنسبة ٥٩٪.

٩- شركة الشرق الأوسط للإستثمار والتنمية السياحية تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٧ برقم ٢٥٠١٥ ويشارك بها المغربى بنسبة ٥٨٪.

١٠- شركة رويال جاردنز للاستثمار العقارى تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٦ برقم ٢١٥٧٤ ويشارك بها المغربى بنسبة ٥١٪.

١١- شركة النعيم للتنمية العقارية تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٧ برقم ٢٧٦١٣ ويشارك بها المغربى بنسبة ٥١٪.

١٢- شركة السعودية للتطوير العمرانى تم تقييدها بالسجل التجارى عام ١٩٩٨ برقم ١٩٧١ ويشارك بها المغربى بنسبة ٥١٪.

١٣- شركة سيتى للتنمية العقارية تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٧ برقم ٢٧٩٦٢ ويشارك بها المغربى بنسبة ٥١٪.

١٤- شركة كولدويل بانكر للإستثمار العقارى تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٥ برقم ١٥٩٧٠ ويشارك بها المغربى بنسبة ٤٩٪.

١٥- شركة المتحدون للبناء والتعمير تم تقييدها بالسجل التجارى عام ٢٠٠٨ برقم ٣٢٨٢٥ ويشارك بها المغربى بنسبة ٤٩٪ .

الفصل العاشر

زهير جرانة

الفصل العاشر

زهير جرانة



زهير جرانة .. وزير تجاوز الخطوط الحمراء

هو: وزير محظوظ يحظي بثقة خاصة في حكومة أحمد نظيف . قريب جدا من معظم وزراء البيزنس.. علاقات وطيدة مع قيادات الحزب الحاكم.. مطارد طوال الوقت بالشبهات والإتهامات وشائعات حديثة تؤكد فساده.

هو: زهير جرانة وزير السياحة الذي قال عنه مصطفي بكري عضو مجلس الشعب الكثير عن فساده كما قال مالك في الخمر.

قال بكري ان ابرز تجاوزات الوزير ان شركة جرانة كانت مدينة بأكثر من ١١٨ مليون جنيه وكادت تغلق أبوابها. وفجأة وبقدرة قادر وبالعديد من الصفقات المشبوهة والتي أسهب في توضيحها النائب البرلماني..

ومنها أن تحولت القيمة السوقية لشركة جرانة إلي ما يقرب من ٣ مليارات جنيه بعد توليه وزارة السياحة، حيث اتهمه بكري باتباع سياسة وأسلوب دعهم يتحدثون. واتهمه بكري بالمتاجرة في أراضي الدولة، وطالب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذا الموضوع، إلا أن سرور قابل الطلب بالرفض وقال إنه ينبغي علي النائب التقدم باستجواب في هذا الشأن أو استيفاء اشتراطات طلب تشكيل لجنة تقصي حقائق، وليس توجيه اتهامات مرسلة بلا أسانيد، حيث اتهم جرانة بالمتاجرة في أراضي الدولة بعدما قرر تخصيص ٢ مليون متر لصالح رجل الأعمال سميح ساويرس مقابل دولار واحد للمتر، رغم أن سعر المتر في ذلك الوقت من عام ٢٠٠٦ كان ٢٥ دولارا للمتر علي حد قول بكري، الذي أضاف أن جرانة دخل في شراكة مع ساويرس بموجبها استحوذت مجموعة «أوراسكوم» علي شركة جرانة للسياحة، وهو ما يخالف أحكام الدستور التي تحظر علي الوزير مزاولة أية أعمال تجارية وهو في السلطة، وأشار إلي أن وزير السياحة اعترف في إحدي القنوات الفضائية بتخصيص الأرض لرجل الأعمال داعيا إلي تشكيل لجنة تقصي حقائق في هذه القضية.

المصيبة الأكبر أن زهير جرانة ارتكب فضيحة أخلاقية حيث ظهر في الحفل السنوي للترويج للسياحة المصرية بأكبر ملهي للشواذ في ألمانيا ، وهو المكان الذي يقام فيه أكبر مهرجان لأفلام البورنو في أوروبا، ويأتي ذلك في ظل تجاهل كبير من الجهات الرقابية لما يتم كشفه من فضائح لكبار المسئولين لاسيما الفضائح الأخلاقية والتي تعد خطا احمر في المجتمع المصري،

زهير جرانة الوزير ويرافقه السفير المصري في ألمانيا دخلا ملهي الشواذ « اداجيو » لإقامة الحفل الترويجي للسياحة المصرية وظهر في الفيديوهات التي تم عرضها في التليفزيونات الألمانية موظفو الإستقبال في الملهي يرتدون الزي الفرعوني في مظهر أساء وبشدة للمصريين والعرب في ألمانيا، ولم يسوق للسياحة كما يدعي الوزير.

ومازلنا مع المهازل وفي هذه المرة مخالفات بيع أرض التحرير والتي كشفها تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ، هذه الأرض التي باعتها الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما لتحالف آكور -سوسيتيه جنرال، حيث يشير النص إلي مخالفات شابت عملية البيع التي تحولت فيما بعد إلي حق انتفاع، وتشير الأوراق إلي أن الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما خدعت لجنة التقييم عند تحديد سعر الأرض، حيث وصفت الأرض من واقع الأوراق بأنها أرض فضاء في حين أنها أرض مهيأة للبناء في الثمانينيات وتصلح لإقامة مبني ارتفاعه ١٠٨ أمتار، لكن توقف البناء عليها تمهيدا لإنشاء مترو الأنفاق، ومن ثم حصل تحالف «آكور سوسيتيه جنرال» علي أرض مجهزة للبناء وليس أرض فضاء وهو ما يستوجب تقييما مختلفا عن التقييم الذي باعت بمقتضاه الشركة القابضة للسياحة الأرض وهو ١٠٥٠٠ جنيه للمتر المربع، وتقول الأوراق ان حق الانتفاع تم حسابه علي أساس المبني فقط دون النظر إلي إجمالي مساحة الأرض والمباني، مما أدي إلي خسارة ٥٦ مليون جنيه ضاعت علي الدولة بسبب هذا الإجراء، وكانت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب قد عقدت أكثر من اجتماع بعد طلب إحاطة من نائب الحزب الوطني هشام مصطفي خليل، وانعقدت عدة جلسات منذ نهاية العام الماضي للنظر في الأمر الذي بدأ في عام ٢٠٠٧، وانتهي إلي تحويل عملية البيع إلي عقد حق انتفاع لمدة ٥٠ عاما في أكتوبر ٢٠٠٨، ثم أجريت تعديلات عليه في فبراير ٢٠٠٩، وتضمنت تفاصيل تقرير جهاز المحاسبات،

ففي تاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ تم توضيح عقد البيع الإبتدائي لأرض التحرير الكائنة بشارع قصر النيل بالقاهرة البالغ إجمالي مساحتها ٤٠,٥٨٦٧ متر مربع بين كل من الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما (طرف أول بائع) والبنك الأهلي سوسيتيه جنرال وشركة آكور الفرنسية (طرف ثان مشتري) وذلك بعد صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠٠٧ في ١٥ فبراير ٢٠٠٧ الذي يتضمن الموافقة علي إنشاء فندق ٥ نجوم بارتفاع ٤٠ متراً مع التزام المشترين بإنشاء جراج ٣ طوابق تحت سطح الأرض، وتم تسلم المشتريان الأرض في ٣ مارس ٢٠٠٧ بعد

دفع كامل الثمن الذي تم الاتفاق عليه بواقع ١٠٥٠٠ جنيه للمتر بزيادة ٥٠٠ جنيه عن السعر الذي حددته لجنة التحقق من التقييم المشكلة طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ٩١. بالإضافة إلي سدادها مبلغ ٢٥٠ جنيها إضافية في كل متر مربع من إجمالي مساحة الأرض مقابل التعلية لدور واحد إضافي ليصل ارتفاع المبني المزمع إنشاؤه إلي ٤٠ مترا، ويصل سعر الأرض الإجمالي إلي ٤٧٠,٣٦ مليون جنيه.

وبناء علي طلب شركة آكور الفرنسية إلي رئيس مجلس الوزراء بكتابها المؤرخ ١٤ ابريل ٢٠٠٨ بتعديل شروط عقد بيع أرض التحرير ليصبح العقد هو انتفاع وتأشيرة سيادته بالنظر وسرعة إنهاء الاتفاق مع الشركة صدرت بتاريخ ٢٥مايو ٢٠٠٨ موافقة من مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والسينما رقم ٣٥ علي تعديل عقد البيع إلي عقد حق إنتفاع، وبتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ تم تعديل عقد البيع إلي عقد انتفاع بكامل الأرض لمدة ٥٠ سنة تنتقل بعدها إلي الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما ملكية جميع الإنشاءات الثانية علي الأرض بما فيها مبني الفندق والمبني الإداري دون المعدات المنقولة، بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٩ تم توقيع عقد تصحيح وتعديل عقد حق الانتفاع المؤرخ في ٢٩ اكتوبر ٢٠٠٨ وتم بموجب هذا التعديل رد مبلغ ٢٣ مليون جنيه لكل من شركة آكور والبنك الأهلي سوسيتيه جنرال من أصل المبلغ السابق سداده وفاء لثمن البيع، واحتفظت الشركة القابضة بمبلغ ٤٠ مليون جنيه المتبقية علي سبيل الوديعة لضمان وفاء المنتفعين بالتزاماتهم الإنشائية، يستهلك مع عوائده نظير المقابل السنوي الثابت والمتغير لحق الانتفاع بالأرض والفنادق والمبني الإداري.

وقال التقرير انه وبعد دراسة إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق لكل الوقائع تبين له الكثير من الملاحظات، حيث تضمنت المخالفات التي شابت تقييم الأرض أن تقييم سعر المتر بالأرض في ٣١ يناير ٢٠٠٤ بنسبة ٢٠٪ من القيمة الإجمالية باستخدام أسلوب القيمة الإستبدالية (ويعني استبدال قيمة الأرض بجزء من العوائد المستقبلية التي تدرها إجمالي الوحدات الفندقية)، وقد اعتمد هذا الأسلوب علي أساس أن تكلفة الغرفة ٩٠٠ ألف جنيه شاملة نصيبها في الخدمات والمرافق وكذا النسبة من قيمة الأرض، وبناء علي طلب لجنة التحقق من صحة إجراءات وقواعد تحديث التقييم لأرض التحرير من رئيس اللجنة الداخلية بشركة «إيجوث» (عضو لجنة التحقق) لتحديث التقييم المقدم من اللجنة الداخلية، وتقدم رئيس اللجنة الداخلية بتقييم جديد اتبع نفس الأسس

السابقة للتقييم الذي أعدته اللجنة الداخلية ماعدا سعر الغرفة الذي تم تحديثه ليصل إلي ٩٥٠ ألف جنيه وفقا لأسعار عام ٢٠٠٥، وبالتالي زاد سعر المتر المربع للأرض إلي ١٠٥٢٥ جنيهاً ثم تقريبه إلي ١١ ألف جنيه، إلا أن لجنة التحقق من صحة التقييم ابتعدت عن ذلك التقييم دون أن تبدي مبررا لذلك، وقد أغفل هذا التقييم حساب قيمة الأساسات الموجودة بالأرض، والمؤهلة لحمل فندق بارتفاع ١٠٨ أمتار وتتمثل هذه الأساسات في ٢٠٠٠ خازوق سلميكي حمولة ٨٠ طناً و١٥١ خازوق حفر حمولة ١٠٠ طن وستائر معدنية جانبية من نوع لارسن، وهي تشمل، وفقا للبند الثاني من العقد، عناصر أساسية لازمة لتنفيذ المشروع فضلا عن إجراء دراسة هندسية مدنية لتقييم هذه الأساسات بعد اعتماد التقييم من وزير الاستثمار بنحو ٣ أشهر، لم يكن هناك مردود فني أو مالي لهذه الأساسات، وقد اعتمد وزير الاستثمار تقرير أعمال لجنة التحقق من صحة الإجراءات وقواعد تحديث التقييم، ومن ثم فإن التقييم لم يعكس القيمة العادلة لسعر الأرض وما تضمنه من أساسات. الأمر الذي وصمه بعدم العدالة.

يضاف الي ذلك الملاحظات التي شابت عملية البيع وترسيه الأرض علي تحالف شركة آكور والبنك الأهلي سوسيتيه جنرال، ومنها انه وخلال الفترة من ٢٠٠٥/١/١٣ حتي ٢٠٠٥/١/٢ أعلنت الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما عن بيع قطعتي الأرض رقمي ٢، ٤ بشارع قصر النيل والمملوكتين للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث» إحدي الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما، ولم يتقدم للشراء إلا تحالف شركة آكور/ سوسيتيه جنرال بعرض بقيمة ١٠٢٥٠ جنيهاً للمتر المربع وتم رفعه إلي ١٠٥٠٠ جنيه بمعرفة لجنة التفاوض لتصل القيمة الإجمالية إلي ٦٠٧,٦١ مليون، وبتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ وافق مجلس إدارة الشركة القابضة علي البيع للمتقدم الوحيد، الأمر الذي أدي إلي تفويض فرص زيادة السعر، وتري الإدارة أنه كان يتعين علي الشركة إعادة طرح الأرض من جديد أو إلغاء العملية حرصا علي المال العام، كما أن تخفيض قيمة الأرض محل الانتفاع المحسوب علي أساسها حق الانتفاع لتصبح ٥٨٦,٤٦ مليون جنيه بدلا من ٧٤،٣٦٠ مليون جنيه، حيث نص العقد علي أن قيمة الأرض بالنسبة لشركة آكور ٦٦٨,١٨ مليون جنيه، وان قيمة الأرض بالنسبة لسوسيتيه جنرال ٩١٨,٧١ مليون جنيه، وقد كشفت مذكرة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما المعروضة علي وزير الاستثمار أن هذه القيمة تمثل قيمة الأرض المصرح بالبناء عليها فقط وهي ٢٦٠٠ متر مربع، في حين أن حق الانتفاع بالأرض يشمل

كامل الأرض البالغة مساحتها ٤٠,٥٨٦٧ متر مربع، والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٦٣ مليون جنيه، وحيث إن قيمة مقابل حق الانتفاع الثابت بالأرض يمثل نسبة مئوية من قيمة الأرض طبقه للعقد، فقد ترتب علي تخفيض قيمة الأرض بدون مبرر علي النحو المشار إليه، وتخفيض العوائد المستقبلية لمقابل حق الانتفاع بالأرض خلال مدة العقد بصورة مجحفة لحقوق الشركة والمال العام وذلك لعدة أسباب، فبالنسبة لحق انتفاع المبني الإداري تبين من الإطلاع علي العقد أن مقابل حق الانتفاع السنوي بالمبني الإداري حدد نسبة مئوية من قيمة الأرض المقام عليها المبني دون قيمة المباني، وكان يتعين تحديد قيمة مقابل حق الانتفاع بنسبة مئوية من قيمة المبني وما يخصه من الأرض، الأمر الذي أثر علي مقابل حق الانتفاع السنوي للمبني الإداري.

حتى الآن، لا يعرف الوزير السابق زهير جرانة من أين أتته الضربة، رجل الظل في حكومة أحمد نظيف كان يبرم صفقاته بعيداً عن أعين المتربّصين. ورد اسمه على عجل عند الحديث عن مخالفات زميليه الوزيرين أحمد المغربي ومحمد منصور بسبب صلة القربى بينهم، إذ إنهما ابنا خالة. بعدها اختفى الرجل وهو يتابع أعماله في المنتجعات السياحية، وأشهر صوره تلك التي تظهره وهو يدخن السيجار الكوبي، ويمارس رياضته المفضّلة، ركوب الخيل. لكن الفارس سقط من فوق الحصان بعدما انحلّت عجلة البيزنس وضحّى به النظام.

هو رجل يجيد المناورة، وعندما دخل وزارة السياحة عام ٢٠٠٤، لم يعرف أحد على وجه الدقة حجم أعماله. قبل يومين، جلس ثلاث ساعات أمام قاضي التحقيق ليسأله عن «جرائم التربّح وتسهيل التعدّي على أراضي الدولة والإضرار العمدي بالمال العام». ذهب بمفرده إلى القاضي مثلما فعل قريبه أحمد المغربي، ثم انصرف لإحضار محاميه والردّ على الاتهامات التي تصل عقوبتها إلى السجن المؤبّد.

جرانة في مأزق؛ خصّص ٢٥ مليون متر بسعر دولار واحد لشركة «لموراسكوم» للسياحة في البحر الأحمر، بينما يصل سعر المتر الواحد إلى أكثر من ٢٠ دولاراً، في مقابل أن تشتري هذه الشركة ٥٠ في المئة من أسهم شركته «جرانة» التي كانت مهدّدة بالإفلاس.

كل الإتهامات الموجهة إلى جرانة تتقاطع عند أقاربه وعدد من أقارب المسؤولين، مثل تأسيسه، بالإشتراك مع شقيقته سميحة جرانة وزوجها، شركة مساهمة بطريقة مخالفة للقانون. أما أقارب

المسؤولين، فكانت العطايا لهم على هيئة تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي في أماكن سياحية وحيوية بأسعار بخسة، كتخصيص قطعة أرض مساحتها ٦ ملايين متر في شرم الشيخ لرجلي الأعمال محمود الجمال ومنصور الجمال. الأول والد خديجة الجمال، زوجة جمال مبارك. وتكمن المخالفة في أنّ سعر المتر في هذه المنطقة يتجاوز ١٠ دولارات، فيما خصّصها جرانة بمبلغ دولار واحد للمتر. ولم يكتف بذلك، بل منحه فرصة تسديد ١٠ في المئة فقط من قيمة الأرض، على أن يقسّط الباقي على دفعات، في مخالفة واضحة لقرار رئيس الوزراء عدم بيع الأراضي أو تخصيصها في مدينتي الغردقة وشرم الشيخ.

سقط جرانة في اليوم نفسه الذي سقط فيه أمبراطور الحديد أحمد عز، زوج شاهيناز النجار، التي وافق لها جرانة على تأسيس شركة للسياحة «النبيلة»، وهو اسم الفندق التي تمتلكه في شارع جامعة الدول العربية، إضافة إلى إصداره قراراً بمنح حصة تقدر بـ ٢٠ في المئة من حجم تأشيرات الحج والعمرة، قبل أن يعطي شركته الخاصة «جرانة» ٣٠ في المئة من حجم التأشيرات. لذلك، ليس غريباً أن تقترب ثروة هذا الوزير السابق من ١٣ مليار جنيه.

تقدم الدكتور سمير صبرى المحامى، والدكتور صلاح جودة ببلاغ للنائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، ضد زهير جرانه وزير السياحة المقال، يتهمه فيه بالقيام بمخالفات و وقائع إجرامية جديدة على حد قول البلاغ.

وذكر البلاغ أنه بمناسبة التحقيقات التى تجريها النيابة العامة تحت إشراف سعادتكم واستكمالا لاستيان الحقائق المدعمة بالمستندات فإن مقدمى هذا البلاغ يتشرفا بعرض وقائع وجرائم ارتكبتها المبلغ ضده، وكلها تشكل وقائع مجرمة تقع تحت طائلة العقاب، حيث إنه فسد الحياة الاقتصادية والسياسية، وتمكن بأساليب الفساد من الاستيلاء على المال العام والإضرار العمد مع سبق الإصرار بأموال الشعب والتنكيل بالقيادة السياسية.

وهذا نص البلاغ:

إنه بمناسبة التحقيقات التى تجريها النيابة العامة تحت إشراف سعادتكم واستكمالا لاستيان الحقائق المدعمة بالمستندات، فإن مقدمى هذا البلاغ يتشرفا بعرض وقائع وجرائم ارتكبتها المبلغ

ضده وكلها تشكل وقائع مجرمة تقع تحت طائلة العقاب. حيث إنه أفسد الحياة الاقتصادية والسياسية وتمكن بسبب الفساد من الاستيلاء على المال العام والإضرار العمد مع سبق الإصرار بأموال الشعب والتنكيل بالقيادة السياسية.. أتشرف بعرض الآتي:

- يمتلك المبلغ ضده شركة جرانه للسياحة وهي شركة مساهمة مصرية.

- يمتلك المبلغ ضده شركة تاروت جرانه للنقل السياحي وهي شركة مساهمة مصرية.

تعرض المبلغ ضده لتعسر مالي في أوائل شهر يوليو سنة ٢٠٠٤ قام على إثره البنك العربي الأفريقي والكائن إدارته القانونية بحدود قسم قصر النيل بإقامة دعوى إفلاس بموجب ثلاثة شيكات بدون رصيد أصدرهم المبلغ ضده لصالح البنك قيمة كل منهم ٤٢٠ ألف جنيه مصري. وأقيمت هذه الدعوى ضد شركة جرانه للسياحة.

- وبتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٤ تم تعيين المبلغ ضده مستشار لوزير السياحة "أحمد المغربي في ذلك الوقت" وعلى إثر ذلك [illegible] البنك العربي الأفريقي دعوى الإفلاس السابق الإشارة إليها فتم شطب

- وبمراجعة الإقرارات الضريبية لشركة المبلغ ضده خلال أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، يتضح أن هذه الشركة قد حققت خسائر تزيد عن ٣٥٠٪، والمقدم في شهر مارس ٢٠٠٣ تم تحقيق إيرادات بمبلغ ٨.٥ مليون جنيه. ولكن كان الناتج النهائي خسائر وذلك لاستعاضة خسائر السنوات السابقة.

في عام ٢٠٠٧ قام السيد/ سميح ساويرس "شركة أوراسكوم" للاستثمار العقاري والسياحي بشراء ٥٠٪ من شركة جرانه للسياحة بمبلغ ٣٤٠ مليون جنيه. وهي تحقق خسائر. ويرجى الأخذ في الاعتبار أن المبلغ ضده عين وزيرا للسياحة في ٢٨/١٢/٢٠٠٥. وبعد ذلك بثمانية أيام قام المبلغ ضده بتخصيص مساحة مقدارها ٤.٥ مليون متر في مدينة الغردقة. وادى جامشا. وذلك عن طريق هيئة التنمية السياحية بسعر ١ دولار يتم سداد ١٠٪ من قيمته أي ١٠ سنت فقط على الرغم من أن الهيئة العامة للتنمية السياحية في ذلك الوقت كانت تقوم بتخصيص الأرض بسعر المتر ١٠ دولارات. ويتم سداد نسبة ٥٠٪ فور صدور قرار التخصيص على الرغم من صدور قرار وزير السياحة ورئيس مجلس الوزراء بعدم تخصيص أي أراضي جديدة في الغردقة أو شرم الشيخ

وبعد قيام السيد/ سميح ساويرس بشراء ٥٠٪ من أسهم شركة جرانه لم يقم باستخدام الشركة أو اتخاذ أى إجراءات إحلال أو تجديد أو أعمال هيكلية للشركة حتى الآن.

في العام ٢٠٠٠ قام السيد/ زهير جرانه "المبلغ ضده" بالمشاركة مع شقيقته السيدة / سميحة جرانه وزوجها السيد/ محى الدين روحى بتأسيس شركة المركز والمجمع العربى للاستثمار السياحى والعقارى "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وكافة تعديلاته "قانون الاستثمار". وهى تمتلك مول داندى اول الطريق الصحراوى الكيلو ٢٦ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى. واستمر هذا المول عبارة عن أوراق شركة تم تأسيسها بالمخالفة للقانون وبإجراءات مزورة باطلة ووقع التزوير فى رأس المال حتى عام ٢٠٠٥ بعد تعيين المبلغ ضده وزيرا للسياحة وتم استكمال بناء المول بالكامل، وتم تمليك قطعة الأرض المقام عليها المول بدلا من تخصيصها. وتم إلزام جميع شركات السياحة بشراء وحدات لها فى المول. وتم تقييم رأس مال المول بدفع ١٢٠ مليون جنيه، بعد أن كانت الشركة برأس مال قدرة ١٠ مليون جنيه مسددة بموجب شهادات مزورة.

- فى غضون عام ٢٠٠٨ قام المبلغ بتخصيص قطعة أرض فى شرم الشيخ تبلغ مساحتها ٦,٥ مليون متر لكل من محمود الجمال ومنصور الجمال أصهار السيد/ جمال مبارك "أمين لجنة السياسات حين ذلك" بمبلغ دولار للمتر بتسديد نسبة ١٠٪ بدلا من ١٠ دولارات للمتر وبسداد ٥٠٪ رغم قرار رئيس مجلس الوزراء بعدم بيع أى أراضى أو تخصيصها فى مدينتى الغردقة وشرم الشيخ على نحو سالف التبيان.

- قام بالموافقة على إجراءات تأسيس شركة للسياحة باسم السيدة/ شاهيناز النجار عام ٢٠٠٨ ومن المعروف أنها إحدى زوجات المدعو/ أحمد عز رغم صدور قرار بعدم تأسيس أى شركات للسياحة والغريب أنه هو "المبلغ ضده" الذى أصدر هذا القرار.

أصدر المبلغ ضده قرار بمنح حصة قدرها ٢٠٪ من حجم تأشيرات الحج والعمرة لشركة النيلة للسياحة "شركة شاهيناز النجار إحدى زوجات المدعو/ أحمد عز" بالمخالفة لقوانين وقرارات وزارة السياحة.

سدد كامل مديونية شركة زهير للسياحة وناروت والمجمع العربى للبنوك فى أقل من سنة. وذلك دون أن تعمل هذه الشركات بالكفاءة المطلوبة.

- سدد كمال مديونية شركة زهير للسياحة وتاروت والمجمع العربى للبنوك فى أقل من سنة، وذلك دون أن تعمل هذه الشركات بالكفاءة المطلوبة.

- أصدر المبلغ ضده قراراً بتخصيص نسبة ٣٠٪ من حجم التأشيرات والرحلات لشركة جرانه للسياحة.

لذلك نلتمس من سعادتكم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية لملاحقة الأموال المنهوبة والتحفظ عليها وكذلك إصدار قرار بالتحفظ على أموال السيدة/ سميحة جرانه وزوجها السيد/ محى الدين روحى والسيدة/ شاهيناز النجار- وتحقيق الوقائع مضمون هذا البلاغ.

وذكرت التحقيقات أن جرانة يمتلك شركة جرانة للسياحة، وشركة تاروت جرانة للنقل السياحى، وتعرض وزير السياحة السابق لتعثر مالى فى أوائل شهر يوليو سنة ٢٠٠٤ قام على إثره البنك العربى الأفريقى، بإقامة دعوى إفلاس بموجب ثلاثة شيكات بدون رصيد أصدرها المبلغ ضده لصالح البنك قيمة كل منها ٤٢٠ ألف جنيه مصرى، وأقيمت هذه الدعوى ضد شركة جرانة للسياحة، وبتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٤ تم تعيين المبلغ ضده مستشارا لوزير السياحة «أحمد المغربى فى ذلك الوقت» وعلى إثر ذلك لم يباشر البنك العربى الأفريقى دعوى الإفلاس السابق الإلماح إليها فتم شطبها.

وفى غضون عام ٢٠٠٨ خصص وزير السياحة السابق قطعة أرض فى شرم الشيخ تبلغ مساحتها ٦,٥ مليون متر لكل من محمود الجمال ومنصور الجمال صهرى جمال مبارك «أمين لجنة السياسات آنذاك» بمبلغ دولار للمتر يتم سداد نسبة ١٠ ٪ بدلا من ١٠ دولارات للمتر ويسدد ٥٠ ٪ رغم قرار رئيس مجلس الوزراء بعد بيع أى أراض أو تخصيصها فى مدينتى الغردقة وشرم الشيخ.

كما وافق على إجراءات تأسيس شركة للسياحة بإسم السيدة شاهيناز النجار عام ٢٠٠٨ ومن المعروف أنها إحدى زوجات المدعو أحمد عز رغم صدور قرار بعدم تأسيس أى شركات للسياحة، والغريب أن جرانة الذى أصدر هذا القرار، كما أصدر قرارا بمنح حصة قدرها ٢٠ ٪ من حجم تأشيرات الحج والعمرة لشركة النبيلة للسياحة المملوكة لشاهيناز النجار بالمخالفة لقوانين وقرارات وزارة السياحة، وسدد كامل مديونية شركة زهير للسياحة وتاروت والمجمع العربى للبنوك فى أقل من سنة، وذلك دون أن تعمل هذه الشركات بالكفاءة المطلوبة وأصدر المبلغ ضده قراراً بتخصيص نسبة ٣٠ ٪ من حجم التأشيرات والرحلات لشركة جرانة للسياحة.

كما كشفت تحقيقات النيابة أن جرانة جامل زوجة الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق السيدة «زينب زكى» بأن منحها مبلغ ٤ ملايين جنيه من الصندوق، بالمخالفة ومجاملة لرئيس الوزراء، حيث تسلمت جمعية العاملين بمجلس الوزراء التى تترأسها حرم السيد رئيس الوزراء السابق لصرفها على النشاط الترفيهى للعاملين بالمجلس.

وذكر مصطفى بكرى، عضو مجلس الشعب السابق، فى أقواله أمام النيابة أن جرانة كان مهدداً بالحبس قبل أن يعين وزيراً لوجود ١٨ شيكاً بدون رصيد عليه، كما أن الرقابة الإدارية اعترضت على تعيينه معاوناً لوزير السياحة، ولكن أحمد المغربى استطاع أن يقنع السيد أحمد نظيف بتعيينه، ثم تعيينه وزيراً للسياحة.

واتهم بكرى فى بلاغه المهندس أحمد المغربى بمساندة زهير جرانة وتعيينه فى منصب معاون للوزارة خلال فترة تواجده رغم إعتراض الرقابة الإدارية عليه، مؤكداً أن ثروة المغربى زادت خلال فترة توليه الوزارة من ٣ مليارات جنيه إلى ١٧ مليار جنيه.

قال مصدر قضائى إن قرار النائب العام بمنع زهير جرانة وزير السياحة من التصرف فى أمواله ومنعه من السفر يرجع إلى وجود العديد من البلاغات التى تتهم الوزير بإهدار المال العام.

وطبقا للتحقيقات فإن جرانة منسوب إليه فى إعفاء ٥٠٠ شركة سياحية من دفع مليار جنيه بواقع مليونى جنيه كانت مستحقة على كل شركة.

وأضافت التحقيقات أنه منذ فترة صدر قرار بحظر شركات السياحة، لكنه كان يصدر تراخيص بناء على تأشيرات شخصية منه دون تحصيل الرسوم المستحقة وقدرها مليونا جنيه عن كل شركة.

كما أفادت تقارير رقابية بأنه خصص ملايين الأمتار فى المناطق السياحية فى البحر الأحمر وشرم الشيخ لشركاته رغم أن الدستور يحظر تعامله مع الدولة، حيث لا يجوز للوزير أن يتعامل بالبيع والشراء مع الدولة.

ويمتلك جرانة مجموعة من الفنادق فى البحر الأحمر وشرم الشيخ وسيناء والساحل الشمالى، وتقدر ثروته بنحو ١٠ مليارات جنيه، وله شركة سياحية قال فى تصريحات صحفية إنها الشركة رقم ١٢ فى مصر من حيث الحجم المالى وتعاملاتها.

ويمتلك جرانة وأفراد أسرته العديد من سيارات البورش والمرسيدس وبى أم دبليو.

وتضمنت البلاغات المقدمة ضده اتهامه بتخصيص٢٥ مليون متر من الاراضي بسعر دولار واحد للمتر لصالح شركة اوراسكوم للسياحة التي يمتلكها رجل الأعمال سميح ساويرس بمحافظة البحر الأحمر نظير شراء الأخير نسبة٥١٪ من أسهم شركة جرانة للسياحة المملوكة لزهير جرانة بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه برغم تحقيقها الخسائر كما تضمنت البلاغات مشاركة شقيقته سميحة جرانة وزوجها محيي الدين روحي في تأسيس شركة المركز والمجمع العربي للاستثمار السياحي والعقاري كشركة مصرية مساهمة خاضعة لقانون الاستثمار حيث تملك من خلالها مركزا تجاريا مول داندي في أول طريق مصر اسكندرية الصحراوي عند الكيلو ٢٦ حيث تم تأسيس المركز التجاري استنادا لشركة انشئت بالمخالفة لأحكام القانون وبالإجراءات المزورة والباطلة فيما تم عقب تولي زهير جرانة منصبه كوزير للسياحة استكمال بناء المركز التجاري وتمليك قطعة الارض له ولشقيقته وزوجها.

وتضمن البلاغ إلزام العديد من شركات السياحة بشراء وحدات في المركز التجاري المشار إليه ثم قام الوزير السابق بتقييم رأس مال المركز بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه بعد أن كان رأس مال الشركة ١٠ ملايين جنيه فقط وتضمن بلاغ آخر قيام زهير جرانة عام٢٠٠٨ بتخصيص قطعة أرض بشرم الشيخ مساحتها٦ ملايين و ٥٠٠ ألف متر لمحمود منصور الجمال بمبلغ دولار واحد للمتر علي أن يقوم بسداد نسبة ١٠٪ كمقدم سداد وتخصيص المبلغ المتبقي وذلك بدلا مما كان مقترحا أن يبيع سعر المتر ب١٠ دولارات.

وأوضح البلاغ أن عملية بيع الارض تمت علي نحو يخالف قرار رئيس مجلس الوزراء ببيع أو تخصيص الاراضي في مدينتي الغردقة وشرم الشيخ تضمنت البلاغات قيام جرانة بإصدار تراخيص أكثر من ٥٠٠ شركة سياحية بالمخالفة لقراره الوزاري السابق في ذات العام بوقف قبول إنشاء شركات سياحية إلي جانب قيامه بالموافقة علي تأسيس شركة سياحية لسيدة الأعمال شاهيناز النجار برغم صدور قرار الوزير بعدم تخصيص شركات سياحية كما اشار البلاغ إلي أن الوزير السابق قرر تحديد نسبة ٢٠٪ من حجم تأشيرات الحج والعمرة التي تخصصها الوزارة للشركة المملوكة لشاهيناز النجار إلي جانب تخصيصه نسبة٣٠٪ أخري من حجم تلك التأشيرات لشركة جرانة للسياحة وتوزيع باقي النسبة المخصصة وحجمها ٥٠٪ بين باقي الشركات السياحية في مصر.

علي صعيد آخر تقدم مصطفي بكري ببلاغ إلي نيابة الأموال العامة العليا ضد زهير جرانة أتهمه فية بتبديد اموال صندوق الحج والعمرة التابع لوزارة السياحة والمخصصة امواله لصندوق الكوارث وقال بكري في بلاغه إلي نيابة الأموال العامة إن زهير جرانة جامل زوجة أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق السيدة زينب زكي بأن منحها مبلغ ٤ ملايين جنيه من الصندوق بالمخالفة ومجاملة لرئيس الوزراء حيث تسلمت جمعية العاملين بمجلس الوزراء التي تترأسها حرم رئيس الوزراء السابق لصرفها علي النشاط الترفيهي للعاملين بالمجلس.

وطلب بكري التحقيق مع وزير السياحة السابق لمنحه شركة طارق نور للدعاية والإعلان عقدا بالأمر المباشر وبدون مناقصة بتخصيص مبلغ يصل إلي ٦٠ مليون دولار سنويا للإعلان والترويج عن السياحة في مصر عبر شركة انجليزية يتولي نور وكالتها لأعمالها في مصر.

كانت نيابة الأموال العامة استمعت إلي أقوال بكري في بلاغ ضد زهير جرانة والذي اتهمه بتخصيص ٢٥ مليون متر مربع في منطقة رأس منكوراب برأس بناس بالبحر الأحمر لشركة اوراسكوم للفنادق والسياحة التي يمتلكها سميح ساويرس وآخرون في مقابل قيام شركة اوراسكوم بشراء ٥١٪ من شركة جرانة وقال بكري إن جرانة كان مهددا بالحبس من قبل أن يعين وزيرا لوجود ١٨ شيكا عليه بدون رصيد وان الرقابة الإدارية أعترضت علي تعيينه معاونا لوزير السياحة لكن أحمد المغربي استطاع أن يقنع السيد أحمد نظيف بتعيينه ثم تعيينه وزيرا للسياحة واتهم بكري في بلاغه المهندس أحمد المغربي بمساندة زهير جرانة وتعيينه في منصب معاون للوزارة خلال فترة وجوده برغم إعتراض الرقابة الإدارية عليه.

وأكد بكري ان ثروة المغربي زادت خلال فترة توليه الوزارة من ٣ مليارات إلي ١٧ مليارا وقال بكري في بلاغه إن ثروة زهير جرانة وصلت في ٤ سنوات إلي ٤,٥ مليار جنيه بعدما كانت لا شيء.

ومن المقرر أن تبدأ نيابة الأموال العامة العليا تحقيقاتها الموسعة في تلك البلاغات خلال أيام قليلة وعقب قيام الوزير السابق بتجهيز دفاعه والاوراق والمستندات.

وكشف أصحاب شركات السياحة بمحافظة أسوان عن تورط زهير جرانة وزير السياحة في استغلال نفوذه وسلطاته للتربح غير المشروع حيث رفض إنشاء غرفة سياحة بالمحافظة رغم تقدم عدد كبير من أصحاب الشركات السياحية بمطالب عديدة لإنشائها.

قال مدير إحدى الشركات السياحية لشباب مصر: إن السبب الأساسى لرفض الغرفة العامة للسياحة بإنشاء غرفة سياحية بأسوان يرجع إلى امتلاك وزير السياحة زهير جرانة شركة جرانة للسياحة والتى تمتلك أسطول نقل ونشاطا سياحيا واسع النطاق فى جميع أنحاء مصر وهو ما دفع الغرفة العامة للسياحة لرفض جميع المطالب التى تقدم بها أصحاب الشركات السياحية استجابة لضغوط وزير السياحة.

أكد أصحاب هذه الشركات أن عددهم يتجاوز العشرات مما يحتم إنشاء غرفة سياحية بالمحافظة للحفاظ على مصالحهم وتنظيم عمليات السياحة داخل المحافظة خاصة فى فصل الشتاء الذى يتوافد فيه السيّاح بمعدلات غير عادية ويمنع حدوث أى تجاوزات من قبل الشركات السياحية خارج المحافظة لكنهم يفاجأون بعشرات العربات والوفود السياحية المقبلة عبر أسطول النقل الذى يمتلكه جرانة رغم عدم قانونية وجود هذا الأسطول وهو أمر لا يحدث فى أسوان فقط إنما يحدث فى المناطق السياحة الإستراتيجية مثل الغردقة وشرم الشيخ والأقصر أيضا وهو إستغلال لنفوذ جرانة دون أن ينجح أحد فى التصدى لانحرافاته.

الفصل الحادى عشر

رشيد محمد رشيد

الفصل الحادى عشر

رشيد محمد رشيد



رشيد محمد رشيد

أكدت التسريبات الحكومية حول ثروة الوزير السابق رشيد محمد رشيد -والذي أصدر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود بمنعه من السفر خارج مصر وتجميد أرصدته في البنوك- أنها تبلغ نحو ١٥ مليار جنيه، بخلاف بعض القطع الذهبية الأثرية، وذلك وفقا لما هو مدون في اقرار الذمة المالية الخاص به، وكانت ثروته تبلغ نحو ٥ مليارات عند دخوله الوزارة حاملا حقيبة التجارة والصناعة في عام ٢٠٠٤.

وأشارت هذه التسريبات الى أنه على الرغم من ثروة رشيد محمد رشيد الا أنه اقترض نحو ٥ مليارات جنيه عقب دخوله الوزارة سدد منها نحو مليارين ولم يسدد الباقي حتى الآن بعد ان توقف عن السداد منذ شهور طويلة.

وأكدت بعض المصادر بمطار برج العرب بالإسكندرية ان طائرة خاصة قامت بنقل منقولات ثمينة من منزل المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق بالقاهرة الى مطار برج العرب، ثم تم نقلها مرة أخرى الى فيلته الكائنة بالكينج مريوط منذ أيام.

وكشفت المصادر أيضا عن قيام السيدة زكية منصور زوجة إسماعيل منصور شقيق محمد منصور وزير النقل السابق باستقدام طائرة خاصة أحضرتها من قطر منذ أيام وفي اليوم نفسه الذي تم فيه نقل المنقولات الثمينة، وذلك لنقل جميع أفراد عائلتي منصور ورشيد وعلى رأسها والدة رشيد السيدة درية وزوجة رشيد وبناته وشقيقته سيدة الأعمال الشهيرة حسنة رشيد وزوجها سعيد زادة الذي كان يعمل برئاسة الجمهورية، وابنتها وزوج ابنتها أشرف الجزايرلي الذي أسس له رشيد جمعية شباب رجال الأعمال والتي تتلقى الدعم الأكبر من أموال وزارة الصناعة.

وأسس رشيد محمد رشيد لشقيقته جمعية تحمل اسم «رجال وسيدات الأعمال المصرية الفرنسية» والتي كانت تستحوذ على النسبة الأكبر من المليار يورو التي كانت مخصصة من الإتحاد الأوروبي لمركز تحديث الصناعة.

وتدير حسنة رشيد شقيقة وزير التجارة والصناعة السابق مجموعة شركات «يونيليفر» التي تنتج صابون لوكس وشامبو سانسيلك، وشاي ليبتون ومرقة دجاج ماجي وفاين فودز، بجانب العديد من

المنتجات، وذلك خلفا لشقيقها بعد ان حمل الحقيبة الوزارية.

وأكدت المصادر ان ادارة «حسنة» للمجموعة كان بشكل صوري وأن الوزير السابق رشيد محمد رشيد هو الذي كان يدير المجموعة، كما ان الدكتور سعيد الدقاق أمين الحزب الوطني بالإسكندرية مازال يشغل منصب المستشار القانوني للمجموعة حتى الآن.

يذكر ان رشيد محمد رشيد متزوج وله ثلاثة بنات متزوجات وله ٣ أحفاد وقد حصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكا من جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٨ . وتولى المهندس رشيد محمد رشيد منصب وزير التجارة الخارجية والصناعة في يوليو ٢٠٠٤ .

وكان يشغل منصب عضو مجلس ادارة شركة يونيليفر العالمية ورئيس مجلس ادارة يونيليفر مشرق، وتم اختياره قبل توليه منصبه الوزاري عضو اللجنة الاستشارية للاستثمار للحكومة التركية التابعة لرئيس مجلس الوزراء التركي. وهو عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس».

وهو عضو سابق للمجلس الرئاسي المصري الأمريكي برئاسة الرئيس حسني مبارك، وعضو مجلس ادارة الصندوق الاجتماعي، ورئيس مجلس أمناء مدينة برج العرب الجديدة بالاسكندرية، ومؤسس وعضو اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال العربي، ومؤسس وعضو مجلس ادارة المجلس المصري للدراسات الاقتصادية، ومؤسس وعضو مجلس ادارة جمعية جيل المستقبل، وعضو مجلس ادارة الغرفة المصرية البريطانية التجارية، ورئيس المجلس المصري الهولندي للأعمال، وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية الأوروبية، وعضو اللجنة المالية والادارية لمكتبة الإسكندرية، وعضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للتكنولوجيا، ورئيس مركز الإسكندرية للتنمية.

واكدت مصادر داخل مطار النزهة الدولي بالإسكندرية ان وزير التجارة السابق قد حضر الى المطار في الثالثة والنصف عصر الثلاثاء الماضي بصحبة أفراد أسرته واستقل طائرته الخاصة التي اقلعت من المطار في الرابعة والنصف عصرا متوجها ترانزيت الى دبي ثم الى العاصمة البريطانية لندن.

وقالت مصادر المطار ان رشيد دخل من قاعة كبار الزوار ولكن بعد ان خضع لعملية تفتيش قبل ان يستقل الطائرة كما غادر عدد من افراد أسرته على متن طائرة خاصة آخرى متوجهين الى دبي وشملت قائمة المغادرين شرين رشيد محمد رشيد وشقيقتاها عليا وراوية واحفاده فريد احمد فهيم

وسليمة عادل طه وعادل حسن وشقيقها حسن ورشيد وابراهيم اشرف ووالدة الوزير السابق درية احمد طاهر وياسين محمد يوسف وفهيم احمد ابو الفضل.

ورددت مصادر في مطار النزهة الدولي ان المطار استقبل في اليوم نفسه زوجة رجل الاعمال محمد ابو العينين التي استقلت طائرة خاصة متجهة الى دبي.

علي الرغم من أن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق أعلن من دبي، بعد صدور قرار بتجميد أرصدته في البنوك ومنعه من السفر، أنه واثق من أدائه ومن أنه لم يرتكب أي مخالفات، ومستعد للمثول أمام النائب العام في أيوقت للإدلاء بأقواله في التهم المنسوبة إليه، إلا أن جهاز الكسب غير المشروع أعد مذكرة تمهيدا لعرضها علي النائب العام تحتوي علي اتهامات تتعلق بمخالفات المنسوبة له ولبعض المسئولين في الجهات التابعة للوزارة ولمجموعة من رجال الأعمال المقربين من الوزير السابق. وتتناول المذكرة التي حصلت «الفجر» علي نسخة منها عدة مخالفات علي رأسها ما :

يتعلق بمواصفة قياسية خاصة بحبوب القمح حملت رقم م.ق.م ١٦٠١/٢٠٠٥ وتحل محل آخر إصدار لها عام ١٩٨٦، وقامت بإعدادها لجنة توافق خاصة بالحبوب والبقول ومنتجاتها عام ٢٠٠٥ بعد تولي رشيد محمد رشيد، صاحب شركة يونيليفر مشرق، حقيبة وزارة الصناعة والتجارة، وتشكلت اللجنة من عدة جهات حكومية إضافة إلي شركة «يونيليفر مشرق» التي يمتلكها رشيد، وأوضحت المذكرة أن اللجنة عدلت المواصفات إلي الأسوأ حيث سمحت باستيراد أنواع أقل جودة من القمح، كما أشارت إلي ضلوع محمد منصور أحد المساعدين السابقين لرشيد، ود. سميحة فوزي، في صفقات استيراد القمح مقابل عمولات من كازاخستان وروسيا ودول الكتلة الشرقية، وتم تقديم شكوي للوزير بهذا الأمر في وقتها، لكن الموضوع أغلق ولم يعرض علي الأجهزة الرقابية. وكشفت مذكرة جهاز الكشف عن أن مطحن فلورلاند الذي يمتلكه أقارب للدكتورة سميحة فوزي وصلاح دياب – الأخ غير الشقيق لسميحة فوزي– حصل بالأمر المباشر من وزارة التضامن الاجتماعي علي مناقصات إستيراد القمح. وأوضحت المذكرة أن تشابك مجموعات من رجال الأعمال والموظفين الحكوميين في وزارتي التجارة والصناعة والزراعة مع أجهزة تمويل مملوكة لبعض رجال الأعمال المسيطرين علي وزارة التجارة أدي الي تمكن تلك المجموعات من احتكار صندوق دعم الصادرات

والحصول علي امتيازات أراض صناعية من هيئة التنمية الصناعية، وعلي رأس من أوردت المذكرة اسماءهم حلمي أبو العيش ونهاد رجب، وهم شركاء لوزير التجارة والصناعة في العديد من الأعمال التجارية، كما أن بعض الموظفين الحكوميين في وزارتي التجارة والزراعة تعاونوا مع رجال الأعمال من بينهم عمرو عسل ومدحت المليجي، ونسبت المذكرة إليهم تسهيل الحصول علي أراض ومناطق صناعية، والحصول علي الدعم المالي من صندوق دعم الصادرات بدون وجود قيمة مضاعفة تعود علي الإقتصاد المصري خاصة في مجال النسيج والملابس الجاهزة الزراعة و الأثاث. وأضافت المذكرة أن مجموعة من رجال الأعمال تترأس العديد من الهيئات الفنية مثل مراكز التكنولوجيا والابتكار وهيئة القياس والجودة، وجمعية التنافسية وجهاز منع الاحتكار، دون الفصل بين الأعمال الخاصة لهذه المجموعات ونشاطات الهيئات التابعة للتجارة والصناعة والزراعة، وعلي سبيل المثال فإن اللجنة المحددة لكميات البطاطس يتحكم فيها حلمي أبو العيش ومعه سمير النجار، وكلاهما من أكبر مصدري البطاطس، وهو ما أدي إلي قصر التصدير علي شخصيات محددة دون النظر إلي ضوابط الجودة ما أدي إلي حرمان مصر من التصدير إلي أوروبا عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ووقوع مصر في أزمة اقتصادية وسياسية مع الاتحاد الأوروبي، كما تسبب قرار وزير التجارة والصناعة بحظر التصدير من مناطق زراعية أقل من ٥٠ فداناً إلي قصر التصدير علي مجموعة من رجال الأعمال المسيطرين علي وزارتي التجارة والصناعة والزراعة. وأوضحت المذكرة أن نفوذ هذه المجموعات من رجال الأعمال المتشابكة المصالح، وصل إلي قيام الكثير من كبار الموظفين الحكوميين بالتغاضي عن هذه الممارسات مثل د. سميحة فوزي – التي تولت منصب وزيرة التجارة والصناعة في حكومة الفريق أحمد شفيق، وبمساعدة هالة الشواربي المساعد المالي والإداري بالوزارة وخاصة فيما يتعلق بممارسات مراكز التكنولوجيا التي يرأسها هاني بركات، وأشارت إلي أن هناك العديد من ملفات الرقابة الإدارية بهذا الشأن، والعديد من الأوراق لدي إدارة المركز الحالية، ونوهت إلي أن المجموعات المسيطرة علي مركز تحديث الصناعة ومؤسسة هيرمس المالية التي يرأسها «ياسر الملواني» ويشارك فيها رشيد محمد رشيد، ماليا وبالتوجيه، هي التي تتحكم فيما يتعلق بأنشطة الاستحواذ علي شركات بعينها. وتناولت المذكرة بعض المخالفات المنسوبة لوزارة التجارة والصناعة مشيرة إلي أن جميع الزيارات الخارجية التي قام بها رشيد، خاصة إلي فرنسا كانت لشراء وبيع عقارات، والزيارات لإيطاليا للتفاوض علي مشاريع لشركة يونيليفر مع وزير التجارة الإيطالي، كما تم عقد صفقات في ليبيا خاصة برشيد بمعونة من جهاز التمثيل التجاري تحت إشراف مني وهبة التي تعمل في مكتب وزير التجارة والصناعة، ود.

سميحة فوزي التي كانت ترأس مركز تنمية الصادرات بالنيابة، وأكدت علي وجود عدد من التقارير الرقابية الخاصة بذلك. كما نسبت إلي مركز تنمية الصادرات

إهدار المال العام في إنشاء مركز تنمية الصادرات وتصفية العاملين فيه، كما تسببت سياساته في ضياع منح يابانية للتطوير، وأشارت أيضا إلي وجود تقرير من الرقابة الإدارية في هذا الشأن وتم تقديم شكاوي لمساعد أول الوزير بخصوص ذلك، هذا فضلا عن أن صندوق دعم الصادرات والذي يأخذ دعماً من الموازنة العامة للدولة بلغ ٥ مليارات جنيه في العام المالي الحالي، كان أكبر المستفيدين منه هم حلمي أبو العيش وأدهم نديم و علاء عرفة وشريف المغربي -

شقيق أحمد المغربي وزير الإسكان السابق، وصلاح دياب صاحب شركة «بيكو»، فضلا عن محمد الدمرداش مساعد الوزير أحمد المغربي، وكذلك شركات مملوكة لبعض أقارب ياسين منصور. أما مركز تحديث الصناعة، وكما تؤكد

المذكرة، فقد قام بتمويل دراسات عن التعاونيات وإستراتيجيات التصدير الزراعي بقيمة ٧ ملايين دولار من خلال شركة واحدة بالأمر المباشر، كما سيطر كل من أدهم نديم وحلمي أبو العيش وهاني بركات علي مشروع يتبع الحاصلات الزراعية، وحصل أقارب أبو العيش علي مناقصات عمل وتدريب واستشارات المجلس المصري للتنافسية لكل من شركة «سالس» للمعلومات المملوكة لزوج أخت حلمي أبو العيش وعمليات أخري لشركة مملوكة لزوج بنت أبو العيش في شركة سويل اندمور، كما سيطر أدهم نديم وهند نديم «يمتلكان مصنع أثاث» علي تمويل شركات خاصة بأصدقاء لهم في جمعية شباب العمال، كما تم تفتيت وحدة دعم التجمعات الحرفية الصغيرةلصناعة الأثاث وإقصاء رئيستها، مما أدي إلي تدهور أوضاع الحرفيين لصالح كبار مصنعي الأثاث وتوجد هذه المعلومات وغيرها لدي وحدة التقييم والمتابعة بمركز تحديث الصناعة والذي كان يرأسه د.أحمد الغزالي قبل أن يتم اقصاوءه لوحدة التعاقدات لرفضه العديد من الممارسات، وأشارت المذكرة إلي وجود مخالفات في الصرف المالي لمركز تحديث الصناعة، هذا فضلا عن السيطرة علي المجالس التصديرية والغرف من خلال دعم كبير لشركات مملوكة لحلمي أبو العيش وأدهم نديم ومجموعة خاصة من أصدقائهما في مجال الأثاث والزراعة والملابس، فضلا عن حصول جمعية النباتات الطبية والعطرية «اشيدا» التي يرأسها حلمي أبوالعيش علي مساندة مالية من مركز تحديث الصناعة، وبها مخالفات عديدة

آخرها حصول أبو العيش منفردا علي منحة مالية لشراء جهاز تبخير وتنقية وتجفيف لشركة مزارع «سيكام» تحت ستار الجمعية. كما تورطت هيئة التنمية الصناعية التي يرأسها عمرو عسل ونهاد رجب وحلمي أبو العيش. حسبما تؤكد المذكرة، في توزيع غير عادل للمناطق الصناعية دون أسس محددة، بالإضافة إلي مشاركة نهاد رجب – وهو أحد شركاء رشيد محمد رشيد في مشروعات التنمية الصناعية وشركة سياك للمقاولات و الأراضي الصناعية– بالإجبار في مشروعات مثل التجمعات الأردنية، وحصول مصنع زجاج الشركة المصرية الهندسية – المملوك لنهاد رجب والتابع لشركة السعيد اليمنية وعمرو عسل، علي نسبة ٥٪ من مشروع الشركة بالسادس من أكتوبر، فضلا عن إصدار هيئة التنمية الصناعية لرسوم إدارية وتحصيلها بدون وجه حق تتراوح بين ٣ و٥ دولار أمريكي علي المتر. وأوضحت المذكرة أيضا أن مراكز تكنولوجيا المعلومات الذي يرأس مجلس إدارته رشيد محمد رشيد وهاني بركات وحلمي أبو العيش وأدهم نديم وعمرو عسل، ومجموعة من رجال الأعمال معظمهم أعضاء في جمعية شباب العمال، له ملفات كاملة بالمخالفات المالية لهاني بركات والمجلس لدي الأجهزة الرقابية وخاصة الرقابة الادارية، كما تم عرضها من قبل الرئيس الحالي لمراكز تكنولوجيا المعلومات علي سميحة فوزي أثناء توليها منصبها كمساعد أول لوزير التجارة و الصناعة. وجاء في المذكرة أن ياسر الملواني ومجموعة هيرمس والقلعة المملوكة لأحمد هيكل وشركة جذور القابضة قامت بعمليات إستيلاء علي عديد من الشركات الخاصة عن طريق خطوط تمويلها وتغيير ميزانياتها من خلال اشخاص ومجموعات وشخصيات مشبوهة صدرت ضدها أحكام قضائية بمعاونة شخصيات بارزة من وزارة التجارة و الصناعة. ونسبت المذكرة لمحمد حمودة محامي شركات ياسر الملواني – الممثل القانوني لممدوح اسماعيل في فضيحة العبارة السلام٩٨ ، وأخو هشام حمودة الذي يعمل مستشارا قضائيا في مجال تصديق أحكام الحاكم العسكري – استغلال النفوذ لإيقاف سريان مخالفات وأحكام قضائية بتوجيهات من ياسر الملواني، واستخدام شركة «أكديما» – والتي لها عمليات سابقة خاصة بتوريد مواد كيماوية أثناء حرب العراق – بمعاونة أحد وزراء الصحة السابقين وبمساعدة أحمد الكيلاني رئيس إحدي شركات الأدوية والصادر ضده أحكام قضائية بتهمة التزوير لم تنفذ وللسيطرة علي شركات أدوية. كما يشتبه في حصول شركة القلعة وهيرمس علي تمويل من خلال مجموعات بالخليج، وخاصة الإمارات، تقوم بعمليات غسيل أموال تتم بين الصين وإسرائيل، و نوهت المذكرة إلي أن ياسر الملواني من دائرة المقربين والمستشارين الماليين لوزير التجارة السابق، وهو مؤسس صندوق الشرق الأوسط للمرافق «انفرامد»، والذي تم انشاؤه بتوجيهات من رشيد

في أبريل ٢٠٠٩ وتشارك فيه ٤ مؤسسات مالية من أربع دول تقع في محيط البحر المتوسط، وكانت مجموعة ياسر الملواني هي المنفردة دون غيرها من المؤسسات المصرية بعضوية هذا الصندوق.

وكشفت تحقيقات أجهزة الكسب غير المشروع والأموال العامة والرقابة الإدارية، عن رشيد محمد رشيد اتهام وزير التجارة والصناعة السابق، ومسئولين بهيئة الصادرات والواردات بميناء العين السخنة، بقيامهم بالسماح بدخول بضائع مسرطنة، في مقدمتها مواد غذائية إلي البلاد عبر ميناء العين السخنة ومرور مواد تدخل في صناعة مواد البناء، مخالفة للمعايير العالمية والصناعية.

وذلك بجانب اتهام موظفين وإداريين بالاتفاق مع أصحاب شركات استيراد، قاموا بإدخال بضائع صينية مسرطنة إلى البلاد بعد تغيير موطن منشأ البضائع عن طريق تزوير اسم بلد المنشأ، وهو ما تم مع مئات الرسائل الخاصة ببضائع، تدخل ضمن احتياجات المستشفيات المصرية.

وأكدت مذكرات تحريات، ضمت مستندات رسائل بضائع، مرور رسائل بضائع خلال ٦ سنوات الماضية، ضمت بينها مواد غذائية تحمل مادة الدايوكسين المسرطنة في المواد الغذائية المستوردة، هذا بجانب مرور أنواع من المواسير والأدوات المنزلية والأدوات الطبية المستخدمة في العمليات الجراحية، والتي وصلت ٩٠٪ منها عبر ميناء العين السخنة بالسويس، بشكل منتظم ومركز وسط تسهيلات واسعة.

وكشفت مذكرة تحريات، عن تعمد وزير التجارة رشيد محمد رشيد ورئيس هيئة الصادرات والواردات السابق، تضليل لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب وقيامهم بإجبار أعضائها، عن طريق ضغوط تمت داخل الحزب الوطني بشأن إغلاق ملف إقصاء المعمل المرجعي التابع لوزارة الزراعة، عن أداء دوره في فحص وتحليل السلع الغذائية المستوردة من أصل حيواني، على أن يتم إستمرار إسناد هذه المهمة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التابعة لوزارة التجارة والصناعة.. مخالفة بذلك للقرار الجمهوري وقرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بهذا الشأن، برغم العديد من الاتهامات التي وجهها نواب الأغلبية والإخوان وقيادات وزارة الزراعة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، بإتخاذ قرارات خطيرة تهدد صحة الإنسان.

وأكدت التحريات، قيام الوزير ومسئول الصادرات والواردات بإستبعاد معمل المتبقيات من فحص السلع الواردة، بعد كشف تقرير له عن كارثة دخول مواد غذائية مسرطنة وهو ما ترتب عليه

إلغاء فحص مادة الدايوكسين، حيث إن معامل الصحة غير مختصة بفحص هذه المادة، وإنما تكتفي بفحص مادة « pcbs» والتي أثبتت التجارب أنها مادة مختلفة تماما، ولكن قامت لجنة التظلمات بالموافقة على وقف فحص الدايوكسين والاكتفاء بفحص مادة « pcbs» الأمر الذي تسبب في دخول ملايين الأطنان من الأغذية الفاسدة عبر الموانئ.

كما أكدت التحريات، اتهام موظفين بميناء السخنة المتخصصين بفحص البضائع المستوردة بقيامهم بالتغاضي عن تزوير مستوردين مستندات خاصة ببضائع صينية مسرطنة ممنوع إدخالها البلاد، وغير مسموح بالتعامل مع الشركات المصنعة لها، والذين قاموا بإدخالها البلاد، عن طريق تغيير ملصقاتها وموقع نشأتها والبلد المصنع، وفي مقدمة هذه البضائع المستوردة مصنعات البلاستيك المصنعة من مخلفات طبية صينية ومعدات طبية مستخدمة في العمليات الجراحية، التي تم دفع جزء منها إلى الأسواق المصرية، تحت دعاوي تصنيعها في منطقة «جبل علي» الإستثمارية في الإمارات.

الفصل الثاني عشر

عاطف عبيد

الفصل الثانى عشر

عاطف عبيد



عاطف عبيد .. باع مصر برخص التراب

الدكتور عاطف عبيد - رئيس وزراء مصر السابق في الفترة من أكتوبر ١٩٩٩ إلي يوليو ٢٠٠٤ - هو مهندس برنامج الخصخصة.. سمسار بيع الأصول المملوكة للدولة وبرخص التراب،من أراضي وشركات قطاع الأعمال العام

الدكتور عاطف عبيد سبق أن اعتبره أعضاء في مجلس الشعب - فيما مضي - المنفذ لمؤامرة بيع مصر، حيث شهد عهده أكبر عمليات بيع للشركات التي صاحبها الكثير من التلاعب والفساد .

هو المسئول الأول عن نشأة الاحتكارات وارتفاع الأسعار وفساد البنوك وتهريب الأموال للخارج بأن سهل للأجانب تملك أراض سيادية،رغم مخاطر ذلك علي الأمن القومي ومهد الطريق لتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل .

ارتفعت في عهد رئاسته للحكومة معدلات البطالة وهو المسئول عن قرار تعويم الجنيه المصري وفقدانه لأكثر من ٥٤٪ من قيمته أمام الدولار وبنسب كبري أمام العملات الأخري، مما تسبب في انهيار الاقتصاد المصري، لم يتعاف منه حتي الآن . والدين المحلي أيضاً ارتفع في عهده بنسبة ٦٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

وهو الذي أكدت تقارير هيئة الرقابة الإدارية علي تزايد معدلات الفساد في مصر أثناء توليه رئاسة الوزراء وانتشاره بمختلف قطاعات الدولة، وقدر حجم الأموال المختلسة بـ ٥٠٠ مليون جنيه

ولنجد بعد كل هذه الاخفاقات والاتهامات والشبهات، وبعد خروجه من الحكومة أنه تم تعيينه رئيساً للمصرف العربي الدولي الذي يتردد امتلاك الحكومة المصرية لنسبة ٣٠٪ من رأسماله براتب شهري حوالي نصف مليون دولار، كما لو كانت مكافأة له علي إنهيار الإقتصاد وبيع مصر .

فهل يحاكم عاطف عبيد عن جرائمه التي أدت لخراب وإفقار مصر، أم نتركه حراً في وقت نعيد فيه بناء دولة علي أسس نظيفة؟

في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية، جاءت مصر في المرتبة الـ ٧٠ بين الدول الأقل فساداً الذي أوضح أن فترة حكومة الدكتور عاطف عبيد شهدت تجاوزات صارخة حيث شهد عام٢٠٠٣ آلافاً من قضايا الفساد ووصل حجم الكسب غير المشروع إلي ١٠٠ مليار جنيه حسب ما جاء في

إحصائيات الجهاز المركزي للمحاسبات كما وصل حجم أموال الرشاوي ٥٠٠ مليون جنيه وحجم أموال غسيل الأموال أكثر من ٥مليارات جنيه.

وأرجع التقرير تزايد معدلات الفساد وإهدار المال العام إلي ضعف النظام الحكومي وكذلك للقصور السائد في العديد من القوانين والتشريعات وبسبب التدهور الرقابي،الذي يمارسه مجلس الشعب وكذلك للإفلات من العقاب والخلل الإداري وتدهور الأداء الإداري للقيادات ووجود علاقات مشبوهة واستغلال مسئولين وموظفين كبار لنفوذهم للتربح بطريقة غير مشروعة

فساد.. عبيد

وفساد حكومة عبيد أكده الخبراء والمختصون وعاني منه غالبية الشعب أثناء توليه مسئولية الحكومة، وأدانته تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنوات .

فالدكتور عاطف عبيد رئيس وزراء مصر الأسبق والنائب بمجلس الشوري سابقاً والمولود في ١٤أبريل ١٩٣٢ الذي تولي منصب رئيس الوزراء في الفترة من أكتوبر ١٩٩٩ إلي يوليو ٢٠٠٤ أكد أحد تقارير هيئة الرقابة الإدارية الذي أرسل إلي مؤسسة الرئاسة حسبما نشر بالصحف وقتها زيادة معدلات الفساد في مصر أثناء توليه رئاسة مجلس الوزراء وانتشار هذا الفساد في مختلف قطاعات الدولة.

والإتهامات التي وجهت للدكتور عبيد شهدتها جلسات عديدة لمجلس الشعب أثناء وبعد توليه للحكومة، خاصة بعد عشرات الاعتصامات والاحتجاجات والاضرابات التي وصلت لحد انتحار عدد من العمال اعتراضاً علي سياسة الخصخصة وسياساتها التي أرجعتها الحكومات المتعاقبة علي حكومة عبيد، أن الأخيرة هي السبب فيها.

وكان آخر تلك الاتهامات من زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، بصفته النيابية وقتذاك مهاجماً برنامج الخصخصة ولاعناً له ومطالباً بمحاكمة البرنامج وملمحاً إلي وجود فساد شاب عمليات البيع في الكثير من القطاعات وخصوصاً عند بيع شركة المعدات التليفونية والزيوت والكتان، مشيراً أيضاً إلي من يريدون تسقطع أرض شركة الكتان وأرض شركة طره.

وقد أكد كذلك خلال نفس الجلسات مسئولية الحكومات السابقة في تلك العمليات المشبوهة للبيع وأنه لا يريد أن يحمل الحكومة الحالية جرائم » جرامية الخصخصة « وهكذا نجد في كلام الدكتور زكريا عزمي تلميحاته قبل ذلك - إشارات واضحة لحكومة الدكتور عاطف عبيد، وفي سياق الحديث عن التلاعب والسمسرة الذي تردد وشهدته جلسات ومناقشات مجلس الشعب وقتها، تلك السمسرة التي أكد النواب أنها بلغت حوالي ٣٣ مليار جنيه.

وفي هذا الصدد نتذكر مطالبة النائب المستقل السابق مصطفى بكري بمحاكمة الدكتور عاطف عبيد وحكومته لارتكابها ما أسماه بجريمة مكتملة الأركان وبوصفه الأب الحقيقي للخصخصة التي أدت إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني، حيث جري بيع العديد من ممتلكات الدولة في عهده وبطرق ملتوية وكان أبرزها بيع بعض شركات الأسمنت ومنها جريمة بيع مصنع أسمنت حلوان لرجل الأعمال وصديقه عمر الجميعي ومنحه قرضاً قيمته مليار و٢ مليون جنيه، من بنك مصر لشراء المصنع، وبعد ٣ سنوات باع الجميعي المصنع بـ ٤ ٦ مليار جنيه.

كذلك إعطاء حق إدارة ميناء العين السخنة للأجانب بعدما تكلف ٧٠٠ مليون جنيه وحصول أحد الشركاء علي أكثر من ١٢٠ مليون جنيه مقابل تنازله عن العقد، رغم عدم دفعه لمليم واحد ودفاع عاطف عبيد عن المشترين

وزير الخصخصة

رغم إختيار الدكتور عاطف عبيد للدكتور مختار خطاب وزيراً لقطاع الأعمال وتحمله مسئولية تنفيذ برنامج الخصخصة نجد أن الدكتور مختار خطاب قد صرح في أكثر من حوار صحفي وقت توليه المسئولية بأنه وزير لم تكن له سلطة تحديد سعر أي شركة أو حتي توجيه حصيلة بيعها للاستثمار في شركات جديدة، مؤكداً خطأ النظام في رفضه لاستخدام حصيلة الخصخصة في إنشاء شركات جديدة

وقد أشار كذلك في حديث له لمجلة الأهرام العربي في أغسطس ٢٠٠٢ إلي أن حصيلة ما تم بيعه هو ١٦ ملياراً و٩٠٥ ملايين جنيه، بخلاف الأصول وما تم تحصيله ١٤ ملياراً و٦٨٩ مليون جنيه، أنفق منها ٤٥ مليار للبنوك و٧ ٢ مليار للمعاش المبكر، و٥٦٨ مليوناً للإصلاح الفني

والإداري و٣٩.٦ مليوناً لصندوق إعادة الهيكلة وأن المبالغ المتبقية هي رأس المال الذي دفعته الدولة في قطاع الأعمال العام التي آلت لخزينة الدولة، مما يعني أن الحالة عادت إلي ما قبل البيع، أي بعنا وصرفنا الحصيلة.

واعترف أيضاً الدكتور خطاب بأن تجربة الخصخصة لم كن لها أي عائدات إجتماعية أو تنموية ولم تنجح في توزيع ثمار التنمية بشكل عادل علي الفئات الإجتماعية المختلفة، وعلي صعيد آخر قال : إنه لم يكن من أنصار البيع للأجانب.

البيع.. برخص التراب

ولكن عاطف عبيد أصر علي البيع للأجانب برخص التراب، وهنا نتذكر علي سبيل المثال وليس الحصر الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية التي أنشئت عام ١٩٦٠ وكانت تحقق أرباحاً قبل الخصخصة في حدود ٣٠ مليون جنيه، وجري بيعها بـ ٩١ مليون جنيه فقط عام ١٩٩٩ لمستثمر أردني دفع ٢٧ مليون جنيه من ثمنها، والباقي علي أقساط، وفي ذات الوقت منحوه عقد توريد من الشركة المصرية للاتصالات لمدة ٥ سنوات قيمته مليار و ٩٠٠ مليون جنيه، حقق منها أرباحاً بلغت ٧٠٠ مليون جنيه، وأنشأ بهذه الأرباح شركة جديدة باسمه في ٦ أكتوبر وتعمل في نفس النشاط وتتمتع بالإعفاء الضريبي وحمل الشركة الأم قيمة القروض وتكاليف التشغيل، مما أوصلها الحالة من التعثر المالي، الذي أتاح له فيما بعد عرض أراض للشركة علي كورنيش النيل

وفضيحة بيع الأرض في سيناء إلي الإسرائيليين من خلال بيع ٤٠ ألف متر مربع لرجال أعمال قطريين وإيطاليين ولبنانين كانوا واجهة لرجال أعمال إسرائيليين رغم رفض الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة لهذه الصفقة اتي ألغاها الرئيس السابق مبارك نظراً لخطورتها علي أمن مصر القومي، وبعدها لجأ المشترون إلي التحكيم الدولي وكسبوا القضية في عام ٢٠٠٧ وحصلوا علي تعويض قيمته ٣٠٠ مليون جنيه، ونفس السيناريو مع رجل الأعمال وجيه سياج

وهكذا بنهاية مايو ٢٠٠٣ باعت أيضاً الحكومة ١٩٤ شركة بشكل كامل أو جزئي وبعائد ١٦٦ مليار جنيه فقط.

كامل أو جزئي حتي نهاية مايو ٢٠٠٣ وبعائد بيع حوالي ١٦. ٦ مليار جنيه فقط، وأثبتت الأيام الفارق الكبير بين التقديرات الإجمالية للقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاته بها، وكذلك إنشاء حالة الاحتكار الشرس في الاقتصاد المصري.

وأضاف أننا لا ننسي كارثة تحرير سعر صرف الجنيه المصري، في يناير ٢٠٠٣ الذي اتخذ بمباركة مؤسسة «اليوروموني» قبل مباركة الحكومة ذاتها أو البرلمان، هذا التحرير أو التعويم للجنيه الذي ترتب عليه انهيار قيمة الجنيه، وهو انهيار لم يتعاف منه الاقتصاد المصري حتي الآن، فقد أدي ليس بسقوط مدو لقيمة الجنيه المصري فحسب بل إلي سقوط ملايين المصريين تحت خط الفقر، حيث فقد الجنيه أكثر من ٥٤٪ من قيمته أمام الدولار و٥٩٪ أمام العملات الأجنبية الأخري.

وقال: مصر كانت تمتلك احتياطياً نقدياً حوالي ١٨ مليار دولار، عندما جاءت حكومة الدكتور عاطف عبيد وكان سعر صرف الجنيه في حدود ٣,٤ جنيه للدولار، وما لبثت سياسة حكومة عبيد أن تسببت في تراجع هذا الإحتياطي إلي نحو ١٤. ٦مليار دولار في فبراير ٢٠٠٤ وذلك رغم اقتراضه من الخارج للضخ في هذه الاحتياطات بعد استنزاف جزء كبير منها،وانتهي الأمر بالنسبة لسعر الصرف للجنيه بتراجعه إلي٦,٢ جنيه لكل دولار، كما حدث تراجع لقيمة الاستثمارات الأجنبية التي بلغت١٦٥٦,١ مليون دولار،وفقاً لتقارير رسمية في العام المالي١٩٩٩/٢٠٠٠ إلي٥٠٩,٤مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وإلي٤٢٨,٢ مليون دولار في العام المالي٢٠٠١/٢٠٠٢ وذلك قبل ارتفاعها الشكلي لنحو٧٠٠,٦مليون دولار في العام المالي٢٠٠٢/٢٠٠٣وهو الارتفاع الذي نجم عن بيع شركة»الأهرام للمشروبات« بقيمة ٢٨٨,٦مليون دولار وشركة »فاملي نيوتريشن« بقيمة ٦١,٤ مليون دولار،وهو يعني تدفق الإستثمارات الأجنبية علي مصر من خلال شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعلياً.. هذا البيع للأجانب الذي تم بدعوي تشجيع الاستثمار أتاح الطريق لتحكم الأجانب في مقدرات البلاد ومواردها.

ولذلك يتحمل عاطف عبيد مسئولية عودة التضخم للإنفلات الذي قدرته بعض الجهات البحثية والإقتصادية بـ١٥٪..بينما ظلت حكومة عبيد تؤكد علي أنه لم يتعد الـ٣,٢٪ عام ٢٠٠٣،ناهيك عن الإرتفاع الذي حدث في نسبة البطالة.

الدكتور حسن أبوطالب أستاذ العلوم السياسية والمستشار بمركز الدراسات الاستراتيجية

الإنفاق الجاري وارتفاع الدين الحكومي من ١٥٩. ٩مليار جنيه في أكتوبر ١٩٩٩ إلى ٢٦٦. ٣ مليار جنيه بنسبة ٧٪

وأكد الدكتور ثروت بدوي أستاذ القانون الدستوري بحقوق القاهرة : النظام كله كان فاسداً ويجب محاكمة رموزه جميعاً والدكتور عاطف عبيد إن خضع للتحقيقات فسوف يتأكد أنه أكثر رموز النظام إساءة ونهباً من بيع القطاع العام وبلا ضوابط ولا شفافية عن كيفية إتمام عمليات البيع، وغيره كثيرون .

الدكتورة فوزية عبدالستار أستاذ القانون ورئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب سابقاً قالت : أي شكوي أو مأخذ علي شخصية معينة، أو مسئول وبالذات إذا كانت مؤثرة علي الإقتصاد المصري، يجب أن تؤخذ بمحمل الجد والإهتمام لأن ثروات الشعب لا يصح أن تكون محل تقصير، فثروة أي بلد، لا يمكن التفريط فيها ويستلزم التحقيق بشأن أي تلاعب فيها، وحتي لا نتهم أي مسئول بمجرد الأقاويل والشبهات فإنه إذا أثبتت أن الاتهامات المطروحة صحيحة، وأن الأفعال التي تمت وتلك التصرفات كانت عمدية، أو نتيجة إهمال ومن ثم غير عمدية، ففي كلتا الحالتين تختلف المسئولية الجنائية عن هذه الأفعال والتصرفات والاتهامات .

ولذلك إذا ثبت أن هذه الأفعال محل الشبهات والإتهام أنها عمدية فستكون بصدد جريمة الإضرار العمدي بالمال العام وعندئذ وبموجب المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات » يعاقب كل موظف عام أضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله، يعاقب بالسجن المشدد وحده الأدني ٣ سنوات وحده الأقصي ١٥ سنة .

أما في حالة ثبات أن الأفعال غير عمدية والإضرار غير عمدي فتوجه إليه تهمة الإضرار غير العمدي بالمال العام وبموجب المادة رقم ١١٦ مكرر فقرة « أ » فإن كل موظف عام تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بالأموال المذكورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدي هاتين العقوبتين وتشدد العقوبة للحبس الذي لا يقل عن سنة ولا يزيد عن ٦ سنوات وغرامة لا تتجاوز الـ ١٠٠٠ جنيه، وإذا ترتب علي الجريمة أضرار بمركز البلاد الاقتصادية أو بمصلحة قومية لها .

اما الدكتور جودة عبدالخالق الخبير الإقتصادي أكد أنه من المهم الآن محاكمة الدكتور عاطف عبيد رئيس وزراء مصر الأسبق مهندس برنامج الخصخصة والمسئول الرئيسي عن إهدار الأصول المملوكة للشعب بأرخص الأسعار لرجال أعمال مصريين وعرب وأجانب ومنها ١٩٤ شركة بشكل

اعترض علي سياسات حكومة عبيد في الخصخصة واتهامه بالفشل مما تسبب في إخراج النائب من إحدي جلسات مجلس الشعب، وكذلك اتهامه للدكتور عبيد بإهدار المال العام، بما يقرب من الـ ٩ مليارات جنيه علي مشروع فوسفات أبوطوطور الذي لم يحقق عائداً سوي ٤ ملايين جنيه.

زيادة الدين العام

يضاف لكوارث الدكتور عاطف عبيد توقيعه لمذكرة التفاهم بين مصر وإسرائيل لتصدير الغاز المصري بسلام وأمان للإسرائيليين رغم رفض الرأي العام لهذا القرار.

وتتجسد ثمار حكومة عاطف عبيد وفقاً لدراسة للباحث والخبير الإقتصادي أحمد النجار بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ونشرت في موقع مركز الدراسات الإشتراكية، في تراجع إحتياطات مصر الدولية من العملات الحرة إلي ١٣٣ مليار دولار في فبراير ٢٠٠٤ بعدما كانت ١٨ مليار دولار، عندما جاءت حكومة الدكتور عبيد ثم قراره بتحرير سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣ ليفقد الجنيه أكثر من ٥٤٪ من قيمته مقابل الدولار الأمريكي، ونحو ٥٩٪ من قيمته مقابل العملة الأوروبية، مما أدي لزيادة أسعار السلع المستوردة بنفس نسبة إنخفاض الجنيه مقابل العملات الرئيسية وما حدث من إرتفاع لأسعار السلع المحلية وزيادة التضخم مرة أخري، كما ارتفعت الديون المحلية، حيث أرتفع إجمالي الدين العام المحلي وهو عبارة عن الدين الحكومي مضافاً إليه ديون الهيئات الاقتصادية العامة وبين بنك الاستثمار القومي من٢٤٥ ٥ مليار جنيه عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ليصل لـ ٣٨٧٤ مليار جنيه في بداية عام ٢٠٠٤ بزيادة قدرها ٥٧,٨٪ ليرتفع الدين المحلي الإجمالي ليمثل ٨١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بعد ٧٢ . ٢٪ في العام المالي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ثم إلي ٨٦ . ٤٪ عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ إلي ٩٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وهو مستوي كما يقول خبراء المالية والاقتصاد – خطير ويهدد الاستقرار الاقتصادي ويساهم في رفع معدل التضخم .

ذلك إلي جانب إنهيار في الإستثمارات الأجنبية بسبب الفساد وحجب المعلومات والتجاوز عن حقوق الملكية الفكرية وارتفاع رهيب في العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع نسبة البطالة، وبيع شركات القطاع العام بمبالغ تقل عن ربع قيمتها الدفترية، والاتجاه لبيع الأصول الإنتاجية لتمويل

فروق البيع

تقارير لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام كشفت عن الفروق الكبيرة جداً بين التقديرات الإجمالية للقيمة السوقية لشركات قطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت بها هذه الشركات، مما يؤكد وقوع فساد مروع في عمليات البيع فعلي سبيل المثال أشارت تقديرات خاصة بقيمة شركات قطاع الأعمال العام السوقية حسب ما نشر في الأهرام في أبريل ١٩٩٠ إلي أنها تتراوح ما بين ٨٤ و ١٠٠ مليار جنيه، بينما التقديرات الفعلية أشارت إلي أن قيمتها ٣٤٥ مليار جنيه.

وفي حوار للدكتور كمال الجنزوري وقت أن كان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء وذلك عام ١٩٩١ أكد أن قطاع الأعمال يحكم إستثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه أي حوالي ٣٧ مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١

وفي عام ١٩٩٣ أشار أيضاً وكيل بنك الإستثمار القومي إلي أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد علي الـ ٥٠٠ مليار جنيه، ورغم كل هذه الاتهامات لم يسأل عاطف عبيد أو يقدم للمحاكمة، إما لإدانته أو تبرئته .

صفقات مشبوهة

من أهم وأحدث قضايا الفساد التي تمثل قمة الإدانة لحكومة عاطف عبيد قضية سياج التي كانت السبب في تغريم مصر نحو ٧٥٠ مليون جنية بعد حصول رجل الأعمال وجيه سياج علي حكم دولي، التي تثبت جريمة حكومة عاطف عبيد في بيع حوالي ٤٠ ألف متر من أرض طابا لرجل أعمال مزدوج الجنسية، قام فيما بعد بالمشاركة مع شريك إسرائيلي وعندئذ سحبت الحكومة المصرية الأرض منه وتحملت خزانة الدولة سداد قيمة التعويض، وقد طالب وقتها النواب السابقون الدكتور فريد إسماعيل والدكتور إبراهيم الجعفري ومحمد الصحفي بضرورة محاكمة عاطف عبيد لاتهامهم له بالخيانة التي تستوجب محاكمة جنائية وسياسية وكانت هذه الاتهامات والمطالبة بالمحاكمة تتضمنها إستجوابات قدمت لمجلس الشعب، لكن لم تتم مناقشتها من الأساس .

ومن قبل ذلك الاشتباكات المستمرة بين الدكتور عاطف عبيد والنائب المستقل كمال أحمد الذي

بالأهرام أكد أن المبدأ العام هو محاسبة كل من تحوم حوله الشبهات. ومن أساء استخدام سلطاته، و قام بأعمال منافية للقانون. واستغلال المنصب والتربح سواء لشخصه أو لأشخاص مقربين منه أو حتى أصدقاء أو قام بالتسهيل للحصول على مزايا بالمخالفة للقانون. ولذلك فيجب لكل من تورط في مثل ما سبق الخضوع للتحقيق. وإذا ثبت أي من هذه التهم عليه يجب محاسبته حسابا عسيرا. ويعاقب حتى يمكن ردع غيره من أصحاب النفوذ من المسئولين، وأصحاب المناصب المختلفة.

وبالتالي إذا كان هناك ما يدل أو ما يشير إلى شبهات إستغلال لنفوذ الدكتور عاطف عبيد أثناء توليه مناصبه المختلفة، وزيرا أو رئيسا للحكومة. فيجب أن تقدم هذه الأدلة للنائب العام للتحقيق فيها واتخاذ ما يلزم. وينطبق هذا على عاطف عبيد وعلى غيره من الوزراء الذين يتردد بقوة أنهم استغلوا مناصبهم للحصول على امتيازات ليست من حقهم. كما أعطوا امتيازات للغير بلا مبرر. وتخلوا عن مسئوليتهم السياسية تجاه المواطنين. وبالتالي فكل هؤلاء لابد من خضوعهم للتحقيق والمحاسبة وأن يكون ذلك بصورة شفافة ومعلنة حتى يستعيد الشعب ثقته في الدولة والقانون.

ويقدم الدكتور أحمد السيد النجار كشف حساب لحكومة عاطف عبيد

فيقول :

في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. تشير حكومة عاطف عبيد إلى أنها خصصت نحو ١١٥٠ مليون جنيه لمواجهة البطالة. وهو رقم محدود. بل وهزلي تماما بالمقارنة بحجم البطالة الموجودة في مصر. وبحجم الداخلين الجدد لسوق العمل والمطلوب توظيفهم حتى لا يتفاقم معدل البطالة. وتشير البيانات الحكومية إلى أن معدل البطالة قد ارتفع مؤخرا إلى ١٠.٦٪ من قوة العمل. مما يعني أن هناك نحو ٢.٣ مليون عاطل. علما بأن المعدل كان ٩.٩٠٪ في العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣. وكان قد بلغ ٨.١٪ في العام المالي ١٩٩٨/ ١٩٩٩. أي قبل مجيء حكومة الدكتور عاطف عبيد مباشرة. وتشير البيانات الرسمية إلى أنها تبلغ قرابة ٢٠.٥ مليون نسمة، بينما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن تعداد قوة العمل المحتملة في مصر. بلغ ٢٥.٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢. بما تزيد بمقدار ٥.٤ ملايين نسمة عن تعدادها الرسمي في مصر. وللعلم فإن هناك ٤٠.٩ مليون نسمة في مصر في سن العمل أي من بين ١٥. و ٦٤ عاما وذلك في عام ٢٠٠٢ ولو أخذنا بحجم قوة العمل المحتملة في مصر. وفقا لتقديرات البنك الدولي الذي قدرها بنحو ٢٥.٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٢.

ولو خصمنا منها، عدد العاملين فعليا، البالغ نحو ١٨.٢ مليون نسمة في العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وفقا للبيانات الرسمية المصرية التي ليس من مصلحتها تخفيض هذا العدد، فإن حجم العاطلين يمكن أن يرتفع إلى نحو ٧.٧٠ مليون عاطل، يشكلون نحو ٢٩.٧٪ من قوة العمل المصرية وفقا لتقديرات البنك الدولي خصما. وهو معدل بالغ الارتفاع. وهناك بيانات مأخوذة من اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء تشير إلى أن عدد العاطلين قد بلغ ٢.٠٥ مليون عاطل منذ عام ٢٠٠١، يضاف إليهم ٦٦٠ ألف سيدة لم تعتبرهم اللجنة عاطلات لأنهن متزوجات ومستقرات(!!). يضاف إليهم ٤٤٠ ألف من العاطلين من غير خريجي النظام التعليمي، ونحو ٢٨٦ ألف من المتخرجين قبل أو بعد السنوات المحددة لقبول طلبات التوظيف. ليكون المجموع نحو ٣.٤ مليون عاطل، ومعدل بطالة يصل لنحو ١٧.٦٪ وفقا للتعداد الرسمي لقوة العمل في العام المذكور. لكن حتى لو أخذنا بالبيانات الرسمية فإن وجود نحو ٢.٣ مليون عاطل، ومعدل بطالة يبلغ ١٠.٦٪ في بداية العام الجاري، وفقا للبيانات الرسمية المصرية، يعني أن هناك مشكلة اقتصادية-اجتماعية مهمة نظرا لعدم وجود آلية لإعانة العاطلين في مصر، حيث يشكل العاطلون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٠ عاما، نحو ٩٩٪ من عدد العاطلين في مصر، وفقا للبيانات الرسمية. وفضلا عن ذلك فإن بطالة الشباب المتعلمين تعني أن هناك إهدارا للأموال التي أنفقت على تعليمهم، وإهدارا أكثر ضررا لعنصر العمل الذي يشكل أهم عنصر من عناصر الإنتاج. كما أنه يعد العنصر الذي تمتلك مصر ميزة نسبية فيه نظرا لانخفاض مستويات الأجور في مصر. وقد أصرت الحكومة على تكرار «برنامجها» الذي سبق وطبقته لمواجهة البطالة ولم يحقق النجاح المطلوب، حيث تزايد معدل البطالة وفقا للبيانات الرسمية، كما أشرنا آنفا. وهذا البرنامج يتلخص في التزام الحكومة بتعيين ١٥٠ ألف خريج كل عام في وظائف بالجهاز الحكومي بمرتبات متدنية للغاية. وهو أمر لا يعني خلق فرص حقيقية للعمل بقدر ما يعني تكديس المزيد من البطالة المقنعة المعطلة للأعمال والمشوهة لمستوى إنتاجية العمالة.

أما البرنامج الحكومي المكرر أيضا حول التدريب التحويلي لنحو ٤٠٠ ألف من الخريجين على الحرف المختلفة، فإنه يعني إهدار كل ما أنفق على تعليم هؤلاء الخريجين الذين سيتم تدريبهم على حرف لا يحتاج لأي تعليم. هذا فضلا عن أن هذا التدريب لا يعني تحقيق التشغيل للمتدربين لأن ذلك يتوقف على حاجة سوق العمل، وعلى فرص العمل المتاحة فعليا في القطاعات التي تم تدريبهم للعمل فيها.

الأزمة الكبرى فى سوق الصرف

عندما جاءت حكومة الدكتور عبيد، كانت مصر تملك إحتياطيات دولية من العملات الحرة تقارب ١٨ مليار دولار، وكان سعر الصرف فى حدود ٣,٤ جنيه مصرى لكل دولار أمريكى، وكانت الجنيه المصرى مرتبطا بالدولار الأمريكى ويتغير مقابل كل العملات الأخرى بالتبعية لتغير سعر صرف الدولار مقابل هذه العملات، وانتهى الأمر بهذه الاحتياطيات إلى نحو ١٣,٦ مليار دولار فى فبراير من العام الجارى، رغم ما تم اقتراضه لضخه فى هذه الاحتياطيات بعد استنزاف جزء كبير منها، وانتهى الأمر بالنسبة لسعر صرف الجنيه المصرى بتراجعه إلى ٦,٢ جنيه لكل دولار. ورغم أن سياسة الصرف القائمة قبل مجيء حكومة الدكتور عبيد، كانت فى حاجة لتغيير بالذات فيما يتعلق بتبعية الجنيه المصرى للدولار، وجمود سعر الصرف، إلا أن الاضطراب الكبير حدث بعد مجيء هذه الحكومة بما لهذا الاضطراب من تأثيرات متشعبة على أوجه النشاط الاقتصادى وعلى مؤشرات رئيسية مثل التضخم والاستثمار والادخار وغيرها. وقد تعاظم هذا الاضطراب الطويل الأجل والممتد، فى أعقاب قيام الحكومة المصرية بما سمى بتحرير سعر الصرف فى بداية عام ٢٠٠٣ . والحقيقة أن هذا «التحرير»، لم يفض إلا إلى تدهور الجنيه المصرى، دون أن يتم تحريره فعليا، حيث استمرت السوق السوداء إلى جانب السوق الرسمية. وعندما توجد سوق سوداء للنقد الأجنبى فى أى بلد، فإن أى حديث عن تحرير حقيقى لسعر الصرف، يصبح مجرد حبر على ورق. أى أن الجنيه المصرى فقد أكثر من ٤٥٪ من قيمته مقابل الدولار الأمريكى، كما فقد نحو ٥٩٪ من قيمته مقابل العملة الأوروبية فى زمن حكومة عبيد. وترتب على ذلك زيادة أسعار السلع المستوردة بنفس نسبة انخفاض الجنيه مقابل العملات الرئيسية، بما أدى إلى حدوث موجة من ارتفاع أسعار السلع المحلية أيضا وانفجار التضخم مرة أخرى.

ويمكن القول إجمالا إن الوضع فيما يتعلق بسوق وسعر الصرف فى مصر، هو تعبير مكثف عن حالة الأزمة الاقتصادية الممتدة فى مصر، وعن ضعف القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى وبالتالى العجز الكبير فى ميزانه التجارى، وتعبير أيضا عن ضخامة حجم تحويلات النقد الأجنبى للخارج والمرتبطة بالفساد وبنشاطات الإقتصاد الأسود بكل جوانبه من تمويل عمليات التهريب السلعى التى هى فى النهاية واردات سلعية، وتمويل استيراد المخدرات والسلاح، وكذلك تحويل الأموال الناتجة عن الفساد وعن نشاطات الإقتصاد الأسود إلى دولارات أو عملات حرة حتى يمكن تهريبها

للخارج. أما المخرج من هذا الوضع فهو مرتبط بمعالجة كل هذه الظروف مجتمعة وعلى رأسها عجز الموازين الخارجية. من خلال سياسة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية ترتقى للتفاعل الإيجابى مع الظروف الإقتصادية المحلية والدولية التى تعيش مصر فى وسطها فى هذه المرحلة المفعمة بالفرص والمخاطر.

تراجع درامى للاستثمارات الأجنبية

تشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن الإستثمارات الأجنبية التى تتدفق لمصر قد انهارت تقريبا لتصل إلى نحو ٢٣٧,٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣، وفقا لبيانات البنك المركزى (النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠٠٤، ص٥٣)، وللعلم فإنه عند مجيء حكومة الدكتور عاطف عبيد، كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية التى تدفقت لمصر قد بلغت نحو ١٦٥٦,١ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ثم تراجعت إلى ٥٠٩,٤ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١، إلى ٤٢٨,٢ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢، قبل أن ترتفع شكليا إلى نحو ٧٠٠,٦ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وهو إرتفاع ناجم بالأساس عن بيع شركة «الأهرام للمشروبات»، بقيمة ٢٨٨,٦ مليون دولار، وشركة «فاملى نيوتريشن» بقيمة ٦١,٤ مليون دولار، وجزء من شركة الجزيرة للفنادق والسياحة بقيمة بما يعنى أن الجانب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية التى تدفقت على مصر فى العام المالى المذكور، كانت عبارة عن شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعليا، وهذا هو الحال مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تتدفق على مصر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضى وحتى الآن. علما بأن هناك عوامل طاردة للاستثمار الأجنبى مثل حجب المعلومات وانتشار الفساد وعدم وجود آليات شعبية لمكافحته والاقتصار على أجهزة حكومية تابعة للسلطة التنفيذية وبالتالى تعوقها الاعتبارات السياسية فى مكافحة فساد السلطة التنفيذية والأجهزة الحكومية، كما أن هناك حالة من عدم ضبط المواصفات القياسية، والتجاوز على حقوق الملكية الفكرية، والتهريب السلعى المهدد لأى سلع تنتجها الاستثمارات الأجنبية فى داخل مصر، وغياب الشريك المحلى القادر على التعامل بكفاءة ونزاهة مع شريكه الأجنبى، فضلا عن استمرار التعقيدات البيروقراطية المعرقلة للأعمال والتى تعد الباب الملكى للفساد. كما أن التمييز بين رجال الأعمال أنفسهم حسب قوة نفوذهم السياسى، هو أمر مدمر لمناخ الأعمال، ولا يشجع بالتالى على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

عودة التضخم للانفلات

شكل تخفيض معدل التضخم أحد أهم الإنجازات الحكومية في مرحلة تثبيت الإقتصاد في منتصف تسعينيات القرن الماضي، لكن هذا الإنجاز ذهب أدراج الرياح مع تدهور الجنيه المصرى وما تلاه من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة، وما تلا ذلك من ارتفاع أسعار السلع المحلية سواء تلك التي تستخدم معدات ومدخلات أجنبية أو المحلية الصرف، كما أن انتشار الإحتكار والتسعير الإحتكارى للسلع والمدعوم بالنفوذ السياسي الفاسد، قد ساهم في ارتفاع الأسعار وعودة معدل التضخم للإنفلات. والطريف أن البيانات الحكومية عن التضخم تشير إلى أنه بلغ ٢,٨٪ في العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠، وأنه تراجع إلى ٢,٤٪ في العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١، وثبت عند هذا المستوى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، بينما نشر صندوق النقد الدولى نفس هذه البيانات المأخوذة من الحكومة المصرية، وأشار إلى أن المعدل قد بلغ نحو ٣,٢٪ عام ٢٠٠٣، ومن المتوقع أن يبلغ نحو ٥,٢٪ في العام الجارى ٢٠٠٤. والحقيقة أن البيانات الحكومية الرسمية بشأن معدل التضخم تقوم على إختيار سلة مضللة من السلع والخدمات التي يقاس التضخم على أساسها، بحيث تنتج في النهاية معدلاً للتضخم أقل من المعدل الحقيقي. ويكفى أن نذكر قيمة الواردات السلعية المصرية قد بلغت نحو ١٤٧٦٣,٨ مليون دولار في العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بما يوازى أكثر من خمس الناتج المحلى الإجمالى في العام المذكور، وهذا يعنى أن ارتفاع أسعار هذه الواردات عند تقويمها بالجنيه بنسبة تصل إلى نحو ٣٣٪ في المتوسط كمتوسط لإنخفاض الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية في العام المذكور، يعنى وجود تضخم قدره ٧٪ في العام المالى المذكور، وإذا أضفنا إلى ذلك ما حدث من ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، في أعقاب ارتفاع أسعار الواردات، فإن معدل التضخم في مصر لا يقل في عام ٢٠٠٣ بالذات عن ١٥٪، أى ما يزيد على أربعة أضعاف الرقم الرسمى غير الصحيح. ومما يفاقم من العوامل التي تسهم في انفلات الأسعار أن العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، قد ارتفع بشكل مطرد من ٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى في العام المالى ١٩٩٨/١٩٩٩، إلى ٣,٩٪ في العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠، إلى ٥,٦٪ في العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١، إلى ٥,٨٪ في العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢، إلى أكثر من ٦,٥٪ في العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ليرتفع مجددا إلى نحو ٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى في العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وتشير تقديرات الموازنة الجديدة للعام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى أن

هذا العجز سوف يبلغ نحو ٥٢,٣ مليار جنيه توازى نحو ١٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى المقدر فى العام المالى المذكور. وتبدو الحكومة ووزارة المالية التى تتبعها فاقدتان للإدراك بخطورة العجز الهائل فى الموازنة العامة للدولة والذى يسهم فى رفع معدل التضخم بما ينطوى عليه من زيادة معاناة الموظفين والعمال وكل الفقراء والطبقة الوسطى، بما يعنيه ذلك من قهر اجتماعى لهذه الطبقات التى تعانى الأمرين أصلا، فضلا عن أن انفلات التضخم يخلق مناخا مضطربا على الصعيد المالى يؤدى إلى حدوث اختلالات فى الحسابات المستقبلية بما يؤدى أيضا إلى تحجيم الاستثمار المحلى، والمساهمة فى تباطؤ الاقتصاد وركوده، خاصة وأن الحكومة لا تستخدم إنفاقها العام فى بناء مشروعات تساعد تحقيق النمو الاقتصادى، بل هى مشروعات للبنية الأساسية والإنفاق الجارى، وكلاهما قد يهيئ الظروف للنمو لكنهما لا يحققان النمو فعليا.

ما بنى على باطل فهو باطل

من الصعب الحديث عن مصداقية حقيقية للبيانات الخاصة بالميزان التجارى المصرى بعد كل التضارب الكبير فى البيانات الرسمية بشأن الصادرات السلعية التى تشكل أحد جانبى ذلك الميزان، وأيضا فى ظل التضارب الكبير فى البيانات الرسمية بشأن هذا الميزان. وتشير بيانات البنك الأهلى المصرى المأخوذة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر، إلى أن الميزان التجارى المصرى أسفر عن عجز كبير بلغ نحو ٣٤١٦٨,٣ ، ٣٥٢٩٩,٢ مليون جنيه فى عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالى، بما يوازى نحو ٨٤٠٠,٧ ، ٧٦٢٠ مليون دولار فى العامين المذكورين بالترتيب. وبالمقابل فإن بيانات البنك المركزى المصرى، تشير إلى أن الميزان التجارى المصرى أسفر عن عجز بلغت قيمته نحو ٧٥١٦,٥، ٦٥٧٥ مليون دولار فى العامين الماليين ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ على التوالى. ورغم أن الحسابات هنا قائمة على أساس الأعوام المالية على عكس حسابات البنك الأهلى القائمة على أساس الأعوام الميلادية، تبرر بعض الاختلافات، إلا أن التضارب الهائل الذى أشرنا إليه آنفا بشأن قيمة الصادرات فى وحدات زمنية واحدة، يعنى أن أحد جانبى الميزان التجارى المصرى قائم على بيانات غير صحيحة، وهو ما يضرب مصداقية بيانات العجز التجارى المنشورة فى النشرة الإحصائية للبنك المركزى على الأقل. وفى كل الأحوال فإن هناك عجزا كبيرا فى الميزان التجارى المصرى، سواء وفقا لبيانات البنك الأهلى المأخوذة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة

العامة والإحصاء، أو وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى، أو وفقا لبيانات صندوق النقد الدولى التى تشير إلى أن هذا العجز قد بلغ نحو ١٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ (راجع: IMF، Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠٠٣، p. ١٨٩). وهذا العجز يعبر عن الضعف المزمن للقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، والذى يحتاج إلى حل يبدأ من تطوير الإنتاج المصرى بصفة عامة من زاوية المواصفات ومراعاة المعايير الصحية، سواء كان هذا الإنتاج صناعيا أم زراعيا، إضافة إلى ضرورة أن تكون أسعاره ملائمة وقادرة على المنافسة السعرية مع المنتجات المناظرة التى تصدرها بلدان أخرى. انفجار الدين العام المحلى

ارتفعت الديون المحلية فى مصر بشكل هائل فى زمن حكم الدكتور عاطف عبيد، حيث ارتفع إجمالى الدين العام المحلى (الدين الحكومى، مضافا إليه ديون الهيئات الاقتصادية العامة ودين بنك الإستثمار القومى)، من نحو ٢٤٥,٥ مليار جنيه فى العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠، ليبلغ نحو ٣٨٧,٤ مليار جنيه فى بداية عام ٢٠٠٤، بنسبة زيادة قدرها ٥٧,٨٪. وهذه الزيادة الكبيرة جعلت الدين المحلى الإجمالى يرتفع كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، من ٧٢,٢٪ فى العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠، إلى نحو ٨١,١٪ فى العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١، ثم إلى نحو ٨٦,٤٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، قبل أن يرتفع إلى نحو ٩٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وهو مستوى خطير يهدد الإستقرار الإقتصادى ويسهم فى رفع معدل التضخم.

وبدلا من أن تعمل الحكومة على مواجهة هذا الوضع، فإن وزير ماليتها يحاول التحايل على هذا الأمر من خلال التركيز على الدين الحكومى فقط، وكأن الهيئات الإقتصادية وبنك الإستثمار القومى يتبعون حكومة جمهورية أخرى فى كوكب بلوتو(!)، وحتى بالنسبة للدين الحكومى الذى تتعامل معه الحكومة ووزير ماليتها باستخفاف لا يليق بمن هو فى موقع المسئولية، فإنه بلغ نحو ١٥٤,٩ مليار جنيه فى بداية أكتوبر من عام ١٩٩٩، عند مجيء الحكومة الحالية، وأصبح نحو ٢٦٦,٣ مليار جنيه فى بداية العام الجارى، أى أنه ارتفع بنسبة ٧١,٩٪ فى العهد «السعيد» للدكتور عاطف عبيد ووزير ماليته. فماذا فعلت الحكومة بهذه الديون الهائلة(؟!)، ولماذا لم تستخدمها فى بناء مشروعات تدر عائد يمكنها من السداد ويساعد فى تنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل؟!

والمؤسف حقا أن الحكومة العاجزة عن تنمية الاقتصاد وتنمية الإيرادات العامة كنتيجة طبيعية

في تلك الحالة، طرحت استراتيجية لحل أزمة الدين العام المحلى الكبير من خلال مبادلة جزء من هذا الدين ببعض الممتلكات الحكومية التى تدر عوائد قادرة على سداد ديونها. وقد قدر السيد رئيس الوزراء قيمة هذه الممتلكات بنحو ١٠٥ مليارات جنيه، وذلك في بيانه الذى ألقاه أمام مجلس الشعب في نهاية العام الماضى. ولم يحدد بيان الحكومة طبيعة هذه الممتلكات، لكن بما أنها تدر عوائد، فهى بالتأكيد جزء مما تبقى من القطاع العام وربما المشروعات التابعة للهيئات الاقتصادية. وهذا يعنى أن الحكومة العاجزة وضعيفة الكفاءة وضعيفة الإحساس بالمسئولية أيضا، تلجأ لبيع الأصول الإنتاجية التى بنتها حكومات وأجيال سابقة، بل وبيع بعض الموارد الطبيعية العامة مثل بحيرة ناصر التى طرح وزير الزراعة بيع ٤٠٪ منها بالمزاد العلنى، وذلك لتمويل إنفاق جارى، بما يؤكد عجز هذه الحكومة التى يخشى إذا استمرت هفى موقعها أو جاءت حكومة أخرى تسير على نهجها أن نجد كل شيء في مصر مطروحا للبيع!

وإذا كانت الممتلكات التى تريد الحكومة بيعها، تدر عوائد قادرة على سداد ديونها، فلماذا تباع أصلا، وما هى هذه الممتلكات بالضبط(؟)،وهذا ما ينقلنا أخيرا إلى برنامج الخصخصة الذى خططت حكومة عبيد لتوسيعه، لنرى كل ما انطوى عليه من فساد وإهدار لأموال الشعب..

الخصخصة..المسرح الكبير للفساد:

بنهاية مايو ٢٠٠٣، كانت الحكومة المصرية قد باعت ١٩٤ شركة بشكل كامل أو جزئى، وقد بلغ العائد من بيعها نحو ١٦,٦ مليار جنيه فقط. وهناك مؤشرات وحقائق عدة تدلل على حجم إهدار المال العام الذى انطوت عليه عملية الخصخصة، ويمكن الوقوف عليها بدراسة كل صفقة على حدة وهو ما نشر سابقا على صفحات جريدة العربى وفى كتب وتقارير صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام. وبعيدا عن هذه الصفقات المنفردة فإن الفارق الكبير بين التقديرات الإجمالية للقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام، وبين القيمة الفعلية التى بيعت شركاته بها تؤكد على وقوع فساد مروع فى عملية البيع. وقبل البدء فى عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية فى أبريل ١٩٩٠ إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤، ١٠٠ مليار جنيه (أهرام ٢٠/٤/١٩٩٠)، أى

تتراوح بين ٤٢ ، ٥٠ مليار دولار حيث بلغ سعر الدولار فى المتوسط فى عام ١٩٩٠ نحو ٢ جنيه مصرى حسبما تشير بيانات صندوق النقد الدولى. وفى نفس الوقت تقريبا أشار أحد الكتاب إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقا للتقديرات الحكومية نحو ٣٤٥ مليار جنيه، أى ١٧٢,٥ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٠، ويشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزورى، وكان وزيرا للتخطيط ونائبا لرئيس الوزراء فى عام ١٩٩١، إلى أن قطاع الأعمال يحكم استثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه مصرى. أى نحو ٣٧ مليار دولار وفقا لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١، وهو يقصد غالبا القيمة الدفترية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها. وفى عام ١٩٩٣ أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومى، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه مصرى، أى نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكى وفقا لسعر صرف الجنيه المصرى فى العام المذكور. وإذا كانت تلك هى التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت ١٣٥ شركة عامة، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو ١٤,٨ مليار جنيه. كما أشار الوزير الى أن قيمة الشركات التى مازالت مملوكة للدولة تبلغ ١٠ مليارات جنيه يضاف إليها ٤ مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة فى الشركات التى تمت خصخصتها . وبذلك فإن كل قيمة القطاع العام تصبح ٢٨,٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٠، أى ما يقل عن ٨,٦ مليار دولار وفقا لسعر صرف يبلغ ٣,٣٥ جنيه مصرى لكل دولار، وهو رقم هزيل للغاية بالمقارنة بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية والدفترية للقطاع العام قبل خصخصته والتى أوردناها آنفا . وهذا الرقم الذى ذكره وزير قطاع الأعمال العام الحالى (أكتوبر ٢٠٠٠) يقل عن ربع القيمة الدفترية لشركات القطاع العام، ويقل عن عشر القيمة السوقية لشركات القطاع العام. وإذا كانت هذه هى الخطوط الرئيسية لكشف الحساب الختامى لحكومة الدكتور عاطف عبيد، فإن أى حكومة قادمة تحتفظ بمنهج حكومة عبيد فى إدارة الاقتصاد وفى الانحياز للأثرياء على حساب الفقراء والطبقة الوسطى لن تأتى بأفضل مما جاء به، فمنهج الحكومة هو مصدر الأزمات الإقتصادية، والفساد المروع الذى شهدته مصر، والذى لن يكون بالإمكان مكافحته إلا من خلال نظام ديمقراطى كامل تستحقه مصر وشعبها. و تقدم أمس رجل الأعمال على الصفدى، الشهير بحوت السكر، المحبوس حاليا، ببلاغ للنائب العام المستشار عبدالمجيد محمود ضد الدكتور عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، يتهمه فيه باختلاس وإهدار ١٥ مليار جنيه أثناء توليه منصبى وزير قطاع الأعمال ورئاسة الوزراء.

ذكر الصفدى، الذى يمتلك مصانع الإخوة العرب للسكر، أن عاطف عبيد منذ عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩ ادعى أن قيمة طن السكر لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه، أى بمعدل جنيه ونصف الجنيه للكيلو، وأن مصانع قطاع الأعمال الذى كان يرأسه تنتج مليون طن سكر سنويا، وهو ما كذبه الصفدى، حيث إن طن السكر فى هذا الوقت كان لا يزيد على ٨٠٠ جنيه للطن، وهذا يعنى أن تكلفة الكيلو ٨٠ قرشا، فى حين أن عبيد كان يأخذ دعما من وزارة المالية جنيها للكيلو لدعم سكر التموين، أى ما يعادل مليار جنيه فى السنة.

وذكر الصفدى أن عبيد كان لا يسلم إلا ٤٠٠ ألف طن سنويا من السكر المدعم، ب٥٠ قرشا للكيلو، وأن ال٦٠٠ ألف طن الباقية كان يبيعها للقطاع الخاص بجنيه للكيلو، أى أنه كان يحقق أرباحا بقيمة مليار و٣٠٠ مليون جنيه فى العام الواحد، ومكث فى هذا المنصب لمدة ١٣ عاما، أى حقق أرباحاً تعدت ال١٥ مليار جنيه خلال ال١٣ عاما.

وأضاف الصفدى أنه قرر التقدم بالبلاغ للنائب العام بعد طلب السلطات من كل من يمتلك أدلة فساد ضد مسئولين سابقين أو حاليين يقدمها للنائب العام، واتهم الصفدى رئيس الوزراء السابق بمحاولته بيع ٩ مصانع شركات السكر والصناعات المتكاملة بنحو ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٩، وهذا المصانع كلها على ضفاف النيل بينما قيمتها الحقيقية تتعدى مئات المليارات.

وأضاف الصفدى أن رئيس الوزراء الأسبق كمال الجنزورى إستدعاه بعد أن اشتكى عاطف عبيد إليه، وكشف للجنزورى كل ممارسات عاطف عبيد، وما حققه من إهدار وتربح من المال العام، وهذا ما جعل عاطف عبيد ينتقم منه بعد توليه منصب رئاسة مجلس الوزراء، وتدمير مشروعاته التى كانت تعتبر أول مشروع للقطاع الخاص فى مصر لصناعة السكر.

وإنها قضية مكتملة الأركان، الجريمة موجودة، والشهود قائمون، وأدوات الجريمة والأحراز متوفرة، ومع هذا لم تقدم لجهات التحقيق، أو تحال للمحكمة، وكل يوم أصبح اسم الدكتور عاطف عبيد أو عهده مشتركاً فى الكثير من الاتهامات التى تتردد ليس فى الإعلام والصحافة، ولكن أيضاً فى البرلمان، الذى يفترض أنه المسؤول عن الرقابة والمتابعة ومحاسبة الحكومة، كما أن تصريحات الكثير من الوزراء الحاليين والسابقين توجه اتهامات لعاطف عبيد وحكومته بالتلاعب فى الخصخصة، وإهدار المال العام، فضلاً عن الكذب وتقديم أرقام مضروبة، عن عوائد الخصخصة، وإعادة الهيكلة.

لقد شهدت الأسابيع الأخيرة عشرات الإعتصامات والإحتجاجات من العمال ضد الخصخصة وسياساتها كعمال كتان طنطا، فضلاً عن كل أزمات العمال في الغزل والنسيج وكفر الدوار، التي إعترفت الحكومة بأنها ترجع إلى أيام عاطف عبيد الذي كان هو الأكثر صخباً والأقل إنجازاً في تاريخ رؤساء الحكومات في مصر، وكانت آخر الإتهامات لعاطف عبيد وعصره من الدكتور زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية وعضو مجلس الشعب الذي شن هجوماً على برنامج الخصخصة الذي بدأت الحكومة تطبيقه منذ بداية التسعينيات، وطالب بمحاكمة البرنامج وقال غاضباً: «لعنة الله على الخصخصة»، ملمحاً إلى وجود فساد شاب عمليات البيع في الكثير من القطاعات، وقال: «الحكومات اللي قبل كده باعت.. أنا مش عايز أشيل الحكومة جرائم «حرامية الخصخصة».. وأنا بأقول حرامية، ولو حبوا يرفعوا عليّ قضية سب وقذف أنا معايا حصانة برلمانية»، وطالب بإحالة المسؤولين عن فساد برنامج الخصخصة إلى النيابة العامة، خصوصاً من قاموا ببيع شركتي المعدات التليفونية والزيوت والكتان، و«اللي عايزين يسقعوا أرض الكتان وأرض طرة في مكان محترم على النيل»، مشيراً إلى أن الحكومة يفترض أن تقول كلمتها وتحيل كل هؤلاء للنيابة العامة.

كلام الدكتور زكريا عزمي يحمل إتهامات واضحة لحرامية، يفترض أن يحالوا للنيابة، وهو يشير إلى حكومات سابقة، أي حكومة الدكتور عاطف عبيد، كما أنه يأتي في سياق الحديث عن التلاعب والسمسرة، الذي تردد في جلسات مجلس الشعب، وعندما قال النواب إن السمسرة في الخصخصة بلغت ٣٣ مليار جنيه، وهو ما أثار دهشة رئيس المجلس الدكتور سرور، الدكتور زكريا عزمي بوصفه كان نائباً في المجلس السابق، فهو شاهد على ما يقول إنه فساد، يفترض أن يتقدم بشهادته أو يطلب بشكل عملي التحقيق في ملف الخصخصة، خاصة أن هذه الشهادة تزامنت مع انتقادات واتهامات من وزراء حاليين، ويفترض أن يقدم وزير الاستثمار الحالي محمود محيي الدين شهادته في الخصخصة التي يشارك فيها، ورغم دفاعه عن برنامجها، فقد وصف كلمة «خصخصة» بأنها عبارة «بغيضة ومصطلح منفر لكن لا يجب الهجوم على الخصخصة عمال على بطال»، والمثير أنه أيد إعادة تأميم الشركات التي يتم خصخصتها في حال أخل المستثمرون ببنود التعاقد، وقال إنه لا مانع من اللجوء للتأميم، لكن ليس على أسلوب الستينيات الذي كان يتم في إطار سياسي مختلف، وكان يعني المصادرة، لكن التأميم ممكن أن يتم حالياً بهدف تحسين الأصول مثلما حدث عندما استرجعت الحكومة شركة «قها» من حوزة مستثمر اشتراها وعادت لقطاع الأعمال، ومثلما حدث لشركات

الرى والشركة العربية للشحن، وزيرة القوى العاملة عائشة عبدالهادى هى الأخرى وجدت نفسها فى مواجهة أزمات عمالية من عمال الشركات المباعة مثل طنطا للكتان والمعدات التليفونية.

وقال المهندس يحيى حسين عبدالهادى الذى كشف فضيحة تجاوزات صفقة عمر أفندى، إن قيادات الحزب الوطنى مؤخراً أصبحوا يتحدثون كأنهم من رجال المعارضة، وإنهم حصلوا على ضوء أخضر بالهجوم على الخصخصة، وقد صاحب عمليات بيع الشركات فى عهد عبيد الكثير من التلاعب والفساد، بخلاف إستجوابات كثيرة وساخنة عن فساد البنوك، وتهريب الأموال للخارج، ثم بيع شركات الأسمنت للأجانب، ونشأة الإحتكارات، وقمة الإدانة لحكومة عبيد قضية سياج التى كانت نتيجتها تغريم مصر نحو ٧٥٠ مليون جنيه، بعد أن حصل وجيه سياج على حكم دولى بذلك، مثبتاً جريمة تمت فى عهد عبيد بحدوث بيع ما يقرب من ٤٠ ألف متر فى طابا لرجل أعمال مزدوج الجنسية أدخل شريكا إسرائيليا، مما ترتب عليه سحب الأرض من سياج، ولجوءه للمحكمة ليحصل على التعويض الضخم. ومن الشهود أيضاً فى قضية عاطف عبيد النائب المستقل كمال أحمد الذى عارض سياسات عبيد فى الخصخصة، ودخل معه فى أكثر من اشتباك، أبرزها خلال إلقاء عبيد لبيان الحكومة فى يونيو ٢٠٠١ وكان عبيد يتحدث عن إنجازات حكومته ومدى نجاحها، مما دفع النائب كمال أحمد إلى مقاطعته وقال له: أنت فاشل، وأصدر الدكتور سرور قراراً من المجلس بإخراج النائب من الجلسة، وكان عبيد كتب عدداً من المقالات فى الأخبار والأهرام ينفى الاتهامات التى توجه له، وبالتالى يمكن لحكومة نظيف أن تسارع بإبراء ذمتها وتقديم ملف الخصخصة للمحاكمة وإلا ظلت متهمة.

النائب المستقل مصطفى بكرى كان أحد الذين طالبوا بمحاكمة حكومة الدكتور عاطف عبيد لارتكابها ما أسماه بجريمة مكتملة الأركان بوصفه الأب الحقيقى للخصخصة التى أدت إلى الإضرار بالاقتصاد الوطنى، فقد جرى بيع العديد من ممتلكات الدولة فى عهده بطرق ملتوية، أبرزها بيع بعض مصانع الأسمنت، وقال إن جريمة بيع عاطف عبيد مصنع أسمنت حلوان لرجل الأعمال وصديقه عمر الجميعى، ومنحه قرضاً بمليار و ٢ مليون جنيه من بنك مصر لشراء مصنع أسمنت حلوان، وبعد ثلاث سنوات باع جميعى المصنع بـ٤,٦ مليار جنيه.

مواجهة أخرى جمعته مع عبيد بشأن ميناء العين السخنة وإعطاء حق إدارة الميناء للأجانب بعد أن

تكلف ٧٠٠ مليون جنيه، وحصول أحد الشركاء على أكثر من ١٢٠ مليون جنيه مقابل تنازله عن العقد رغم أنه لم يدفع مليماً، لكن عبيد أخذ يدافع عن المشترين.

المهندس جميل سعد الذى أطلق عليه البعض أبو الخصخصة قال فى حوار لـ«المصرى اليوم» فى ديسمبر ٢٠٠٨، إنه هو واضع سياسات الخصخصة وهيكلة الشركات وقال: «كانت لدينا تعليمات من القيادة السياسية بألا يضار عامل واحد، وبالتالى كان المعاش المبكر اختيارياً وبموافقة العامل والإدارة»، لكن النتيجة هى أن العمال أضيروا. وقال جميل: «إن مختار خطاب عندما جاء ألغى جميع الخطط التى وضعتها بالتنسيق مع الدكتور عاطف عبيد.. والفترة التى تولى فيها خطاب وزارة قطاع الأعمال سقط فيها برنامج الخصخصة. وتساءل كم شركة باعها مختار خطاب؟ وكم شركة باعها محيى الدين؟»، المثير أن مختار خطاب نفسه أكد هذا الكلام، وقال فى أكثر من حوار صحفى إنه كوزير لم تكن له سلطة تحديد سعر شركة أو توجيه حصيلة بيعها للاستثمار فى شركات جديدة. وأضاف أن النظام وقع فى خطأ جسيم حين رفض إستخدام حصيلة الخصخصة فى إنشاء شركات جديدة، واستجابت الحكومة لضغط جماعات معينة فى الحزب الوطنى كانت تنظر للقطاع العام على أنه عدو. خطاب تحدث أيضاً فى أغسطس ٢٠٠٢ عن الخصخصة لمجلة «الأهرام العربى» ١٠/٨ وقال إن حصيلة ما تم بيعه ١٦ مليارا و٩٠٥ ملايين جنيه بخلاف الأصول، وما تم تحصيله ١٤ مليارا و٦٨٩ مليون جنيه أنفق منها ٤,٥ مليار جنيه للبنوك، و٧,٢ مليار جنيه معاشا مبكرا، و٥٧٨ مليون جنيه إصلاحاً فنياً وإدارياً، و٣٩٦ لصندوق إعادة الهيكلة، وتبقى ٧ مليارات و٥٤٩ مليون جنيه تساوى رأس المال الذى دفعته الدولة فى قطاع الأعمال العام، وقد آلت لخزينة الدولة، وهو ما يعنى أن الحالة عادت إلى ما قبل البيع.. بعنا وصرفنا الحصيلة. هذه الأرقام كان يجب أن تلفت نظر الخبراء ليسألوا أين ذهبت حصيلة الخصخصة، واعترف خطاب أن تجربة الخصخصة لم تكن لها عائدات اجتماعية أو تنموية، ولم تنجح فى توزيع ثمار التنمية بشكل عادل على الفئات الاجتماعية المختلفة، وأنه لم يكن هناك قطاع خاص قادر على أن يحل مكان الدولة، وقال: «أنا لم أضع سياسة الخصخصة بل هى سياسة عليا، ولكننى تم فقط اختيارى لتنفيذ البرنامج.. وأعترف أننى فى البداية كانت لدى ثقة فى القطاع الخاص وأنه الطريق الجديد الذى يمكن أن يغير الواقع.. وعندما شاهدت الواقع أحسست بخطئى، بعد السنة الأولى فى وزارة قطاع الأعمال، ورأيت أنه لو استمر العمل بنظام الخصخصة على هذا النحو فسنواجه مصاعب كثيرة»، وقال: «أوقفت برنامج المعاش

المبكر دون إعلان ذلك صراحة.. لأننا كنا نواجه ضغوطاً من المؤسسات الدولية للإسراع في تنفيذ كل جوانب مشروع الخصخصة.. وعرضت الأمر على مجلس الوزراء وعلى الدكتور عاطف عبيد وحصلت على تصريح بإنقاذ هذه الشركات، وكانت المسألة صعبة لأنه لم يكن مسموحاً لي بأخذ أموال من ميزانية الدولة.. وبدأت أدعو إلى أن تعود الدولة لفكرة الاستثمار من جديد حتى يصبح القطاع الخاص قادراً على التنمية»، وقال خطاب: «أثناء وجودى فى الوزارة لم أبع إلا للقطاع الخاص المحلى، مثل شركة طرة التى تم بيعها لشركة السويس وشركة حلوان تم بيعها لشركة مصرية أيضاً، وأنا عن نفسى لم أكن من أنصار البيع للأجانب، وأعترف أنه من الأخطاء الكبيرة التى ارتكبت أن عوائد الخصخصة لم يتم استثمارها فى إنشاء شركات جديدة حتى إن تم بيعها بعد إنشائها..» وقال: «أحد الآثار الجانبية لعملية الإصلاح الاقتصادى عموماً عدم وجود عدالة اجتماعية».

بنهاية مايو ٢٠٠٣، كانت الحكومة المصرية قد باعت ١٩٤ شركة بشكل كامل أو جزئى، وبلغ العائد نحو ١٦,٦ مليار جنيه فقط، أشارت تقارير عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، إلى الفارق الكبير بين التقديرات الإجمالية للقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام، وبين القيمة الفعلية التى بيعت شركاته بها، بما يؤكد وقوع فساد مروع فى عملية البيع، كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية حسب جريدة الأهرام فى أبريل ١٩٩٠ تشير إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤ و ١٠٠ مليار جنيه «أهرام ٢٠/٤/١٩٩٠»، بينما تقديرات حكومية قالت إنها حوالى ٣٤٥ مليار جنيه، وقال رئيس الوزراء الأسبق د. كمال الجنزورى، وكان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٩١، إن قطاع الأعمال يحكم استثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه، أى نحو ٣٧ مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١، وفى عام ١٩٩٣ أشار وكيل بنك الاستثمار القومى، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه مصرى.

كل هذه الوقائع تشكل قضية واتهامات تحتاج للتحقيق، فهل تتحرك حكومة نظيف لتبرئة نفسها وتقديم عاطف عبيد للمحاكمة؟ وهل يتحرك البرلمان ويتجاوز الانتقادات ليطالب بالتحقيق فى ملف الخصخصة؟ وهل يمكن أن يكون عبيد هو قصة الأيام القادمة لتحسين صورة الحزب الوطنى وغسل يديه من سياسات كان شريكاً فيها؟ خاصة أن النظريات التى استند إليها عبيد والتاتشرية واجهت مشكلات كبيرة وبعضها عاد إلى الدولة، واتضح أن الخصخصة لم تتم فى مصر بالاتجاه نحو الرأسمالية، وإنما شابتها تلاعبات وسمسرة.

و مع بداية ثورة ٢٥ يناير، شهدت مصر عمليات تحويلات كبيرة من خلال المصرف العربي الدولي الذي يتعامل معه كبار رجال الأعمال والمسئولين والوزراء ويمتلكون أرصدة ضخمة قام البنك فور إندلاع ثورة الغضب بتحويل مبالغ مالية ضخمة للعديد من المسئولين وكبار رجال الدولة في مصر، أصدر عاطف عبيد رئيس مجلس إدارة البنك قراراً بتحويل أموال بغير أسماء وبرمز كودي، مما يعني تهديب أموال مشبوهة ويحتفظ البنك بحسابات «سرية» لرجال الأعمال ووزراء بالأحرف الأولي من أسمائهم، وقد أصدرت الإدارة الأمريكية بياناً أعربت فيه عن قلقها من عمليات تهريب الأموال المتزايدة من مصر خلال الفترة الأخيرة، وفي نفس السياق، قال عصام سلطان المحامي أن إجمالي الأموال المصرية المهربة بلغت ٣ تريليون دولار أمريكي، وأشار إلي ان مجموعة من المحامين والقانونيين المصريين شكلوا لجنة قانونية لاسترداد أموال مصر المنهوبة من الخارج بالتعاون مع مكاتب محاماة فرنسية وسويسرية ولفت إلي أن المحرك نحو هذه اللجنة هو ما تم الكشف عنه مؤخراً حول ثروة الرئيس وتوصلت اللجنة إلي معلومات حول طبيعة ثروة الرئيس وأنها موزعة علي عقارات وبنوك وشركات، وإذا تم استرداد هذه الأموال المهربة فإنها تعادل ميزانية مصر لأكثر من عشر سنوات وتكفي لحل كل مشاكل وأزمات مصر .

وهناك أكثر من وسيلة لخروج الأموال من مصر أبرزها المصرف العربي الدولي الذي لعب دوراً كبيراً في تهريب الأموال من مصر، مما دفع العديد من رجال القانون إلي تقديم بلاغات للنائب العام أبرزها بلاغ المحامي ممدوح إسماعيل للتحفظ علي المصرف العربي ورئيسه الدكتور عاطف عبيد بعد تداول معلومات عن أوامر رئيس المصرف بالسماح بتهريب أموال مصرية للخارج ودون سقف محدد خلال الفترة الأخيرة، وبلاغ آخر تقدم به سمير صبري المحامي للنائب العام يطالب فيه باتخاذ الإجراءات القانونية للتحفظ علي أموال رجال الأعمال والوزراء السابقين الذين يجري معهم التحقيق حالياً والمودعة بالمصرف العربي الدولي .

ويرجع تأسيس البنك في عام ١٩٧٤، بموجب اتفاقية تم توقيعها بين مصر وليبيا وعمان وقطر وأبوظبي ويزاول نشاطه في مصر من خلال سبعة فروع وبرأس مال قدره ٣٠ مليون جنيه استرليني مقسمة علي ٣آلاف سهم،وكان الهدف من إنشائه زيادة موارد مصر من النقد الأجنبي لمواجهة عمليات الاستيراد وحاجة البلاد الملحة من السلع والمعدات، وأموال المصرف وحساباته وأنشطته لا تخضع لرقابة البنك المركزي أو جهاز المحاسبات أو أيجهة رقابية داخل مصر؛ الأمر الذييجعل

عملية التهريب أمراغاية في السهولة وهو ما دعا إلي تشكيك المصارف الدولية في عملياته المالية خاصة أنه تم تصنيفه مؤخراً ضمن وحدات غسيل الأموال الدولية،كما لايجوز اتخاذ أية إجراءات قضائية للحجز القضائي أو الإداري علي أمواله،والأكثر استفزازاً هو إعفاء أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات التيتفرض علي العملاء ولايجوز الحجز القضائي أو الإداري علي حسابات البنك وودائعه قبل صدور حكم نهائي،ولا تسري علي رئيس المصرف وأعضاء مجلس إدارته والموظفين العاملين فيه قواعد وشروط العمل المعمول بها في مصر أو فروعه في أي دولة تتواجد فيها .

وتحددت طبيعة عمل البنك في القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتنمية، ولكنها تحولت لباب خلفي لتهريب أموال كبار المسئولين من العملات الأجنبية .

قضية المصرف العربي الدولي ليست جديدة علي المسئولين والمراقبين للقطاع المصرفي المصري لكنها أثيرت كثيراً وفي كل مرة يتعمد المسئولون التكتم عليها خوفاً من كشف أسرارهم ورغم ذلك مازال المصرف الذي يترأس مجلس إدارته عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق يحتفظ بالحسابات السرية لرجال الأعمال وبعض الوزراء ويتعامل البنك مع بنوك بالدول الغربية وتشمل « أمريكا - سويسرا - السويد - اليابان - الدانمارك - كندا - إنجلترا» ولكن بعد الضغوط التي مورست علي سويسرا وغيرها من هذه الدول التي تطبق السرية علي الحسابات المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية وأحداث ١١ سبتمبر،اضطرت إلي تنويع مصادر دخولها الاقتصادية وأصبحت تعاملاتها المصرفية تحت الضوء.

وهناك العديد من البنوك في الدول العربية تعتبر أكثر أمانا من البنوك في الدول الغربية التي يتعامل معها البنك مثل« الأردن - الإمارات - السعودية - ليبيا - لبنان - الكويت».

وقد أثير بشأن المصرف العديد من التساؤلات والإستفسارات حول كونه يمثل حالة خاصة خارجة علي القانون والعرف وأي قواعد مصرفية، هو ما يتناقض تماما مع قواعد الشفافية والإفصاح بعد أن ألغي المجتمع الدولي الحسابات السرية وجرم غسيل الأموال،وهو ما دفع العديد من نواب المعارضة لتقديم إستجوابات وطلبات إحاطة لرئيس الوزراء والوزراء المختصين حول عمل المصرف ونشاطه وعدم خضوعه لرقابة البنك المركزي أثناء حكومة نظيف إلا أنه تم تجاهلها .

ومن أبرزهم الدكتور جمال زهران عضو مجلس الشعب السابق طلب إحاطة في عام ٢٠١٠ حول مخالفة تعيين الدكتور عاطف عبيد رئيساً للمصرف العربي للقانون والدستور بسبب عضويته في مجلس الشوري وقال في طلب الإحاطة أن عبيد يتقاضي مرتبا سنوياً يصل إلي ٣٣ مليون جنيه بخلاف مرتبه من شركة التأمين التي يساهم فيها البنك . ورفض الدكتور فتحي سرور إحالة أوراق عاطف عبيد إلي الجمعية العمومية للفتوي والتشريع بمجلس الدولة لإثبات بطلان تعيينه رئيسا للمصرف . وقد بلغ جملة ما تقاضاه عبيد من البنك منذ تعيينه وحتي الآن ٢٠٠ مليون جنيه . ويعد تعيين عبيد رئيساً للبنك بمثابة مكافأة نهاية الخدمة من جانب الرئيس مبارك .

وتساءل الخبراء المصرفيون عن دواعي إستمرار العمل باتفاقية المصرف العربي مادامت فشلت في تحقيق الهدف المرجو منها . وهو تنشيط الاستثمارات العربية إلي مصر . وطالبوا بمراجعة الاتفاقية الموقعة منذ ٣٥ عاما خاصة أن فترة تأسيس البنك ٥٠ عاما قابلة للتجديد لمدد أخري مشددين علي ضرورة تقنين أوضاعه.

الفصل الثالث عشر

مجدى راسخ

الفصل الثالث عشر

مجدى راسخ



مجدي راسخ .. صهر الرئيس

من مركز الأهرام للحاسب الآلي والمعلومات كانت إنطلاقته الحقيقية إستطاع خلال سنوات إن يزاحم كبار الأعمال وان يتحول الي احد الحيتان في عالم البيزنس ومن وراء الستار خرجت صفقاته يعشق العمل في الظلام ولا يحب الظهور الإعلامي فهو احد المدارس القديمة في صناعة فن التقرب الي المسئولين من الأبواب الخلفية ولكن محور التغيير في حياته كان بعد زواج ابنته هايدي من علاء مبارك نجل الرئيس :

فمنذ توقيع عقد قران ابنة مجدي راسخ علي جمال مبارك تم توقيع عقود اخري كثيرة لم يكن يحلم بها رجل الأعمال الإسماعيلاوي نقلته الي المنطقة الآمنة في عالم المال والتجارة وامتلك راسخ بعد تلك الزيجة حصانة من نوع خاص جدا جعلت الاقتراب منه ومحاسبته عملية معقدة ومحفوفة بالمخاطر ولم لا فهو رجل الأعمال الذي يحظي بدعم عائلة مبارك ولذلك لم يكن من الصعب عليه ان يخترق المناطق المحظورة ويتاجر بكل شيء حتي يصبح رقم مهما في الاقتصاد المصري.

ورغم ان راسخ كان من الأثرياء قبل أن تتزوج ابنته من علاء مبارك إلا أن أولي الهدايا التي حصل عليها عقب الزواج مباشرة هي تخصيص مساحة ٢٢٠٠ فدان اي ما يقارب من ٩,٢ مليون متر مربع وذلك في أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ٣٠ جنيها للمتر رغم ان سعر المتر كان يتجاوز ٧٥٠ جنيها في ذلك الوقت ودفع راسخ مقدما بسيطا يتجاوز الـ٢ مليون جنيه ولم يسدد المبلغ المتبقي وكان ذلك بالأمر المباشر من علاء مبارك شخصيا وكانت تلك الارض بمثابة هدية العريس الي حماه عقب عقد القران مباشرة.

والغريب ان احد اكبر رجال الأعمال في الخليج قدم عرضا في بداية عام ٢٠٠٧ لشراء تلك الأرض بمبلغ ١٠ مليارات جنيه أي بسعر يزيد علي ١٠٠٠ جنيه للمتر المربع ولكن راسخ رفض بحجة ان سعر الأرض يفوق العرض الذي قدم له بكثير وأنه لا يفكر في البيع بخسارة ولكن صهر الرئيس استطاع ان يتحول الي أحد الكيانات الاقتصادية بعد ان كان موظفا صغيرا جدا، وتعرف علاء مبارك علي ابنة راسخ اثناء دراستها الجامعية حيث كانت هناك صديقة مشتركة للعائلتين هي الراحلة ماجدة موسي، وكان زفاف محمد العصفوري نجل ماجدة موسي فرصة للتعارف الأول بين هيدي وعلاء حيث جمعتهما مائدة واحدة في تلك المناسبة وتمت قراءة الفاتحة في منزل راسخ بالجيزة وهو

الطلب الذي أصر علي تنفيذه طبقا لما هو متبع في العائلة.

زواج ابنة راسخ من علاء مبارك كان بمثابة مصباح علاء الدين الذي حقق كل إماني رجل الأعمال ففتحت له خزائن البنوك علي مصراعيها ليغترف منها ما شاء لتنمية مشروعاته وتوسيع نشاطاته فحصل علي قروض عديدة ولم يسدد معظمها حتي الآن ووصلت ديونه الي البنوك ٤٠٠ مليون جنيه وصحيح انه رقم لا يساوي شيئا في ثروته التي اصبحت بالمليارات إلا انه يرفض سدادها متحصنا بعائلة الرئيس والمفتاح الذي يستطيع من خلاله ان يغلق اي قضية أو دعوي تطالبه بسدادها وهو علاء مبارك.

تخرج مجدي راسخ عام ١٩٦٦ في كلية التجارة بجامعة حلوان وكان قد ترك الكلية الفنية العسكرية بعد عام واحد فقط لارتباطه الشديد بالتجارة هو متزوج من السيدة ميرفت قدري عبد فهي أيضاً خريجة الكلية نفسها وهي من إحدي اكبر العائلات في الإسماعيلية وهي عائلة عثمان.

وعمل راسخ بعد تخرجه في مركز الأهرام للمعلومات والحاسب الآلي ثم سافر إلي الكويت وعاد ليؤسس شركة لتكنولوجيا الاتصالات في حي المهندسين وانتقل راسخ بمجرد مصاهرته لعلاء مبارك من رجل عادي يعمل في إحدي شركات محمد نصير - شركة مصرفون قبل تحويلها إلي شركة فودافون إلي احد اكبر رجال الأعمال في المنطقه العربية كلها.

وراسخ هو رئيس مجلس إدارة شركة السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار "سوديك" وهي شركة كبري من أبرز أعضاء مجلس إدارتها والمشاركين فيها شفيق بغدادي المدير المالي والإداري وهي الشركة التي امتلكت مجموعة من المشروعات منها "بيفرلي هيلز" ويصل رأس المال المصرح به إلي ٥٠٠ مليون جنيه مصري ورأس المال المصدر ١٠٠ مليون جنيه مصري. كما يشغل راسخ منصب رئيس شركة النيل للاتصالات ورئيس شركة "رينجو" للاتصالات التي تعد أكبر شركة لكبائن الاتصالات في مصر كما أنه وكيل شركة "كاتيك" الصينية التي تصنع الجرارات وتعمل في مجال السكك الحديدية.

وهو أيضا صاحب مشروع بيفرلي هيلز بمدينة الشيخ زايد الذي حقق له عوائد بعدة مليارات من الجنيهات حيث حصل علي الأرض بالأمر من علاء مبارك وشيد عليها عقارات تم بيعها للمواطنين الكادحين خارج وداخل مصر بأسعار فلكية تصل الي ٢٨٠٠ جنيه للمتر المربع وذلك بمساعدة وزير

الإسكان الأسبق الدكتور محمد ابراهيم سليمان وقد أنشأ لهذا الغرض شركة للاستثمار العقاري، وهو أيضا من أبرز المساهمين في المجموعة التي فازت بالشبكة الثالثة للمحمول بزعامة شركة الاتصالات الإماراتية مشتركا مع جمال السادات ابن الرئيس الراحل.. كما يشترك مجدي راسخ مع يحيي الكومي - الرئيس السابق لنادي الإسماعيلي - في عقد قيمته ملياري دولار يتمثل في نقل الغاز الطبيعي من ميناء دمياط إلى خارج البلاد.

ولم يكتف مجدي راسخ بشركاته التي أسسها في جميع ربوع الوطن العربي بفضل مساعدات علاء مبارك ولكنه كان اول من اتجه إلي الاستثمار في الغاز فقام بتأسيس الشركة الوطنية للغاز (ش. م. م) في عام ١٩٩٨ عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٩٦١ لسنة ١٩٩٨ وتعمل الشركة في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلي العملاء بالمنازل والعملاء في مجال التجارة والصناعة بعد ذلك عرض عليه المهندس عقيل بشير رئيس الشركة المصرية للإتصالات ورجل الأعمال الراحل محمد نصير أن يكون العضو المنتدب للشركة المصرية للحاسبات.

وقام علاء مبارك منذ عدة اشهر مباشرة بالتدخل حماية راسخ وحفظ البلاغات التي قدمت ضده الي النيابة العامة من بعض المواطنين وذلك لمخالفته شروط التعاقد علي تركيب خدمة الغاز الطبيعي الي المنازل وفوجئ المواطنون الذين قدموا مئات البلاغات بحفظها اداريا.

وامتد نفوذ مجدي راسخ في السنوات الأخيرة الي الحد الذي ادي الي إستيلائه علي مساحة ٥٢٢٠ فدانا علي الطريق الصحراوي بل إنه الناجي الوحيد مع محمود الجمال صهر الرئيس مبارك ووالد زوجة جمال مبارك الذي حصل هو الآخر علي ٣٤ الف فدان ايضا من حملات استعادة اراضي الدولة التي قامت بها حكومة الدكتور احمد نظيف المقالة التي قامت بها منذ عدة اشهر في محاولة منها لتجميل وجهها القبيح في الشارع حيث استطاعت انتزاع اراض من عدد من رجال الأعمال حصلوا علي اراض بجوار ارض راسخ لكنها لم تستطع الاقتراب من رجل الأعمال القوي او المساس بأرضه.

صهر الرئيس لم يكتف بما غرفه من البنوك او استولي عليه من اراض ولكنه ايضا قام بالحصول علي مساحات شاسعة من اراضي الصالحية الجديدة دون ان يسدد ثمنها وقام ببيعها الي احمد قذاف الدم.

الفضيحة الأكبر التي كشفت عن مدي إستغلال مجدي راسخ نسبة مع الرئيس لتحقيق مكاسب

خرافية هي قيامه و ٤ رجال اعمال آخرين بتكوين شركة الصالحية للاستثمار والتنمية التي قامت بشراء اراض في الصالحية الجديدة بثمن بخس وبيعها بالملايين لتحقيق مكاسب كبيرة الي احمد قذاف الدم.

حيث قامت شركة راسخ التي امتلكها للتمية اصلا بتوقيع عقد بيع ابتدائي لشراء ٣٣ الفا و ٥٥١ فدانا مع هيئة الانستثمار بمبلغ ٣٢٦ مليونا و ٥٣٦ الف جنيه وبالتقسيط بحيث يتم دفع ٨٤ مليونا و ٩٠٠ الف جنيه وان يسدد الباقي علي اقساط بعد ١٥ شهرا وعلي ٧ اقساط وبسعر مبدئي للفدان ٨ آلاف جنيه في حين ان التقييم النهائي للفدان وصل الي ٥٠ الف جنيه.

ولم يسدد مجدي راسخ ورجال الأعمال الأربعة الذين كونوا الشركة المبالغ المستحقة وهم: صفوان ثابت وشفيق بغدادي واحمد بهجت ومحمد ابو العينين وهو ما يلغي التعاقد وتعود الأرض الي الدولة ولكن الغريب انهم قاموا ببيع الأرض الي ٥ شركات ليبية تابعة لرجل الأعمال الليبي احمد قذاف الدم ابن عم الرئيس الليبي معمر القذافي بسعر ٥٠ الف جنيه للفدان بإجمالي صفقة وصلت الي مليار و ٦٧٥ مليون جنيه.

وبالطبع لم تتدخل هيئة الإستثمار وتوقف الصفقة المشبوهة التي أبرمت رغم أحقيتها في الأرض بحكم القانون إلا أنها لم تستطع الاقتراب من صهر الرئيس مبارك الذي رفض سداد ثمن الأرض رغم بيعها بمكاسب خرافية .

الفصل الرابع عشر

محمد إبراهيم سليمان

الفصل الرابع عشر

محمد إبراهيم سليمان



محمد إبراهيم سليمان .. لكل شخص ثمن

مصري من ٨٠ مليون مصري

كانت أحلام الأب تفوق بكثير هذا الحي الشعبي الذي يضم بيته وورشته، فعلى الرغم من تواضع الأحوال وقلة الدخل مع نهايات الحرب العالمية الثانية، فإن الأب قرر أن يركز كل حلمه في وليده الجديد صاحب العينين اللامعتين المتحديتين، فالتعليم في تلك المرحلة كان مقصوراً على الأغنياء، ولكن الثورة الوليدة مدت أياديها وفتحت نوافذ التعليم لكل أبناء الشعب وكانت هذه فرصة لمكافأة الأب، المكافح الحالم، بنبوغ ابنه المبكر. هذا الابن الذكي كان يجلس كثيراً في ورشة والده يتأمله وهو يحول قطع الأثاث المتهالكة إلى جديدة، بلمسة رقيقة يعطي للمقاعد والمناضد والنوافذ روحاً حية. مرارة ما تطل من عيني الابن، تمرد على طبقته، على منطقته الشعبية، على وظيفة والده. كلها كانت تدفعه إلى التفوق، كان والده يطلب منه ألا يجلس كثيراً في الورشة، خاصة عندما يناديه بعض الزبائن بـ«الأسطى الصغير»، «إنت لازم تكون مهندز كبير وأنا أبو المهندز»، قالها والده وصدق، تخرج الابن في كلية الهندسة بتفوق وحصل على منحة الدكتوراة في الخارج وهو يردد كل يوم «راجعلك يا مصر» ويا ليته ما عاد! عاد نهماً متعجلاً، مغروراً، افتتح مكتباً هندسياً، كان طريقه نحو الكبار خلال سنوات قليلة، وبعيداً عن ملعب السياسة، ارتفع نجمه، فقد تعلم أنك كي تصعد سلم المجد والسلطة في هذه البلاد، لا تشغل بالك بممارسة السياسة.. فقط قدم خدماتك إلى كبارها، خدمات مجانية وبقدر قيمتها بقدر صعودك.. اختلفت الحكايات حوله، يقولون إن صحفياً كبيراً كان قد بنى له بيتاً كبيراً سهل له بناء فيلا خاصة بواحد من الكبار – طبعاً مجاناً – ويقول آخرون إنه اشترى بيتاً بجوار هذا المسؤول في إحدى المحافظات الساحلية، ونجح في اختراقه. حاول كثيراً الدخول إلى قصر الكبير ولكنه فشل، فركز فيمن هم دونه، حتى وصل إلى كرسي السلطة. أصبح مسؤولاً في هذا البلد، فأحضر سكيناً مستمداً من مرارته القديمة تسلطاً وعنفاً وتطاولاً على من هم دونه أو في حاجة إليه، بالسكين بدأ في تمزيق أرض الوطن، تعلم كيف يرضي الكبار والمسؤولين والأجهزة الرقابية، ما أن يجلس وزير جديد على كرسيه أو مسؤول في موقع حساس حتى يدعوه، فيهديه قطعة من جنة الوطن، واحدة للبيع بدون تسجيل وباسم المشتري تضمن لك الاستقرار المادي، وأخرى للعائلة كي تعيش وسط الأثرياء على هذا اللسان الكبير المسلط في وجه البؤساء والمكافحين والمهرولين نحو لقمة العيش. أغلق مكتبه الهندسي حتى يبعد عنه كل الشبهات، يقولون إن الكبير أمره بذلك، قريبه

اقتنح مكتباً آخر فهطلت عليه المليارات، أكثر من عشرة مليارات في ٥ سنوات وكله سليم بالورق «ورق مستف». يسمع الكبير الشائعات حول الرجل المتسلط، يكلف أجهزته بالبحث والتحرى كله شرعي.. كله سليم، اطعم الفم تستحي العين واليد والتقارير. وفجأة صدر القرار بعد سنوات طوال: اجلس في بيتك، في مكتبك، مع منحه حصانة معنوية تحميه من بطش الشرفاء إذا قدروا على البطش. عاش الرجل سنوات قليلة يعاني من تسلط الصحافة وتشريحها له ولتاريخه، ومن مطاردات استجوابات مجلس الشعب، طرق الأبواب التي سبق أن طرقت بابه ولم تعد خائبة، وصل إلى الكبير، بكى وهو أستاذ في فن البكاء، قال له: «يا كبير، أصبحت ملطشة، لا أنام، أرى نفسي لصاً في عيون الناس، أخجل أمام أولادي، وأنا الذي ضحيت بكل غال وثمين في قلب الوطن من أجل كباره، أنا الذي مزقت أرضه بكل تفان، أصبحت يا سيدي مثل فردة الشراب التي ضاعت رفيقتها، لا أصلح إلا للعب الكرة الشراب، أنا شراب يا كبير»، أعجب الكبير بالتشبيه ونظر إلى رأسه المستدير فوجده بالفعل يشبه الكرة الشراب بتعرجاتها، أشفق عليه، لم يرضه أن يصبح هذا حال واحد من رجالاته. أصدر قراره «شوفوا له حاجة تخليه فردتين شراب، المهم يكون الراتب كبير، الفلوس عندنا كتير. حنعمل بيها إيه»!

(تعليق يا دكتور : اتصل بالسيد وزير شؤن مجلس الوزراء في عهد رئيس الوزراء كمال الجنزوري فقد صرخ « من اين لابن نجار طبالى كل هذة القصور والمليارات ؟؟؟!!! « ثانيا الانعلم ان مجدى الجلاد باع المصرى وان مقالة ابراهيم سليمان اما دعاية مدفوعة الاجر او الاجر مؤجل ؟ هذا الشيء كلة نفاق فقد قال فى برنامج اذاعى قبل ذهابة للحج ردا على سؤال (لا شك طلب ان يسال هذا السؤال ليقول تلك الاجابة) بماذا ستدعى ف الحج ؟ فرد ادعى الله ان يطيا ف عمر الرئيس مبارك وان ياتى الخير لمصر على قدمية !!!!!

ف الحديث نفسة يذكر السيدة سوزان مبارك انها صاحبة فضل فى تطوير العشوائيات ؛ لا يترك ففرصة لاشهار نفاقة لعن الله عصر النفاق والفساد والزبالة .

ويرصد الصحفي أحمد أبو الخير قائمة الوزراء والمسئولين الكبار الذين إستفادوا من عطايا إبراهيم سليمان ومن أبرزهم صفوت الشريف وابنه وفتحي سرور وكمال الشاذلي وشيخ الأزهر وسامح فهمي . يقول أبو الخير في جريدة صوت الأمة :

هل تخلت الدولة عن رجلها القوي إبراهيم سليمان؟

السؤال يبدو ملائما للأحداث الملتهبة الآن، فالوزير السابق صار مطلوبا أمام نيابة الأموال العامة العليا وسيذهب إليها راضيا أو مجبرا لمواجهة الاتهامات التي تمس سمعته وذمته المالية والتربح من تخصيص الأراضي لأسرته ومعارفها من رجال الأعمال، وغيرها من الاتهامات التي نسبها إليه ٤٧ نائبا بمجلس الشعب وأيدها تقرير الرقابة الإدارية. فمن هنا أثار ما جرى يثير الاستغراب ويطرح الكثير من التكهنات خاصة أن الرأي العام فقد الأمل في محاكمة أي مسئول مسنود، وسليمان ليس مجرد مسئول عادي. فهو محاط بسياج من الحماية والحصانة الوطنية إلى جانب الحصانة المعنوية بتقليد الرئيس مبارك له وسام رفيع. الأمر الذي جرى تفسيره بأن ذلك رسالة لجميع الجهات بالابتعاد عنه.

إذن ما الذي جرى؟

هل تريد الدولة إرضاء الرأي العام الغاضب والمهيأ للانفجار في العام الذي يتم فيه رسم ملامح السنوات القادمة؟ أم ماذا؟

الغريب أنه لم يتوقف أحد عند مسئولية إبراهيم سليمان المباشرة في إهدار ثروات وأراضي هذا البلد وتوزيعها بطريقة تلفت الانتباه وتهدف لتقوية نفوذه داخل الدولة ولدى كبار رجالها

الأمر الذي تبعه ضياع تلك الثروة، وخلق طبقة جديدة في المجتمع حققت أرباحا تجاوزت المليارات هكذا بجرة قلم من الوزير الذي حلق فوق القانون والدستور واللوائح التي أعدها هو بنفسه. فالأخيرة راح يحطمها ويغير الخرائط واللوحات من أجل عيون المقربين منه فاللوحات القديمة في جهاز مدينة القاهرة الجديدة. يتوسط المدينة مساحة ٨٠ فدانا جرى تخصيصها كناد رياضي واجتماعي للمجتمع الجديد الناشئ في تلك المدينة. ومن يطل على أشهر شوارعها عرضه «٩٠ متراً» ويطلق عليه اسم شارع التسعين.

لكن فجأة تغيرت الخرائط رغم أنها موجودة في جهاز المدينة ولكن تم تغييرها بخرائط أخرى وقرار وزاري آخر من أجل عيون رجل أعمال ذائع الصيت «عماد الحاذق» لإنشاء منتجع للصفوة يطلق عليه «ليك فيو» وقام بنقل النادي إلى منطقة جديدة في آخر المدينة بجوار مصنع. كما أن رجل الأعمال الشهير لديه ٥ قطع من الأراضي المخصصة له بصفة شخصية بعيدا عن الاستثمار. في حين

أن العرف جري في وزارة المجتمعات العمرانية بحصول العائلة الواحدة على قطعة أرض واحدة لكن هذا ما جري وإذا انتقلنا إلي آخرين بعيدا عن رجال البيزنس.

فإن هناك مسئولين كبار في الدولة قد حصلوا علي أراض لهم ولذويهم بالمخالفة القانونية والدستور الذي يحظر تعاملهم بالبيع أو الشراء من الدولة أثناء توليهم مسئولياتهم الوزارية أو النيابية فقد حصل أحمد شفيق وزير الطيران المدني علي قطعتين من الأراضي «الفيلات» وكمال الشاذلي النائب والوزير السابق والسياسي الأشهر حصل علي ٥ قطع في منطقة القصور التي يطلق عليها غرب الجولف وأراد أن يجعل هذه القطع مستطيلا كاملا بضم قطعة سادسة وقام جهاز المدينة وبتعليمات مباشرة من إبراهيم سليمان بسحب القطعة المجاورة من الشخص المخصصة له بدون معرفته لكن الوزير وجهاز المدينة التابعة له لم يستطيعوا تنفيذ قرار السحب لأن صاحب القطعة أستاذ جامعي في الولايات المتحدة الأمريكية ويبدو أنه حاصل علي جنسيتها فصعد الأمر إلي مستويات عليا بعد أن فشلت محاولات إقناعه بإعطائه مساحة أخري أكبر من التي تخصه. فتم التراجع عن السحب. أما سليمان نفسه فبعيدا عن الأراضي المخصصة لذويه والمقربين منه. فقد حصل علي ٤ قطع في غرب الجولف «أيضا» القصر الحالي الذي يقيم فيه. بالإضافة إلي محمود أبو الليل وزير العدل السابق وشخصيات أخري رفيعة المستوي تتولي مناصب حساسة وكذلك شيخ الأزهر الدكتور سيد طنطاوي الذي حصل علي ٣ قطع هو وابنه وابنته. أما عن النواب فحدث ولا حرج فقد حصل معظم أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطني علي قطع من الأراضي لتعظيم دخولهم والاستفادة من فروق الأسعار واستطاع رمضان الرشيدي نائب الخانكة أن يحصل علي موافقات من الوزير لآخرين من معارفه وصلت لأرقام مخيفة، وكان وراء تلبية طلباته الصلات التي تربط سليمان بدائرة الخانكة التي توجد فيها «أخواله» عائلة والدته وكذلك حصل الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب علي قطعتين من الأراضي وأنشأ عليهما فيللا.

لكن أغرب وقائع تخصيص الأراضي هو ما جري في منطقة يطلق عليها غرب أرابيلا وهو الحي الوحيد في القاهرة الجديدة الذي تم تقسيمه بدون أي إعلان من الوزارة أو جهاز المدينة حتي تتساوي فرص المواطنين فقد تم توزيع القطع داخل مكتبه وقد حصل عليها عدد من الشخصيات القريبة من دوائر صناعة القرار وعدد من قيادات الداخلية ويمكن لنا أن نتحدي أي مسئول داخل وزارة إبراهيم سليمان وهو شخصيا أن يشير لنا عن وجود إعلان يخص «غرب أرابيلا» أو يشرح لنا طريقة توزيعها.

وبالانتقال للمنطقة المقابلة لغرب الجولف تغيرت الخرائط أيضا. ففي المخطط الأول للمدينة كانت هذه المساحة ٢٤ فدانا عبارة عن مشتل للأشجار ولكن بقدرة قادر اختفى المشتل وتم تخصيص المساحة بأكملها لشخصيات مهمة في الدولة إلى جانب بعض المقربين من إبراهيم سليمان بالإضافة إلي الشخصيات العامة والمعروفة من بينهم رجل الأعمال منير ثابت. بالإضافة إلي سامح فهمي وزير البترول وصفوت الشريف وخالد الشريف. وكذلك وهو الأهم هشام طنطاوي رئيس هيئة الرقابة الإدارية السابق. وزكريا حلمي رزق المدعي السابق الذي كان مسئولا عن ملف وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية والذي أصبح وكيلا لوزارة الإسكان في عهد سليمان. بعد تقاعده من الرقابة الإدارية. وفي غرب الجولف حصل عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية علي فيلا. وكذلك زهير جرانة وزير السياحة وأحمد ماهر وزير الخارجية. لكن أخطر من هذا كله هو المتاجرة بالأراضي واستغلال تأشيرة إبراهيم سليمان في عمليات التخصيص وسنختار نموذجين لهذا الأسلوب. فتخصيص أرض الجولف جري بتوقيع من الوزير شخصيا. وكان التنازل يتم في أيام معدودة. فحصلت نادية إبراهيم مبروك علي القطعتين ٥٨١و٥٨٢ بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٢ وتنازلت عن القطعتين في ١٣/١٠/٢٠٠٢ أي بعد ٦ أيام فقط والفنانة زينب مصطفي محمد حسن حصلت علي القطعة ٤٤٧ بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٢ وتنازلت عنها في ١٨/٨/٢٠٠٢. فلماذا حصلت كل منهما مع آخرين علي التخصيص ولماذا التنازل؟. أسئلة لا نملك الإجابة عنها.

أما في الساحل الشمالي فحدث ولا حرج فقد حصل صديق الوزير يحيي الكومي «رجل الأعمال» المثارة قضيته الآن مع مطلقة الوليد بن طلال علي ٧ فيلات في مواجهة البحر تماما. كيف حدث ذلك؟. ليست لدينا إجابة وربما تملك الرقابة الإدارية إجابة عن هذا التساؤل لكن أغلب الظن أنها لن تجيب علي الأقل في الوقت الحالي فهي لم تستجب لطلب محكمة النقض طوال الـ ١٠ سنوات الماضية. والتي رفضت فيها الكشف عن المعاملات المجهولة للوزير مع الجهات التابعة لوزارته وتخصيصه لزوجته ولنفسه أراضي ووحدات سكنية. وهي القضية المثيرة التي نلقي عليها الضوء الآن ونكشف تفاصيلها الفاضحة. فقد تركت الرقابة الأمور تسير في اتجاه تستيف الأوراق علي طريقة الأجهزة العتيقة التي تملك مفاتيح اللعبة. فكل مسئول لديه ملف متخم بالفضائح والمخالفات التي دائما ترتبط بالسمعة حتي تأتي الفرصة المناسبة أو التعليمات الفوقية للإعلان عن التاريخ المخالف للقانون والدستور.

وهو الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات التي نري أنها مشروعة لماذا التزمت الجهات الرقابية الصمت علي التجاوزات التي تناولناها قبل ذلك؟

الغريب أن ما فجرناه جاء في تقرير الرقابة لنيابة الأموال العامة العليا ولماذا جري اختيار هذا التوقيت؟

كل ذلك يشير إلي أن هناك سيناريوهات معدة سلفا لرسم ملامح الفترة القادمة وخاصة أن القضية انفجرت في الأيام الأولي لأكثر الأعوام حسما وأهمية في تاريخ مصر ويبدو أن إبراهيم سليمان لم يكن يعلم. أن غرور السلطة وانفلات النفوذ وراء رسم الملامح الإجتماعية والإقتصادية في هذا البلد فهو مهد الطريق لأساليب الإثراء السريع لفئات معينة علي حساب الملكيات العامة. وهو الأمر الذي خلق حالة من عدم الرضا الشعبي تجاهه فكانت بداية الإنهيار بفتح ملفاته في جهات التحقيق. رغم أن التوقيت يحمل إدانة للنظام نفسه والحكومة والجهات الرقابية علي حد سواء فإذا كانت الدولة تريد أن تغسل يديها أو ثيابها مما علق بها فإنها تلطخت أكثر بالصمت الذي استمر طيلة السنوات الماضية. حتي أنها خصته بوسام رئاسي رفيع ومنحته حصانة ربما تكون أكبر من الحصانات الأخري التي تمتع بها وخاصة أن أحدا لم يتوقف أمام مسئوليته المباشرة عن تنامي الفساد في وزارته. وسقوط معظم رجاله في مصايد الجهات الرقابية في العديد من القضايا التي شغلت الرأي العام وبعد أن جري فتح مغارة علي بابا في وزارة الأراضي. سقوط رجاله كان يعطي إشارات تطمئن الرأي العام عن اقتراب النهاية. لكن هذا لم يحدث. الأمر الذي أحدث مفاجأة عندما تم الإعلان مؤخرا عن اتهامات الرقابة وبعض نواب البرلمان له.

أما قصة إطلاق الشرارة الأولي في وقائع فساد وزارة الإسكان فقد بدأت في الأحاديث الهامسة لدي النخبة عن تجاوزات الوزير السابق وإسناد أعمال لشقيق زوجته الاستشاري ضياء المنيري. وكنا أول من نقلها للرأي العام كفضيحة سياسية كبيرة تشير إلي تورط وزير في قلب السلطة فيما جري. وقد بلغت قيمة الأعمال ٨ مليارات جنيه تصل العمولات «الأتعاب فيها» إلي نحو ٢٤٠ مليون جنيه. وانتقل الحديث إلي الجهات التابعة لوزارته مثل جمعيات الإسكان التي تساقط بعض مجالس إداراتها ثم الإتحاد التعاوني الإسكاني الذي تساقطت مجالس إدارته واحدا تلو الآخر في حملات شرسة ثم انتقلنا إلي محاكمة الوزير سياسيا عن امتلاكه للقصور في الوقت الذي يعيش فيه المصريون في القبور. وتنامت الحملات إلي الأراضي. والتخصيصات وانتهي بنا المطاف بأن أصبحنا زبائن

دائمين في المحاكم وبلغت الحملات ذروتها عندما تصدينا في حملة شرسة واجهنا خلالها الوزير السابق ومجلس الوزراء مواجهات انتقلت من «صوت الأمة» إلي مجلس الشعب ثم إلي المنظمات الدولية المعنية بحماية نهر النيل وحققت انتصارا للصحافة والحرية فقد أراد سليمان أن يردم أجزاء من نهر النيل لتوسعة الكورنيش والطريق المؤدي لفندق الـ «فورسيزون» الذي يمتلكه الوليد بن طلال بعرض افتتاح الفندق فتصدينا له وبهذا التصدي دخلت «صوت الأمة» نادي الصحف الأهم في الصحافة العربية باعتبارها أول جريدة مستقلة تحصل علي جائزة الصحافة العربية عن حملة ضد إبراهيم سليمان ومشروع ردم النيل وقد كان لهذا الانتصار التمهيد لشن حملات جديدة ألقت بـ «سليمان» خارج التشكيل الوزاري في نهاية ٢٠٠٥. لكن كان إحباط الرأي العام شديدا عندما جري تعيينه في أكبر شركة للخدمات البترولية بمرتب مذهل. الأمر الذي استفز نوابا في مجلس الشعب وطالبوا بتفسير لمدي قانونية ما حدث وتبع ذلك بلاغات تتضمن اتهاما له بالفساد في فترة وجوده في الوزارة. كل ذلك والجهات المسئولة عن حماية الدستور والقانون تقف في مقاعد المتفرجين لا تسأل.. حتي تورط معظم المسئولين في الشراء والبيع وتسقيع الأراضي لتحقيق الثروات بالمخالفة للقواعد التي تمنع التعامل مع الدولة في مثل هذه الأمور بل ووصلت الأمور إلي إنهاء خدمة رجل تولي رئاسة الرقابة الإدارية لأنه مارس سلطته وقام بواجبه في مراقبة تصرفات الوزير سليمان وهو اللواء أحمد عبدالرحمن. ألم يجعلنا ذلك كله نتساءل عن النفوذ الغامض الذي كان يحميه والنفوذ الذي وضعه في بؤرة إهتمام الرأي العام في قضية ربما تكون بداية لأن يلحق بـ «سليمان» آخرون كانوا أو ما زالوا في السلطة.

ويكتب الصحفي حسام السويفي في نفس الجريدة :

ربما هي المرة الأولي التي يتوجه فيها ٤٧ نائبا ببلاغ جماعي للنائب العام ضد مسئول سابق تورط في اهدار المال العام وقضايا فساد وتربح. هذا ما حدث مع وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان الذي ينس النواب من محاكمته برلمانيا بفضل الأغلبية التي تقف حائلا أمام محاسبة أي مسئول ودفعهم يأسهم إلي سابقة هي الأولي من نوعها بالتقدم ببلاغ للنائب العام.

«صوت الأمة» التقت بعض هؤلاء النواب ليتحدثوا عن بلاغهم ودلالة التوقيت ومصير البلاغ.. في البداية أرجع النائب فريد إسماعيل لجوء النواب للنائب العام إلي الأغلبية التي وصفها بالميكانيكية

نواب الوطني الذين يرفضون أي إستجوابات تقدم ضد سليمان. واتفق النواب ال٤٧ علي البلاغ رغم اختلاف انتماءاتهم السياسية ليقينهم بأن السلطة القضائية لن تستطيع رفض البلاغ المستند لأوراق ومستندات تدين سليمان بالفعل.

وتوقع إسماعيل أن تتم محاكمة سليمان قريبا، مشيرا إلي أنه يتمني أن يراه خلف القضبان عقابا له علي جرائمه في حق الشعب واهدار ١١ مليار جنيه من أموالة عن طريق تسهيل الإستيلاء علي أراضي الدولة وتسهيل عمليات القروض بمبالغ طائلة لرجال الاعمال الذين اشتروها بأرخص الاسعار بفضل سليمان.

وعن فتح ملف فساد سليمان في هذا التوقيت تحديدا أشار اسماعيل إلي أن الجهات الرقابية جميعها تعلم فساد سليمان جيدا. ولكن فتح الملف في هذا الوقت وتمرير مستندات تدين سليمان للنواب قد يكون بسبب وقوع سليمان في أخطاء مع النظام لايعرفها أحد ولذلك تتم معاقبته علي ما ارتكبه في حق النظام من وجهة نظر الحزب الحاكم.

أما النائب المستقل مصطفي الجندي فأكد أن سبب تقديم البلاغ هو انه حلف اليمين علي أن يحمي مصر من أي عدو خارجي وداخلي والاخير أشد خطورة من العدو الخارجي لافتا إلي أنه لن يهدأ حتي تتم محاكمة سليمان محاكمة عادلة مشيرا إلي أنه ليس ضد سليمان بصفة شخصية ولكنه ضد أي انسان يرتكب مخالفات في حق الشعب وتكون هناك أدلة واضحة علي فساده.

أما عن سبب فتح ملف فساد سليمان في هذا التوقيت فيري الجندي أن هذا الموضوع يتحدث فيه النواب منذ سنين. خاصة النائب علاء عبدالمنعم الذي حاول فتح ملف فساد سليمان منذ عامين تحديدا وتقدم بمشروع قانون محاكمة الوزراء ليتمكن من محاكمة الوزير وهو في السلطة أو خارجها لكن نواب الوطني لم يوافقوا علي تمرير المشروع وأمام ذلك لجأنا للنائب العام لافتا إلي أن عدم وجود هذا القانون أحدث فراغا قانونيا لمحاكمة الوزراء والمسئولين مثل سليمان.

أما النائب صبحي صالح عضو الكتلة البرلمانية للإخوان فأرجع السبب في اللجوء للنائب العام إلي أن مجلس الشعب يتستر علي نوابه التابعين للحزب الوطني والنظام وأي استجواب يتم تقديمه تجهضه الاغلبية الميكانيكية ويوجد أكثر من وسيلة لاجهاض أي استجواب تقدمه المعارضة تحت القبة فمن الممكن ان تتهرب الوزارة أو أن يؤخر الدكتور سرور رئيس المجلس ميعاد نظر الاستجواب حتي

يسقط ولذلك لجأنا للنائب العام الذي تعد سلطته أقوي من الاستجوابات التي ينظرها مجلس الشعب ويجهضها بسهولة.

وتوقع صبحي أن تتم محاكمة سليمان قريبا مبررا ذلك بأن المناخ السياسي للنظام يتجه لمحاكمة سليمان مشيرا إلي أنه لابد أن يكون النظام والحزب الوطني للأسف موافقاً علي أن يتم التخلص من أحد قياداته كما أنه من الممكن أن تكون هناك تصفية حسابات من النظام لسليمان ولذلك تتم تصفيته معنويا وسياسيا مشيرا إلي أنه طالما أن ذلك في مصلحة الشعب ويجلب حقوق المصريين فإن المعارضة لن تصمت حتي تري سليمان خلف القضبان.

ويؤكد عمران مجاهد عضو مجلس الشعب عن الحزب الدستوري الحر أنهم عندما تقدموا بالبلاغات الشهيرة للنائب العام ضد إبراهيم سليمان كان همهم محاربة الفاسدين وكشفهم أمام الرأي العام وفضح الذين تستروا علي الفساد في هذا البلد ومحمد إبراهيم سليمان أحد هؤلاء الفاسدين ونحن كنواب للشعب مارسنا دورنا الرقابي وتقدمنا بالبلاغ ضده.. مشيرا إلي أن النواب لجأوا إلي النيابة العامة دون مجلس الشعب الذي يتميز بوجود أغلبية مطلقة تحت قبته من أعضاء الحزب الوطني الذين يتضامنون مع بعضهم البعض علي الحق والباطل ويقفون عقبة أمام استجوابات النواب المستقلين وتعليقا علي اختفاء بعض الاوراق من قضية إبراهيم سليمان أكد عمران مجاهد أن اللعب بدأ علي المكشوب في القضية لأن الموضوع لايمس سليمان وحده بل مافيا وعصابة مازالت داخل أروقة وزارة الاسكان وهذه المافيا تحاول التغطية علي الفضيحة ومازالت تعبث هذه العصابة داخل وزارة الاسكان وتوقع مجاهد أن تنظر النيابة القضية بجدية وحول توقيت فتح ملف قضية إبراهيم سليمان قال إن النظام بدأ يحاول تطهير نفسه وبدأ بوزير الاسكان السابق لأنهم غضبوا عليه وانتهي دوره عند هذا الحد.

أما النائب سعد عبود عن حزب الكرامة تحت التأسيس فأكد أن نواب الشعب عندما تقدموا ببلاغ للنائب العام ضد إبراهيم سليمان هالهم حجم الفساد واهدار المال العام وتقدر حجم الاموال المهدرة بمئات الملايين من الجنيهات التي لو إستخدمت بشكل سليم لأصلحت الكثير من مشاكل مصر، حيث خصص سليمان أراضي وفيللات وقصورا للمحاسيب وفجر النائب عبود قنبلة وفضح قائمة المسئولين الذين خصص لهم سليمان أراضي وقصورا وفيللات فقد خصص لكمال الشاذلي

ورجل الاعمال مجدي راسخ صهر الرئيس مبارك والذي حصل علي ٢٢٠٠ فدان والشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر فضلا عن أكثر من ٥٠٠ مسئول في الدولة مضيفا إن نواب الشعب حاولوا كثيرا إحالة سليمان للمدعي العام الاشتراكي قبل إلغائه في التعديلات الدستورية أو جهاز الكسب غير الشروع لكن أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني صوتوا عكس إرادة النواب المستقلين وقال عبود إن التحقيقات سوف تسفر عن حفظ التحقيقات أو توجيه الاتهام المباشر لوزير الاسكان السابق بتهمة التربح واهدار المال العام.

أما النائب محمد العمدة عضو مجلس الشعب عن الحزب الدستوري فأكد أنه طبقا للمستندات التي قدمت للنيابة فإن سليمان تسبب في اهدار مليارات الجنيهات لكن هناك مسئولين آخرين ملفاتهم سوداء ولم تتوصل إليهم الرقابة الادارية وما حدث في فضيحة ابراهيم سليمان يؤكد أن خطط التنمية التي اتبعتها الدولة لم تسفر عن شيء طالما إستمر نهب المال العام واهداره ويكفي الفيللات التي باعها ابراهيم سليمان لأسرته وابنائه ولنفسه وكذلك الأراضي التي حصل عليها الكثير من المسئولين وخطوة ايجابية أن تتم محاكمة وزير الإسكان السابق والمفروض أن يتم رفع الحصانة فورا عن أي عضو مجلس شعب توجه له الإتهامات لأنه لا حصانة مع الإتهام بالفساد.

رئيس البنك العقاري العربي هو الذراع اليمني لمحمد إبراهيم سليمان ووسيطه مع رجال الأعمال

سليمان خصص ألف فدان لشركة المهندسون المصريون بسعر خمسين جنيها للمتر.. وقام مساعده فتحي السباعي رئيس البنك العقاري بشراء ذات الأرض من ذات الشركة بسعر ١٤٥٠ جنيها للمتر

فتحت الاتهامات الموجهة لوزير الإسكان السابق محمد ابراهيم سليمان الباب واسعا لمخاوف عدد من رجال «سليمان» السابقين من الملاحقة القضائية وعلي رأسهم فتحي السباعي رئيس البنك العقاري العربي الذي كان المفتاح السحري لرجال الاعمال في الاستيلاء علي اراضي الدولة في عهد الوزير السابق وتكوين ثروات بالمليارات وعلي رأس القائمة الطويلة لهؤلاء عائلة يسري سعد زغلول والتي منحها السباعي أراضا بنحو ٢ مليار جنيه من المال العام.

وتمتلك عائلة محمد يسري سعد زغلول شركة «المهندسون المصريون» التي تدير نحو ١٢ شركة حصلت علي قروض تقدر ب ٢،٨ مليار جنيه، الحصة الاكبر فيها من البنك العقاري العربي التابع لوزارة الإسكان والذي منح زغلول قرضا بمليار جنيه رغم ان اسمه كان مدرجا علي قوائم

الممنوعين من السفر بسبب تعثره في القضية رقم ٦ لسنة ٣٥ قضائية والتي تخللها اتهامات لزغلول واخوته بأفعال من شأنها الإضرار بمصالح البلاد بعد أن حصلوا من خلال شركاتهم علي العديد من التسهيلات والقروض دون ضمانات كافية، بل إن «السباعي» قام بعقد تسوية نهائية مع زغلول وإعدام ١٣٩ مليون جنيه ديونا مستحقة علي شركة «المهندسون المصريون» علي ان يتم سداد باقي الاموال نقدا . لكن «زغلول» تعثرفي السداد فتم الاتفاق علي ان يتم سداد هذه الاموال بعد تقييم عدد من الاصول من خلال شركة متخصصة حصل القائمون عليها علي عدد من الفيللات والأراضي من شركة المهندسون المصريون بمجرد بدء أعمال التقييم.

لم يكتف سليمان بهذا التدليل فأمر بتخصيص ألف فدان للمهندسون المصريون بسعر ٥٠ جنيها للمتر بمناطق الشروق والسادس من اكتوبر والعبور، حيث دخل البنك العقاري العربي شريكا في تمويل استثمارات الشركة علي هذه الاراضي، قبل ان يعود البنك في عام ٢٠٠٥ الي شراء هذه الاراضي من الشركة بسعر ١٤٥٠ جنيها للمتر كما هو مبين في البند السابع من عقد التسوية النهائية بغرض واحد فقط هو التغطية علي قروض «المهندسون المصريون» من البنك العقاري العربي التي تخطت ال٢ مليار جنيه.

ورغم ان البنك ظل شريكا في رأس مال شركات زغلول بما يصل الي ٣٦ مليون جنيه لاكثر من ١٥ عاما شهدت خلالها نموا كبيرا، حيث تم انشاء فندق هيلتون الغردقة وعمارات هاي تاون ونادي كايرو اية سي ميلان بمنطقة العبور وكلها مشروعات حققت ارباحاً تقدر بالمليارات الا ان البنك خرج من هذه الشراكة صفر اليدين دون ان يحصل علي أي أرباح.

وكما كان حال الشركة الأم مع البنك العقاري في عهد الذراع اليمني لوزيرالإسكان ،راحت شركات عائلة زغلول التابعة تنهل من كرم سليمان والسباعي .. فقد بلغ اجمالي الديون المستحقة علي شركة «إيدت» للسياحة لصالح البنك العقاري العربي ٢٤٢ مليون جنيه قبل ان يقوم البنك بشراء الشركة بعد تقييمها بمليار جنيه رغم ان قيمتها الفعلية لا تزيد علي ٣٥٠ مليون جنيه في حين لم يتم نقل اسهم الشركة لمدة تزيد علي تسعة أشهر إلا بعد قيدها في البورصة من اجل التهرب من الضرائب التجارية المستحقة عليها وقدرها ٣٠ مليون جنيه رغم عدم استكمال دفع رأس مال الشركة منذ تأسيسها عام ٩٣ وحتي لحظة بيع الشركة.

شركة العقاري العربي لإسكان الشباب «هاي» إحدي شركات «المهندسون» امتلك فيها البنك العقاري العربي ايضا نسبة ٤٠٪ من أسهم الشركة ،بعد تقدير الاصول بنحو ٦٠٠ مليون جنيه ليقوم البنك بشرائها بسعر ١٠٠ مليون جنيه قبل ان تتفجر المفاجأة بتخارج البنك من شركة «هاي » بثلاثة ملايين جنيه فقط .

وتنشر الجريدة : عاد، وعدنا.. عاد محمد إبراهيم سليمان يحتل صدارة المشهد العام، في اهتمامات الرأي العام، والبرلمان ووسائل الإعلام بمناسبة البلاغات المقدمة من بعض أعضاء مجلس الشعب وضباط الرقابة الإدارية، لنيابة الأموال العامة العليا ضد الوزير السابق تتضمن اتهامه بالتربح له ولأسرته وأقاربه وإهدار ثروات البلد، لصالح المحظوظين وبعض رجال البيزنس. وعدنا كما بدأنا لنكشف مفاجآت جديدة في قصة تجاوزات الوزير السابق، وهذه المفاجآت، قطعاً ستفتح النار علي الرقابة الإدارية نفسها التي علمت، وتسترت والتزمت الصمت.

بل وإستبعدت التجاوزات الأكثر خطورة في تقريرها الذي أعدته، واستندت إليه في بلاغها الذي أعاد إبراهيم سليمان إلي الأضواء من جديد. أما عودتنا فهي مرتبطة بالبداية.. فهنا علي صفحات «صوت الأمة» ألقينا أول حجر ضخم في بحيرة الفساد المعروفة مجازاً باسم وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة. تصدينا لتجاوزاته في حملات متصلة لم تتوقف منذ يناير ٢٠٠٢ وخضنا معارك ضده وضد رجاله في القطاعات المختلفة بوزارته. حققنا طيلة تلك السنوات عدداً من الانتصارات الصحفية. والقانونية أمام النيابات والمحاكم التي جرجرنا إليها.. حدث ذلك وهو في قمة انفلات نفوذه، وقت أن كان يحكم مصر. بما امتلكه من سلطات علي أراضي الدولة وثرواتها، أتاحت له المنح والمنع، وجعلت سطوته في أروقة الحكومة، وبين الوزراء بلا حدود أو خطوط حمراء، جعلت الرقابة الإدارية قبل أن يتولي المسئولية فيها اللواء محمد فريد إلتهامي تقف في حالة عجز أو ربما شراء خاطر.

فتحت أيدينا وثيقة عمرها عشر سنوات كاملة تفضح تواطؤ جهات عديدة، نقصد رقابية في ما وصل إليه الوزير السابق وهذه الوثيقة صادرة من محكمة النقض، أعلي سلطة قضائية في الدولة وهي المعنية بتلقي اقرارات الذمة المالية للوزراء والنواب وكبار المسئولين في أجهزة الدولة المختلفة.. ومعنية أيضاً بتكليف الجهات الرقابية بفحص ثروات هؤلاء المسئولين.

فبعد تولي سليمان منصبه الوزاري ب٤ سنوات أرسل جهاز الكسب غير المشروع الذي يتبع وزارة العدل خطاباً لمحكمة النقض يطلب فيه توضيحاً بشأن اقرار الذمة المالية للدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير المجتمعات العمرانية فأرسلت محكمة النقض خطاباً في نهاية مارس ١٩٩٨ للواء هتلر طنطاوي رئيس هيئة الرقابة الإدارية تطلب فيه تقريراً من الهيئة عن مصادر دخل سليمان ومصاريفه، والفرق بين الدخل والإنفاق، والتعرف عما إذا كانت هناك فروق تمثل كسباً غير مشروع من عدمه، مع بيان مصادر عناصر الثروة غير معلومة المصدر. وإرسال هذه البيانات مشفوعة بتقرير عن التحريات ووقع هذا الخطاب من رئيس اللجنة «أ» المستشار جابر محمد عبدالتواب نائب رئيس محكمة النقض.

القراءة العادية لمثل هذه المراسلات، ربما لا تلفت النظر، بإعتبار أنها مجرد اجراءات روتينية عادية، يتم اتباعها مع الخاضعين لقانون الكسب غير المشروع الذي يلزمهم بتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم. إلا أن هذا الخطاب تحديداً يختلف كثيراً عن الذي يتم من الإجراءات الأخرى لأنه يتضمن مطالب محددة وواضحة من الرقابة الإدارية. بغرض الوصول لإجابات قاطعة عن التساؤلات التي تضمنها الخطاب في مقدمتها كما جاء نصاً «مدي تبعية مدينة العبور لوزارة الاسكان والتعمير وأحقية إبراهيم سليمان في أن يخص للسيدة حرمه قطعة الأرض البالغ مساحتها ٥,٢١٤٧ متر مربع بتلك المدينة بثمن قدره ١٤٦ ألف جنيه فقط بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢١ وكذلك مدي تبعية شركة مصر الجديدة لوزارة التعمير والاسكان وأحقية الوزير نفسه في التعامل معها في شراء الأراضي. ومنها القطعة البالغ مساحتها ٤٩٢ مترا مربعا، والتي اشتراها منها بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٤ بمبلغ قدره ٦٨٠,٢٨٨ جنيه وقطعة الأرض البالغ مساحتها ٤٨٠ متر مربعاً، والتي اشتراها من شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير أيضا بتاريخ ١٩٩٥/٣/١٢ بثمن قدره ٢٨٨ ألف جنيه. وتنازل عنها بتاريخ ١٩٩٦/٥/٨ بربح قدره ٣٥٠ ألف جنيه، أي بمكسب ١٥٠٪ خلال سنة واحدة» لم ينته الخطاب عند ذلك من الأمور المراد توضيحها ولكن جري تكليف الرقابة الإدارية بالتحري عن تبعية مدينة النور إدارياً لوزارة التعمير وأحقية الوزير في شراء الشقة منها البالغ مساحتها ٢٥٠ مترا مربعاً بثمن ٣١ ألف جنيه انتهي الخطاب إلى هنا لكن لم تنته التساؤلات المطروحة حوله خاصة أن هذه البيانات والاستفسارات جاءت بعد ٤ سنوات فقط من اعتلائه عرش وزارة الأراضي. أما الغريب فهو أن الرقابة الإدارية التزمت الصمت، وهو ما رئي فيه أنها تبارك هذه التصرفات، والممارسات التي

قام بها سليمان منذ البداية. وهي التعامل مع أسرته ونفسه مع جهات تابعة لها أي أنه البائع والمشتري ولم يقف أحد عند هذه التجاوزات القانونية والدستورية لا المسئولون في أعلى مستويات الدولة ولا الأجهزة الرقابية المعنية برصد تصرفاته وإعداد التقارير اللازمة بشأنها.

وحول العقارات والإراضي التي خصصها لنفسه ولاسرته اثناء وجوده بوزارة الإسكان كشف بيان صادر من هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠٠٨ حصول السيدة مني صلاح الدين زوجة محمد ابراهيم سليمان علي قطع من الاراضي بالأحياء المميزة بلغت مساحتها ١٨٢٦ مترا تشمل القطعة رقم ١٨٩ بالحي الخامس بمنطقة العمارات علي المساحة الفعلية ١٣٩٣ متراً مربعاً باجمالي مبلغ ٨٤١ ألف جنيه وتم سداد المبلغ بالكامل وحصول ابنة محمد إبراهيم سليمان جودي علي القطعة رقم ٣٥ بالحي المتميز بمنطقة الجولف علي مساحة قدرها ٧٣٣ مترا مربعا بإجمالي مبلغ قدره ٧٥٠ ألف جنية تم سداد ١٨٤ الف جنيه وأن باقي المبلغ تمت الموافقة علي تقسيطه كما قام وزير الاسكان بتخصيص القطعة رقم ١٦ بحي شمال المشتل وتم بيعها إلي شركة كارلتون للإستثمارات العقارية وأن المساحة الفعلية ٣٣٤٣ متراً مربعاً وإجمالي مبلغ الارض ٧٦٠ الف جنيه أما ابنه شريف فلم ينساه والده وخصص له مساحة قدرها ٤٥٠٠ متر وتم سداد المبلغ وقدره ١٤٦ ألف جنيه وهذه الارض في المنطقة السكنية بالحي المتميز بمنطقة الجولف وبهذا تكون دينا ابنة إبراهيم سليمان قد تاجرت في الأرض التي خصصت إليها بعد أن باعت هذه الارض لشركة كارلتون للإستثمارات العقارية.

من جهة أخري كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي تقدم به النواب عددا من مخالفات هيئة المجتمعات العمرانية في عهد إبراهيم سليمان منها تقرير عام ٢٠٠٤ الذي أثبت استمرار الهيئة في تخصيص وحدات سكنية دون استكمال نسبة الـ٢٥٪ من قيمتها البيعية بجهاز القري السياحية «قرية مازينا»، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٢,٧ مليون جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ مقابل ١٧ مليون جنيه في ٢٠٠٣/٦/٣٠ فضلاً عن تخصيص فيللات وشاليهات لبعض العملاء دون سداد أي مبالغ لتلك الوحدات بالرغم من ارتفاع قيمتها البيعية.

كما كشف التقرير إسناد أعمال لبعض المقاولين بالأمر المباشر والمناقصة المحدودة ببعض المدن بلغ ما أمكن حصره منها ١,٣٨ مليار جنيه بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ٩٨ في شأن المناقصات والمزايدات.

وفي تقرير عام ٢٠٠٥ أكد الجهاز المركزي للمحاسبات أن جملة ما أمكن حصره من تكلفة أعمال ودراسات استشارية وتخطيط عام تم إسنادها بالمناقصة المحدودة والأمر المباشر دون المناقصة العامة هو ٣ مليارات و ٨٠٠ مليون جنيه بالمخالفة للقانون والمادة رقم ٨٣ من لائحة المشتريات والمخازن الخاصة بالهيئة ومن أمثلتها القاهرة الجديدة، العاشر من رمضان وبرج العرب.

وأكد تقرير جهاز المحاسبات علي بيع أراضي مارينا بما يقل عن سعر التكلفة، مما أضاع علي الدولة مبلغ ٨٢ مليون جنيه وتكليف بعض الشركات بأعمال إضافية بالأمر المباشر بمبلغ ١٨٥ مليون جنيه وهي سلطة لا يملكها الوزير السابق بالإضافة إلي تضمين المشروعات بتكلفة بعض الأعمال الوهمية بمبلغ ٤٩ مليون جنيه وصرف مكافأة إنجاز عنها بالإضافة إلي إنفاق ٩٧,٥ مليون جنيه علي دراسات وأبحاث قامت بها مكاتب خاصة وبالأمر المباشر حتي ٣٠/٦/٢٠٠٤ ثم تأجيل البت في المشروعين بعد صرف كل هذه الملايين

وترصد الصحفية ريهام عاطف في الجريدة القائمة الكاملة لرجال الأعمال الذين منحهم إبراهيم سليمان أراضي الدولة في أرقي المناطق بأبخس الأسعار.. وقصور زوجته وأشقائه وأقاربه وأساتذة ابنته في جامعة عين شمس فتكتب :

علاقات وصفقات مريبة وأرباح طائلة من عرق هذا الشعب وثروة هذا الوطن..هذا ما يمكن قوله علي ١٢ عاما قضاها محمد إبراهيم سليمان بوزارة الإسكان لم يكتف خلالها بمنح أبنائه وزوجته قصوراً في مارينا وأراضي في مناطق متميزة بل إنه قام بمنح أقاربه واقارب زوجته أراضي وقصورا في مناطق متميزة بأسعار بخسة، وهو ما جعل أقاربه وأقارب زوجته يحققون أرباحا طائلة، حيث منح وزير الاسكان السابق فيللا بمارينا باسم عمرو وإيهاب حسني ابني السيدة ماجدة المنيري شقيقة السيدة مني المنيري زوجة الوزير السابق.

كما منح وزير الإسكان السابق أسامة عامر عيسي زوج شقيقة زوجته فيللا في المنطقة المتميزة رقم ٢٤ مارينا ٥ زمردة، وتقع هذه الفيللا علي نفس صف فيللات أولاد الوزير علي البحر مباشرة. كما منح ذات الشخص (أسامة عامر عيسي) فيللا في شارع الشانزليزيه في مارينا ٢ ليبيعها بأكثر من عشرة ملايين جنيه.

سليمان منح أيضا عماد الحاذق، شريكه في مجمع ليك فيو بالقطامية، فيللا بمارينا، إضافة إلي فيللا

بمارينا للدكتور عبدالله أبوزيد الأستاذ بكلية الهندسة، والذي كان يدرس لأبنته جودي في الجامعة.. كما منح فيللا بمارينا علي البحيرة للسيدة ماجدة المنيري شقيقة زوجته في مارينا ٥ علي البحيرة.

ولم ينس سليمان شقيقه فنال واحدة من فيللات سليمان الفارهة في مارينا.. وأخري لعلا ضياء الدين المنيري (ابنة شقيق زوجته). كما منح نيللي صلاح الدين المنيري (شقيقة زوجته) فيللا أخري.

أيدي سليمان البيضاء علي أقاربه.. السوداء علي فقراء هذا الوطن الذين زاد لجوؤهم للسكن في المقابر في عهده.. طالت عددا من كبار رجال الاعمال في صفقات مريبة تشي بكسب غير مشروع عن طريق بيع الأراضي من الباطن وتقديمها للشركات العقارية نظير مقابل مادي مستتر.

سليمان خصص لرجل أعمال آخر هو عماد الحاذق صاحب الشركة المتحدة للاستثمارات العقارية ١٤٠٠ فدان في مايو ٢٠٠٤ بسعر المتر ٢٠٠ جنيه و ١٣٩ فدانًا في سبتمبر ٢٠٠٤ بسعر المتر ٢٢٠ جنيهًا و٥٦ فدانًا في يناير ٢٠٠٥ بسعر المتر ٢٧٠ جنيهًا.. بمنطقة ليك فيو علي شارع ٩٠ أرقي منطقة بالقاهرة الجديدة، وبذلك يكون الوزير السابق قد منح «الحاذق» ٣٣٥ فدانًا أرض مبان بمتوسط ٢٣٠ جنيهًا للمتر تقريبًا.

ويعد المقاول وجدي كرارة صاحب شركة «مكسيم إن للاستثمار العقاري» من اكثر رجال الاعمال الذين استفادوا من ابراهيم سليمان، حيث حصل علي ٧٤ فدانًا تم تخصيصها في أكتوبر ٢٠٠٥ بسعر ٢٢٥ جنيهًا للمتر، ليقيم عليها مشروعه «كانتري كلوب» و١٨ فدانًا بعد تنازل أكاديمية الشرطة له مقابل دفع رسم تنازل ٢٠٠ جنيه للمتر لوزارة الإسكان.

فيما قام سليمان ببيع مبني البولنج بجوار المسرح الروماني منطقة الشانزلزيه بمارينا بمساحة ١٣٤٥ مترًا بكامل الأرض والمباني، ودون أي مزايدات بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه، أي بما يعادل ١٨٥٩ جنيهًا للمتر أرض مبان وتجهيزات في أرقي مناطق مارينا، وتم البيع بالتعاقد المباشر دون إعلان أو مزايدة لصالح «كرارة»

فيما حصلت شركة المهندسون المصريون للاستثمار العقاري، وهي شركة عائلية يملكها يسري وطارق سعد زغلول علي ٩٠ فدانًا من مدينة ٦ أكتوبر أقيم عليها مشروع المروج بعد التخصيص في يوليو ١٩٩٤ بسعر ٥٥ جنيها للمتر.و ١٠٠ فدان بمدينة العبور أقيم عليها مشروع جيرو لاند

«مدينة ملاهي» تم تخصيصها في يوليو ١٩٩٤ أيضًا بسعر ٥٠ جنيهًا للمتر، كما خصص سليمان لآل زغلول ٣٢٧ فدانا بالقاهرة الجديدة في يوليو ١٩٩٧ بسعر ١١٠ جنيهات للمتر، إضافة الي ٥٠ فدانًا بالقاهرة الجديدة تم تخصيصها بذات التاريخ بسعر ٧٠ جنيهًا للمتر انضم اليها ٣٨٠ فدانًا بمدينة العبور لمشروع الجولف سعر المتر ٥٠ جنيهًا في يوليو ١٩٩٤، وحصلت ذات الشركة علي ٢١ فدانًا بمدينة الشروق لصالح مشروع جرين لاند في يوليو ١٩٩٤ بسعر المتر ٥٠ جنيهًا.. كما قام الوزير بمنح أكثر من ٦٤٧ فداناً أرض مبان، منها ٥٧٠ فدانًا في يوم ١٩٩٤/٧/٢٧ ولشركة واحدة، وكأن مصر قد خلت من مستثمرين وشركات عقارية.

ومن رجال الاعمال المدللين في عهد محمد إبراهيم سليمان داكر عبداللاه صاحب الشركة العربية للانشاء والتعمير والذي حصل علي أمر إسناد رقم ٣٣٧ في فبراير ٢٠٠١ لانشاء محطة مياه للصرف رقم ٦ بمدينة العبور بما يتجاوز ١٨ مليون جنيه علي أن يتم تنفيذها خلال عامين ورغم هذا لم يتم الانتهاء من تلك الاعمال ليقوم «سليمان» باصدار قرار وزاري بمد مهلة الإنتهاء من الإعمال حتي سبتمبر ٢٠٠٧ والي الآن لم ينته «داكر» من تنفيذ هذا المشروع حتي قرر احمد المغربي وزير الإسكان الحالي قطع التيار الكهربائي عن محطة الصرف الصحي فارتدت المياه لتغرق ماكينات التشغيل، والغريب ان سليمان كان يحمل مصاريف التشغيل والصيانة علي وزارة الإسكان رغم عدم تنفيذ «كرارة» للمشروع.

الفصل الخامس عشر

حبيب العادلى

الفصل الخامس عشر

حبيب العادلى



حبيب العادلي .. جلاد النظام

يخطئ من يعتقد أن اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية السابق أو « الجلاد» في نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك ، يتوقف فساده عند كونه يقوم بدور الجلاد لأعداء النظام الذين يعارضون النظام ويطالبون بالحرية والديمقراطية والمعاملة الآدمية للمواطنين ، فقد كشفت الأيام عقب سقوط دولة حبيب العادلي التي أسسها على أعمدة الترهيب والقتل والتعذيب وتجاهل الدور المنوط بالشرطة مكثفاً جهوده على الأمن السياسي الذي تصور أنه بذلك يحمي الدولة واستقرارها بينما هو في الحقيقة لا يحمي إلا نظام الرئيس مبارك وبقاءه . وبعد السقوط انكشفت أمور كثيرة فضحت أن هذا الرجل الذي كان يقوم بأخطر الأدوار في الحفاظ على النظام المباركي ، لم يضيع الوقت على هذا الدور بل استغله في تكوين ثروات طائلة اطمئناناً منه إلى أنه لن يستطيع أحد في النظام أن يعارضه أو يوقف مخالفاته المالية ، فهو من وجهة نظره يقوم بأخطر دور وبالتالي فعليه أن يحصل على مقابل هذا الدور . وهو أي حبيب العادلي قرر ألا يقتصر هذا المقابل على ما يمنحه النظام إياه ، بل أطلق يديه ليكوش على المليارات التي يضمن بها مستقبله . ولأنه يعلم أن القاعدة الثابتة للنظام ورجاله هي أن كل من يستطيع أن ينهب المال العام وثروات البلد فلا يتردد .

فقد كشفت البلاغات المقدمة ضد حبيب العادلي أن الرجل يملك المليارات .

ولد حبيب إبراهيم العادلي في مدينة القاهرة في ١ مارس ١٩٣٨ . حصل على ليسانس الحقوق ودبلوم المواد الشرطية من كلية الشرطة العام ١٩٦١ .

تلقى عددا من الدورات التدريبية منها فرقة البحث الجنائي في ١٩٦٣ ، فرقة البحث عن الجريمة «المركز القومي للبحوث الجنائية» و فرقة تخصصية في مجال مباحث أمن الدولة في ١٩٦٦ ، وفرقة إدارة الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٨٥ .

التحق بالعمل في الأمن العام ، إدارة مكافحة المخدرات ، وجهاز مباحث أمن الدولة في ١٩٦٥ ، وتدرج حتى عين نائبا لرئيس الجهاز . انتدب للعمل بوزارة الخارجية بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ . مُنح نوط الامتياز من رئيس الجمهورية في عامي ١٩٨٦ و١٩٩٧

اتسم عهد الوزير حبيب العادلي باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان متبنيا استخدام التعذيب في أقسام

الشرطة والاعتقال التعسفي بصفة منهجية من قبل الشرطة وجهاز امن الدولة وهو ما سلطت الضوء علية كل من الأمم المتحدة، منظمة العفو الدولية، هيومان رايتس واتش والعديد من منظمات الحقوقية.

ووفقا لتقرير من منظمة العفو الدولية صدر في ٢٠٠٧ فان انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان «باسم الأمن القومي»، وقالت حسيبة حاج صحراوي نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة: «إن آلاف المصريين قد اعتُقلوا باسم الأمن؛ واحتُجز بعضهم بدون تهمة أو محاكمة طوال سنوات، غالباً برغم صدور أوامر عن المحاكم بالإفراج عنهم، بينما صدرت أحكام على آخرين عقب محاكمات بالغة الجور» وأضافت إنه «من واجب الحكومة المصرية حماية الشعب ومكافحة الإرهاب، ولكن عندما تفعل ذلك عليها التقيد بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان وبالواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي – وهذا ما أخفقت بوضوح في القيام به في أغلب الأحيان.

في يوم ٣١ يناير ٢٠١١ تمت إقالة اللواء حبيب العادلي اثر مطالبات الشعب بتغييره وذلك على اثر ثورة ٢٥ يناير والتي سميت ثورة الغضب وتم تعيين اللواء محمود وجدي وزيرا للداخلية بدلا منه.

و في ٣ فبراير ٢٠١١ صدر أمر النائب العام في مصر المستشار عبد المجيد محمود بمنعه من السفر خارج البلاد و تجميد أرصدته ضمن قائمة طويلة تضم بعض الوزراء في الحكومة المقالة.

وفي يوم ٧ فبراير ٢٠١١ تم تحويله إلى نيابة أمن الدولة العليا على إثر بلاغ للنيابة بضلوعه في جريمة تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية، والتي حدثت قبل أسابيع من تفجر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويعد حبيب العادلي أسوأ وزير داخلية في مصر ويجب محاكمته فوراً وبعض مساعديه الذين تربحوا في عهد تأمين الرئيس وليس الشعب.. هكذا طالب اللواء أحمد الفولي، مساعد وزير الداخلية السابق، بسرعة محاسبة هذا الرجل الذي يمتلك أكثر من ١٧ مليار جنيه، إضافة إلي ٢٥ قصراً تفرغ وأعوانه لإدارتها علي حساب أمن شعب مصر .

حبيب العادلي الوزير الذي خان الشعب يوم انتفاضة شبابه في ميدان التحرير « قلب العاصمة» وأطلق الرصاص علي المتظاهرين وهو نفسه الشخص الذي خصص إدارة المساعدات الفنية التي ابتدعها في الوزارة للمراقبة والتنصت علي جميع المسئولين وكبار رجال الدولة والأحزاب .

ويكشف لنا اللواء الفولي المشهود له بالنزاهة والشفافية في حوار اختص به جريدة الوفد

في عددها الأسبوعي العلاقات النسائية المتعددة للوزير الذي استباح الوطن وشكل ومساعدوه إمبراطورية أمنية مهمتها: خدمة الرئيس وعائلته فقط،إضافة إلي شلة الفساد..حبيب الذي اقتحم في عهده البلطجية سجون مصر وأرهبوا المواطنين في مختلف المحافظات تزوج من فتاة وأنجب منها طفلة،كان يتفنن وبعض أفراد إدارته في التنصت علي عباد الله والمعارضين والتقاط صور لهم وعرضها علي الرئيس وأبنائه للاستقواء بها واستغلالها كوسيلة ابتزاز..فإلي الحوار الذي طالب فيه اللواء الفولي بمحاكمة رؤساء حكومات عصر مبارك ووزرائه الذين خربوا البلاد ونهبوا ثرواتها.

يقول اللواء الفولي إن حبيب العادلي كان نائباً لجهاز مباحث أمن الدولة وكان مصطفي عبدالقادر وزير التنمية المحلية الأسبق رئيس الجهاز في هذا الوقت واللواء أحمد همام، أحد قيادات أمن الدولة، خبرته رشحاه للخروج علي المعاش بسبب ضعف كفاءته، إلا أن الألفي رفض خروجه باعتباره التلميذ النجيب له وحينما بدأت المشاكل تأخذ طريقها نحو العلاقة بين اللواء أحمد العادلي واللواء حسن الألفي فكر الألفي في إيجاد بديل لأحمد العادلي ففكر في نقل حبيب من جنوب سيناء لمديرية أمن القاهرة ثم مساعد للوزير لأمن الدولة.

لم يخطر ببال العادلي أن يصبح وزيراً ففي نهاية عام ١٩٩٧ قبل العمل الإرهابي بمدينة الأقصر اتفق العادلي مع الألفي،علي أن يتولي منصب مستشار الإعلام الأمني التابع لوزراء الداخلية العرب عقب خروجه للمعاش، ولكن عقب وقوع حادث الأقصر الذي استغله «العادلي» وكان يشغل وقتها منصب مدير مباحث أمن الدولة،رفع تقريراً للقيادة السياسية قال فيه إنه حذر «الألفي» من وقوع الحادث واستند في تقريره علي خطابات دورية تصدر عن أمن الدولة بالتحذير من وقوع أعمال إرهابية أو أي استهداف لأمن البلد، واستغل علاقته بالوزير طلعت حماد في وزارة الدكتور كمال الجنزوري ليتم ترشيحه للوزارة، بالإضافة لعلاقته القوية بجريدة « الشعب» التي كان يسخرها لضرب الألفي للقفز علي منصبه .

أصر «العادلي» بعد توليه الوزارة تصفية كل أصحاب الخبرات من القيادات الأمنية،وأول حاجة عملها في الوزارة رفع جميع أشكال الحراسة الأمنية المخصصة للألفي الذي تمت إقالته في أعقاب حادثة الأقصر، بحجة وجود تعليمات ولابد من تنفيذها فوراً.

وما يمتلكه الوزير السابق حبيب العادلي يتجاوز ٢٥ قصراً وفيلا بمختلف أنحاء الجمهورية بالعين

السخنة ورأس سدر وماريتا و٦أكتوبر،بالإضافة لفيلا ميدان لبنان. وثروته الحقيقية تتجاوز١٧ مليار جنيه

والمعروف أن العادلي بدأ ضابطاً عادياً من شقة في شارع الغيث بمنطقة العجوزة وبأبسط العمليات الحسابية فإن العادلي مكث في الوزارة١٣ سنة وشهرين فلا يمكن الوصول لهذا الرقم من أين هذه القفزة الرهيبة، لكن مخصصات الوزارة كفيلة بكل شيء وكذلك رجال الأعمال المفسدين دائماً يخطبون وده.

ويضيف اللواء الفولي : حينما بدأت فضائح الوزراء السابقين تتوالى عقب سقوط نظام حسني مبارك، خاصة وزير الداخلية حبيب العادلي. حيث تم الكشف عن مخالفات جسيمة ارتكبها العادلي، حيث حول مستشفى الشرطة بالعجوزة إلى قطاع خاص لأفراد أسرته للعلاج على نفقة الوزارة والإقامة الكاملة في استغلال واضح لسلطته.

وأصدر العادلي قرارا لعلاج لشقيقته نجوى العادلى التى أقامت ٥ سنوات فى جناح خاص داخل المستشفى دون أن تدفع مليما واحدا بالرغم من أنها لم تكن تعانى من أى أمراض.

وأمر العادلي بتخصيص جناح رقم ٦١٢ بالطابق السادس لشقيقته للإقامة به فى يوم ٢١-٩-٢٠٠٦، وتم وتخصيص طاقم كامل لخدمتها وتوفير كافة وسائل الرفاهية والراحة لها حتى وصل الأمر إلى تخصيص ثلاجة وتوصيل خط تليفون مباشر.

وبعد توقيع المستشفى الكشف على شقيقة الوزير وإجراء الفحوصات والتحاليل لها تبين عدم إصابتها بأى أمراض، فيما أشارت تقارير إلى أنه فور إقالته من الوزارة قام بإرسال مبلغ مالى للمستشفى ووضعه فى الخزينة حتى لا ينكشف أمرهما، وتبين أن المسئول عن تلك القرارات أحد رجال الوزير .

وأكد مصدر أمنى أن العلاج على نفقة الوزارة مخصص لضباط الشرطة وزوجاتهم وأولادهم فقط أما بالنسبة لباقى أفراد الأسرة فيعاملون معاملة المدنيين، وعند دخولهم يدفع مبلغ ٤ آلاف جنيه .

ولم يقتصر الأمر لهذا الحد، بل قام الوزير بحجز جناح رقم ٦١١ لابنة خالته وتدعى هيلين العادلى والتى دخلت المستشفى للعلاج فى ٢١-١٢-٢٠١٠ لإصابتها بمرض سرطانى وأخذ جرعات

كيمائي وأصدر الوزير قرارا بعلاجها على نفقة الوزارة .

كما قام العادلي أيضا بحجز مربية ابنه شريف وتدعى فاتن سعد مصطفى عقب إصابتها بسرطان بالقولون وتم حجزها بالغرفة رقم ٩١٠ بالإضافة إلى إصدار الوزير قرارات علاج على نفقة الوزارة لشقيقة أحد الضباط والتى أقامت بالجناح رقم ٤٠١ حيث دخلت المستشفى فى يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١٠ وظلت بالمستشفى حتى يوم ٢٥ يناير الماضى دون ان يتبع معها أى إجراءات إدارية .

وأكد أحد المصادر أن الجهاز المركزى للمحاسبات بدأ التحقيق مع مدير الحسابات والميزانية بالوزارة لوجود بعض المخالفات المالية .

وقد بدأت محكمة الجنايات٥ يوم مارس ٢٠١١ برئاسة المستشار المحمدي قنصوة، أولى جلسات محاكمة حبيب العادلي وزير الداخلية السابق في تهم فساد ومخالفات مالية.وكان المستشار عبد المجيد محمود النائب العام، قد أصدر قرارا بإحالة حبيب العادلي وزير الداخلية السابق، وزهير جرانه وزير السياحة السابق، للمحاكمة الجنائية العاجلة أمام محكمة جنايات القاهرة.وقال المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة، المستشار عادل السعيد النائب العام المساعد، ورئيس المكتب الفني:إن النيابة العامة نسبت إلى العادلي تهمتي التربح وغسل الأموال، فيما نسبت إلى جرانه الإضرار العمدي بالمال العام، وتمكين الغير من الحصول على منافع مالية.وأشار إلى أن تلك الوقائع الخاصة بوزير الداخلية السابق حبيب العادلي، تعود إلى سابقة تلقي النيابة العامة بتاريخ١٢ فبراير الجاري كتابا، من وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي، والتي تم إخطارها من جانب أحد البنوك، بقيام شريك بإحدى شركات المقاولات، بإيداع مبلغ ٤ملايين ونصف المليون جنيه في حساب حبيب العادلي، بما لا يتناسب مع حركة وطبيعة حسابه الشخصي طرف البنك.وقال المستشار عادل السعيد: إن التحقيقات كشفت عن أن الشخص الذي قام بإيداع تلك المبالغ في حساب العادلي، قد سبق وأن أسندت وزارة الداخلية إلى شركته، تنفيذ إنشاء بعض البنايات السكنية، في بعض المشروعات الخاصة بالوزارة، وأن هذا الشخص قام بشراء قطعة أرض مخصصة للمتهم بمنطقة القاهرة الجديدة، وأودع قيمة الأرض في الحساب الشخصي للمتهم بأحد البنوك، وبعد هذه الصفقة التي تمت بينهما، أعادت وزارة الداخلية اسناد تنفيذ عمليات أخرى لذات الشخص مشتري الأرض.

وقد نشرت صحيفة «اليوم السابع» وثيقة زواج رجل الأعمال الهارب أشرف السعد من

الإعلامية إلهام شرشر مطلقته والزوجة الحالية للواء حبيب العادلى وزير الداخلية السابق، إضافة إلى نسخة من تقرير المدعى العام الاشتراكى السابق حول ثروة وأصول السعد، والتى منها الشقة التى استولى عليها العادلى ليتخذها مسكن زوجية له ولأسرته، وهى الوثائق التى تضمنها بلاغ السعد للنائب العام ضد إلهام شرشر والعادلى.

وحملت الوثيقة التى تضمنها بلاغ السعد للنائب العام ضد إلهام شرشر والعادلى، تاريخ الصدور المؤرخ بالخميس ٢٥ شعبان ١٤١٥ هجرية/ ٢٦ يناير ١٩٩٥، بمسجد رابعة العدوية فى الرابعة عصراً، أن رجل الأعمال أشرف السعد (مصرى الجنسية)، والمولود فى ١ يناير ١٩٥٤ بالقاهرة، ويحمل بطاقة رقم ٥٩٥٢٩٥، تزوج من الآنسة إلهام سيد سالم شرشر (مصرية) والمولودة فى ٢٣ يناير ١٩٦٣ بالقاهرة وتقيم فى ١١٢ شارع النزهة الجديدة، وتحمل بطاقة رقم ٢٥٧٧١، وعلى الصداق والحال والمؤجل بينهما، وبشهادة الدكتور عبد المنعم إسماعيل محمد (أستاذ جامعى)، والدكتور سامى محمد سعيد عبد العزيز (طبيب بشرى).

وكشفت مستندات المدعى العام الاشتراكى السابق، فى الصفحة الـ٢٨، والتى تضمنها بلاغ السعد أيضاً، عن امتلاك أشرف السعد لشقتين تمليك بالطابق الرابع بالعقار رقم ٥ شارع بهاء الدين قرقوش بالزمالك قسم قصر النيل، والشقتان عبارة عن فيلا تم التحفظ عليهما بالمحضر المؤرخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١.

كان رجل الأعمال أشرف السعد المقيم حالياً فى لندن، كلف محاميه جميل سعيد بتقديم بلاغ للنائب العام ضد استيلاء مطلقته إلهام شرشر، زوجة وزير الداخلية السابق اللواء حبيب العادلى، على شقته بشارع بهاء الدين قراقوش فى الزمالك، والتى يقدر ثمنها بـ٦ ملايين جنيه، وتستغلها حالياً ابنة العادلى وزوجها.

كما نشر «اليوم السابع» أيضاً مذكرة النيابة لإدانة العادلى وزير بجرائم غسيل الأموال والرشوة والتربح، وقالت الجريدة: أصدرت محكمة جنايات شمال القاهرة، حكمها بتأييد قرار المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، النائب العام، رقم ١٣ لسنة ٢٠١١، بمنع اللواء حبيب العادلى وزوجته ونجله القاصر من التصرف فى كل أموالهم السائلة والعقارية والمنقولة والأسهم والسندات، بالإضافة إلى كل الأوراق المالية فى البنوك والشركات، وذلك لاتهامه بغسيل الأموال والتربح والرشوة.

صدر الحكم برئاسة المستشار عبد الله أبو هاشم، وعضوية المستشارين هانى البردينى وسعد مجاهد، وحضور المستشار عمرو فاروق المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا.

بدأت الجلسة بمرافعة المستشار عمرو فاروق المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا. والذى طلب الحكم بتأييد قرار المستشار النائب العام بمنع حبيب إبراهيم حبيب العادلى، وزجته إلهام سيد سالم شرشر وابنه القاصر شريف حبيب إبراهيم العادلى. من التصرف مؤقتاً فى أموالهم العقارية والمنقولة والسائلة والأسهم والسندات المملوكة لهم بالبنوك والشركات وغيرها.

وأكد على قيام حبيب إبراهيم حبيب العادلى وزير الداخلية السابق ـ بارتكاب جرائم غسيل أموال، وهو ما تأيد من إخطار وحدة مكافحة غسيل الأموال من أنه بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١١ ورد إخطار من بنك مصر لعملية يشتبه تتضمنها على جريمة غسيل أموال، حيث تمثلت تلك العملية فى قيام» محمد فوزى يوسف «شريك متضامن بشركة زوبعة للمقاولات، بإيداع نحو ٤,٥ مليون جنيه فى شهر أكتوبر ٢٠١٠ بالحساب الجارى الخاص باللواء حبيب إبراهيم حبيب العادلى، وزير الداخلية السابق ـ بما لا يتناسب مع حركة وطبيعة الحساب الشخصى له وسابق تعاملاته طرف البنك المذكور، بالإضافة إلى عدم وضوح العلاقة بينه وبين المودع.

وتبين من الفحص أنه خلال الفترة من ١ يونيو ٢٠٠٥ حتى ٦ فبراير ٢٠١١، تم تغذية حساب اللواء حبيب العادلى بنحو ٦,٣ مليون جنيه منها نحو ١,٨ مليون جنيه تمثل راتبه المحول على الحساب، و ٤,٥ مليون جنيه تشمل إيداعاً بواسطة محمد فوزى محمد يوسف بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١٠.

وأفاد الإخطار، أن محمد فوزى محمد يوسف يحتفظ بحسابه لدى البنك المذكور منذ عام ٢٠٠٦، وتتسم الحركة على حسابه منذ بدء التعامل وحتى ٧ فبراير ٢٠١١، بالضآلة فيما عدا إيداعات تمت فى شهر أكتوبر ٢٠١٠، بنحو ٤,٧ مليون جنيه حيث قام بسحب نحو ٤,٥ مليون جنيه منها، وإيداعها بحساب اللواء حبيب العادلى.

وقرر محمد فوزى محمد يوسف، أمام النيابة أنه نائب رئيس مجلس إدارة شركة زوبعة للمقاولات والتجارة. وتلك الشركة تعمل فى مجال المقاولات العامة التى تطرح من الجهات الحكومية، وأنه فى غضون عام ١٩٩٨ أسند إلى تلك الشركة من جانب الجهاز التنفيذى لمشروعات أراضى وزارة الداخلية الخاص بمشروعات إسكان ضباط الشرطة تنفيذ مشروع إنشاء عدد ثمانى عمارات سكنية

بمنطقة الفردوس بالسادس من أكتوبر بقيمة واحد وعشرين مليون جنيه، وذلك بموجب مناقصة محدودة، حيث انتهت الشركة من تنفيذ ذلك المشروع والحصول على مستحقاتها. وفي غضون عام ٢٠٠٧، أسند إلى شركته من ذات الجهة مشروع إنشاء عدد ست عشرة عمارة سكنية بمشروع الخمائل بالسادس من أكتوبر بإجمالي مبلغ خمسين مليون جنيه، وقد انتهت شركته من تنفيذ المشروع وتم تسليمه تسليماً ابتدائياً إلى الجهة المالكة على عدة مراحل خلال الفترة من ١٤فبراير ٢٠١٠ حتى ٢٥ يوليو ٢٠١٠ حيث حصلت الشركة على مستحقاتها المالية لدى الجهة المالكة بنظام المستخلصات الدورية المرتبطة بحجم الأعمال المنفذة فيما عدا المستخلص النهائي البالغ قيمته نصف مليون جنيه فضلاً عن مبلغ مليوني وأربعمائة ألف جنيه قيمة غرامات تأخير تم خصمها من مستحقات شركته لحين البت في طلب الشركة بمد مدة التنفيذ.

وأقر أنه نشأت بين شركته والجهة المالكة نزاع قضائي بشأن مدى أحقية الجهة المالكة للمشروع في خصم ضرائب ورسوم من مستحقات الشركة بلغ نحو أربعمائة ألف جنيه موضوع الدعويين رقمي ١٤٧٢٠ لسنة ٦٢ قضائية و١٤٧٢١ لسنة ٦٢ قضائية، وهما مازالتا متداولتين أمام محكمة القضاء الإداري ولم يفصل في أي منهما بعد.

وبتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٠ عرض عليه هاني أحمد عثمان - مالك شركة الشمس للتسويق العقاري، شراء قطعة أرض فضاء تبلغ مساحتها نحو ألف وخمسمائة سبعة وثمانين متراً مربعاً تحمل رقم ٣/٤ب بمنتجع النخيل والمملوكة لحبيب إبراهيم حبيب العادلي وزير الداخلية السابق - بمبلغ أربعة ملايين وسبعمائة ثلاثة وستين ألف ومائة جنيه، فضلاً عن مقابل توصيل المرافق البالغ قدره خمسون جنيهًا عن كل متر، فوافق على الشراء، وأبلغ المسئولين عن الجمعية بقيام الشركة المملوكة له بتنفيذ مشروعات لصالح وزارة الداخلية، وتم الاتفاق على إيداع باقي ثمن شراء الأرض بالحساب الخاص باللواء حبيب العادلي ببنك مصر فرع الدقي يوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٠ وبذلك التاريخ تقابل مع أحد ضباط مكتب وزير الداخلية، حيث قام بإيداع مبلغ أربعة ملايين وخمسمائة وثلاثة عشر ألف ومائة جنيه بحساب حبيب العادلي وزير الداخلية السابق - لدى بنك مصر فرع الدقي.

وأشار هاني أحمد سيد عثمان في أقواله، إلى أنه عقب إعلان جهاز مدينة القاهرة الجديدة عن مهلة زمنية لاستخراج تراخيص بناء الأراضي الفضاء تنتهي بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١١ تفرض غرامات

على من لم يلتزم بتلك المهلة من مالكى الأراضى كُلف من قبل ـ سكرتير جمعية النخيل التعاونية للبناء والإسكان ـ بتسويق قطعة الأرض رقم ٣/٤٤ب المخصصة لحبيب العادلى وزير الداخلية السابق ـ فقام بعرض الأمر على المدعو محمد فوزى محمد يوسف الذى قبل شراء الأرض وتم إيداع قيمة الأرض بحساب حبيب العادلى ببنك مصر فرع الدقى، كما سدد المستحقات المالية المتأخرة على تلك القطعة لصالح الجمعية.

وأضاف المقدم حاتم محمد عبد العزيز، سكرتير جمعية النخيل التعاونية للبناء والإسكان، إلى أن الأرض رقم ٣/٤٤ب تبلغ مساحتها ألف وخمسمائة متر مربع تم تخصيصها من قبل الجمعية لحبيب إبراهيم العادلى فى غضون عام ١٩٩٦ مقابل سداد مبلغ أربعة وثمانين جنيه للمتر، حيث سدد ـ وزير الداخلية السابق ـ مبلغ مائة وستة وعشرين ألف جنيه من مقابل التخصيص، وأنه عقّب إعلان جهاز مدينة القاهرة الجديدة عن مهلة زمنية لاستخراج تراخيص بناء الأراضى الفضاء تنتهى بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١١، قام حبيب العادلى وزير الداخلية السابق ـ بتكليف جمعية النخيل بتدبير مشتر لتلك الأرض توقياً لمخالفة تلك المهلة، فقام المسئول عن الشئون الإدارية بالجمعية بالاتصال بالمدعو هانى أحمد سيد عثمان ـ مالك شركة الشمس للتسويق العقارى لتدبير مشتر، حيث أحضر المدعو محمد فوزى محمد يوسف الذى قام بشراء قطعة الأرض السالف بيانها، وتولى سداد قيمة مقابل مد المرافق للأرض وفارق المساحة بدلاً من اللواء حبيب العادلى.

وأشار المستشار عمرو فاروق المحامى العام الأول فى مرافعته إلى توافر دلائل كافية على ارتكاب حبيب إبراهيم حبيب العادلى جريمة غسيل أموال متحصلة من جرائم الرشوة والتربح المعاقب عليها بنصوص القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسيل الأموال المعدل بالقانون رقمى ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ و١٨١ لسنة ٢٠٠٨.

وأن تلك الجريمة من الجرائم التى يوجب القانون فيها على المحكمة أن تقضى بغرامة تعادل مثلى الأموال محل الجريمة وبمصادرة الأموال المضبوطة وهو ما يتوافر به شرط الاستعجال للتحفظ على هذه الأموال.

الأمر الذى تطالب معه النيابة العامة إعمالاً لنص المادة ٢٠٨ مكرر «أ» من قانون الإجراءات الجنائية الحكم بتأييد قرار السيد المستشار النائب العام رقم ١٣ لسنة ٢٠١١ بمنع كل من حبيب إبراهيم حبيب العادلى، وإلهام سيد سالم شرشر ـ زوجة الأول ـ والقاصر شريف حبيب إبراهيم العادلى

لنجله - من التصرف فى أموالهم العقارية والمنقولة والسائلة والأسهم والسندات المملوكة لهم بالبنوك والشركات وذلك ضماناً للحفاظ على تلك الأموال لتنفيذ ما عسى أن تقضى به المحكمة من عقوبة مالية عند صدور حكم بالإدانة.

وتقدم عبد المنعم الدمنهورى المحامى للدفاع عن حبيب العادلى، حيث أكد أمام المحكمة أن العقد هو بيع مدنى سليم لا غبار عليه ولا يحق للمحكمة أن تتحفظ على أمواله ومنعه من السفر،

وبعدها خرج محاميان آخران، أكدا أنهما محاميان عن الشعب المصرى، وأشارا إلى أن العقد بالرغم من أنه مدنى لكنه تتضح صوريته للتغطية على جريمتى التربح والرشوة وطالبا من المحكمة بتأييد قرار النائب العام.

وهو الأمر الذى خرجت معه المحكمة، لتصدر حكمها بتأييد قرار المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، النائب العام رقم ١٣ لسنة ٢٠١١، بمنع اللواء حبيب العادلى وزوجته إلهام شرشر، ونجله القاصر من التصرف فى كل أموالهم السائلة والعقارية والمنقولة والأسهم والسندات، وكافة الأوراق المالية فى البنوك والشركات، وسط فرحة من الحضور الذين صفقوا لهيئة المحكمة على قرارها .

الفصل السادس عشر
أكبر عمليات النهب بالأرقام

أكبر عمليات النهب بالأرقام

بيع أراضى بمساحة ٥ دول عربية

فى ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧ وقف جمال زهران – نائب مجلس الشعب– فى البرلمان واتهم الحكومة بإهدار ٨٠٠ مليار جنيه ، شرح زهران المبلغ بأنه عبارة عن مساحات كثيرة وكبيرة من أراضى مصر وزعت على كبار المسئولين بالدولة ورجال أعمال يدورون فى فلكهم .. دلل النائب المذكور على كلامه بما أعلنه اللواء مهندس عمر الشوادفى – رئيس جهاز المركز الوطنى لإستخدامات الأراضى – حين قال أن نحو ١٦ مليون فدان قد تم الاستيلاء عليها من مافيا الأراضى وتقدر قيمتها بنحو ٨٠٠ مليار جنيه .. تمثل المساحة المنهوبة – أى الـ ١٦ مليون فدان – ما قيمته ٦٧,٢ ألف كم مربع وهو ما يزيد عن مساحة الدول الخمس التالية مجتمعة : فلسطين التاريخية ٢٦,٦ ألف كم مربع ، الكويت ١٧,٨ ألف كم مربع ، قطر ١١,٤ ألف كم مربع ، لبنان ١٠,٤ ألف كم مربع ، البحرين ٥,٦٧ ألف كم مربع) .. يقع ضمن المبلغ المذكور – أى الـ ٨٠٠ مليار – مبلغ يقدر بحدود ٨٠ مليار جنيها ، وهو عبارة عن الأسعار السوقية للأراضى التى باعتها الدولة بثمن بخس إلى ست جهات فقط وهؤلاء هم : أحمد عز – مجدى راسخ – هشام طلعت مصطفى – محمد فريد خميس – محمد أبو العينين – الشركات الخليجية (الفطيم كابيتال الإماراتية – إعمار الإماراتية – داماك الإماراتية qec– القطرية .. إننا نضع بين أيدى القراء فى هذه الحلقة الأرقام التالية والتى تدل بوضوح لا لبس فيه على نهب منظم لأراضى مصر ، وهو بهذه المناسبة قليل من كثير نتيجة سياسة الكتمان التى تفرضها الأجهزة الأمنية .

بيع الأراضى شمال غرب السويس : – خصصت الحكومة ١٠٠ كيلو متر (١٠٠ مليون متر مربع) شمال غرب خليج السويس وقسمها بين خمس جهات دون الإعلان عن مناقصات أو مزايدات وذلك بواقع خمسة جنيهات عن كل متر مربع ، إلا أن هذه الجهات دفعت جنيهاً واحدا عن كل متر وخصصت المنطقة المذكورة تحت ذريعة تنميتها .. أكد المهندس العالمى د. ممدوح حمزة والحاصل على ١٥ جائزة دولية أن المنطقة المذكورة لم تشهد أى تنمية وما يحدث ما هو إلا تسقيع للأراضى .. قدم د. حمزة إلى رئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٤ ملفا كاملا عن الفساد فى وزارة الإسكان ، قام نظام مبارك بتلفيق تهمة اغتيال أربع شخصيات سياسية – فتحى سرور وكمال الشاذلى وإبراهيم سليمان وزكريا عزمى – إلى د. حمزة أثناء دخوله قصر برمنجهام فى لندن حيث كان يلبى دعوة

للغداء على شرف الملكة في قصر برمنجهام ، أحتجز د. حمزة لمدة عامين في أحد سجون لندن حتى ثبتت براءته من بلاغ النظام المصري الكيدي هذه الجهات الخمس التي نهبت المنطقة المذكورة والتي دفع رجال الفرقة ١٩ بالجيش الثالث الدم الغالي في استردادها هي كما يلي : -

أحمد عز : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (قيمتها السوقية بمبلغ ٢,٤ مليار جنيه) وهو عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني وأمين التنظيم الحالي .. أنشأ مصنعا للصاج بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع وباع ١٥٠ ألف متر مربع إلى الملياردير الكويتي ناصر الخرافي بمبلغ ١٥٠٠ جنيها للمتر المربع ومازال يحتفظ بالمساحة المتبقية .

- محمد فريد خميس : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (قيمتها السوقية ٣,٥ مليار جنيه) وهو أحد كبار رجال الأعمال وعضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الصناعة والطاقة ويملك شركة النساجون الشرقيون .. أنشأ مصنعا للكيماويات بمساحة ٢٠ ألف متر مربع وباع باقي المساحة في صفقة ضخمة حققت عدة مليارات ، كما تذكر الأنباء أن الوزير سليمان قد خصص أيضا لخميس ١٥٠٠ فدانا .

- محمد أبو العينين : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (قيمتها السوقية ١,٣ مليار جنيه) وهو عضو الحزب الوطني ورجل الأعمال المعروف وصاحب شركة كليوباترا للسيراميك .. أنشأ مصنعا للبورسلين على قطعته بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع وممرا لهبوط طائراته الخاصة (يملك ثلاث من نوع جولف ستريم ويقودها بنفسه) بمساحة ٥٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية في صفقة بعدة مليارات ..

- نجيب ساويرس : تسلم ٢٠ مليون متر مربع (تقدر قيمتها السوقية بمبلغ ١,٣ مليار جنيه) ... أنشأ مصنعا للأسمنت على قطعته بمساحة ٢٠٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية في صفقات بعدة مليارات . - الشركة الصينية : وكان نصيبها أيضا مثل السابقين ٢٠ مليون متر مربع ولم يتم استغلالها حتى الآن . ٣- تخصيص آلاف الأفدنة من الأراضي لرموز الحكم : ٢- بجانب ما حصل عليه النائب محمد أبو العينين في منطقة شمال غرب خليج السويس ، حصل أيضا على القطع التالية : - تخصيص ٥٠٠٠ فدان في منطقة شرق العوينات غير معلوم تفاصيلها . - تخصيص ١٥٢٠ فدان في منطقة مرسى علم وقد اشتراها بسعر دولار للمتر وسدد ٢٠ ٪ من المبلغ ثم أعاد بيعها بأسعار فلكية للملياردير الكويتي ناصر الخرافي وقدرت القيمة السوقية لهذه الأرض بمبلغ مليار و ٢٦٠ ألف جنيه . - وضع يده على ٥٠٠ فدان على طريق مصر الإسماعيلية ، وهي أرض ملكا للدولة ممثلة في شركة مصر للإسكان والتعمير . - تم تخصيص له ١٥٠٠ فدان (٦,٣ مليون متر مربع) بمنطقة

الحزام الأخضر بمدينة العاشر من رمضان ..

- خصصت الحكومة للمدعو مجدى راسخ - والد زوجة علاء مبارك هايدى راسخ - مساحة ٢٢٠٠ فدان (٩,٢ مليون متر مربع) وذلك في أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ٣٠ جنيها للمتر ، لكن راسخ دفع مقدما بسيطا ولم يسدد المبلغ المتبقى .. تردد في بداية عام ٢٠٠٦ عن وجود عرض من شخصية خليجية كبيرة بشراء تلك المساحة بمبلغ ١٠ مليار جنيها (أى بسعر يزيد عن ١٠٠٠ جنيها للمتر المربع) ، ويذكر أن مجدى راسخ هو صاحب مشروع بيفرلى هيلز بمدينة الشيخ زايد والذى حقق من ورائه المليارات الكثيرة ، وله مساحات أخرى لم نتمكن من الحصول عليها منتشرة في عدة أماكن إستراتيجية بمصر

- خصصت الحكومة ٩ آلاف فدان (٣٧,٨ مليون متر مربع) لهشام طلعت - أحد أركان لجنة السياسات بالحزب الوطنى والموجود الآن في السجن بتهمة قتل سوازان تميمى بعد أن هددت الإمارات بسحب مدخراتها إذا أطلق سراحه - في منطقة شرق القاهرة لإنشاء منطقة سكنية باسم مدينتى بسعر يبلغ ٥ جنيهات للمتر ، تقدر القيمة السوقية للمتر المربع بها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه مما أهدر على الدولة مبلغا قدره ٢٨ مليار جنيه ..

- خصصت الحكومة وبطريقة البلطجة ووضع اليد جزيرة نيلية بالأقصر إلى المدعو حسين سالم تسمى جزيرة التمساح وذلك بمبلغ ٩ مليون جنيها ، وأنشأ علها شركة التمساح للمشروعات السياحية .. تضم الجزيرة عشرات الأفدنة وسعرها الحقيقى لا يقدر بمال ، وإن كان قد قدر من قبل المختصين بأكثر من مئة ضعف ليقترب من مليار جنيه .. جزيرة التمساح تعتبر جوهرة لا تقدر بثمن بسبب موقعها الإستراتيجي المطل على مدينة الأقصر والتى تضم وحدها ثلثى آثار العالم ويتقاطر عليها السياح من أرجاء المعمورة .. كما حصل وبنفس الأسلوب على أراضى شاسعة ومميزة في شرم الشيخ وسدر ، ويذكر أنه يمتلك خليج نعمة حيث يقيم به الرئيس حسنى مبارك بصفة شبه دائمة .. كما خصص لحسين سالم قصر ضخم أسطوانى الشكل مقام على مساحة ٦٠٠٠ متر مربع في التجمع الخامس ، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المساحات تنتشر في مختلف الأماكن في مصر .. يذكر أن النظام نزع في منتصف التسعينات ملكية أحد الأراضى في سيناء من ماليكيها خالد فودة ووجيه سياج - صاحب فندق سياج بالهرم - وأعطاهما بأسلوب البلطجة إلى حسين سالم بثمن .. أمضى سياج عشر سنوات في المحاكم المصرية وحصل على أحكام منها كثيرة لتمكينه من أرضه ،

رفض النظام تنفيذها جميعا ولجأ إلى أسلوبه الكيدى الذى أشتهر به فقطع الخدمات عن فندق سياج بالهرم حتى ينهار وجيه سياج .. لجأ سياج والحاصل على الجنسية الإيطالية فى ٢٠٠٥ إلى المحاكم الدولية وفى يوليو ٢٠٠٩ حكمت لصالحه بتغريم مصر بمبلغ ١٣٤ مليون دولار (حوالى ٧٥٠ مليون جنيه) ، وأذعن النظام صاغرا إلى تنفيذ الحكم ، لكنه دفع هذه المبالغ سيكون – كما هو الحال دائما – من دماء شعب مصر !.. يمثل حسين سالم الرقم اللغز فى حياة حسنى مبارك ، هو شريكه فى شركة السلاح التى أنشأها فى باريس باسم " الأجنحة البيضاء " وقد وردت تفاصيل تلك القصة فى كتاب " الحجاب " للصحفى الأكثر شهرة فى العالم بوب وودوارد والذى صدر فى عام ١٩٨٥ .. كما استولى حسين سالم على مبالغ كبيرة من البنك الأهلى فى ثمانينات القرن الماضى وأخرجه النظام من القضية ومن الأضواء حتى ينسى الناس القضية بعد أن أثارها المرحوم النائب علوى حافظ فى البرلمان فى عام ١٩٨٦ ، وعاد سالم فى التسعينات بأقدام ثابتة ليعمل فى السياحة فى سيناء من خلال تخصيص الأراضى له بثمن بخس ، وأخيرا يدير شركة شرق المتوسط حيث يقوم بتصدير الغاز إلى إسرائيل ، وهى قضية أصبحت معروفة لكل المصريين ..

– خصصت الحكومة ١٥٠٠ فدان لشركة أرتوك بثمن بخس على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى والتى يمتلكها كل من إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام وحسن حمدى عضو مجلس إدارة الجريدة ورئيس النادى الأهلى ، وقد تمت الصفقة على أن يترك حسن حمدى أرض النادى الأهلى فى مدينة ٦ أكتوبر فى مقابل إتمام تلك الصفقة .. دفعت الشركة جنيهات قليلة فى ثمن الفدان الواحد ثم قسمت المساحة الكلية إلى قطع متساوية بمساحة ٣٠ فدان مع فيللا لكل قطعة .. تم البيع بسعر ٢ مليون جنيها للقطعة وكان من ضمن العملاء المليونير السعودى عبد الرحمن الشربتلى وكذلك السفير أحمد القطان مندوب السعودية فى الجامعة العربية . –

– خصصت الحكومة ٢٠٤٥ فدانا بمبلغ ٤٥٤ مليون جنيه لأحمد بهجت – أحد أركان الحزب الوطنى – من خلال شركته دريم لاند فى عام ١٩٩٤ .. كان بهجت قد أقترض عدة مليارات من الجنيهات من البنوك المصرية ولم يتمكن من سدادها ووضع اسمه ضمن قوائم الممنوعين من السفر للخارج ، إلا أن جمال مبارك أخرجه للسفر إلى أمريكا للعلاج .. تفجرت قضية أراضى دريم لاند بصورة سريعة فى ٢ يونيه ٢٠٠٨ عندما أعلنت الشركة المذكورة عن بيع ٨٣١ فدان وتقدر قيمتها السوقية بمبلغ ١٢ مليار جنيه وهو جزء قليل إذا ما قورن ببقية الأراضى المذكورة

- خصصت الحكومة ٥٥ فدانا للمليardير الراحل أشرف مروان لتأسيس نادى بالقاهرة الجديدة وفي قلب التجمع الخامس بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٠ .. مورست الضغوط علي مروان من رجال إبراهيم سليمان وزير الإسكان حينها حتى ترك المشروع ، كانت عصابة الإسكان جاهزة فقد أصدر الوزير قرارا بتكوين مجلس إدارة جديد للنادى برئاسة حسن خالد نائب الوزير للمجتمعات العمرانية الجديدة وعضوية خالد سويلم- الشريك الواجهة في مكتب الوزير - ومحمد حسنى وداكر عبد اللاه وجاد محمد جاد .. قام أعضاء مجلس إدارة النادى بتسليم الأرض المذكورة إلى صديق الوزير عماد الحاذق لإقامة مشروع إستثمارى كبير مكون من فيللات وتم بيع الفيللا فيه بمبلغ ٨٥٠ ألف جنيها .. قام أولاد حاذق بتعليق لافته كبيرة على المشروع - شارع ٩٠ بالتجمع الخامس - تقول أن المشروع مكون من ١٠٠ فدان ، وعندما قام مكتب هندسى بقياس المساحة الكلية وجد كارثة أكبر وهى أن مساحته تزيد عن ٩٠٠ فدان .. أكد المهندس المصيلحى- مسئول المساحة بالقاهرة الجديدة - صحة تلك المساحة الجديدة وقال أن الوزير سليمان يملك الإجابة على ذلك !! .. يذكر أن أولاد حاذق قد أنشئوا منطقة مميزة داخل تلك المساحة الكبيرة تسمىLake View وهى أجمل مناطق التجمع الخامس ويُباع المتر فيها بمبلغ ٨ آلاف جنيها علما أن " الحاذق " قد دفع ٢٨٠ جنيها للمتر المربع عند تخصيصه .. ٩- خصصت الحكومة ٧٧٠ فدانا لشركة المهندسين المصريين فى ٢٧ يوليو ١٩٩٤ وبسعر ٥٠ جنيها للمتر على أن يسدد المبلغ بالتقسيط المريح (١٠ ٪ عند التعقد ثم ١٥ ٪ خلال سنة من التوقيع على العقد ثم فترة سماح مدتها ثلاث سنوات ثم يسدد الباقى على ٥ أقساط متساوية) .. المساحة المذكورة كانت كما يلى : ٤٥٠ فدانا بمدينة العبور ، ٢٤٠ فدانا بمدينة الشروق ، ٨٠ فدانا بالقاهرة الجديدة .. دفعت الشركة المذكورة خمسة جنيهات للمتر على أن يسدد الباقى على خمسة أقساط ، لكن الشركة المذكورة دفعت ١٦ مليون جنيها فقط وتم إعادة البيع للجمهور بسعر ٧٥٠ جنيها للمتر المربع رغم أن الشركة المذكورة لم تسدد إلا القسط الأول فقط والمقدر قيمته ١٠ ٪ .. رغم أن الشركة المذكورة قد حققت أرباحا صافية تزيد عن ثلاثة مليار ونصف المليار جنيها إلا أن الكارثة الأكبر كانت أنها اقترضت مليارى جنيه من البنك العقارى العربى - رئيس مجلس إدارته هو فتحى السباعى وهو من رجال إبراهيم سليمان وزير الإسكان حينها- مما عرض أموال المواطنين للضياع ، وهو ما دفع البنك إلى شراء جزءا من الأرض بسعر ألفى جنيه للمتر .. (يذكر أن حوت السكر عاطف سلام كان قد اقترض من البنك المذكور ٨٥٠ مليون جنيها وفعل المليونير الهارب عمرو النشرتى نفس الشيء - وهما من صبيان النظام وحضر العديد من الوزراء زفاف ابنة النشرتى .

الفهرس